

إِفْلَاحُ قَاصِدِي رِجَالِ الرَّحْمَنِ

من
وجوه الأعراب والقراءات
القرآنية

تأليف

أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

إِذَا عَزَمْتَ

من

وجوه الأعراب والقراءات

في معنى القرآن

تأليف

أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

إعراب الاستعاذة

(أعوذ) أصله أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل أقتل، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة، ومصدره عوذ وعياذ ومعاذ، وهذا تعليل، والتقدير فيه: قل أعوذ. (والشيطان) فيعال من شطن يشطن إذا بعد، ويقال فيه شاطن وتشطين؛ وسمى بذلك كل متمرد لبعده غوره في الشر؛ وقيل هو فعلاّن من شاط يشيط إذا هلك فالتمرد هالك بتمرده، ويجوز أن يكون سمي بفعلاّن لمبالغته في إهلاك غيره. و(الرجيم) فعيل بمعنى مفعول: أي مرجوم بالطرد واللعن؛ وقيل هو فعيل بمعنى فاعل: أي يرجم غيره بالإغواء.

إعراب التسمية

الباء في (بِسْمِ) متعلقة بمحذوف؛ فعند البصريين المحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره، والتقدير ابتدأت بسم الله، أي كائن باسم الله فالباء متعلقة بالكون والاستقرار. وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف وحذفت الألف من الخط لكثرة الاستعمال، فلو قلت لاسم الله بركة أو باسم ربك أثبت الألف في الخط، وقيل حذفوا الألف لأنهم حملوه على سم وهي لغة في اسم، ولغاته خمس: سم بكسر السين وضمها، واسم بكسر الحمة وضمها، وسمى مثل ضحى؛ والأصل في اسم سم، فالمحذوف منه لامه، يدل على ذلك قولهم في جمعه أسماء وأسامي، وفي تصغيره سمي، وبنوا منه فعلا فقالوا: فلان سميك أي اسمه كاسمك، والفعل منه سميت وأسيت، فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره. وقال الكوفيون: أصله وسم لأنه من الوسم وهو العلامة، وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقا.

فإن قيل: كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم؟

قيل: في ذلك ثلاثة أوجه: أحدها أن الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم، لأن الاسم هو اللازم للمسمى، والتسمية هو التلفظ بالاسم. والثاني أن في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله. والثالث أن اسم زيادة، ومن ذلك قوله: * إلى الحولِ نُمِّمَ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْنِكمَا *

وقول الآخر: * داعِ يَسَّادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ * أي السلام عليكما ونناديه بالماء

والأصل في الله الإلاه ، فألغيت حركة الهمزة على لام المعرفة ، ثم سكنت وأدغمت في اللام الثانية ثم فحمت إذا لم يكن قبلها كسرة ، ورققت إذا كانت قبلها كسرة ؛ ومنهم من يرققها في كل حال ، والتفخيم في هذا الاسم من خواصه . وقال أبو علي : همزة إلاه حذفت حذفاً من غير إلقاء ، وهمزة إلاه أصل وهو من أله يأله إذا عبد ، فالإله مصدر في موضع المفعول أي المألوه وهو المعبود ؛ وقيل أصل الهمزة واو لأنه من الوله فالإله تنوله إليه القلوب : أي تتحير ، وقيل أصله لاه على فعل ، وأصل الألف ياء لأنهم قالوا في مقلوبه في أبوك ، ثم أدخلت عليه الألف واللام (الرحمن الرحيم) صفتان مشتقتان من الرحمة والرحمن من أبدية المبالغة ، وفي الرحيم مبالغة أيضاً إلا أن فعلانا أبلغ من فعيل . وجرها على الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وقال الأخفش : العامل فيها معنوى وهو كونها تبعاً ، ويجوز نصبهما على إضمار أعنى ورفعهما على تقدير هو .

سورة الفاتحة

الجمهور على رفع (الحمد) بالابتداء و (لله) الخبر واللام متعلقة بمحذوف أي واجب أو ثابت ، ويقرأ الحمد بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف : أي أحمد الحمد ، والرفع أجود لأن فيه عموماً في المعنى ، ويقرأ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام كما قالوا المعيرة ورغيف وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتباع الإعراب البناء ، وفي ذلك إبطال للإعراب ، ويقرأ بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال ، وهو ضعيف أيضاً لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال ، ولا نظير له في حروف الجر المفردة إلا أن من قرأ به قرأ من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل ، لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفرداً عما بعده . والرب مصدر رب يرب ، ثم جعل صفة كعدل وخصم ، وأصله راب وجره على الصفة أو البدل ؛ وقرأ بالنصب على إضمار أعنى ، وقيل على النداء ؛ وقرأ بالرفع على إضمار هو (العالمين) جمع تصحيح واحده عالم ، والعالم اسم موضوع للجمع ولا واحد له في اللفظ ، واشتقاقه من العلم عند من خص العالم بمن يعقل ، أو من العلامة عند من جعله لجميع المخلوقات ، وفي (الرحمن الرحيم) الجر والنصب والرفع ، وبكل قرأ على ما ذكرناه في رب .

قوله تعالى (مالك يوم الدين) يقرأ بكسر اللام من غير ألف ، وهو من عمر ملكه . يقال ملك بين الملك بالضم ؛ وقرأ بإسكان اللام وهو من تخفيف

المكسور مثل فخذ وكثف ، وإضافته على هذا محضة وهو معرفة ، فيكون جره على الصفة أو البدل من الله ، ولا حذف فيه على هذا ؛ ويقرأ بالألف والجـ ، وهو على هذا نكرة ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة ، فعلى هذا يكون جره على البدل لأعلى الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ، وفي الكلام حذف مفعول تقديره : مالك أمر يوم الدين ، أو مالك يوم الدين الأمر ، وبالإضافة إلى يوم خرج عن الظرفية ، لأنه لا يصح فيه تقدير في ، لأنها تفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ويقرأ مالك بالنصب على أن يكون بإضمار أعنى أو حالا ، وأجاز قوم أن يكون نداء ؛ ويقرأ بالرفع على إضمار هو أو يكون خبرا للرحمن الرحيم على قراءة من رفع الرحمن ؛ ويقرأ عليك يوم الدين رفعا ونصبا وجرا ؛ ويقرأ ملك يوم الدين على أنه فعل ويوم مفعول أو ظرف ، والدين مصدر دان يدين .

قوله تعالى (إِيَّاكَ) الجمهور على كسرة الهزمة وتشديد الياء ، وقرئ شاذا بفتح الهزمة ، والأشبه أن يكون لغة مسموعة ، وقرئ بكسر الهزمة وتخفيف الياء ؛ والوجه فيه أنه حذف إحدى اليامين لاستثقال التكرير في حرف العلة ، وقد جاء ذلك في الشعر ، قال الفرزدق :

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاءَ كَيْنِ أَيْهُمَا
عَلَى مَعَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

وقالوا في أما : أما : فقلبوا الميم ياء كراهية التضعيف ، وإيا عند الخليل وسيبويه اسم مضمر ، فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لاموضع لها ، ولا تكون اسما لأنها لو كانت اسما لكانت إيا مضافة إليها والمضمرات لاتضاف . وعند الخليل هي اسم مضمر أضيفت إيا إليه ، لأن إيا تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل ولطولها بكثرة حروفها . وحكى عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب . وقال الكوفيون : إياك بكاملها اسم وهذا بعيد ، لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب فيقال : إياي وإياك وإياه . وقال قوم : الكاف اسم وإيا عماد له وهو حرف ، وموضع إياك نصب بنعبد .

فإن قيل : إياك خطاب والحمد لله على لفظ الغيبة ، فكان الأشبه أن يكون إياه .

قيل : عادة العرب الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة . وسيمر بك من ذلك مقدار صالح في القرآن .

قوله تعالى (نَسْتَعِينُ) الجمهور على فتح النون ، وقرئ بكسرها وهي لغة ،

وأصله نستعون نستعمل من العون فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين ثم قلبت ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها .

قوله تعالى (أهْدِنَا) لفظه أمر والأمر مبنى على السكون عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين ، فحذف الياء عند البصريين علامة السكون الذى هو بناء ، وعند الكوفيين هو علامة الجزم ، وهى يتعدى إلى مفعول بنفسه فأما تعديده إلى مفعول آخر فقد جاء متعددا إليه بنفسه ومنه هذه الآية ؛ وقد جاء متعددا بإلى كقوله تعالى : « هِدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » ، وجاء متعددا باللام ، ومنه قوله تعالى : « الَّذِي هِدَانَا لَهَذَا » .

و (السَّرَاطُ) بالسين هو الأصل لأنه من شرط الشيء إذا بلعه ، وسمى الطريق سراطا لجريان الناس فيه كجريان الشيء المبتلع ؛ فقرأه بالسين جاء به على الأصل ، ومن قرأه بالصاد قلب السين صادًا لتجانس الطاء في الإطباق ، والسين تشارك الصاد في الصغير والهمس ، فلما شاركت الصاد في ذلك قربت منها ، فكانت مقاربتها لها مجوزة قلبها إليها لتجانس الطاء في الإطباق ؛ ومن قرأ بالزاي قلب السين زايًا ، لأن الزاي والسين من حروف الصغير ، والزاي أشبه بالطاء لأنهما مجهورتان ، ومن أشم الصاد زايًا قصد أن يجعلها بين الجهر والإطباق ، وأصل (المستقيم) مستقوم ثم عمل فيه ما ذكرنا في نستعين ، ومستعمل هنا بمعنى فعيل : أى السراط القويم ، ويجوز أن يكون بمعنى القائم : أى الثابت ، وسراط الثانى بدل من الأول ، وهو بدل الشيء وهما بمعنى واحد وكلاهما معرفة ، والذين اسم موصول وصلته أنعمت ، والعائد عليه الهاء والميم ، والغرض من وضع الذى وصف المعارف بالجمل ، لأن الجمل تفسر بالنكرات والتكررة لا توصف بها المعرفة ، والألف واللام فى الذى زائدتان وتعريفها بالصلة ، ألا ترى أن «من» و«ما» معرفتان ولا لام فيهما فدل أن تعرفهما بالصلة . والأصل فى الذين اللذين ، لأن واحده الذى ، إلا أن ياء الجمع حذفت ياء الأصل لئلا يجتمع ساكنان ، والذين بالياء فى كل حال لأنه اسم مبنى ، ومن العرب من يجعله فى الرفع بالواو ، وفى الجر والنصب بالياء كما جعلوا تثنيته بالألف فى الرفع وبالياء فى الجر والنصب . وفى الذى نحس لغات : إحداها الذى بلام مفتوحة من غير لام التعريف ، وقد قرئ به شاذًا ، والثانية الذى يسكون الياء ؛ والثالثة بحذفها وإبقاء كسرة الذال ؛ والرابعة حذف الياء وإسكان الذال ؛ والخامسة بياء مشددة .

قوله تعالى (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) يقرأ بالجر ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه بدل من الذين . والثاني أنه بدل من الهاء والميم في عليهم . والثالث أنه صفة للذين .

فإن قد : الذين معرفة وغير لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له . ففيه جوابان : أحدهما أن غير إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة كقولك : عجبت من الحركة غير السكون ، وكذلك الأمر هنا لأن المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان . والجواب الثاني أن الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم وغير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه واختصاص من وجه . ويقرأ غير بالنصب ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه حال من اضاء والميم والعامل فيها أنعمت ، ويضعف أن يكون حالا من الذين لأنه مضاف إليه ، والصراط لا يصح أن يعمل بنفسه في الحال ؛ وقد قيل إنه ينتصب على الحال من الذين ويعمل فيها معنى بالإضافة . والوجه الثاني أنه ينتصب على الاستثناء من الذين أو من الهاء والميم . والثالث أنه ينتصب بإضمار أعني والمغضوب مفعول من غضب عليه ، وهو لازم والقائم مقام الفاعل عليهم ، والتقدير غير الفريق المغضوب ، ولا ضمير في المغضوب لقيام الجاز والخبر ومقام الفاعل ، ولذلك لم يجمع فيقال الفريق المغضوبين عليهم . لأن اسم الفاعل والمنعول إذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع السلامة (ولا الضالين) « لا » زائدة عند البصريين للتوكيد ، وعند الكوفيين هي بمعنى غير ، كما قالوا : جئت بلا شيء فأدخلوا عليها حرف الجر فيكون لها حكم غير . وأجاب البصريون عن هذا بأن « لا » دخلت للمعنى فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام والجمهور على ترك ضمير في الضالين : وقرأ أيوب السخيتاني بهجرة مفتوحة وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو : ضال ودابة وجان ، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لتلا يجمع بين ساكنين .

فصل

وأما آمين فاسم للفعل ومعناه اللهم استجب ، وهو مبنى لوقوعه موقع المبنى . وحرك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فتحت أين ، والفتح فيها أقوى لأن قبل الياء كسرة ، فالو كسرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين . وقيل (آمين) : اسم من أسماء الله تعالى ، وتقديره : يا آمين ، وهذا خطأ لوجهين : أحدهما أن أسماء الله لا تعرف إلا تلقيا ولم يرد بذلك سمع . والثاني أنه لو كان كذلك لبني على الضم لأنه منادى معرفة أو مقصود ، وفيه لغتان : التقصر وهو الأصل ، والمد وليس من الأبنية

العربية ، بل هو من الأبنية الأعجمية كهائيل وقابيل والوجه فيه أن يكون أشع فتحة الهزمة فنشأت الألف ، فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية .

فصل : في هاء الضمير نحو : عليهم وعليه وفيه وفيهم

وإنما أوردناه لتكرره في القرآن . الأصل في هذه الهاء الضم لأنها تضم بعد الفتحة والضممة والسكون نحو : إنه وله وعلامه ويسمعه ومنه ؛ وإنما يجوز كسرها بعد الياء نحو : عليهم وأيديهم ، وبعد الكسر نحو : به وبداره ، وضمها في الموضعين جائز لأنه الأصل ، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة ، وبكل قد قرئ .

فأما عليهم ففيها عشر لغات ، وكلها قد قرئ : به : خمس مع ضم الهاء ، وخمس مع كسرها ؛ فالتى مع الضم : إسكان الميم وضمها من غير إشباع ، وضمها مع واو ، وكسر الميم من غير ياء ، وكسرها مع الياء . وأما التى مع كسر الهاء : فإسكان الميم وكسرها من غير ياء وكسرها مع الياء ، وضمها من غير واو ، وضمها مع الواو ؛ والأصل في ميم الجمع أن يكون بعدها واو كما قرأ ابن كثير ، فالميم لمجاورة الواحد ، والألف دليل التثنية نحو : عليهما ، والواو للجمع نظير الأنف ، ويدل على ذلك أن علامة الجماعة في المؤنث نون مشددة نحو : عليهن ، فكذلك يجب أن يكون علامة الجمع للمذكر حرفين ، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفاً ، ولا لبس في ذلك لأن الواحد لاميم فيه ، والتثنية بعد ميمها ألف ، وإذا حذفت الواو سكنت الميم لثلاثاً تتوالت الحركات في أكثر المواضع نحو : ضربهم ويضربهم ، فن أثبت الواو أو حذفها وسكن الميم فلما ذكرنا ؛ ومن ضم الميم دل بذلك على أن أصلها الضم وجعل الضمة دليل الواو المحذوفة ؛ ومن كسر الميم وأتبعها ياء فإنه حرك الميم بحركة الهاء المكسورة قبلها ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ومن حذف الياء جعل الكسرة دليلاً عليها ؛ ومن كسر الميم بعد ضمة الهاء فإنه أراد أن يجانس بها الياء التى قبل الهاء ؛ ومن ضم الهاء قال : إن الياء في عليه حقها أن تكون ألفاً كما ثبتت الألف مع المظهر وليست الياء أصل الألف ، فكما أن الهاء تضم بعد الألف فكذلك تضم بعد الياء المبدلة منها ؛ ومن كسر الهاء اعتبر اللفظ ، فأما كسر الهاء وإتباعها ياء ساكنة فجائز على ضعف ، أما جوازده فإخفاء الهاء بينت بالإشباع ، وأما ضعفه فلأن الهاء خفية والحقى قريب من الساكن والساكن غير حصين ، فكأن الياء وليت الياء ، وإذا لقي الميم ساكن بعدها جاز ضمها نحو : عليهم الذلة ، لأن أصلها الضم ، وإنما أسكنت تخفيفاً ، فإذا احتيج إلى حركتها كان الضم الذى هو حقها في الأصل أولى ويجوز كسرها لإتباعها لما قبلها .

وأما : فيه ويليهِ ، ففيهِ الكسر من غير إشباع ، وبالإشباع ، وفيهِ الضم من غير إشباع ، وبالإشباع ، وأما إذا سكن ما قبل الهاء نحو : منه وعنه وتجوده ، فمن ضم من غير إشباع فعلى الأصل ، ومن أشبع أراد تبين الهاء لخفاها .

سورة البقرة

قوله تعالى (الم) هذه الحروف المقطعة كل واحد منها اسم ، فألف اسم يعبر به عن مثل الحرف الذى فى قال ، ولام يعبر بها عن الحرف الأخير من قال ، وكذلك ما أشبهها ، والدليل على أنها أسماء أن كلا منها يدل على معنى فى نفسه ، وهى مبتدئة لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشئ ، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لها فهى كالأصوات نحو : غاق ، فى حكاية صوت الغراب .

وفى موضع الم ثلاثة أوجه : أحدها الجر على القسم ، وحرف القسم محذوف وبقي عمله بعد الحذف لأنه مراد ، فهو كالملفوظ به كما قالوا الله ليفعلن فى لغة من جر ، والثانى : موضعها نصب ، وفيه وجهان : أحدهما هو على تقدير حذف القسم كما تقول الله لأفعلن والنائب فعل محذوف تقديره : أنزمت الله ، أى اليمين به ، والثانى هى مفعول بها تقديره اتل الم . والوجه الثالث : موضعها رفع بأنها مبتدأ وما بعدها الخبر .

قوله عز وجل (ذَلِكَ) ذا اسم إشارة والألف من حمة الاسم . وقال الكوفيون لذل وحدها هى الاسم ، والألف زيدت لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك بقولهم ذه أمة الله ، وليس ذلك بشئ لأن هذا الاسم اسم ظاهر ، وليس فى الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يحمل هذا عليه ، ويدل على ذلك قولهم فى التصغير : ذيا فردوه إلى الثلاثى والهاء فى ذه بدل من الياء فى ذى . وأما اللام فحرف زيد ليدل على بعد المشار إليه ، وقيل هى بدل من ها ، ألا تراك تقول : هذا وهذا ولا يجوز بذلك ، وحركت اللام لثلاثي مجتمع ساكنان وكسرت على أصل التقاء الساكنين ، وقيل كسرت للفرق بين هذه اللام ولام الجر ، إذ لو فتحتها فقات ذلك لالتبس بمعنى الملك ، وقيل ذلك ها هنا بمعنى هذا ، وموضعه رفع إما على أنه خبر الم والكتاب عطف بيان ولأريب فى موضع نصب على الحال أى هذا الكتاب حقاً أو غير ذى شك وإما أن يكون ذلك مبتدأ والكتاب خبره ولأريب حال ، ويجوز أن يكون الكتاب عطف بيان ولأريب فيه الخبر ، وأريب مبنى عند الأكثرين لأنه ركب مع لا وصير

بمنزلة خمسة عشر ، وعلة بنائه تضمنه معنى من ، إذ التقدير لا من ريب ، واحتيج إلى تقدير من لتدل لا على نفي الجنس . ألا ترى أنك تقول : لا رجل في الدار ، فتنفى الواحد وما زاد عليه ، فإذا قلت لا رجل في الدار فرفعت ونونت نفيت الواحد ولم تنف ما زاد عليه ، إذ يجوز أن يكون فيها اثنان أو أكثر .

وقوله (فيه) فيه وجهان : أحدهما هو في موضع خبر لا ويتعلق بمحذوف تقديره : لا ريب كأن فيه ، فيقف حينئذ على فيه . والوجه الثاني : أن يكون لا ريب آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به . ثم تستأنف فتقول فيه هدى فيكون هدى مبتدأ وفيه الخبر ، وإن شئت كان هدى فاعلا مرفوعا بهيه ويتعلق « في » على الوجهين بفعل محذوف ، وأما هدى فألفه منقلبة عن ياء لقولك هديت والهدى ، وفي موضعه وجهان : أحدهما رفع إما مبتدأ أو فاعل على ما ذكرنا ، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي هو هدى ، وإما أن يكون خبرا لذلك بعد خبر . والوجه الثاني : أن يكون في موضع نصب على الحال من الهاء في فيه : أي لا ريب فيه هاديا فالمصدر في معنى اسم الفاعل ، والعامل في الحال معنى الجملة تقديره : أحققه هاديا ، ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التبيين والإشارة الحاصل من قوله ذلك .

قوله تعالى (لِمُتَّقِينَ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره كأن أو كائنا على ما ذكرناه من الوجهين في أخذى ، ويجوز أن يتعلق اللام بنفس الهدى لأنه مصدر والمصدر يعمل عمل الفعل ، وواحد المتقين متقى ، وأصل الكلمة من وقى فعل ، ففأوها واو ولاهما ياء ، فإذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء وأدغمها في التاء الأخرى فقلت اتقى ، وكذلك في اسم الفاعل وما تصرف منه نحو متقى ومتقى ومتقى اسم ناقص ، وبأوه التي هي لام محذوفة في الجمع لسكونها وسكون حرف الجمع بعدها كقولك : متقون ومتقين ، ووزنه في الأصل مفتعلون ، لأن أصابه موتقيون فحذفت اللام لما ذكرنا فوزنه الآن مفتعون ومفتعين ، وإنما حذفت اللام دون علامة الجمع لأن علامة الجمع دالة على معنى إذا حذفت لا يبقى على ذلك المعنى دليل ، فكان إيقاؤها أولى .

قوله تعالى (الَّذِينَ يُؤْمِسُونَ) هو في موضع جر صفة للمتقين ، ويجوز أن يكون في موضع نصب إما على موضع للمتقين أو بإضمار أعنى ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمارهم أو مبتدأ وخبره أولئك على هدى وأصل يؤمنون يؤمسون ، لأنه من الأمن والمأضي منه آمن فالأنف بذلك من همزة ساكنة قلبت ألفا كراهية اجتماع همزتين ، ولم يحتملوا الثانية في موضع ما أسكنها وانفتح ما قبلها ، ونظيره في الأسماء

آدم آخر ، فأما في المستقبل فلا تجمع بين الهمزتين اللتين هما الأصل ، لأن ذلك يفضى بك في المتكلم إلى ثلاث همزات : الأولى همزة المضارعة ، والثانية همزة أفعل التي في آمن ، والثالثة همزة التي هي فاء الكلمة ، فحذفوا الوسطى كما حذفوها في أكرم لثلاثا تجتمع الهمزات ، وكان حذف الوسطى أولى من حذف الأولى لأنها حرف معنى ، ومن حذف الثالثة لأن الثالثة فاء الكلمة والوسطى زائدة ، وإذا أردت تبين ذلك فقل : إن آمن أربعة أحرف فهو مثل دحرج ، فلو قلت أدحرج لأتيت بجميع ما كان في الماضي وزدت عليه همزة المتكلم ، فثله يجب أن يكون في أومن ، فالباقى من الهمزات الأولى والواو التي بعدها مبدلة من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة والهمزة الوسطى هي المحذوفة ، وإنما قابت الهمزة الساكنة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، فإذا قلت تؤمن وتؤمن ويؤمن جاز لك فيه وجهان : أحدهما الهمز على الأصل ، والثاني قلب الهمزة واوا تخفيفا ، وحذفت الهمزة الوسطى حملا على أومن والأصل يؤمن ، فأما أومن فلا يجوز همز الثانية بحال لما ذكرناه ، والغيب هنا مصدر بمعنى الفاعل : أى يؤمنون بالغائب عنهم ، ويجوز أن يكون بمعنى المفعول : أى المغيب كقوله : هذا خلق الله : أى مخلوقه ، ودرهم ضرب الأمير : أى مضروبه .

قوله عز وجل (وَيُقِيمُونَ) أصله يؤقومون : وماضيه أقام ، وعينه واو لقولك فيه يقوم ، فحذفت الهمزة كما حذفت في أقيم لاجتماع الهمزتين ، وكذلك جميع ما فيه حرف مضارعة لثلاثا يختلف باب أفعال المضارعة : وأما الواو فعمل فيها ما عمل في نستعين ، وقد ذكرناه ، وألف الصلاة منقلبة عن واو لقولك : صلوات ، والصلاة مصدر صلى ويراد بها هاهنا الأفعال والأقوال المخصوصة فلذلك جرت مجرى الأسماء غير المصادر .

قوله تعالى (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ) من متعلقة بينفقون ، والتقدير : وينفقون مما رزقناهم ، فيكون الفعل قبل المفعول كما كان قوله يؤمنون ويقيمون كذلك ، وإنما أخر الفعل عن المفعول لتوافق رءوس الآي ، وما بمعنى الذى ، ورزقنا يتعدى إلى مفعولين ، وقد حذف الثانى منهما هنا وهو العائد على « ما » تقديره : رزقناهموه أو رزقناهم إياه ، ويجوز أن تكون ما نكرة موصولة بمعنى شيء ، أى ومن مال رزقناهم فيكون رزقناهم في موضع جر صفة لما . وعلى القول الأول لا يكون له موضع ، لأن الصلاة لا موضع لها ، ولا يجوز أن تكون ما مصدرية لأن الفعل لا ينفق ، ومن

للتبعض ، ويجوز أن تكون لابتداء غاية الإنفاق ، واصل ينتفون : يؤنفون لأن ماضيه أنفق : وقد تقدم نظيره .

قوله تعالى (بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ) « ما » هاهنا بمعنى الذى ، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة أى بشيء أنزل إليك ، لأنه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلا أن يكون بجميع ما أنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وما للعموم ، وبذلك يتحقق الإيمان . والقراءة الجيدة بأنزل إليك ، بتحقيق الهمزة ، وقد قرئ فى الشاذ أنزل إليك بتشديد اللام ، والوجه فيه أنه سكن لام أنزل وألقى عليها حركة الهمزة فأنكسرت اللام وحذفت الهمزة فنقيتها لام إلى فصار اللفظ بما أنزل إليك فسكنت اللام الأولى وأدغمت فى اللام الثانية ، والكاف هنا ضمير المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ويجوز أن يكون ضمير الجنس المخاطب ويكون فى معنى الجمع ، وقد صرح به فى أى أخر كقوله « لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم » .

قوله تعالى (وبِالْآخِرَةِ) الباء متعلقة بيقنون . ولا يمنع أن يعمل الخبر فيما قبل المبتدأ ، وهذا يدل على أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز إذ المعمول لا يقع فى موضع لا يقع فيه العامل ، والآخرة صفة والموصوف محذوف تقديره : وبالساعة الآخرة أو بالدار الآخرة كما قال « ولدار الآخرة خير » وقال « وليوم الآخر » .

قوله تعالى (هُمْ يُوقِنُونَ) هم مبتدأ ذكر على جهة التوكيد ، ولو قال : وبِالْآخِرَةِ يوقنون لصح المعنى والإعراب ، ووجه التوكيد فى هم تحقيق عود الضمير إلى المذكورين لا إلى غيرهم . ويوقنون الخبر ، وأصله يؤيقنون ، لأن ماضيه أيقن ، ولأصل أن يؤقن فى المضارع بحروف الماضى ، إلا أن الهمزة حذفت لما ذكرنا فى يؤمنون وأبدلت الباء واوا السكونها وانضمام ما قبلها .

قوله تعالى (أُولَئِكَ) هذه صيغة جمع على غير لفظ واحده ، وواحده ذا ، ويكون أولئك للمؤنث والمذكر ، والكاف فيه حرف للخطاب وليست اسما إذ لو كانت اسما لكانت إما مرفوعة أو منصوبة ، ولا يصح شيء منهما إذ لا رافع هنا ولا ناصب ، وإما أن تكون مجرورة بالإضافة ، وأولاء لا تصح إضافته لأنه مبهم ، والمبهات لا تضاف ، فبقى أن تكون حرفا مجردا للخطاب ، ويجوز مد أولاء وقصره فى غير القرآن ، وموضعه هنا رفع بالابتداء ، و (على هدى) الخبر ، وحرف الجر متعلق بمحذوف : أى أولئك ثابتون على هدى ، ويجوز أن يكون أولئك خبر الذين يؤمنون بالغيب ، وقد ذكر .

فإن قيل : أصل « على » الاستعلاء ، والهدى لا يستعمل عليه فكيف يصح معناها هاهنا ؟ .

قيل : معنى الاستعلاء حاصل ، لأن منزلتهم علت باتباع الهدى ، ويجوز أن يكون لما كانت أفعالهم كلها على مقتضى الهدى كان تصرفهم بالهدى كتصرف الراكب بما يركبه .

قوله تعالى (مِنْ رَبِّهِمْ) في موضع جر صفة لهدى ، ويتعلق الجار بمحذوف تقديره هدى كائن وفي الجار والخبر ضمير يعود على الهدى ، ويجوز كسر الهاء وضمتها على ما ذكرنا في عليهم في الفاتحة .

قوله تعالى (وَأُولَئِكَ) مبتدأ و (هُمْ) مبتدأ ثان و (الْمُفْلِحُونَ) خبر المبتدأ الثاني ؛ والثاني وخبره خبر الأول ، ويجوز أن يكون هم فصلاً لا وضع له من الإعراب ، والمفلحون خبر أولئك ، والأصل في مفلح مؤفلق ، ثم عمل فيه ما ذكرناه في يؤمنون .

قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) رفع بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل وسدت هذه الجملة مسد الخبر ، والتقدير يستوى عندهم الإنذار وتركه ، وهو كلام محمول على المعنى ، ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ وسواء خبر مقدم ، والجملة على اقوابين خبر أن ، ولا يؤمنون لا موضع له على هذا ويجوز أن يكون سواء خبر أن وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبر أن ، وسواء عليهم وما بعده معترض بينهما ؛ ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر وسواء مصدر واقع موقع اسم الفاعل وهو مستو ، ومستو يعمل عمل يستوى ، ومن أجل أنه مصدر لا يثنى ولا يجمع ، والهمزة في سواء مبدلة من ياء لأن باب طويت وشويت أكثر من باب قوة وحوه فحمل على الأكثر .

قوله تعالى (أأنذرتهم) قرأ ابن محيصن بهمزة واحدة على لفظ الخبر ، وهمزة الاستفهام مرادة ولكن حذفوها تخفيفاً ، وفي الكلام ما يدل عليها وهو قوله : أم لم ؛ لأن أم تعادل الهمزة ؛ وقرأ الأكثرون على لفظ الاستفهام ثم اختلفوا في كيفية النطق به ، فحقيق قوم الهمزتين ولم يفصلوا بينهما وهذا هو الأصل ، إلا أن الجمع بين الهمزتين مستثقل لأن الهمزة نبرة تخرج من الصدر بكلفة فالنطق بها يشبه التهوع ، فإذا اجتمعت همزتان كان أثقل على المتكلم ، فمن هنا لا يحققهما أكثر العرب ؛ ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية بين بين : أي بين الهمزة والألف ، وهذه في الحقيقة همزة

ملينة وليست ألفا ؛ ومنهم من يجعل الثانية ألفا صحيحا كما فعل ذلك في آدم وآمن ؛ ومنهم من يلين الثانية ويفصل بينها وبين الأولى بالألف ؛ ومنهم من يحقق الهمزتين ويفصل بينهما بألف ؛ ومن العرب من يبدل الأولى هاء ويحقق الثانية ؛ ومنهم من يلين الثانية مع ذلك ، ولا يجوز أن يحقق الأولى ويجعل الثانية ألفا صحيحا ويفصل بينهما بألف ، لأن ذلك جمع بين ألفين ، ودخلت همزة الاستفهام هنا للتسوية ، وذلك تشبيه بالاستفهام لأن المستفهم يستوى عنده الوجود والعدم ، فكذلك يفعل من يريد التسوية ، ويقع ذلك بعد سواء كهذه الآية ، وبعد ليت شعري كقولك : ليت شعري أقام أم قعد ، وبعد : لا أبالي . ولا أدري ، وأم هذه هي المعادلة لهمزة الاستفهام ، ولم ترد المستقبل إلى معنى المضى حتى يحسن معه أمس . فإن دخلت عليها إن الشرطية عاد الفعل إلى أصله من الاستقبال .

قوله تعالى (وَعَلَى سَمْعِهِمْ) السمع في الأصل مصدر سمع ، وفي تقديره هنا وجهان : أحدهما أنه استعمل مصدرا على أصله ، وفي الكلام حذف تقديره على مواضع سمعهم لأن نفس السمع لا يختم عليه . والثاني أن السمع هنا استعمل بمعنى السامعة وهي الأذن ، كما قالوا الغيب بمعنى الغائب ، والنجم بمعنى الناجم ، واكتفى بالواحد هنا عن الجمع كما قال الشاعر :

يَبْهَاجِيْفُ الْحَسْرِى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَسَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ
يريد جلودها .

قوله تعالى (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ ، وعلى أبصارهم خبره ، وفي الجار على هذا ضمير ، وعلى قول الأخفش غشاوة مرفوع بالجار كارتفاع الفاعل بالفعل ، ولا ضمير في الجار على هذا لارتفاع الظاهرية ، والوقوف على هذه القراءة على « وعلى سمعهم » ، ويقرأ بالنصب بفعل مضمر تقديره وجعل على أبصارهم غشاوة ، ولا يجوز أن ينتصب بختم لأنه لا يتعدى بنفسه ، ويجوز كسر الغين وفتحها وفيها ثلاث لغات آخر ، غشوة بغير ألف بفتح الغين وضمها وكسرها .

قوله تعالى (وَهُمْ عَذَابٌ) مبتدأ وخبر أو فاعل عمل فيه الجار على ما ذكرنا قبل ، وفي (عَظِيمٌ) ضمير يرجع على العذاب لأنه صفته .

قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ) الواو دخلت هنا للعطف على قوله « الذين يؤمنون »

بالغيب » وذلك أن هذه الآيات استوعبت أقسام الناس ؛ فالآيات الأول تضمنت ذكر المخلصين في الإيمان ، وقوله (إن الذين كفروا) تضمن ذكر من أظهر الكفر وأبطنه ، وهذه الآية تضمنت ذكر من أظهر الإيمان وأبطن الكفر ، فمن هنا دخلت الواو لتبين أن المذكورين من تنمة الكلام الأول ، ومن هنا للتبعيض ، وفتحت نونها ولم تكسر لثلاثتوا إلى الكسرتان ، وأصل الناس عند سيبويه أناس حذفته همزته وهي فاء الكلمة ، وجعلت الألف واللام كالعوض منها ، فلا يكاد يستعمل الناس إلا بالألف واللام ، ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام ، فالألف في الناس على هذا زائدة واشتقاقه من الإنس . وكان غيره ليس في الكلمة حذف ، والألف متقلبة عن واو وهي عين الكلمة ، واشتقاقه من ناس ينوس نوسا إذا تحرك . وقالوا في تصغيره : نويس .

قوله (مَنْ يَقُولُ) من : في موضع رفع بالابتداء وما قبله الخبر ، أو هو مرتفع بالجار قبله على ما تقدم ، ومن هنا نكرة موصوفة ، ويقول : صفة لها ، ويضعف أن تكون بمعنى الذي ، لأن الذي يتناول قوما بأعيانهم ، والمعنى ها هنا على الإيهام بالتندير : ومن الناس فريق يقول ، ومن موحدة للفظ ، وتستعمل في التثنية والجمع التأنيث بلفظ واحد ؛ والضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملا على لفظها ، وأن يثنى ويجمع ويؤنث حملا على معناها ، وقد جاء في هذه الآية على الوجهين ، فالضمير في يقول مفرد . وفي آتنا وما هم جمع ، والأصل في يقول : يقول بسكون القاف وضم الواو لأنه نظير يقعد ويقتل ، ولم يأت إلا على ذلك ، فنقلت ضمة الواو إلى القاف ليخف اللفظ بالواو ، ومن ها هنا إذا أمرت لم تحتج إلى الهمزة بل تقول قل ، لأن فاء الكلمة قد تحركت فلم تحتج إلى همزة الوصل .

قوله تعالى (آمَنَّا) أصل الألف همزة ساكنة ، فقلبت ألفا لثلاثتجمع همزتان ، وكان قلبها ألفا من أجل الفتحة قبلها ، ووزن آمن أفعل من الأمن ، و (الآخر) فاعل فالألف فيه غير مبدلة من شيء .

قوله (وَمَا هُمْ) هم ضمير منفصل مرفوع بما عند أهل الحجاز ، ومبتدأ عند تميم وأبائه في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء ، وهكذا كل حرف جر زيد في المبتدأ أو الخبر أو الفاعل ، وما تنفي « ما » في الحال ، وقد تستعمل لنفي المستقبل .

قوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) في الجملة وجهان : أحدهما لا موضع لها . والثاني موضعها نصب على الحال ، وفي صاحب الحال والعامل فيها وجهان : أحدهما هي من

الضمير في يقول ، فيكون العامل فيها يقول ، والتقدير : يقول آمنا مخادعين : والثاني هي حال من الضمير في قوله بمؤمنين ، والعامل فيها اسم الفاعل ، والتقدير : وما هم بمؤمنين في حال خداعهم ، ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين ، لأن ذلك يوجب نفي خداعهم ، والمعنى على إثبات الخداع : ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضمير في آمنا ، لأن آمنا محكى عنهم فيقول ، فلو كان يخادعون حالا من الضمير في آمنا لكانت محكية أيضا ، وهذا محال لوجهين : أحدهما أنهم ما قالوا آمنا وخادعنا . والثاني أنه أخبر عنهم بقوله يخادعون ، ولو كان منهم لكان لخادع بالنون ، وفي الكلام حذف تقديره : يخادعون نبي الله ؛ وقيل هو على ظاهره من غير حذف :

قوله عز وجل (وَمَا يُخَادِعُونَ) وأكثر القراءة بالالف ، وأصل المفاعة أن تكون من اثنين ، وهي على ذلك هنا لأنهم في خداعهم ينزلون أنفسهم منزلة أجنبي يدور الخداع بينهما ، فهم يخدعون أنفسهم وأنفسهم تخدعهم ؛ وقيل المفاعة هنا من واحد كقولك : سافر الرجل ، وعاقبت اللص ، ويقرأ ، يخدعون بغير ألف مع فتح الياء ، ويقرأ بضمها على أن يكون الفاعل للخدع الشيطان فكأنه قال : وما يخدعهم الشيطان (إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) أى عن أنفسهم ، وأنفسهم نصب بأنه مفعول وليس نصبه على الاستثناء ، لأن الفعل لم يستوف مفعوله قبل إلا .

قوله تعالى (فَزَادَهُمُ اللَّهُ) زاد يستعمل لازما كقولك : زاد الماء ، ويستعمل متعديا إلى مفعولين كقولك زدته درهما ، وعلى هذا جاء في الآية ، ويجوز إمالة الزاى لأنها تكسر في قولك زدته ، وهذا يجوز فيما عينه واو مثل خاف ، إلا أنه أحسن فيما عينه ياء .

قوله تعالى (أَلِيمٌ) هو فاعيل بمعنى مفعول لأنه من قولك ألم فهو مؤلم وجمعه ألماء وألام مثل شريف وشرفاء وشراف .

قوله تعالى (بَلَاغًا كَانُوا يَكْذِبُونَ) هو في موضع رفع صفة لأليم ، وتتعلق الباء بمحذوف تقديره أليم كأن يكذبهم أو مستحق وما هنا مصدرية ، وصلتها يكذبون ، وليست كان صلتها لأنها الناقصة ، ولا تستعمل منها مصدر ، ويكذبون في موضع نصب خبر كان ، وما المصدرية حرف عند سيدييه واسم عند الأخفش : وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء .

قوله عز وجل (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) إذا في موضع نصب على الفارضة . والعامل فيها جوامها . هو قوله قالوا : أو قال قويم : العامل فيها قيل ، وهو خطأ لأنه في موضع جر بإضافة إذا إليه ، والمضاف إليه لا يصل في المضاف . أصل قيل قول . فاستقلت المكسرة على الواو محذوف وكسرت القاف لتقلب الواو ياء كما فعلوا في أدل وأحق . ومنهم من يقول : نقلوا كسرة الواو إلى القاف وهذا ضعيف . لأنك لا تنقل إليها الحركة إلا بعد تقدير سكونها ويحتاج في هذا إلى حذف فحة القاف وهذا عمل كثير . ويجوز إتمام القاف النضمة مع بقاء الياء ساكنة تنبيهاً على الأصل . ومن العرب من يقول في مثل قيل وبيع : قوله وبيع . ويعبوي بين ثوات الواو والياء . قالوا : ونخرج عن أصلها وما هو من الياء تغلب الياء فيه وإوا السكونها وانضمام ما قبلها . ولا يفرأ بذلك ما لم تثبت به رواية والمفعول التام مقام الفاعل مصدر وهو القول وأصدر لأن الجملة بعده تفسره . والتقدير : وإذا قيل لم قول هو لا تصدقوا ونظير ما تم بناطهم من بعد ما أرا الآيات لا يستجيب . أي بدأهم بداء ورأى : وقيل لم هو التام مقام الفاعل وهو بعيد . لأن السكوت لا يتم به . وما هو مما تفسر الجملة بعده . لا يجوز أن يكون قوله : لا تصدقوا قائماً مقام الفاعل . لأن الجملة لا تكون فاعلاً ولا تقوم مقام الفاعل . ولهم في موضع نصب مفعول قيل :

قوله (الْأَرْضِ) اضر في الأرض أصل . وأصل الكلمة من الاتساع ومنه قولهم : أرضت القرح إذا تسعت . وقول من قال : سميت أرضاً لأن الأقدام ترضها ليس بشيء . لأن المعرفة فيها أصل والرضى ليس من هذا . ولا يجوز أن يكون في الأرض حالاً من الضمير في تصدقوا . لأن ذلك لا يفيد شيئاً وإنما هو ظرف متعلق بتصدقوا . قوله (لَا تَمْلِكُنَّ) « ما » ههنا كانت لأن عن العمل لأنها هيأها للمفعول على الاسم المرفوع وعلى الفعل أخرى . وهي إما نعت لا اختصاصها بالاسم . وتفيد « إنما » حصر الخبر فيها استناد إليه الخبر كقوله : إنما الله إله واحد . وتفيد أن بعض المواضع اختصاص الله بخبر بالوصف المذكور دون غيره . كقوله : إنما أيد كرم . أي ليس أيد من الأوصاف التي تنسب إليه سوى الكرم . ومنه قوله تعالى : إنما أنا بشر مثلكم . لا أملك عليكم منه . إلا بقدر علمي البشر . فأثبت لنفسه صفته البشر . وفي عنه ما سداها . قوله : عن : هو اسم مصدر متصل مبنى على الضم . وإنما ثبت الضم لاختلافها إلى الظواهر التي ترجع إليها . فهي كالظروف في افتقارها إلى الأسماء . وحركت آخرها لئلا يجمع ساكنان . وضمت النون لأن الكلمة تفسر مرفوعاً للمشكك فأثبت البناء

في قمت ؛ وقيل ضمت لأن موضعها رفع ؛ وقيل النون تشبه الواو فحركت بما يجانس الواو ، ونحن ضمير المتكلم ومن معه ، وتكون للثنين والجماعة ، ويستعمله المتكلم الواحد العظيم ، وهو في موضع رفع بالابتداء و (مُصَلِّحُونَ) خبره .
قوله تعالى (أَلَا) هي حرف يفتح به الكلام لتنبيه المخاطب ؛ وقيل معناها حقا ،

وجوز هذا القائل أن تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا ، وهذا في غاية البعد .
قوله (هُمْ الْمُفْسِدُونَ) هم مبتدأ والمفسدون خبره والجملة خبر إن ؛ ويجوز أن تكون هم في موضع نصب توكيدا لاسم إن ؛ ويجوز أن يكون فصلا لاموضع لها ، لأن الخبر هنا معرفة ، ومثل هذا الضمير يفصل بين الخبر والصفة ، فيعين ما بعده للخبر .

قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا) القائم مقام المفعول هو القول ، ويفسره آمِنُوا لأن الأمر والنهي قول .

قوله (كَمَا آمَنَ النَّاسُ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى إيماننا مثل إيمان الناس ؛ ومثله - كما آمن السفهاء - .

قوله (اسْتَفْهَاءُ إِلَّا لَهُمْ) في هاتين الحمزتين أربعة أوجه : أحدها تحقيقهما وهو الأصل ، والثاني تحقيق الأولى وقلب الثانية واوا خالصة فرارا من توالي الحمزتين ، وجعلت الثانية واوا لانضمام الأولى ، والثالث تلين الأولى ، وهو جعلها بين الحمزة وبين الواو وتحقيق الثانية ؛ والرابع كذلك إلا أن الثانية واو ، ولا يجوز جعل الثانية بين الحمزة والواو لأن ذلك تقريب لها من الألف ، والألف لا يقع بعد الضمة والكسرة ، وأجازه قوم .

قوله تعالى (لَتَقُولُوا لَكَ يَٰرَبُّنَا) أصله لقيوا فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، وحركت القاف بالضم تبعاً للواو ؛ وقيل نقات ضمة الياء إلى القاف بعد تسكينها ثم حذفت . وقرأ ابن السميعة : لَاقُوا بِالْفِ وَفَتَحَ الْقَافَ وَضَمَّ الْوَاوَ ، وإنما فتحت القاف وضمت الواو لما تذكره في قوله « اشتروا الضلالة » .

قوله (خَلَوْا إِلَى) يقرأ بتحقيق الحمزة وهو الأصل ، ويقرأ بإلقاء حركة الحمزة على الواو وحذف الحمزة فتصير الواو مكسورة بكسرة الحمزة ، وأصل خلوا خلواوا فقلبت الواو الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لئلا يلتقي

سا كنان ، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة .

قوله (إِنَّا مَعَكُمْ) الأصل : إِنَّا ، فحذفت النون الوسطى على القول الصحيح ، كما حذفت في إن إذا خففت ، كقوله تعالى « وإن كل لما جميع » ومعكم ظرف قائم مقام الخبر ؛ أى كائنون معكم .

قوله تعالى (مُسْتَهْزِءُونَ) يقرأ بتحقيق همزة وهو الأصل ، وبقاها ياء مضمومة لانكسار ما قبلها ؛ ومنهم من يحذف الياء لشبهها بالياء الأصلية في مثل قولك : يرمون ، ويضم الزاى ، وكذلك الخلاف في تليين همزة « يستهزى بهم » .

قوله تعالى (يَحْمَهُونَ) هو حال من الهاء والميم في يمدهم وفى طغيانهم متعلق بيمدهم أيضا ، وإن شئت يعمهون ؛ ولا يجوز أن تجعلها حالين من يمدهم لأن العامل الواحد لا يعمل فى حالين .

قوله تعالى (اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ) الأصل اشتريوا فقلبت الياء ألفا ثم حذفت الألف لثلاثا يلتقى سا كنان الألف والواو .

فإن قلت : فالواو هنا متحركة . قيل : حركتها عارضة فلم يعتد بها وفتحة الراء دليل على الألف المحذوفة ، وقيل سكنت الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفت لثلاثا يلتقى سا كنان ، وإنما حركت الواو بالضم دون غيره ليفرق بين واو الجمع والواو الأصلية فى نحو قوله : لو استطعنا ، وقيل ضمت لأن الضمة هنا أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو ؛ وقيل حركت بحركة الياء المحذوفة ؛ وقيل ضمت لأنها ضمير فاعل ، فهى مثل التاء فى قمت ؛ وقيل هى للجمع فهى مثل نحن ؛ وقد همزها قوم شبهوها بالواو المضمومة ضما لازما نحو : أثوب ؛ ومنهم من يفتحها لإثارا للتخفيف ؛ ومنهم من يكسرها على الأصل فى التقاء الساكنين ؛ ومنهم من يحذفها لالتقاء الساكنين ؛ وهو ضعيف لأن قبلها فتحة ؛ والفتحة لا تدل عليها .

قوله تعالى (مَشْكُوهُمْ كَشَلِ) ابتداء وخبر ، والكاف يجوز أن يكون حرف جر فيتعلق بمحذوف ؛ ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل فلا يتعلق بشئ .

قوله (الَّذِى اسْتَوْقَدَ) الذى هاهنا مفرد فى اللفظ والمعنى على الجمع بدليل قوله « ذهب الله بنورهم » وما بعده . وفى وقوع المفرد هنا موقع الجمع وجهان : أحدهما هو جنس مثل : من وما ، فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد ، وتارة بلفظ الجمع . والثانى أنه أراد الذين ، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة ؛ ومثله :

«والذى جاء بالصدق وصدق به» ثم قال : أولئك هم المتقون ، واستوفد بمعنى أوفد ، مثل استقر بمعنى قر ؛ وقيل استوفد استدعى الإيقاد .

قوله تعالى (فَلَمَّا أَضَاءَتْ) لما هنا اسم ، وهى ظرف زمان ، وكذا فى كل موضع وقع بعدها الماضى ، وكان لها جواب والعامل فيها جوابها مثل : إذا « وأضاءت متعد فيكون « ما » على هذا مفعولا به ؛ وقيل أضاء لازم ، يقال : ضاءت النار وأضاءت بمعنى ، فعلى هذا يكون « ما » ظرفا ، وفى « ما » ثلاثة أوجه : أحدها هى بمعنى الذى ، والثانى هى نكرة موصوفة ، أى مكانا حوله ، والثالث هى زائدة .

قوله (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) الباء هنا معدية للفعل كتعدية الهمزلة له ، والتقدير أذهب الله نورهم ، ومثله فى القرآن كثير ، وقد تأتى الباء فى مثل هذا للمحال كقولك ذهبت يزيد ؛ أى ذهبت ومعى زيد .

قوله تعالى (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ) تركهم هاهنا يتعدى إلى مفعولين لأن المعنى صيرهم ، وليس المراد به الترك الذى هو الإهمال ، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثانى فى ظلمات ، فلا يتعلق الجار بمحذوف ويكون لا يبصرون حالا ، ويجوز أن يكون لا يبصرون هو المفعول الثانى ، وفى ظلمات ظرف يتعلق بتركهم أو يبصرون ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى يبصرون ، أو من المفعول الأول .

قوله تعالى (صُمُّ بُكْمٌ) الجمهور على الرفع على أنه خبر ابتداء محذوف : أى هم صم ؛ وقرئ شاذا بالنصب على الحال من الضمير فى يبصرون .

قوله تعالى (فَهُمْ لَا يَرُجِعُونَ) جملة مستأنفة ، وقيل موضعها حال وهو خطأ ؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون حالا ، لأن الفاء ترتب ، والأحوال لا ترتب فيها ؛ ويرجعون فعل لازم : أى لا ينتهون عن باطلهم ، أو لا يرجعون إلى الحق ؛ وقيل هو متعد ومفعواه محذوف تقديره : فهم لا يردون جوابا ، مثل قوله : « إنه على رجهه لقادر » .

قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ) فى « أو » أربعة أوجه : أحدها أنها للشك ، وهوراجع إلى الناظر فى حال المنافقين ، فلا يدرى أشبههم بالمستوفد أو بأصحاب الصيب ، كقوله : « إلى مائة ألف أو يزيدون » : أى يشك الرأى لهم فى مقدار عددهم ، والثانى أنها للتخيير : أى شبههم بأى القبيلتين شئتم ؛ والثالث أنها للإباحة ، والرابع أنها للإيهام : أى بعض الناس يشبههم بالمستوفد ، وبعضهم بأصحاب الصيب ، ومثله قوله تعالى « كونوا هودا

أونصارى» أى قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ؛ ولا يجوز عند أكثر البصريين أن تحمل «أو» على الواو ، ولا على بل ما وجدنا ذلك مندوحة والكاف فى موضع رفع عطفا على الكاف فى قوله «كمثل الذى» ويجوز أن يكون خبر ابتداء محذوف تقديره : أو مثلهم كمثل صيب ، وفى الكلام حذف تقديره : أو كأصحاب صيب ، وإل هذا المحذوف يرجع الضمير من قوله يجعانون . والمعنى على ذلك ، لأن تشبيه المنافقين بقوم أصابهم مطر فيه ظلمة ورعد وبرق لا ينفس المطر ، وأصل صيب : صيوب على فيعل ، فأبدلت الواو ياء وأدغمت الأولى فيها ، ومثله : مين وهين : وقال الكوفيون : أصله صويب على فيعل ، وهو خطأ ، لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت فى طويل وعويل (مين السماء) فى موضع نصب «ومن» متعلقة بصيب ، لأن التقدير : كمثل صيب من السماء ، وهذا الوصف يعمل عمل النعل ، ومن لا ابتداء للغاية ؛ ويجوز أن يكون فى موضع جر على الصفة لصيب فيتعلق من بمحذوف : أى كصيب كائن من السماء ، واختمزة فى السماء بدل من واو قلبت همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ونظائره تقاس عليه (فيه ظلمات) الهاء تعود على صيب . وظلمات رفع بالجار والمجور لأن قد قوى بكونه صفة لصيب ؛ ويجوز أن يكون ظلمات مبتدأ وفيه خبر مقدم ، وفيه على هذا ضمير ، والجملة فى موضع جر صفة لصيب ، والجمهور على ضم اللام ، وقد قرئ بإسكانها تخميناً ، وفيه لغة أخرى بفتح اللام : والرعد مصدر رعد يرعد : والبرق مصدر أيضا ، وهما على ذلك موحدتان هنا ؛ ويجوز أن يكون الرعد والبرق بمعنى الرعد والبارق كقولهم : رجل عدل وصوم (يجمعون) يجوز أن يكون فى موضع جر صفة لأصحاب صيب ، وأن يكون مستأنفا ؛ وقيل يجوز أن يكون حالا من الهاء فى فيه ، والراجع على الهاء محذوف تقديره من صواعقه وهو بعيد ، لأن حذف الراجع على ذى الحال كحذفها من خبر المبتدأ ، وسيبويه يحذف من الشذوذ (من الصواعق) أى من صوت الصواعق (حذر الموت) مفعول له ، وقيل مصدر : أى يحذرون حذرا مثل حذر الموت ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به (محيط) أصله محوط لأنه من حاط يحوط فنقلنا كسرة الواو إلى الهاء فانقلبت ياء .

قوله تعالى (يسكاد) فعل يدل على مقاربة وقوع الفعل بعدها ، ولذلك لم تدخل عليه أن لأن أن تخلص الفعل للاستقبال وعينها واو ، والأصل : يكود ، مثل خاف يخاف ، وقد سمع فيه ، كدت بضم الكاف ، وإذا دخل عليها حرف نى دل على أن الفعل الذى بعدها وقع ، وإذا لم يكن حرف نى لم يكن الفعل بعدها واقعا ، ولما كتبه

قارب الوقوع ، وموضع (يَخْطُفُ) نصب لأنه خبر كاد ، والمعنى : قارب البرق
خطف الأبصار ؛ والجمهور على فتح الياء والطاء وسكون الخاء وماضيه خطف
كقوله تعالى «إلا من خطف الخطفة» وفيه قراءات شاذة : إحداها كسر الطاء على أن
ماضيه خطف بفتح الطاء ؛ والثانية بفتح الياء والحاء والطاء وتشديد الطاء ، والأصل :
يَخْطُفُ ، فأبدل من التاء طاء وحركت بحركة التاء ؛ والثالثة كذلك ، إلا أنها بكسر
الطاء على ما يستحقه في الأصل ، والرابعة كذلك ، إلا أنها بكسر الخاء أيضا على
الإتباع ، والخامسة بكسر الياء أيضا إتباعا أيضا ، والسادسة بفتح الياء وسكون الخاء
وتشديد الطاء ، وهو ضعيف لما فيه من الجمع بين الساكنين (كُتِّمًا) هي هنا
ظرف ، وكذلك كل موضع كان لها جواب ، و «ما» مصدرية ؛ والزمان محذوف
أى كل وقت إضاعة ؛ وقبل «ما» هنا نكرة موصوفة ومعناها الوقت ، والعائد
محذوف : أى كل وقت أضاء لهم فيه ، والعامل في كل جوابها ، و (فيه) أى
في ضوئه والمعنى بضوئه ؛ ويجوز أن يكون ظرفا على أصلها ، والمعنى : إنهم يحيط
بهم الضوء (شاء) ألفا منقلبة عن ياء لقولهم في صدره : شئت شيئا ، وقالوا : أشأته
أى حمله على أن يشاء (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) أى أعدم المعنى الذى يسمعون به ،
وعلى كل متعلق به (تقدير) فى موضع نصب .

قوله تعالى (يا أيها الناس) أى اسم مبهم لوقوعه على كل شئ ، أى به فى النداء
توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام إذا كانت «يا» لا تباشر الألف واللام ، وبنيت
لأنها اسم مفرد مقصود وها مقحمة للتثنية . لأن الأصل أن تباشر «يا» الناس ، فلما
حيل بينهما بآى عوض من ذلك «ها» والناس وصف لآى لا بد منه ، لأنه المنادى
فى المعنى ، ومن هاهنا رفع ، ورفع أن يجعل بدلا من ضمة البناء ، وأجاز المازنى
نصبه كما يجيز : يا زيد الضريف ، وهو ضعيف لما قدمنا من لزوم ذكره ، والصفة
لا يلزم ذكرها (مِنْ قَبْلِكُمْ) من هنا لابتداء الغاية فى الزمان ، والتقدير :
والذين خلقهم من قبل خلقكم ، فحذف الخلق وأقام الضمير مقامه (لَعَلَّكُمْ)
متعلق فى المعنى باعبدوا : أى اعبدوه ليصبح منكم رجاء التقوى ، والأصل توثقيون .
فأبدل من الواو تاء وأدغم فى التاء الأخرى وسكنت الياء ثم حذف ، وقد تقدمت
نظائره ، فوزنه الآن تفتنون .

قوله تعالى (الَّذِي جَعَلَ) هو فى موضع نصب يتقنون أو بدل من ربكم .
أو صفة مكررة ، أو بإضمار أعنى ؛ ويجوز أن يكون فى موضع رفع على إضمار هو

الذى ، وجعل هنا متعد إلى مفعول واحد وهو الأرض ، وفراشا حال ، ومثله :
والسما بناء ، ويجوز أن يكون جعل بمعنى صير فيتعدى إلى مفعولين وهما الأرض وفراشا
ومثله : والسما بناء ؛ ولكم متعلق بجعل : أى لأجلكم (مِنْ السَّمَاءِ) متعلق بأنزل ، وهى
لأبتداء غاية المكان ، ويجوز أن يكون حالا ، والتقدير : ماء كائنا من السماء ، فلما
قدم الجار صار حالا وتعلق بمحذوف ، والأصل فى ماء موه لقولهم : ماهت الركبة
تموه ، وفى الجمع أمواه ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم أبدلوا من
الهاء همزة وليس بقياس (مِنْ الثَّمَرَاتِ) متعلق بأخرج فيكون من لأبتداء الغاية
ويجوز أن يكون فى موضع الحال تقديره رزقا كائنا من الثرات و (لَكُمْ) أى من
أجلكم والرزق هنا بمعنى المرزوق وليس بمصدر (فَلَا تَجْعَلُوا) أى لاتصبروا أو
لاتسمعوا فيكون متعديا إلى مفعولين ، والأنداد جمع ند ونديد (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)
مبتدأ وخبر فى موضع الحال ، ومفعول تعلمون محذوف : أى تعلمون بطلان ذلك
والاسم من أنتم أن ، والتاء للخطاب . والميم للجمع ، وهما حرفا معنى .

قوله تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ) جواب الشرط «فأتوا بسورة» و «إن كنتم صادقين»
شرط أيضا جوابه محذوف أغنى عنه جواب الشرط الأول : أى إن كنتم صادقين
فافعلوا ذلك ، ولا تدخل إن الشرطية على فعل ماض فى المعنى ، إلا على كان لكثرة
استعمالها ، وأنها لا تدل على حدث (مِمَّا نَزَّلْنَا) فى موضع جر صفة لريب : أى
ريب كائن مما نزلنا ، والعائد على «ما» محذوف : أى نزلناه و «ما» بمعنى الذى أو
نكرة موصوفة ، ويجوز أن يتعلق «من» بريب : أى إن ارتبتم من أجل ما نزلنا
(فَاتُّوا) أصله : اتبوا ، وماضيه أتى ، فقاء الكلمة همزة ؛ فإذا أمرت زدت عليها
همزة الوصل مكسورة فاجتمعت همزتان والثانية ساكنة ، فأبدلت الثانية ياء لثلاث ياء
بين همزتين ، وكانت الياء الأولى للكسرة قبلها ، فإذا اتصل بها شئ حذفت همزة
الوصل استثناء عنها ثم همزة الياء لأنك أعدتها إلى أصلها لزوال الموجب لقلبها !
ويجوز قلب هذه الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها مثل هذه الآية ؛ وياء إذا انكسر ما قبلها
كقوله : الذى ايتمن ، فتصيرها ياء فى اللفظ ، وواو إذا انضم ما قبلها كقوله :
يا صالح أوتنا ، ومنهم من يقول : ذن لى (مِنْ مِثْلِهِ) الهاء تعود على النبى صلى الله
عليه وسلم ، فيكون من للابتداء ، ويجوز أن تعود على القرآن فتكون من زائدة ،
ويجوز أن تعود على الأنداد بلفظ المفرد كقوله تعالى «وإن لكم فى الأنعام لعبرة
سقيكم مما فى بطونه» (وَأَدْعُوا) لام الكلمة محذوف ، لأنه حذف فى الواحد دليلا

على السكون الذى هو جزم فى المغرب ، وهذه الواو ضمير الجماعة (مِنْ دُونِ اللَّهِ) فى موضع الحال من الشهداء والعامل فيه محذوف تقديره شهداءكم منفردين عن الله أو عن أنصار الله .

قوله تعالى (فَإِنْ لَمْ تَنْفَعُوا) الجزم يلم لا يان لأن لم عامل شديد لاتصال بمعموله ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل فى اللفظ ، وإن قد دخلت على الماضى فى اللفظ وقد وليه الاسم كقوله تعالى « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » (وَقُودُهَا النَّاسُ) الجمهور على فتح الواو وهو الخطب ، وقرئ بالضم وهو لغة فى الخطب ، والجيد أن يكون مصدرا بمعنى التوقد ويكون فى الكلام حذف مضاف تقديره توقدها واحتراق للناس ، أو تلهب الناس أو ذو وقودها الناس (أَعِدَّتْ) جملة فى موضع الحال من النار ، والعامل فيها فائقوا ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير فى وقودها لثلاثة أشياء : أحدها أنها مضاف إليه والثانى أن الخطب لا يعمل فى الحال ، والثالث أنك تفصل بين المصدر أو ما عمل عمله وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو الناس .

قوله تعالى (أَنْ كُفِّرُمْ كِسْفَاتٍ) فتحت أن ها هنا لأن التقدير لهم ، وموضع أن وما عملت فيه نصب يبشر ، لأن حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه هذا مذهب سيويه ، وأجاز الخليل أن يكون فى موضع جر بالباء المحذوفة لأنه موضع ترادفيه ، فكأنها ملفوظ بها ، ولا يجوز ذلك مع غير أن لو قلت بشره بأنه مخلد فى الجنة جاز حذف الباء لطول الكلام ، ولو قلت بشره الخلود لم يجوز وهذا أصل يتكرر فى القرآن كثيرا فتأمله واطلبه ها هنا (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) الجملة فى موضع نصب صفة للجنات ، والأنهار مرفوعة بتجرى لا بالابتداء وأن ، من تحتها الخبر ولا بتحتها لأن تجرى لا ضمير فيه إذا كانت الجنات لا تجرى وإنما تجرى أنهارها ، والتقدير من تحت شجرها لا من تحت أرضها فحذف المضاف ، ولو قيل إن الجنة هى الشجر فلا يكون فى الكلام حذف لكان وجهها (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا) إلى قوله من قبل فى موضع نصب على الحال من الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام ، ويجوز أن يكون حالا من الجنات لأنها قد وصفت وفى الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله منها (رَزَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ) أى رزقناه فحذف العائد ، وبنيت قبل لتطعها عن الإضافة لأن التقدير من قبل هذا (وَأَتُوا بِهِ) يجوز أن يكون حالا وقد معه مرادة تقديره قالوا ذلك وقد أتوا به ويجوز أن يكون مستأنفا و (مُتَشَابِهًا) حال من الخاء فى به (وَكُلُّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ) أزواج مبتدأ وخبر ، وفيه ظرف للاستقرار ، ولا يكون فيها الخبر لأن الفائدة تقل إذ الفائدة فى جعل الأزواج لم

و (فيها) الثانية تتعلق بـ (مَخَالِدُونَ) وهاتان الجملتان مستأنفتان ويجوز أن تكون الثانية حالا من الهاء والميم في لهم والعامل فيها معنى الاستقرار .

قوله تعالى (لَا يَسْتَحْيِي) وزنه يستفعل ولم يستعمل منه فعل بغير السين ، وليس معناه الاستدعاء وعينه ولامه ياءان ، وأصله الحياء وهمزة الحياء بدل من الياء ، وقرئ في الشاذ يستحي يياء واحدة والمخدوفة هي اللام كما تحذف في الجزم ، وزنه على هذا يستفع ، إلا أن الياء نقلت حركتها إلى العين وسكنت ؛ وقيل المحذوف هي العين وهو بعيد (أَنْ يَتَضَرَّبَ) أى من أن يضرب ، فوضعه نصب عند سيبويه وجر عند الخليل (مَا) حرف زائد للتوكيد و (بَعْوْضَةٌ) بدل من مثلاً ؛ وقيل ما نكرة موصوفة ، وبعوضة بدل من « ما » وقرأ شاذاً بعوضة بالرفع على أن تجعل ما بمعنى الذى ، ويحذف المبتدأ : أى الذى هو بعوضة ، ويجوز أن يكون ما حرفاً ويضم المبتدأ تقديره : مثلاً هو بعوضة (تَمَّاً فَوْقَهَا) الفاء للعطف ، وما نكرة موصوفة ، أو بمنزلة الذى ، والعامل في فوق على الوجهين الاستقرار ، والمعطوف عليه بعوضة (أَمْماً) حرف ناب عن حرف الشرط وفعل الشرط ، ويذكر لتفصيل ما أجمل ، ويقع الاسم بعده مبتدأ وتلزم الفاء خبره ، والأصل مهما يكن من شئ فالذين آمنوا يعلمون ، لكن لما نابت أما عن حرف الشرط كرهوا أن يولوها الفاء فأخروها إلى الخبر ، وصار ذكر المبتدأ بعدها عوضاً من اللفظ بفعل الشرط (مِّنْ رَبِّهِمْ) في موضع نصب على الحال : والتقدير : أنه ثابت أو مستقر من ربهم ، والعامل معنى الحق ، وصاحب الحال الضمير المستتر فيه (ماذا) فيه قولان : أحدهما أن « ما » اسم للاستفهام موضعها رفع بالابتداء وذا بمعنى الذى و (أَرَادَ) صلة له ، والعائد محذوف ، والذى وصلته خبر المبتدأ ؛ والثانى أن « ما وذا » اسم واحد للاستفهام ، وموضعه نصب بأراد ، ولا ضمير في الفعل ، والتقدير أى شئ أراد الله (مَثَلًا) تمييز : أى من مثل ؛ ويجوز أن يكون حالا من هذا : أى ممتثلاً أو ممتثلاً به ، فيكون حالا من اسم الله (يُضِلُّ) يجوز أن يكون في موضع نصب صفة للمثل ؛ ويجوز أن يكون حالا من اسم الله ، ويجوز أن يكون مستأنفاً (إِلَّا الْفَاسِقِينَ) مفعول يضل وليس بمنصوب على الاستثناء لأن يضل لم يستوف مفعوله قبل إلا .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَنْتَظِرُونَ) في موضع نصب صفة للفاسقين ، ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعنى ، وأن يكون رفعا على الخبر . أى هم الذين ؛ ويجوز أن

يكون مبتدأ والخبر قوله « أولئك هم الخاسرون » (مِنْ بَعْدِ) من لابتداء غاية الزمان على رأى من أجاز ذلك ، وزائدة على رأى من لم يحزه ، وهو مشكل على أصله . لأنه لا يجوز زيادة من فى الواجب (ميثاقه) مصدر بمعنى الإيثاق ، والهاء تعود على اسم الله أو على العهد ، فإن أعدتها إلى اسم الله كان المصدر مضافا إلى الفاعل ، وإن أعدتها إلى العهد كان مضافا إلى المفعول (ما أَمَرَ) ما بمعنى الذى ، ويجوز أن يكون نكرة موصوفة ، و (أنْ يُوصَلَ) فى موضع جر بدلا من الهاء ، أى يوصله : ويجوز أن يكون بدلا من ما بدل الاشتمال تقديره : ويقطعون وصل ما أمر الله به . ويجوز أن يكون فى موضع رفع : أى هو أن يوصل (أولئك) مبتدأ و (هُـم) مبتدأ ثان أو فصل ، و (الخاسرون) الخبر .

قوله تعالى (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) كيف فى موضع نصب على الحال ، والفاعل فيه تكفرون ، وصاحب الحال الضمير فى تكفرون ، والتقدير : أمعاندين تكفرون ، ونحو ذلك ، وتكفرون يتعدى بحرف الجر ، وقد عدى بنفسه فى قوله « ألا إن عاد اكفروا ربهم » وذلك حمل على المعنى إذ المعنى جحدوا (وَكُنْتُمْ) قد معه مضمرة والجملة حال (كُنْتُمْ إِلَٰهِي) الهاء ضمير اسم الله ، ويجوز أن يكون ضمير الإحياء المدلول عليه بقوله « فأحياكم » .

قوله تعالى (جميعا) حال فى معنى مجتمعا (فَسَوَّاهُنَّ) إنما جمع الضمير لأن السماء جمع سماء أبدلت الواو فيها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (سَبْعَ سَمَوَاتٍ) سبع منصوب على البدل من الضمير ، وقيل التقدير : فسوى منهن سبع سموات ، كقوله : - واختار موسى قومه - فيكون مفعولا به ؛ وقيل سوى بمعنى صير فيكون مفعولا ثانيا (وَهَوَّ) يقرأ بإسكان الهاء وأصلها الضم ، وإنما أسكنت لأنها صارت كعضد فخفت ، وكذلك حالها مع القاء اللام نحو فهو هو ؛ ويقرأ بالضم على الأصل .

قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ) هو مفعول به تقديره : واذكر إذ قال ؛ وقيل هو خبر مبتدأ محذوف تقديره وابتداء خلقى إذ قال ربك ؛ وقيل إذ زائدة و (لِلْمَلَائِكَةِ) مختلف فى واحدتها وأصلها . فقال قوم أحدهم فى الأصل مألک على مفعول ، لأنه مشتق من الألوكه وهى الرسالة ومنه قول الشاعر :

وَعَلَامٌ أَرْسَلَتْهُ أُمُّهُ بِأَلْوَاكِ فَبَدَّلْنَا مَا سَأَلْ

والهمزة فاء الكلمة ، ثم أخرت فجعلت بعد اللام فقالوا : مألک . قال الشاعر :

فَلَنَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنَّ لِمَلَأَكِ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ بِصُوبِ

فوزنه الآن معقل والجمع ملائكة على معاقله . وقال آخرون أصل الكلمة لأك فعين الكلمة همزة ، وأصل ملك : ملاك من غير نقل ، وعلى كلا القولين أُلقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت فلما جمعت ردت ، فوزنه الآن مفاعلة . وقال آخرون عين الكلمة واو ، وهو من لأك يلوك إذا أدار الشيء في فيه ، فكان صاحب الرسالة يدبرها في فيه فيكون أصل ملك : ملاك مثل معاذ ، ثم حذفت عينه تخفيفا ، فيكون أصل ملائكة : ملاوكة ، مثل مقاوله ، فأبدلت الواو همزة ، كما أبدلت واو مصائب . وقال آخرون : ملك فعل من الملك ، وهى القوة ، فالميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنه جمع على فعائلة شاذ (جاعيل) يراد به الاستقبال فلذلك عمل ، ويجوز أن يكون بمعنى خالق ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وأن يكون بمعنى مصير فيتعدى إلى مفعولين ويكون (في الأرض) هو الثانى (خَلِيفَةً) فعيلة بمعنى فاعل : أى يخلف غيره ، وزيدت الهاء للمبالغة (أَتَجْعَلُ) الهمزة الاسترشاد : أى أتجعل فيها من يفسد كمن كان فيها من قبل ؛ وقيل استفهموا عن أحوال أنفسهم : أى أتجعل فيها مفسدا ونحن على طاعتك أو نغير (يَسْفِكُ) الجمهور على التخفيف وكسر الفاء ؛ وقد قرئ بضمها وهما لغتان ؛ ويقرأ بالتشديد للتكثير ، وهمزة (الدماء) متقلبة عن ياء لأن الأصل دى ، لأنهم قالوا دميان (بِحَمْدِكَ) فى موضع الحال تقديره : نسبح مشتملين بحمدك أو متعبدين بحمدك (وَتُقَدِّسُ لَكَ) أى لأجلك ؛ ويجوز أن تكون اللام زائدة : أى تقدسك ؛ ويجوز أن تكون معدية للفعل كتعبدية الباء مثل سجدت لله (إِنِّى أَعْلَمُ) الأصل إننى ، فحذفت النون الوسطى لا نون الوقاية ، هذا هو الصحيح ، وأعلم : يجوز أن يكون فعلا ويكون « ما » مفعولا ، إما بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ؛ ويجوز أن يكون اسما مثل أفضل ، فيكون « ما » فى موضع جر بالإضافة ؛ ويجوز أن يكون فى موضع نصب بأعلم كقولهم : هؤلاء حجاج بيت الله ، بالنصب والجر ؛ وصقط التنوين لأن هذا الاسم لا ينصرف . فإن قلت : أفعال لا ينصب مفعولا . قيل : إن كانت من معه مرادة لم ينصب ، وأعلم هنا بمعنى عالم ؛ ويجوز أن يريد بأعلم : أعلم منكم ، فيكون « ما » فى موضع نصب بفعل محذوف دل عليه الاسم ، ومثله قوله « هو أعلم من يضل عن سبيله » .

قوله تعالى (وَاعْلَمَ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون معطوفا على « قال ربك » وموضعه جر كموضع قال ، وقوى ذلك إضمار الفاعل ؛ وقرئ « وعلم آدم » على

ما لم يسم فاعله ، وآدم أفعل ، والألف فيه مبدلة من همزة هي فاء الفعل ، لأنه مشتق من أديم الأرض أو من الأدمة ؛ ولا يجوز أن يكون وزنه فاعلا ، إذ لو كان كذلك لانصرف مثل عالم وخاتم ، والتعريف وحده لا يمنع وليس بأعجمي (ثُمَّ عَرَضَهُمْ) يعنى أصحاب الأسماء فلذلك ذكر الضمير (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل ، ويقرأ بهمزة واحدة ؛ قيل المحذوفة هي الأولى ، لأنها لام الكلمة والأخرى أول الكلمة الأخرى وحذف الآخر أولى ؛ وقيل المحذوفة الثانية لأن الثقل بها حصل ؛ ويقرأ بتليين الهمزة الأولى وتحقيق الثانية وبالعكس ؛ ومنهم من يبدل الثانية ياء ساكنة كأنه قدرهما في كلمة واحدة طلبا للتخفيف .

قوله تعالى (سُبْحَانَكَ) سبحان اسم واقع موقع المصدر ، وقد اشتق منه سبحت والتسبيح ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا ، لأن الإضافة تبين من المعظم ، فإذا أفرد عن الإضافة كان اسما علما للتسبيح لا ينصرف للتعريف ، والألف والنون في آخره مثل عثمان ، وقد جاء في الشعر منونا على نحو تنوين العلم إذا نكر وما يضاف إليه مفعول به لأنه المسبح ؛ ويجوز أن يكون فاعلا ، لأن المعنى تزهت ، وانتصابه على المصدر بفعل محذوف تقديره : سبحت الله تسبيحا (إِلَّا مَا عَلَّمْتُمَا) ما مصدرية أى إلا علما علمتاه ؛ وموضعه رفع على البدل من موضع لا علم ، كقولك لا إله إلا الله ؛ ويجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى ، ويكون علم بمعنى معلوم : أى لا معلوم لنا إلا الذى علمتاه ؛ ولا يجوز أن تكون « ما » فى موضع نصب بالعلم ، لأن اسم « لا » إذا عمل فيما بعده لا يبنى (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ) أنت مبتدأ والعلم خبره ، والجملة خبر إن ؛ ويجوز أن يكون أنت توكيد للمنصوب ، ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو الكاف فى المعنى ولا يقع ها هنا إياك للتوكيد ، لأنها لو وقعت لكانت بدلا ، وإياك لم يؤكد بها ، ويجوز أن يكون فضلا لا موضع لها من الإعراب ، و (الْحَكِيمُ) خبر ثان أو صفة للعلم على قول من أجاز صفة الصفة ، وهو صحيح لأن هذه الصفة هي الموصوف فى المعنى ، والعلم بمعنى العالم ، وأما الحكيم فيجوز أن يكون بمعنى الحاكم ، وأن يكون بمعنى الحكم .

قوله تعالى (أُنَبِّئُكُمْ) يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، وبالياء على تليين الهمزة ؛ ولم نقلها قلبا قياسيا ، لأنه لو كان كذلك لحذفت الياء كما تحذف من قولك أبقيهم من بقيت ؛ وقد قرئ « آنبهم » بكسر الياء من غير همزة ولا ياء ، على أن يكون يبدال الهمزة ياء إبدالاً قياسيا ، وأنأ يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ، وإلى الثانى

بحرف الجر ، وهو قوله (بِأَسْمَاءِهِمْ) وقد يتعدى بعن كقولك : أنبأته عن حان زيد وأما قوله تعالى « قد نبأنا الله من أخباركم » فيذكر في موضعه (وَأَعْلَمَ مَا تَبْسُدُونَ) مستأنف وليس بمحكي بقوله (أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ) ويجوز أن يكون محكيا أيضا ، فيكون في موضع نصب ، وتبدون وزنه تنعون ، ويخذف منه لامه وهي واو ، لأنه من بدا يبدو ، والأصل في الياء التي في (آتَى) أن تحرك بالفتح لأنها اسم مضمر على حرف واحد ، فتحرك مثل الكاف في إنش . فمن حركها أخرجهما على الأصل ، ومن سكنها استثقل حركة الياء بعد الكسرة .

قوله تعالى (لِلْمَآءِ نِيَكَةٌ اسْتَجِدُّوا) الجمهور على كسر التاء ، وقرئ بضمها وهي قراءة ضعيفة جدا ، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تليها على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء ، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة ، وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم إتباعا لضمة الجيم ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثله ما حكى عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت : أتى سواة أنتن ، بفتح التاء ، وكأنها نوت الرفع على التاء ، ثم ألقت عليها حركة الهمزة فصارت مفتوحة (إِلَّا إِبْلِيسَ) استثناء منقطع ، لأنه لم يكن من الملائكة ، وقيل هو متصل ، لأنه كان في الابتداء ملكا وهو اسم أعجمي لا ينصرف للتعجمة والتعريف ، وقيل هو عربي واشتقاقه من الإبلان ولم ينصرف للتعريف ، وأنه لا نظير له في الأسماء ، وهذا بعيد ، على أن في الأسماء مثله نحو : إخریط وإجنيل وإصليت ونحوه ، وأتى في موضع نصب على الحال من إبليس تقديره : ترك السجود كاره له ومستكبرا (وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ) مستأنف ، ويجوز أن يكون في موضع حال أيضا .

قوله (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) أنت تركيد للضمير في الفعل أتى به ليصح العطف عليه والأصل في (كل) أأكل مثل أقتل إلا أن العرب حذف الهمزة الثانية تخفيفا ، ومثله خذ ، ولا يقياس عليه ، فلا تقول في الأمر من أجز يأجر جر : وحكى سيبويه أوكل شاذا (مِثْنًا) أى من ثمرتها ، فحذف المضاف ، وموضعه نصب بالفعل قبله ، ومن لا ابتداء للغاية و (رَغَدًا) صفة مصدر محذوف : أى أكلا رغدا أى طيبا هنيئا ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال تقديره : كلا مستطيين منهئين (حَيْثُ) ظرف مكان ، والعامل فيه كلا : ويجوز أن يكون بدلا من الجنة فيكون حيث مفعولا به ، لأن الجنة مفعول وليس بظرف ، لأنك تقول سكنت

البصرة وسكنت الدار ، بمعنى نزلت ، فهو كقولك انزل من الدار حيث شئت (هَذِهِ الشَّجَرَةُ) الهاء بدل من الياء في هذى ، لأنك تقول في المؤنث هذى وهاتا وهاتى ، والياء للمؤنث مع الذال لا غير ، والهاء بدل منها لأنها تشبهها في الخفاء والشجرة نعت لهذه ؛ وقرئ في الشاذ « هذه الشيرة » وهى لغة أبدلت الجيم فيها ياء لقربها منها فى الخرج (فَتَسْكُونَا) جواب النهى ، لأن التقدير : إن تقربا تكونا ، وحذف النون هنا علامة النصب لأن جواب النهى إذا كان بالفاء فهو منصوب ؛ ويجوز أن يكون مجزوما بالعطف .

قوله تعالى (فَأَرْزُقْهُمَا) يقرأ بتشديد اللام من غير ألف : أى حملها على الزلة ؛ ويقرأ « فَأَرْزُقْهُمَا » أى نجاهما ، وهو من قولك : زال الشيء يزول إذا فارق موضعه وأزلته نحيته ، وألفه منقلبة عن واو (مِمَّا كَانَا فِيهِ) ما بمعنى الذى ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة : أى من نعيم أو عيش (اهْبِطُوا) الجمهور على كسر الباء وهى اللغة الفصيحة ؛ وقرئ بضمها ، وهى لغة (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) جملة فى موضع الحال من الواو فى اهبطوا أى اهبطوا متعادين ، واللام متعلقة بعدو ، لأن التقدير بعضكم عدو لبعض ، ويعمل عدو عمل الفعل لكن بحذف الجر ، ويجوز أن يكون صفة لعدو ، فلما تقدم عليه صار حالا ؛ ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة ، وأما أفراد عدو فيحتمل أن يكون لما كان بعضكم مفردا فى اللفظ أفراد عدو ، ويحتمل أن يكون وضع الواحد موضع الجمع كما قال : « فإنهم عدوتى » (وَكَانَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرًّا) يجوز أن يكون مستأنفا ؛ ويجوز أن يكون حالا أيضا ، وتقديره : اهبطوا متعادين مستحقين الاستقرار ؛ ومستقر يجوز أن يكون مصدرا بمعنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون مكان الاستقرار ؛ و (إلى حين) يجوز أن يكون فى موضع رفع صفة لمتاع فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون فى موضع نصب بمتاع لأنه فى حكم المصدر والتقدير وأن تمتعوا إلى حين .

قوله تعالى (فَتَلَقَىٰ آدَمُ) يقرأ برفع آدم ونصب كلمات ، وبالعكس لأن كل ما تلقاك فقد تلقينته ، و (مِنْ رَبِّهِ) يجوز أن يكون فى موضع نصب بتلقى ، ويكون لا ابتداء الغاية ؛ ويجوز أن يكون فى الأصل صفة للكلمات تقديره : كلمات كائنة من ربه ، فلما قدمها انتصبت على الحال (إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ) هو هاهنا مثل أنت فى « إنك أنت العليم الحكيم » وقد ذكر قوله (مِنْهَا جَمِيعًا) حال : أى مجتمعين لإماني زمن واحد أو فى أزمنة ، بحيث يشتركون فى المبطوط (فَإِمَّا) إن حرف شرط ،

وما حرف مؤكد له ، و (يَأْتِيَنَّكُمْ) فعل الشرط مؤكد بالنون الثقيلة ؛ والفعل يصير بها مبنيا أبدا ، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب إما كله مؤكد بالنون وهو القياس ، لأن زيادة « ما » تؤذن بإرادة شدة التوكيد ، وقد جاء في الشعر غير مؤكد بالنون ، وجواب الشرط (فَمَنْ تَبِعَ) وجوابه ، ومن في موضع رفع بالابتداء ، والخبر تبع ، وفيه ضمير فاعل يرجع على من ، وموضع تبع جزم بمن . والجواب (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) وكذلك كل اسم شرطت به وكان مبتدأ فخبه فعل الشرط لا جواب الشرط ، ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يلزم ذلك الضمير في الجواب حتى لو قلت : من يقيم أكرم زيدا جاز ، ولو قلت : من يقيم زيدا أكرمه ، وأنت تعيد الهاء إلى من لم يجوز . وذهب قوم إلى أن الخبر هو فعل الشرط والجواب ، وقيل الخبر منهما ما كان فيه ضمير يعود على من ، وخوف مبتدأ ، وعليهم الخبر ؛ وجاز الابتداء بالنسبة لما فيه من معنى العموم بالنفي الذي فيه ، والرفع والتنوين هنا أوجه من البناء على الفتح لوجهين : أحدهما أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو قوله (وَلَا هُمْ) لأنه معرفة ، ولا لا تعمل في المعارف ، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك لينشأ كل الجملتان . كما قالوا في الفعل المشغول بضمير الفاعل نحو : قام زيد وعمرا كلمته ، فإن النصب في عمرو أولى ليكون منصوبا بفعل ، كما أن المعطوف عليه عمل فيه الفعل . والوجه الثاني من جهة المعنى ، وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية . وليس المراد ذلك ، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة .

فإن قيل : لم لا يكون وجه الرفع أن هذا الكلام مذكور في جزاء من اتبع الهدى . ولا يليق أن ينفي عنهم الخوف اليسير ، ويتوهم ثبوت الخوف الكثير .
قيل : الرفع يجوز أن يضمم معه نفي الكثير تقديره : لا خوف كثير عليهم . فيتوهم ثبوت الياء القليل . وهو عكس ما قدر في السؤال . فبان أن الوجه في الرفع ما ذكرنا (هَذَا) المشهور لإثبات الألف قبل على لفظ المفرد قبل الإضافة ؛ ويقرأ هدى بياء مشددة . ووجهها أن ياء المتكلم يكسر ما قبلها في الاسم الصحيح والألف لا يمكن كسرها فقلبت ياء من جنس الكسرة ثم أدغمت .

قوله (يَأْتِيَنَّا) الأصل في آية : آية . لأن فاءها همزة وعينها ولاهما ياء إن لأنها من تأبى القوم إذا اجتمعوا وقالوا في الجمع آباء . فظهرت الياء الأولى والهمزة الأخيرة يدل من ياء ووزنه أفعال ، والألف الثانية مبدلة من همزة هي فاء الكلمة ، ولو كانت

عينها واوا لقالوا : آواء . ثم إنهم أبدلوا الياء الساكنة في آية ألفا على خلاف القياس : ومثله غاية وثاية : وقيل أصلها آييه ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : وقبل أصلها آيية بفتح الأولى والثانية . ثم فعل في الياء ما ذكرنا . وكلا الوجهين فيه نظر ، لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف ، وقيل أصلها آيية على فاعلة ، وكان القياس أن تدغم فيقال آية مثل دابة ، إلا أنها خففت كتحفيف كينونة في كينونة ، وهذا ضعيف لأن التحفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة (أَوَّلَتِكَ) مبتدأ و (أَصْحَابُ النَّارِ) خبره ، و (هُمْ) فيها خائِدُونَ) مبتدأ وخبر في موضع الحال من أصحاب ، وقيل يجوز أن يكون حالا من النار ، لأن في الجملة ضميرا يعود عليها ، ويكون العامل في الحال معنى الإضافة ، أو اللام المقدرة .

قوله تعالى (بَايِنِي إِسْرَائِيلَ) إسرائيل لا ينصرف لأنه علم أعجمي ، وقد نكلمت به العرب بلغات مختلفة ، فمنهم من يقول إسرائيل بهمزة بعدها ياء بعدها لام ، ومنهم من يقول كذلك ، لا أنه يقلب الهمزة ياء . ومنهم من يبقی الهمزة ويحذف الياء . ومنهم من يحذفهما فيقول إسرائيل ، ومنهم من يقول إسرائيل بالنون ، وبني جمع ابن جمع جمع السلامة ، وليس بسالم في الحقيقة لأنه لم يسلم لفظ واحده في جمعه ، وأصل الواحد بنو على فعل بتحريك العين ، لقوهم في الجمع أبناء كجبل وأجبال ولامه واو . وقال قوم : لامه ياء ولا حجة في البنية لأنهم قد قالوا الفتوة وهي من الياء (أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) الأصل أنعمت بها . ليسكون الضمير عائدا على الموصول ، فحذفت حرف الجر فصار أنعمتها ، ثم حذفت الضمير كما حذفت في قوله «أهذا الذي بعث الله رسولا» (وَأَوْفُوا) يقال في الماضي وفي ووفي وأوفي ، ومن هنا قرئ (أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ) وأوف بـ لتحفيف والتشديد (وَأَيُّهَا) منصوب بفعل محذوف دل عليه (فَارْهَبُونِ) تقديره : وارهبوا إياي فارهبون ، ولا يجوز أن يكون منصوب بـ ارهبون لأنه قد تعدى إلى مفعوله .

قوله (مُصَدِّقًا) حال مؤكدة من اداء المحذوفة في أنزلت ، و (مَعَكُمْ) منصوب على الظرف ، والعامل فيه الاستقرار (أَوَّلَ) هي أفعل وفاؤها وعينها واوان عند سيوبه ، ولم ينصرف منها فعل لاعتلال الفاء والعين وتأنيثها أولى ، وأصلها وول فأبدلت الواو همزة لانضمامها ضما لازما . ولم تخرج على الأصل كما خرج وقت ووجوه كراهية اجتماع الواوين . وقال بعض الكوفيين : أصل الكلمة من وأل : يأل .

إذا نجا فأصلها أو آل ، ثم خففت الهمزة بأن أبدلت واوا ثم أدغمت الأولى فيها . وهذا ليس بقياس . بل القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على الساكن قبلها وتحذف . وقال بعضهم من آل يثول . فأصل الكلمة أول . ثم أخرت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو . ثم عمل فيها ما عمل في النوجه الذي قبله فوزنه الآن أعقل (كافر) لفظه واحد . وهو في معنى الجمع : أي أول الكفار . كما يقال هو أحسن رجل . وقيل التقدير : أول فريق كافر .

قوله تعالى (وَتَسَكَّنُوا الْحَقَّ) هو مجزوم بالعطف على : ولا تلبسوا . ويجوز أن يكون نصبا على الجواب بالواو أي لا تجمعوا بينهما كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) في موضع نصب على الحال ، والعامل لا تلبسوا وتكلموا .

قوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) أصل أقيموا أقودوا . فعمل فيه ما ذكرناه في قوله « ويقيمون الصلاة » في أول السورة (وَأَتُوا الزَّكَاةَ) أصله آتوا . فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت وحذفت لا لتقاء الساكنين . ثم حركت التاء بحركة الياء المحذوفة : وقيل ضمت تبعاً للواو كما ضمت في اضربوا ونحوه . وألف الزكاة منقلبة عن واو لقرطهم : زكا الشيء يزكو ، وزلوا في الجمع زكوات (مَعَ الرَّاْكَعِينَ) ظرف .

قوله تعالى (وَتَتَسَوَّنَ) أصله تنسيون ، ثم عمل فيه ما ذكرناه في قوله تعالى « اشتروا الصلاة » (أَقْبَلًا تَعْتَمِلُونَ) استفهام في معنى التوبيخ ولا موضع له . قوله تعالى (وَاسْتَعِينُوا) أصله استعنوا . وقد ذكر في الفاتحة (وَإِنَّا) الضمير للصلاة . وقيل للاستعانة لأن استعينوا يدل عليها . وقيل على القبلة لدلالة الصلاة عليها ، وكان التحول إلى السكعة شديداً على اليهود (إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) في موضع نصب بكبيرة ، وإلا دخلت للمعنى ولم تعمل . لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة ليستثنى منه . فهو كقولك هو كبير على زيد .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَتَضَنُّونَ) صفة للخاشعين : ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار أعنى ، ورفع بإضمارهم (أَنَّهُمْ) أن واسمها وخبرها سادس . والمفعولين لتضمنه ما يتعلق به الظن وهو اللقاء . وذكر من أسند إليه اللقاء . وقال الأخفش : أن وما عملت فيه مفعول واحد . وهو مصدر . والمفعول الثاني محذوف

تقديره : يصون لقاء الله وانعا (ملاقوا) أصله ملاقيوا ثم عمل فيه ما ذكرنا في غير موضع . وحذفت التثنية تحذيفا . لأنه نكرة إذا كان مستقيلا . ولما حذفها أضاف (إليه) إلفاء ترجع إلى الله . وقيل إلى اللقاء الذي دل عليه ملاقوا . قوله تعالى (آتوا فاصبواكم) في موضع نصب تقديره : واذكروا فضيل إياكم .

قوله تعالى (وآنسوا بيوما) يوما هنا مفعول به . لأن الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة . والتقدير : وآنسوا عذاب يوم أو نحو ذلك (لا تجزئ نفس) الجملة في موضع نصب صفاء اليوم . والمانع محذوف تقديره : تجزئ فيه . ثم حذف الباء والحروف عند سبويه . لأن الظروف يتبع فيها . ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها . وقال غيره تحذف في التصغير تجزئة . وإذا جعل الفعل بنفسه حذف المفعول به بعد ذلك (عن نفس) في موضع نصب بنجوى . ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال . قال أن يكون التقدير : شيئا عن نفس (شيئا) هنا في حكم المصدر لأنه وقع موقع جزاء . وهو كثير في القرآن . لأن الجزاء عن موضع العلم موضع الجنس (ولا يتقبل منها شفاعة) ولا يتقبل منها عذاب (أي فيه وكذلك) (ولا هم ينقصون) ومما في الموضعين يجوز أن يكون متعلقا بيقبل ويؤخذ . ويجوز أن يكون صفة للشفاعة وعمل . علما فقدم نصب على الحال . ويشمل بقرا بالباء لتأنيث الشفاعة . وبالياء لأنه غير حقيقي . وحسن ذلك لتفصيل .

قوله تعالى (وادع الجبيناكم) إذا في موضع نصب مفعولا على اذكروا نعمتي . وكذلك : وادع فرقنا . وادع وحدنا . وادع قائم بالعوسى . وما كان مثله من العطف (من آل فرعون) أصل آل : أهل . وأصل آل : أهل . فأصل آل فرعون : آل فرعون . ثم أبطلت المعرفة لما استكونها وانفتح الضمة فتأخرتها مثل : آدم وآمن . وتصغيره أهل . لأن التصغير يرد إلى الأصل . وقال بعضهم : أول : فأبدل الألف واوا . ولم يرد إلى الأصل . تكالم يردوا عباد الله التصغير إلى أصله وقيل أصل آل : أول . من آل يؤول . لأن الإنسان يؤول إلى أهله . وقرعون أشجى معرفة (يسومونكم) في موضع نصب على الحال من آل (يسومونكم) مفعول به . لأن يسومونكم مفعول إلى مفعولين . يقال : سمته الخصم : أي أزمته اللان (يستحقون) في موضع حال من آل من آل على أن يكون بدلا من المبال التواني . لأن سادسها ماضيا لا يستكون عن شيء . وأحمد : إن كانت الحال مشبهة بالمفعول . والعمال لا يعمل في مفعولين على مثل الموصف . وإن كانت جملة حالا من التفاعل في يسومونكم . الجسور

على تشديد الباء للتكثير ، وقرئ بالتخفيف (بَلَاءٌ) الهمزة بدل من واو ، لأن الفعل منه بلوته ، ومنه قوله « ولنبلونكم » (مِنْ رَبِّكُمْ) في موضع رفع صفة لبلاء فيتعلق بمحذوف .

قوله تعالى (فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ) بكم في موضع نصب مفعول ثان ، والبحر مفعول أول ، والباء هنا في معنى اللام ؛ ويجوز أن يكون التقدير : بسببكم ؛ ويجوز أن تكون المعدية كقولك : ذهبت يزيد ، فيكون التقدير : أفرقناكم البحر ، ويكون في المعنى كقوله تعالى « وجاوزنا بني إسرائيل البحر » ويجوز أن تكون الباء للحال : أي فرقنا البحر وأنتم به ، فيكون إما حالا مقلدة أو مقارنة (وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ) في موضع الحال . والعامل أغرقنا .

قوله تعالى (وَعَدْنَا مُوسَى) وعد يتعدى إلى مفعولين تقول : وعدت زيدا مكان كذا ويوم كذا . فالمفعول الأول موسى . و (أَرْبَعِينَ) المفعول الثاني . وفي الكلام حذف تقديره تمام أربعين . وليس أربعين ظرفا إذ ليس المعنى وعده في أربعين ؛ ويقرأ واعدنا بألف . وليس من باب المفاعلة الواقعة من اثنين . بل مثل قولك : عافاه الله . وعاقبت اللص . وقيل هو من ذلك لأن الوعد من الله والقبول من موسى . فصار كالوعد منه ؛ وقيل إن الله أمر موسى أن يعد بالوفاء ففعل . وموسى مفعول من أوسيت رأسه إذا خلقت . فهو مثل أعطى فهو معطى ؛ وقيل هو فعلى من ماس يمس إذا تبخر في مشيه ، فموسى الحديد من هذا المعنى لكثرة اضطرابها وتحركها وقت الخلق . فالواو في موسى على هذا بدل من الباء اسكونها وانضمام ما قبلها ، وموسى اسم النبي لا يقضى عليه بالاشتقاق لأنه أعجمي ، وإنما يشتق موسى الحديد (هُمْ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ) أي إلها فحذف المفعول الثاني ومثله « باتخاذكم العجل » وقد تأتى اتخذت متعدية إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى جعل وعمل ، كقوله تعالى « وقالوا اتخذ الله ولدا » وكقولك : اتخذت دارا وثوبا وما أشبه ذلك ؛ ويجوز إدغام الذال في التاء لقرب مخرجيهما ؛ ويجوز الإظهار على الأصل (مِنْ بَعْدِهِ) أي من بعد انطلاقة فحذف المضاف .

قوله تعالى (لَعَلَّكُمْ) اللام الأولى أصل عند جماعة ؛ وإنما تحذف تخفيفا في قولك علك ؛ وقيل هي زائدة والأصل علك . ولعل حرف والحذف تصرف والحرف بعيد منه .

قوله تعالى (وَالْفُرْقَانُ) هو في الأصل مصدر مثل الرجحان والغفران ، وقد جعل اسما للقرآن .

قوله تعالى (لِقَوْمِهِ) اللغة الجيدة أن تكسر الهاء إذا إنكسر ما قبلها وتزاد عليها ياء في اللفظ لأنها خفية لا تبين كل البيان بالكسر وحده ، فإن كان قبلها ياء مثل عليه فالجيد أن تكسر الهاء من غير ياء لأن الهاء خفية ضعيفة ، فإذا كان قبلها ياء وبعدها ياء لم يقو الحاجز بين الساكنين ؛ فإن كان قبل الهاء فتحة أو ضمة ضمت ولحقها واو في اللفظ ، نحو : إنه وغلامه لما ذكرنا (يَا قَوْمِ) حذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة ، وهذا يجوز في النداء خاصة ، لأنه لا يلبس ؛ ومنهم من يثبت الياء ساكنة ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يقلبها ألفا بعد فتح ما قبلها ، ومنهم من يقول : يا قوم بضم الميم (إِلَى بَارِئِكُمْ) القراءة بكسر الهمزة . لأن كسرها إعراب ؛ وروى عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات ، وسيبويه لا يثبت هذه الرواية ، وكان يقول . إن الراوى لم يضبط عن أبي عمرو . لأن أبا عمرو اختس الحركة فظن السامع أنه سكن (ذَكَرَكُمْ) قال بعضهم : الأصل ذانكم ، لأن المقدم ذكره التوبة والقتل . فأوقع المفرد موقع الثنية ، لأن ذا يحتمل الجميع ، وهذا ليس بشئ لأن قوله فاقبلوا تفسير التوبة فهو واحد (فَتَابَ عَلَيْكُمْ) في الكلام حذف تقديره : ففعلتم فتاب عليكم .

قوله تعالى (لَنْ تُؤْمِنَ -َ لَكَ) إنما قال : تؤمن لك لا بك ؛ لأن المعنى لن تؤمن لأجل قولك . أو يكون محمولا على : لن نقر لك بما ادعيت (جَهْرَةً) مصدر في موضع الحال من اسم الله : أى نراه ظاهرا غير مستور ؛ وقيل حال من التاء ، والميم في قاتم : أى قاتم ذلك مجاهرين ؛ وقيل هو مصدر منصوب بفعل محذوف . أى جهرتم جهرة . و (الصَّاعِقَةُ) فاعلة بمعنى مفعلة ؛ يقال : أصعقتهم الصاعقة فهو كقولهم : أورس النبت فهو وارس ، وأعشب فهو عاشب .

قوله تعالى (وَوَلَّيْنَا عَلَىٰكُمْ الْعَمَامَ) أى جعلناه ظلا . وليس كقولك : ظللت زيدا بظل لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الغمام مستورا بظل آخر ؛ ويجوز أن يكون التقدير بالغمام ، والغمام جمع غمامة ، والصحيح أن يقال هو جنس ، فإذا أردت الواحد زدت عليه التاء .

قوله تعالى (الْمَنِّ وَالسَّلَوى) جنسان (كُلُّوْا مِن طَيِّبَاتِ) «من» هنا للتبعض أو لبيان الجنس ، والمفعول محذوف ، والتقدير : كلوا شيئا من طيبات

(أَنْفُسُهُمْ) مفعول (يَنْظِلُونَ) وقد أوقع أفغلا ، وهو من جموع القلة موضع جمع الكثرة .

قوله تعالى (هَذِهِ الْقَرْيَةُ) القرية نعت لهذه (سُجَّدًا) حال وهو جمع ساجد وهو أبلغ من السجود (حِطَّةٌ) خبر مبتدأ محذوف أى سؤالنا حطة ، وموضع الجملة نصب بالقول ، وقرئ حطة بالنصب على المصدر : أى حط عنا حطة (تَغْفِرُ لَكُمْ) جواب الأمر وهو مجزوم فى الحقيقة بشرط محذوف تقديره : إن تقولوا ذلك لأن الرأء مكررة فهى فى تقدير حرفين ، فإذا أدغمت ذهب أحدهما ، واللام المشددة لا تكرر فيها ، فعند ذلك يذهب التكرير القائم مقام حرف . ويقرأ « تغفر لكم » بالناء على ما لم يسم فاعله ، وبالياء كذلك لأنه فصل بين الفعل والفاعل . ولأن تأنيث الخطايا غير حقيقى (خطاياكم) هو جمع خطيئة ، وأصله عند الخليل : خطائى بهمزين . الأولى منهما مكسورة ، وهى المتقلبة عن الياء الزائدة فى خطيئة فهو مثل صحيفة وصحائف ، فاستثقل الجمع بين الهمزين ، فنقلوا الحمزة الأولى إلى موضع الثانية ، فصار وزنه فعلى ، وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفاً فتقلب ياء فتصير فعلى ثم أبدلوا من كسرة الحمزة الأولى فتحة فانقلبت الياء بعدها ألفاً . كما قالوا فى : والحقى وبأأسنى . فصارت الحمزة بين ألفين ، فأبدل منها ياء لأن الحمزة قريبة من الألف . فاستكروها اجتماع ثلاث ألفات ، فخطايا فعلى ، فبها على هذا خمس تغييرات : تقديم اللام عن موضعها ، وإبدال الكسرة فتحة . وإبدال الحمزة الأخيرة ياء ، ثم إبدالها ألفاً ، ثم إبدال الحمزة التى هى لام ياء ، وقال سيبويه : أصلها خصائى . كقول الخليل ، إلا أنه أبدل الحمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً ، ثم أبدل الحمزة ياء ، فلا تحوّل على مذهبه . وقال الفراء : الواحدة خطية ، بتخفيف الحمزة والإدغام ، فهو مثل مطية ومطايا .

قوله تعالى (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) فى الكلام حذف تقديره : فبدل الذين ظلموا بالذى قيل لهم قولاً غير الذى قيل لهم ؛ فبدل يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه . وإلى آخر بالباء ، والذى مع الباء هو المتروك ، والذى بغير باء هو الموجود كقول أبى النجم :

وَبَدَّلْتُ وَالِدَهُرُ دُوَّ تَبَدَّلْ هَيْبَةً دُبُوراً بالصَّبَا وَالشَّمَالَ
فالذى انقطع عنها الصبا ، والذى سار لها الحيف . فكذلك ها هنا ؛ ويجوز أن يكون

بدل محمولا على المعنى تقديره : فقال الذين ظلموا قولا غير الذى ، لأن تبديل القول كان بقول (مِنْ السَّمَاءِ) فى موضوع نصب متعلق بأنزلنا ؛ ويجوز أن يكون صفة لرجز ، فيتعلق بمحذوف ، والرجز بكسر الراء وضمها لغتان (بِمَا كَانُوا) الباء بمعنى السبب : أى عاقبتاهم بسبب فسقهم .

قوله (اسْتَسْقَى) الألف منقلبة عن ياء لأنه من السقى . وألف العصا من واو ، لأن تثنيها عصوان ، وتقول : عصوت بالعصا : أى ضربت بها ، والتقدير : فضرِبَ (فَانْفَجَرَتْ اِثْنَتَا عَشْرَةَ) من العرب من يسكن الشين ، ومنهم من يكسرها ، وقد قرئ بهما ، ومنهم من يفتحها (مُفْسِدِينَ) حال مؤكدة لأن قوله « لا تعثوا » لا تفسدوا .

قوله تعالى (يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْشِئُ الْأَرْضُ) مفعول يخرج محذوف تقديره : شيئا مما تَنْشِئُ الأرض ، و « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، ولا تكون مصدرية لأن المفعول المقدر لا بوصف بالإنبات : لأن الإنبات مصدر والمحذوف جوهر (مِنْ بَقْلِهَا) من هنا لبيان الجنس ووضعها نصب على الحال من الضمير المحذوف تقديره : مما تنبت الأرض كائنا من بقلها ؛ ويجوز أن يكون بدلا من « ما » الأولى بإعادة حرف الجر . والقائه بكسر القاف وضمها لغتان ، وقد قرئ بهما ، والهمزة أصل لقولهم : أَقْنَاتُ الْأَرْضِ ، واحدته قنائة (أَدْنَى) ألثم منقلبة عن واو لأنه من دنا يدنو إذا قرب ، وله معنيان : أحدهما أن يكون المعنى ما تقرب قيمته بخساسته ويسهل تحصيله . والثانى أن يكون بمعنى القريب منك لكونه فى الدنيا و « الذى هو خير » ما كان من امثال أمر الله ، لأن نفعه متأخر إلى الآخرة . وقيل الألف مبدلة من همزة لأنه مأخوذ من دنؤ يدنؤ فهو دنئ ، والمصدر الدناءة ، وهو من الشيء الخسيس : فأبدل الهمزة ألفا كما قال : « لَاهُنَاكَ الْمَرْتَعُ » وقيل أصله أدون : من الشيء الدون ، فأخر الواو فانقلبت ألفا ، فوزنه الآن أفلع (اهْبِطُوا) الجيد كسر الباء والضم لغة وقد قرئ به (مِصْرًا) نكرة ، فلذلك انصرف ، والمعنى : اهبطوا بلدا من البلدان ؛ وقيل هو معرفة وانصرف لسكون أوسطه ، وترك الصرف جائز ، وقد قرئ به ، وهو مثل هند ودعد ، والمصر فى الأصل : هو الحد بين الشيتين (مَا سَأَلْتُمْ) « ما » فى موضع نصب اسم إن ، وهى بمعنى الذى ، ويضعف أن تكون نكرة موصوفة (وَبَاءُوا) الألف فى باءوا منقلبة عن واو ، لقولك فى المستقبل يبيوء (بِغَضَبٍ) فى موضع الحال : أى رجعوا مغضوبا عليهم (مِنْ اللَّهِ) فى موضع جر

صفة لغضب (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ) ذلك مبتدأ ، وبأنهم (كَانُوا يَسْكفُرُونَ) الخبر ،
والتقدير : ذلك الغضب مستحق بكفرهم (النَّبِيِّينَ) أصل النبي الحمزة ، لأنه من
النبا ، وهو الخبر ، لأنه يخبر عن الله ، لكنه خفف بأن قلبت الحمزة ياء ، ثم أدغمت
الياء الزائدة فيها ؛ وقيل من لم يهجر أخذه من النبوة وهو الارتفاع ، لأن رتبة النبي
ارتفعت عن رتب سائر الخلق ، وقيل النبي الطريق ، فالمبلغ عن الله طريق الخلق إلى
الله وطريقه إلى الخلق ، وقد قرئ بالهمز على الأصل (بغيرِ الحق) في موضع
نصب على الحال من الضمير في يقتلون ، والتقدير : يقتلونهم مبطلين ، ويجوز أن
يكون صفة لمصدر محذوف تقديره قتلا بغير الحق ، وعلى كلا الوجهين هو توكيد
(عَصَوْا) أصله عصوا ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ثم حذفت
الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها ، والواو هنا تدغم في الواو التي
بعدها لأنها مفتوح ما قبلها ، فلم يكن فيها مد يمنع من الإدغام ، وله في القرآن نظائر
كقوله « فقد اهتدوا وإن تولوا » فإن انضم ما قبل هذه الواو نحو : آمنوا وعملوا لم
يجز إدغامها ، لأن الواو المضموم ما قبلها يطول مددا فيجرب مجرى الحاجز
بين الحرفين .

قوله تعالى (وَالصَّابِرِينَ) يقرأ بالهمز على الأصل ، وهو من صبا يصبأ إذا مال
ويقرأ بغير همز وذلك على قلب الحمزة ألفا في صبا ، وعلى قلبها ياء في صابى ،
ولما قلبها ياء حذفتها من أجل ياء الجمع : والألف في هادوا منقلبة عن واو ، لأنه
من هاد يهود إذا تاب ، ومنه قوله تعالى « إنا هدنا إليك » ويقال هو من الهوادة ،
وهو الخضوع ، ويقال أصلها ياء ، من هاد يهيد : إذا تحرك (مَنْ آمَنَ) من منا
شرطية في موضع مبتدأ ، والخبر آمن ، والجواب (فَلَنَهُمْ أَجْرُهُمْ) والجملة خبر
إن الذين ، والعائد محذوف تقديره : من آمن منهم ، ويجوز أن يكون من بمعنى الذى
غير جازمة ، ويكون بدلا من اسم إن ، والعائد محذوف أيضا ، وخبر إن « فلهم
أجرهم » وقد حمل على لنظ من آمن وعمل ، فوجد الضمير وحمل على معناها « فلهم
أجرهم » فجمع وأجرهم مبتدأ ، ولهم خبره ، وعند الأخفش أن أجرهم مرفوع بالجار
و (عِندَ) ظرف ، والعامل فيه معنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون عند في موضع
الحال من الأجر تقديره . فلهم أجرهم ثابتا عند (رَبِّهِمْ) والأجر في الأصل مصدر
يقال : أجره الله يأجره أجرا ، ويكون بمعنى المفعول به لأن الأجر هو الشيء الذى
يجازى به المطيع فهو مأجور به .

قوله تعالى (فَوَقَّسَكُمُ) ظرف ارفعنا ، ويضعف أن يكون حالا من الظور ، لأن التقدير يصير رفعنا الظور عاليا ، وقد استفيد هذا من رفعنا ، ولأن الجبل لم يكن فوقهم وقت الرفع ، وإنما صار فوقهم بالرفع (خَذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) التقدير : وقلنا خذوا ، ويجوز أن يكون القول المحذوف حالا والتقدير : رفعنا فوقكم الظور قائلين خذوا (بِقُوَّةٍ) في موضع نصب على الحال المقدرة ، والتقدير : خذوا الذي آتيناكموه عازمين على الجِد في العمل به ، وصاحب الحال الواو في خذوا ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف. والتقدير : خذوا ما آتيناكموه ، وفيه الشدة والشدد في الوصية بالعمل به :

قوله تعالى (فَلَدَوْا) هي مركبة من لو ولا ، ولو قبل التركيب يمنع بها الشيء لامتناع غيره ، ولا للنفي ، والامتناع نفي في المعنى ، فقد دخل النفي بلا على أحد امتناعي «لو» والامتناع نفي في المعنى ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا ، فمن هنا صار معنى لولا هذه يمنع بها الشيء لوجود غيره ، و (فَضَّلُ الله) مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : لولا فضل الله حاضر ، ولزم حذف الخبر لقيام العلم به ، وطول الكلام بجواب لولا ، فإن وقعت أن بعد لولا ظهر الخبر كقوله تعالى «فلولا أنه كان من المسبحين» فالخبر في اللفظ لأن. وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد لولا هذه فاعل لولا .

قوله (عَلِمْتُمْ الَّذِينَ اعْتَدَوْا) علمتم هاهنا بمعنى عرفتم ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، و (مِنْكُمْ) في موضع نصب حالا من الذين اعتدوا : أي المعتدين كائنين منكم ، و (فِي السَّبْتِ) متعلق باعتدوا ، وأصل السبت مصدر ، يقال : سبت سبت سبتا : إذا قطع ، ثم سمي اليوم سبتا ، وقد يقال يوم السبت فيخرج مصدرا على أصله ، وقد قالوا : اليوم السبت ، فجعلوا اليوم خبرا عن السبت ، كما يقال : اليوم القتال ، فعلى ما ذكرنا يكون في الكلام حذف تقديره في يوم السبت (خاسئين) الفعل منه خسا إذا ذل ، فهو لازم مطاوع خسأته ، فاللازم منه والمتعدى بلفظ واحد مثل : زاد الشيء وزدته ، وغاض الماء وغضته ، وهو صفة لقردة ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون حالا من فاعل كان ، والعامل فيها كان .

قوله تعالى (فَجَعَلْنَاهَا) الضمير للعقوبة أو المسخة أو الأمة ، و (نَسْكَالًا) مفعول ثان .

قوله تعالى (يَأْمُرُكُمْ) الجمهور على ضم الراء ، وقرئ بإسكانها ، لأن الكاف متحركة وقبل الراء حركة ، فسكنوا الأوسط تشبيها له بعضه ، وأجروا المنفصل مجرى المتصل ؛ ومنهم من يفتلس ولا يسكن ، والجيد همزه ، وقرئ بالالف على إبدال الهمزة ألفا لسكونها وافتتاح ما قبلها ، ومثله : الراس والباس (أنْ تَذْجَحُوا) في موضع نصب على تقدير إسقاط حرف الجر ، وتقديره : بأن تذبجوا ؛ وعلى قول الخليل هو في موضع جر بالياء ويجوز أن يقول الخليل هو هنا في موضع نصب فتعدى أمرت بنفسه ، كما قال : «أمرتُكَ آلَ خَيْبَرَ فافْعَلْ» (هُزُوًّا) مصدر وفيه ثلاث لغات : الهمز وضم الزاي ، والهمز وسكون الزاي ، وقلب الهمزة واوا مع ضم الزاي ، وربما سكنت الزاي أيضا وهو مفعول ثان لاتخذ ، وفيه مضاف محذوف تقديره : أنتخذنا ذوى هزؤ ، ويجوز أن يكون مصدرا بمعنى المفعول تقديره : مهزوءا بهم ، وجواب الاستفهام معنى (أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ) لأن المعنى أن الهازي جاهل كأنه قال : لا أهزا .

قوله تعالى (ادْعُ لَنَا) اللغة الجيدة ضم العين ، والواو محذوفة علامة للبناء عند البصريين وللجزم عند الكوفيين ، ومن العرب من يكسر العين ، ووجهها أنه قدر العين ساكنة كأنها آخر الفعل ، ثم كسرها لسكونها وسكون الدال قبلها (مَا لَوْ نُهَا) ما اسم للاستفهام في موضع رفع بالابتداء ، ولونها الخبر ، والجملة في موضع نصب يبين ؛ ولو قرئ لونها بالنصب لكان له وجه ، وهو أن تجعل ما زائدة كهى في قوله «أيما الأجابين قضيت» ويكون التقدير : يبين لنا لونها ، وأما «ماهى» فابتداء وخبر لاغير ، إذ لا يمكن جعل ما زائدة ، لأن هى لا يصلح أن يكون مفعول يبين (لا فَارِضٌ) صفة لبقرة ، «ولا» لا تمنع ذلك لأنها دخلت لمعنى النفي ، فهو كقولك : مررت برجل لا طويل ولا قصير ، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ : أى لاهى فارض (وَاَلَا بِكُفْرٍ) مثله ، وكذلك (عَوَّانٌ بَيِّنٌ ذَلِكَ) أى بينهما ، وذلك لما صلح للتنبيه والجمع جاز دخول بين عليه واكتفى به (مَا تَوْمَرُونَ) أى به : أو تؤمرونه ، وما بمعنى الذى ، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة ، لأن المعنى على العموم ، وهو بالذى أشبه .

قوله تعالى (فاقِصْ لَوْنُهَا) إن شئت جعلت فاقع صفة ، ولونها مرفوعا به ، وإن شئت كان خبرا مقدما والجملة صفة (تَسْرُ) صفة أيضا ، وقيل فاقع صفة للبقرة ، ولونها مبتدأ ، وتسره خبره ، وأنت اللون لوجهين : أحدهما أن اللون صفرة هاهنا فحمل على المعنى . والثانى أن اللون مضاف إلى المؤنث فأنث ، كما قال : ذهب بعض أصابعه ، و « ياتقطه بعض السيارة » .

قوله تعالى (إِنَّ الْبَقَرَ) الجمهور على قراءة البقر بغير ألف ، وهو جنس للبقرة ؛ وقرئ شاذاً «إن الباقر» وهو اسم بقرة ، ومثله الجامل (تَشَابَهَ) الجمهور على تخفيف الشين وفتح الهاء لأن البقر تذكر والفعل ماض ؛ ويقرأ بضم الهاء مع التخفيف على تأنيث البقر إذ كانت كالجمع ؛ ويقرأ بضم الهاء وتشديد الشين وأصله ، تشابه ، فأبدلت التاء الثانية شينا ثم أدغمت ؛ ويقرأ كذلك ، إلا أنه بالياء على التذكير (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) جواب الشرط إن وما عملت فيه عندسيويه ، وجاز ذلك لما كان الشرط متوسطاً ، وخبر إن هو جواب الشرط في المعنى ، وقد وقع بعده فصار التقدير : إن شاء الله هدايتنا اهتدينا ، والمفعول محذوف وهو هدايتنا . وقال المبرد : الجواب محذوف دلت عليه الجملة ؛ لأن الشرط معترض ، فالنية به التأخير ، فيصير كقولك أنت ظالم إن فعلت .

قوله تعالى (لَاذْكُلُّوا) إذا وقع فعول صفة لم يدخله الهاء للتأنيث ، تقول : امرأة صبور وكشور ، وهو بناء للمبالغة ، وذلول رفع صفة للبقرة ، وأخبر ابتداء محذوف وتكون الجملة صفة (تَثِيرُ) في موضع نصب حالاً من الضمير في ذلول تقديره لا تذلل في حال إثارتها ؛ ويجوز أن يكون رفعا اتباعاً للذلول ، وقيل هو مستأنف أى هي تثير ، وهذا قول من قال : إن البقرة كانت تثير الأرض ، ولم تكن تسقى الزرع ؛ وهو قول بعيد من الصحة لوجهين : أحدهما أنه عطف عليه «ولا تسقى الحرث» ففني المعطوف ؛ فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في المعنى واحد . ألا ترى أنك لا تقول : مررت برجل قائم ولا قاعد ؛ بل تقول : لا قاعد ، بغير واو كذلك يجب أن يكون هنا . والثاني أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولاً ، وقد نفي ذلك ؛ ويجوز على قول من أثبت هذا الوجه أن تكون تثير في موضع رفع صفة للبقرة (وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ) يجوز أن يكون صفة أيضاً ؛ وأن يكون خبر ابتداء محذوف ، وكذلك (مُسْتَلَمَةٌ) و (لَا شَيْئَةَ فِيهَا) والأحسن أن يكون صفة ، والأصل في شية وشية ، لأنه من وشايشى ، فلما حذف الواو في الفعل حذفت في المصدر وعوضت التاء من المحذوف ؛ ووزنها الآن علة ، وفيها خبر لا في موضع رفع (قَالُوا الْآلَنَ) الألف واللام في الآر زائدة وهو مبنى ؛ قال الزجاج : بنى لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ كأنك قلت هذا الوقت ؛ وقال أبو علي : بنى لتضمنه معنى لام التعريف ؛ لأن الألف واللام الملفوظ بهما لم تعرفه ؛ ولا هو علم ولا مضمهر ؛ ولا شيء من أقسام المعارف ؛ فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة ؛ واللام هنا زائدة زيادة لازمة كما لزم في الذي وفي اسم الله : وفي «الآن» أربعة أوجه :

أحدها تخفيف الحذف ، وهو الأصل ، والثاني إضاء حركة المعزة على اللام وحذفها ، وحذف ألف اللام (١) في هذين الوجهين لكونهما وسكون اللام في الأصل ، لأن حركة اللام هنا عارضة ، والثالث كذلك ، إلا أنهم حذفوا ألف اللام لما تحركت اللام وظهرت الواو في قالوا ، والرابع إثبات الواو في اللفظ وقطع ألف اللام وهو جيد (بالحق) يجوز أن يكون مفعولاً به ، والتقدير : أجات الحق ، أو ذكرت الحق ، ويجوز أن يكون حالا من التاء تقديره : جئت ومعلك الحق (وإذ فتنلستم) تقديره : اذكروا إذ (فأذآر آثم) أصل الكلمة تدارآثم ، ووزنه فاعلنم ، ثم أودعوا التخفيف فقلوا التاء فالأ لتصدر من جنس الدال التي هي فاء الكلمة لم تكن الإدغام ثم سكنوا الدال ، إذ شرط الإدغام أن يكون الألف ساكناً فلم يمكن الابتداء بالساكن فاجريت له حمزة الوصل ، فوزنه الآن فاعلنم بتشديد الفاء مفعول من فاعلنم ، والقاء الأولى زائدة وسكنها فسارت من جنس الأصل فيخلق بها منبهة لأنهما أصابتان ، بل لأن الزائد من جنس الأصل ، فهو نظير قولك صبر بالتشديد ، فإن إحدى الراءين زائدة ، ووزنه فعل بتشديد العين كما كانت الراء كذلك ولم تقل في الوزن فعول ولا فوعول ، فيأتي بالراء الزائدة في المثال ، بل زادت العين في المثال كما زيدت في الأصل ، وكانت من جنسه ، وكذلك التاء في تدارآثم فسارت بالإبدال دالاً من جنس فاء الكلمة .

فإن مثل عن الوزن لبيان الأصل من الزائد بلفظه الأول أو الثاني ، كان الجواب أن يقال : وزن أصله الأول فاعلنم ، والثاني فاعلنم ، والثالث ادغام ، ومثل هذه المسألة (ثاعلنم إلى الأرض) و « حتى إذا جاءوها » . قوله تعالى (« خُذُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ ») (١٠٠) في موضع نصب يخرج بمعنى وهي بمعنى التي ، والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المصدر بمعنى المفعول : أي يخرج كنتم أي مكنوكم .

قوله تعالى (كذلك يعني الله) الكاف في موضع نصب تعد المصدر محذوف تقديره يعني الله المار في إيجاب مثل ذلك ، وفي التكرار حذف تقديره : فسر بها فحييت . قوله تعالى (فهني كالحجارة) الكاف حرف جر متعلقة بمحذوف تقديره : فهي مستشرة كالحجارة ، ويجوز أن يكون اسماً بمعنى مثل في موضع رفع ، ولا تتعلق بشئ ، (أو أشد) أو عايناً كأو في قوله ، أو كصيب ، وأشد معطوف على الكاف

(١) قوله وحذف ألف اللام (٢) الصواب أن يقال : وحذف الواو الواو كما يؤخذ من الساقط

تقديره أو هي أشد، وقرئ بفتح الدال على أنه مجرور عطفا على الحجارة، تقديره :
أو كاش من الحجارة و (قَسَوَةً) تميز وهي مصدر (كَلَمًا يَتَقَجَّرُ) ما بمعنى الذي
في موضع نصب اسم إن واللام للتوكيد ؛ ولو قرئ بالتاء جاز ؛ ولو كان في غير
القرآن لجاز منها على المعنى (يَشَقُّقُ) أصله يتشقق ؛ فقلبت التاء شينا وأدغمت
وفاعله ضمير ما ؛ ويجوز أن يكون فاعله ضمير الماء ؛ لأن « يشقق » يجوز أن يجعل للماء
على المعنى ؛ فيكون معك فعلا فيعمل الثاني منهما في الماء ؛ وفاعل الأول مضمرة على
شريطة التفسير ؛ وعند الكوفيين يعمل الأول فيكون في الثاني ضميره (من خَشِيَّةِ
الله) من في موضع نصب بهيبط ؛ كما تقول : بهيبط بخشية الله (عَمَّا يَعْمَلُونَ)
ما بمعنى الذي ، ويجوز أن تكون مصدرية .

قوله تعالى (أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) حرف الجر محذوف ؛ أى في أن يؤمنوا ؛ وقد
تقدم ذكر موضع مثل هذا من الإعراب (وَقَدْ كَانَ) الواو واو الحال ، والتقدير :
أفتطمعون في إيمانهم وشأنهم الكذب والتحريف (مِنْهُمْ) في موضع رفع صفة
للفريق ، و (يَسْمَعُونَ) خبر كان ، وأجاز قوم أن يكون يسمعون صفة للفريق ، ومنهم
الخبر وهو ضعيف (مَا عَقَلُوهُ) « ما » مصدرية (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) حال ، والعامل
فيها يحرفونه ؛ ويجوز أن يكون العامل عقلوه ، ويكون حالا مؤكدة .

قوله تعالى (إِنَّمَا فَتَحَ اللَّهُ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي ، وأن تكون
مصدرية ، وأن تكون نكرة موصوفة (لِيُحَاجُّوكُمْ) اللام بمعنى كي ، والناصب
للفعل أن مضمرة ؛ لأن اللام في الحقيقة حرف جر ، ولاندخل إلا على الاسم ؛ وأكثر
العرب يكسر هذه اللام ، ومنهم من يفتحها .

قوله تعالى (أَمِيُّونَ) مبتدأ وما قبله الخبر ، ويجوز على مذهب الأخفش أن
يرتفع بالظرف (لَا يَعْلَمُونَ) في موضع رفع صفة لأمين (إِلَّا أَمَانٌ) استثناء
منقطع ، لأن الأمانى ليست من جنس العلم ، وتقدير إلا في مثل هذا ولكن ، أى لكن
بتمنونه أمانى ، وواحد الأمانى : أمنية ، والياء مشددة في الواحد والجمع ؛ ويجوز
تخفيفها فيهما (وَإِنْ هُمْ) إن بمعنى ما ، ولكن لا تعمل عملها ، وأكثر ما تأتي
بعناها إذا انتقض النفي بإلا ، وقد جاءت وليس معها إلا ، وسيذكر في موضعه ،
والتقدير : وإن هم (إِلَّا) قوم (يَظُنُّونَ) ؛

قوله تعالى (قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُتُونَ) ابتداء وخبر ، ولو نصب لكان له وجه

على أن يكون التقدير : ألزمهم الله ورسوله ، واللام للذين لأن الاعم لم يذكر قبل المصدر والوصول مصدر لم يستعمل منه فعل ، لأن قيامه وعينه معتان :

قوله تعالى (الكتاب) مفعول به : أن المكتوب ، ويضحت أن يكون مصدرا ، وذكر الأبدى تركيد ، وهما أحدهما يد ، وأصلها يد كقلم ، وهذا الجمع جمع قلة ، وأصله أيدي بضم الدال ، والضمة قبل الياء ، مستغلة لا صياح الياء المتحركة ، فلذلك حبرث الفسة كسرة ، وخلق بالمشعر (أيششروا) اللام متعلقة بقولون (مما كنتم) أي بيسم ، ما يعنى الذى أو لكورة موصولة أو مصدرية ، وكذلك (مما يسكنون) .

قوله تعالى (إلا أيتاء) منصوب على الظرف ، وليس له قوة عمل ، لأن الفعل لم يعد إلى ظرف قبل هذا الظرف ، وأصل أيام : أيام ، فلما اجتمعت الياء والواو وصبت الأولى بالسكون قلت الواو ياء وأدمنت الياء فى الياء تخفيفا (أتخذتم) السعة الاستفهام ، وهى الوصل موصولة استغناء عنها بهرة الاستفهام ، وهو يعنى حوائج المتعبدية إلى مفعول واحد (ظننكم) التقدير : فيقولوا أن يغضب (ما لا تعلمون) « ما » بمعنى الذى ، أو سكرة ، ولا تكون مصدرية هنا .

قوله تعالى (بلى) حبرث ثبت به الخيبة التى فيها يقول : ما جاء زيد ، فيقول الخيبة بلى : أن قد جاء ، وهذا صحيح أنه تأتى بالخبر المكتب بعد بلى ، فيقول : بلى قد جاء ، فإن قلت فى جواب الذى نعم كانت اعتراضا بالذى ، وصح أنه تأتى بالذى بعدة كذا ، ما جاء زيد ، فقلت نعم ما جاء ، والياء من نفس الحرف ، قال الزكوة فوب : حتى لم يبدت عليها الياء ، وهو معجف (من كتب) فى « من » حوائج أحداثا : من يعنى الذى ، والذى ضم عليه ، وعلى كلا الوجهين حتى متداء إلا أن : كتب لا وضع لما كانت من موصولة بها ، وضع إن كانت شرطية ، والطايب (فأولئك) وهم مبتدأ ، و (أصحاب الشجر) خبر ، والجملة حوائج الشرطية أو خبر من ، والسيمة على وجهه مثل سيد وعين ، وفقد ذكرنا فى قوله : أو صاحب ، وعين الكلمة : أو لأمر من مدغم يسو (بلى) يرجع إلى عطف من ، وما بعد من الجمع يرجع إلى معانها ، ويدل على أن من يعنى الذى المتطويف ، وهو قوله (وأنهم أشد) .

قوله تعالى (لا تعلمون) إلا أن : يقرأ بالفتح على تقدير : قلنا لم لا تعلمون ، وبالياء لأن من ليس ائلى اسم ظاهر ، فيكون الضمير وحرف الخفاء على النطق العيبة .

لأن الأسماء انظر اعراف كلها غيب . وفيها من الإعراف أربعة أوجه : أحدها أنه جواب قسم دل عليه المعنى وهو قوله « أخذنا ميثاق » لأن معناه أخذناهم . أو قلنا لهم بالله لا تعبدون . والثاني أن « أن » موافقة . والتقدير أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف حرف الجر ثم حذف أن فانرفع الفعل ونظيره :

ألا إلهة إلا الله الجبري أحضر الرغنى = بالرفع والتقدير عن أن أحضر . والثالث أنه في موضع نصب على الحال تقديره : أخذنا ميثاقهم موحدين ، وهي حال مصاحبة ومقدرة : لأنهم كانوا وقت أخذ العهد موحدين . وأثروا الندوام على التوحيد . ولو جعلناها حالا مصاحبة فقط على أن يكون التقدير : أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد جاز . ولو جعلناها حالا مقدرة فقط جاز ويكون التقدير أخذنا ميثاقهم ملتزمين التوحيد أبدا ما عاشوا . والوجه الرابع أن يكون انظر انظر الخبر : ومعناه النهي . والتقدير : قلنا لهم لا تعبدوا ، وفيه وجه خامس وهو أن يكون الحال محذوفة . والتقدير : أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا . وحذف الفعل كثير ومثل ذلك قوله تعالى « وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون » (إلا الله) مفعول تعبدون ، ولا عمل إلا في نصبه . إلا أن الفعل قبله لم يستوف مفعوله (والله أعلم) إحسانا . إحسانا مصدر : أي وفلا أحسنوا بالوالدين إحسانا . ويجوز أن يكون مفعولا له . أي ووصيهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم (وتذري القرى) إنما أخود دى ماها لأنه أراد الجاس : أو يكون وضع الواحد موضع الجمع . وقد تقدم نظيره (اليتامى) جمع يтим . وجع فعيل على فعال قابل ، واليم في (والمساكين) زيادة لأنه من السكون (وقولوا) أي قلنا لهم قولوا (حسنا) يقرأ بضم الحاء وسكون السين ، وبفتحهما . وشما لغتان مثل : العرب والعرب والحزن والحزن ، وقرى قوم بهما فقالوا التصح صفة مصدر مخمف : أي قولوا حسنا . والضم على تقدير حذف مصاحف أي قولوا فاحسن . وقرى بضم الحاء من غير تنوين على أن الألف للأثبت (وإلا قليلا منكم) النصب على الاستثناء المتصل وهو الوجه ، وقرى بالرفع مثاقفا . ووجهه أن يكون فعل محذوف كأنه قال : امتنع قليل . ولا يجوز أن يكون بدلا . لأن المعنى يحذر ثم نوى قليل . ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أي إلا قليل منكم لم ينزل . كما قالوا : ما مبروت بأحد إلا ورجل من بني تميم خير منه . ويجوز

أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه . وسبب ربه وأصحابه يسمونه نعتا ووصفا ؛
وأشد أبو علي في مثل رفع هذه الآية :

وَبِالصَّبْرِ عَمَّةٌ مِنْهُمْ مُنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا النُّؤْيُ وَالْوَتْدُ
(وَأَنْتُمْ مُعْرَضُونَ) جملة في موضع الحال المؤكدة ؛ لأن توليتم يعني عنه ؛
وقيل المعنى توليتم بأيدائكم وأنتم معرضون بقلوبكم ؛ فعلى هذا هي حال منتقلة ؛ وقيل
توليتم يعني آباءهم وأنتم معرضون ، يعني أنفسهم كما قال : « وإذ نجيناكم من آل فرعون »
يعني آباءهم .

قوله تعالى (مِنْ دِيَارِكُمْ) الباء متقلبة عن واو لأنه جمع دار ، والألف في دار
واو في الأصل ، لأنها من دار يدور ، وإنما قلبت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها
واعتلاها في الواحد .

فإن قلت : فكيف صحت في لوذا ؟ قيل : لما صحت في الفعل صحت في المصدر ،
والفعل لا وذت .

فإن قلت : فكيف في ديار ؟ قيل الأصل فيه ديوار فقبلت الواو وأدغمت ،
(ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ) فيه وجهان : أحدهما أن ثم على بابها في إفادة العطف والتراخي ،
والمعطوف عليه محذوف تقديره : فقبلتم ثم أقررتم ؛ والثاني أن تكون « ثم » جاءت
لترتيب الخبر لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى « ثم الله شهيد » .

قوله تعالى (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) أنتم مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها
تقتلون ، فعلى هذا في هؤلاء وجهان : أحدهما في موضع نصب بإضمار أعني ؛ والثاني
هو منادى : أى يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيويه ، لأن أولاء مبهم .
ولا يحذف حرف النداء مع المبهم . والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى
الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا ، لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا
لا يكون بمنزلة الذين ، وأجازه الكوفيون . والوجه الثالث أن الخبر هؤلاء على تقدير
حذف مضاف تقديره : ثم أنتم مثل هؤلاء كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فعلى هذا
تقتلون حال يعمل فيها معنى التشبيه .

قوله (تَنْظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ) في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها
تخرجون ، وصاحب الحال الواو ، ويقرأ بتشديد الظاء ، والأصل تنظاهرون ،
فقبلت التاء الثانية ظاء وأدغمت ؛ ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية ، لأن الثقل
والتكرار حصل بها ، ولأن الأولى حرف يدل على معنى ؛ وقيل المحذوفة هي الأولى ،
ويقرأ بضم التاء وكسر الهاء والتخفيف ، وماضيه ظاهر (وَالْعُدْوَانِ) مصدر مثل

الكفران ، ولكسر لغة ضعيفة ، أسارى حال وهو جمع أسير ؛ ويقرأ بضم الهمزة وفتحها ، مثل سُكَّارَى وسُكَّارَى ؛ ويقرأ أسرى ، مثل جريح وجرحى ؛ ويجوز فى الكلام أسراء ، مثل شهيد وشهداء (تُقَدُّوهُمْ) بغير ألف «وتفادوهم» بالألف ، وهو من باب المفاعلة ؛ فيجوز أن يكون بمعنى القراءة الأولى ، ويجوز أن يكون من المفاعلة التى تقع من اثنين ؛ لأن المفاداة كذلك تتبع (وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ) هو مبتدأ - وهو ضمير الشأن ، ومحرم خبره ، و (إِخْرَاجُهُمْ) مرفوع بمحرم ؛ ويجوز أن يكون إخراجهم مبتدأ ، ومحرم خبر مقدم ، والجمله خبر هو - ويجوز أن يكون هو ضمير الإخراج المدلول عليه بقوله «وتخرجون فريقا منكم» ويكون محرم الخبر . وإخراجهم بدل من الضمير فى محرم ، أو من هو (فَمَا جَزَاءُ) مانع والخبر (خِزْيٌ) ويجوز أن تكون استفهاما مبتدأ ، وجزاء خبره ، وإلا خزي بدل من جزاء « بفعل ذلك منكم » فى موضع نصب على الحال من الضمير فى بفعل (فى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) صفة لخزى ، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره : لأن يخزى فى الحياة الدنيا (يُرَدُّونَ) بالياء على الغيبة لأن قبله مثله ، ويقرأ بالتاء على الخطاب ردا على قوله « تقتلون » ومثله (مَعَمَّا تَعْمَلُونَ) بالتاء والياء .

قوله عز وجل (وَقَفَّيْنَا) الياء بدل من الواو لقولك : قفوتى ، وهو يقفوه إذا تبعه ، فلما وقعت رابعة قلبت ياء (الرُّسُلِ) بالضم وهو الأصل ، والتسكين جائز تخفيفا ، ومنهم من يسكن إذا أضاف إلى الضمير هربا من توالى الحركات . ويضم فى غير ذلك (عِيسَى) فعلى من العيس ، وهو بياض يخالطه شقرة ؛ وقيل هو أعجمى لا اشتقاق له و (مَرْيَمَ) علم أعجمى ، ولو كان مشتقا من رام يريم لكان مريما يسكون الياء ، وقد جاء فى الأعلام بفتح الياء نحو مزيد ، وهو على خلاف القياس (وَأَيَّدْنَاهُ) وزنه فعلناه ، وهو من الأيد ، وهو القوة . ويقرأ «آيدناه» بمد الألف وتخفيف الياء ، ووزنه أفعلناه .

فإن قلت : فلم لم تحذف الياء التى هى عين كما حذف فى مثل أسلناه من سال يسيل ؟ قيل : لو فعلوا ذلك لتوالى إعلالان : أحدهما قلب الهمزة الثانية ألفا ، ثم حذف الألف المبذلة من الياء لسكونها وسكون الألف قبلها . فكان يصير اللفظ أدناه فكانت تحذف الفاء والعين . وليس كذلك أسلناه ، لأن هناك حذفت العين وحدها (الْقُدُسِ) بضم اللال وسكونها لغتان ، مثل المعسر والعسر (أَفْكَلُمَا) دخلت الفاء ها هنا بضم اللال وسكونها لغتان ، مثل المعسر والعسر (جاءَكُمْ) بتعدى لربط ما بعدها بما قبلها ، والهمزة للاستفهام الذى بمعنى لتوبيخ و (جاءَكُمْ) بتعدى

بنفسه وبحرف الجر تقول : جئته وجئت إليه (تَهَوَّى) ألفه منقلبة عن ياء لأن عينه واو . وباب طويت وشويت أكثر من باب جوة وقوة ، ولادلل في هوى لانكسار العين وهو مثل شقى ، فإن أصله واو ، ويدل على أن هوى من الياء أيضا قولهم في التثنية هويان (اسْتَكْبَرْتُمْ) جواب كلما (فَفَرِّقًا كَذَّبْتُمْ) أى فكذبتم فريقا ، فالفاء عطفت كذبتم على استكبرتم ، ولكن قدم المفعول ليتفق رءوس الآى ، وفي الكلام حذف : أى ففريقا منهم كذبتم .

قوله تعالى (غُلْفٌ) يقرأ بضم اللام ، وهو جمع غلاف ، ويقرأ بسكونها . وفيه وجهان : أحدهما هو تسكين المضموم ، مثل كُتِبَ وكُتِبَ والثانى هو جمع أغلف ، مثل أحمر وحر ، وعلى هذا لا يجوز ضمه ، و (بَلَّ) ههنا لإضراب عن دعواهم ، وإثبات أن سبب جحودهم لعن الله إياهم عقوبة لهم .

قوله (يَكْفُرْ هِمْ) الباء متعلقة بلعن ، وقال أبو على : النية به التقديم : أى وقالوا قلوبنا غلف بسبب كفرهم . بل لعنهم الله معترض ، ويجوز أن يكون فى موضع الحال من المفعول فى لعنهم أى كافرين كما قال - وقد دخلوا بالكفر - (فَتَكْلِيلًا) منصوب صفة لمصدر محذوف ، و (مَا) زائدة أى فإيماننا قليلا (يُؤْمِنُونَ) وقيل صفة لظرف : أى فزمانا قليلا يؤمنون ؛ ولا يجوز أن تكون ما مصدرية ، لأن قليلا لا يبق له ناصب ، وقيل « ما » نافية : أى فإيمانهم قليلا ولا كثيرا ، ومثله « قليلا ما تشكرون » و « قليلا ما تذكرون » وهذا أقوى فى المعنى وإنما يضعف شيئا من جهة تقدم معمول ما فى حيز ما عليها .

قوله تعالى (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) يجوز أن يكون فى موضع نصب لابتداء غاية المحبة ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع صفة لكتاب (مُصَدِّقٌ) بالرفع صفة لكتاب ، وقرئ شاذًا بالنصب على الحال ؛ وفى صاحب الحال وجهان : أحدهما الكتاب ، لأنه قد وصف فقرب من المعرفة . والثانى أن يكون حالا من الضمير فى الظرف ، ويكون العامل الظرف أو ما يتعلق به الظرف ، ومثله « رسول من عند الله مصدق » .

قوله (مَنْ قَبْلُ) بنيت ههنا لقطعها عن الإضافة والتقدير : من قبل ذلك (فَلَمَّا جَاءَهُمْ) أى بلما بعد لما من قبل جواب الأولى . وفى جواب الأولى وجهان : أحدهما جوابها لما الثانية وجوابها ، وهذا ضعيف لأن الفاء مع لما الثانية ، ولما لا تجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة الفاء على ما يميزه الأخفش . والثانى أن كفروا جواب الأولى

والثانية لأن مقتضاها واحد ، وقيل الثانية تكرير فلم تحتاج إلى جواب ، وقيل جواب الأولى محذوف تقديره أنكروه ، أو نحو ذلك (فَلَعْنَةُ اللَّهِ) هو مصدر مضاف إلى الفاعل .

قوله تعالى (بئس ما اشترؤا) فيه أوجه : أحدها أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز قاله الأخفش ، واشتروا على هذا صفة محذوف تقديره شيء أو كثر ، وهذا المحذوف هو المخصوص ، وفاعل بئس مضمرة فيها ونظيره : « لَنَنعِمَنَّ الْفُقَيَّ أَصْحَابِي بِأَكْنَفِ حَابِلٍ » أى قتي أضحى .

وقوله (أَنْ يَكْفُرُوا) خبر مبتدأ محذوف : أى هو أن يكفروا ؛ وقيل أن يكفروا في موضع جر بدلا من الهاء في به ؛ وقيل هو مبتدأ ، وبئس وما بعدها خبر عنه . والوجه الثاني أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، واشتروا صفتها ، وأن يكفروا على الوجه المذكور ؛ ويزيد هاهنا أن يكون هو المخصوص بالذم . والوجه الثالث أن تكون « ما » بمنزلة الذى ، وهو اسم بئس ، وأن يكفروا المخصوص بالذم ؛ وقيل اسم بئس مضمرة فيها . والذى وصلته المخصوص بالذم . والوجه الرابع أن تكون « ما » مصدرية أى بئس شراؤهم ؛ وفاعل بئس على هذا مضمرة ، لأن المصدر هنا مخصص ليس بجنس .

قوله (بَغْيًا) مفعول له ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر ؛ لأن ما تقدم يدل على أنهم بغوا بغيا (أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ) مفعول من أجله : أى بغوا ، لأن أنزل الله ، وقيل التقدير : بغيا على ما أنزل الله : أى حسدا على ما خص الله به نبيه من الوحي ومفعول ينزل محذوف : أى ينزل الله شيئا (مِنْ قَضَائِهِ) ويجوز أن تكون من زائدة على قول الأخفش ؛ و (هُنَّ) نكرة موصوفة : أى على رجل (بِشَاءٍ) ويجوز أن تكون بمعنى الذى . ومفعول يشاء محذوف : أى يشاء نزوله عليه . ويجوز أن يكون يشاء يختار زبسطي ؛ و (مِنْ عِبَادِهِ) حال من الهاء المحذوفة ، ويجوز أن يكون في موضع جر صفة أخرى لمن (قَبَاءٌ وَابِغْضَابٍ) أى مغضوبا عليهم فهو حال (عَلَى غَضَبٍ) صفة لغضب الأول (مُهِينٌ) الياء بدل من الواو ، لأنه من الهوان .

قوله تعالى (وَيَكْفُرُونَ) أى وهم يكفرون ، والجملة حال ، والعامل فيها قالوا من قوله « قالوا تؤمن » : ولا يجوز أن يكون العامل تؤمن ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون لفظ الحال ونكفر : أى ونحن نكفر ، والهاء في (وَرَأَاهُ) تعود على « ما » واحمزة في وراء بدل من ياء لأن ما فائوه واو لا يكون لامه واوا ، ويدل عليه أنها ياء في تواريت لا همزة ؛ وقال ابن جني : هي عندنا همزة لقولهم ، ورؤية بالهمز

في التصغير (وَهُوَ الْحَقُّ) جملة في موضع الحال . والعامل فيها يكفرون . ويجوز أن يكون العامل معنى الاستقرار الذي دلت عليه « ما » إذ التقدير : بالذي استقر وراءه (مُصَدِّقًا) حال مؤكدة ، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل . إذ المعنى : هو ثابت مصدقاً ، وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم ، وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام ، والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل له عندهم ، فأما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك : ضرباً زيداً فيتحمل الضمير عند قوم (قَلِيمٌ) ما هنا استفهام . وحذفت ألفها مع حرف الجر لفرق بين الاستفهامية والخبرية ، وقد جاءت في الشعر غير محذوفة ، ومثله « فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرَاهَا - وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ - وَمِمَّ خُلِقَ » (تَقْتَسِلُونَ) أى قتلتم . والمعنى أن آباءهم قتلوا ، فلما رضوا بفعلهم أضاف القتل إليهم (إِنْ كُنْتُمْ) جوابها محذوف دل عليه ما تقدم .

قوله تعالى (بِالْبَيِّنَاتِ) يجوز أن تكون في موضع الحال من موسى : تقديره : جاءكم ذابينات وحجة . أو جاء ومعه البينات ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به : أى بسبب إقامة البينات .

قوله تعالى (فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ) أى حب العجل فحذف المضاف : لأن الذي بشر به القلب المحبة لانفس العجل (يَكْفُرُهُمْ) أى بسبب كفرهم ، ويجوز أن يكون حالاً من المحذوف : أى مختلطاً بكفرهم . وأشربوا في موضع الحال ، والعامل فيه قالوا : أى قالوا ذلك وقد أشربوا ؛ وقد مرادة ، لأن الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا مع قد . وقال الكوفيون : لا يحتاج إليها ، ويجوز أن يكون وأشربوا مستأنفاً والأول أقوى . لأنه قد قال بعد ذلك « قُلْ بئس ما يأمركم » فهو جواب قولهم « سمعنا وعصينا » فالأولى أن لا يكون بينهما أجنبي .

قوله تعالى (إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ) الدار اسم كان ، وفي الخبر ثلاثة أوجه : أحدها هو (خَالِصَةٌ) وعند ظرف لخالصة أو للاستقرار الذي في لكم . ويجوز أن تكون عند حالاً من الدار . والعامل فيها كان أو الاستقرار ؛ وأما لكم فتكون على هذا متعلقة بكان لأنها تعمل في حروف الجر . ويجوز أن تكون للتبيين فيكون موضعها بعد خالصة أى خالصة لكم ، فيتعلق بنفس خالصة . ويجوز أن يكون صفة لخالصة قدمت عليها فيتعلق حينئذ بمحذوف . والوجه الثاني أن يكون خبر كان لكم . وعند الله ظرف ، وخالصة حال ، والعامل كان أو الاستقرار . والثالث أن يكون عند الله هو الخبر ،

وخلاصة حال : والتعامل فيها إما عند أو ما يتعاق به . أو كان أو لكم . وسوَّغ أن يكون عند خبر كان لكم إذ كان فيه تخصيص وتبيين ، ونظيره قوله (ولم يكن له كفوا أحد) لولا له لم يصح أن يكون كفوا خبرا (من دون) في موضع نصب بخالصة لأنك تقول خلص كذا من كذا .

قوله تعالى (أبداً) ظرف (بما قدَّمت) أى بسبب ما قدَّمت فهو مفعول به ، ويقرب معناه من معنى المفعول له : « ما » بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، فيكون مفعول قدَّمت محذوفاً : أى بتقديم أيديهم الشر .

قوله تعالى (ولتتجيدنهم) هى المتعدية إلى مفعولين ، والثانى (أحرص) و (على) متعلقة بأحرص (ومن الذين أشركوا) فيه وجهان : أحدهما هى معطوفة على الناس فى المعنى ، والتقدير : أحرص من الناس : أى الذين فى زمانهم ، وأحرص من الذين أشركوا ، يعنى به الجوس ، لأنهم كانوا إذا دعوا بطول العمر قالوا : عشت ألف نيروز . فعلى هذا فى (يرد) وجهان : أحدهما هو حال من الذين أشركوا ، تقديره : ود أحدهم ، وبذلك على ذلك أنك لو قلت : ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم صح أن يكون وصفاً ، ومن هنا قال الكوفيون : هذا يكون على حذف الموصول وإبقاء الصلة . والوجه الثانى أن تجعل يود أحدهم حالا من الهاء والياء فى واتجيدنهم : أى لتجيدنهم أحرص الناس إواداً أحدهم . والوجه الثانى من وجهى (من الذين) أن يكون مستأنفاً ، والتقدير : ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم ، أو من يود أحدهم وماضى يود وددت بكسر العين ؛ فلذلك صح أن أو لأنهما لم يكسرا بعدها فى المستقبل (لو يُعمَّر) لوهنا بمعنى أن الناصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التى يمتنع بها الشيء لامتناع غيره . وبذلك على ذلك شيان : أحدهما أن هذه يبرزها المستقبل ، والأخرى معناها فى الماضى : والثانى أن يود يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ، فمن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أن ، وقد جاءت بعد يود فى قوله تعالى « أبود أحكم أن تكون له جنة » وهو كثير فى القرآن والشعر ، و « يعمر » يتعدى إلى مفعول واحد ، وقد أقيم مقام الفاعل ، و (ألف سنة) ظرف (وما هو) بمنزلة (حزره) . فى هو وجهان : أحدهما هو ضمير أحد : أى وما ذلك التنى بمنزلة حزره خبر ما ، و (من العذاب) متعلق بمنزلة حزره و (أن يُعمَّر) فى موضع رفع بمنزلة حزره : أى وما الرجل بمنزلة حزره تعميره ، والوجه الآخر أن يكون هو ضمير التعمير ، وقد دل عليه قوله « لو يعمر » وقوله « أن يعمر » بدل من هو ، ولا يجوز أن

يكون هو ضمير الشأن ، لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء في بمزحزحه يمنع من ذلك .

قوله تعالى (مَن كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ) من شرطية ، وجوابها محذوف تقديره فليمت غيظا أو نحوه (فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ) ونظيره في المعنى « من كان يظن أن لن ينصره الله » ثم قال « فليمدد » (بِإِذْنِ اللَّهِ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في نزل ، وهو ضمير جبريل ، وهو العائد على اسم إن ، والتقدير نزوله ومعه الإذن ، أو مأذونا به (مُصَدِّقًا) حال من الهاء في نزله (وَ) كذلك (هُدًى وَبُشْرَى) أى هاديا ومبشرا .

قوله تعالى (عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ) وضع الظاهر موضع المضمرة ، لأن الأصل : من كان عدوا لله وملائكته فإن الله عدو له أو لهم . وله في القرآن نظائر كثيرة ستمر بك إن شاء الله .

قوله تعالى (أَوْ كُتِبَا) الواو للعطف ، والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار ، والعطف هنا على معنى الكلام المتقدم في قوله « أفكلما جاءكم رسول » وما بعده ، وقيل الواو زائدة ؛ وقيل هي أو التي لأحد الشيئين حركت بالفتح ، وقد قرئ شاذًا بسكونها (عَهْدًا) مصدر من غير لفظ الفعل المذكور ، ويجوز أن يكون مفعولا به : أى أعطوا عهدا ، وهنا مفعول آخر محذوف تقديره : عاهدوا الله أو عاهدوكم .

قوله تعالى (رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ) هو مثل قوله « كتاب من عند الله مصدق » وقد ذكر (الكتاب) مفعول أوتوا ، و (كِتَابَ اللَّهِ) مفعول نبذ (كَأَنَّهُمْ) هى وما عملت فيه في موضع الحال ، والعامل نبذ ، وصاحب الحال فريق تقديره شهبين للجهال .

قوله تعالى (وَاتَّبِعُوا) هو معطوف على وأشربوا أو على نبذة فريق (تَتَلَوْا) بمعنى تلت (عَلَىٰ مُلْكٍ) أى على زمن ملك ، فحذف المضاف ، والمعنى في زمن و (سليمان) لا ينصرف ، وفيه ثلاثة أسباب : العجمة ، والتعريف ، والألف والنون ؛ وأعاد ذكره ظاهرا تفعيلا ، وكذلك تفعل في الأعلام والأجناس أيضا كقول الشاعر :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ يَغْصُ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
(وَآمَسِينَ الشَّبَاطِينَ) يقرأ بتشديد النون ونصب الاسم ، ويقرأ بتخفيفها ورفع

الاسم بالابتداء ، لأنها صارت من حروف الابتداء : وقرأ الحسن « الشياطين » وهو كالغلط شبه فيه الياء قبل النون بياء جمع التصحيح (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ) في موضع نصب على الحال من الضمير في كفروا ، وأجاز قوم أن يكون حالا من الشياطين ، وليس بشيء لأن لكن لا يعمل في الحال (وَمَا أُنْزِلَ) « ما » بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب عطفا على السحر : أى ويعلمون الذى أنزل ؛ وقيل هو معطوف على ما تنلو ؛ وقيل « ما » في موضع جر عطفا على ملك سليمان : أى وعلى عهد الذى أنزل على الملكين ؛ وقيل « ما » نافية : أى وما أنزل السحر على الملكين ، أو وما أنزل لإباحة السحر ؛ والجمهور على فتح اللام من (الْمَلَكَيْنِ) وقرئ بكسرها (و هَارُوتَ وَ مَارُوتَ) بدلان من الملكين ؛ وقيل هما قبيلتان من الشياطين . فعلى هذا لا يكونان بدلين من الملكين ، وإنما يجيء هذا على قراءة من كسر اللام في أحد الوجهين «ببابل» يجوز أن يكون ظرفا لأنزل ، ويجوز أن يكون حالا من الملكين أو من الضمير في أنزل (حتى يَقُولَا) أى إلى أن يقولوا ، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولوا (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ) ؛ وقيل حتى بمعنى إلا : أى وما يعلمان من أحد إلا أن يقولوا ، وأحد هاهنا يجوز أن تكون المستعملة في العموم كقولك : ما بالدار من أحد ؛ ويجوز أن تكون هاهنا بمعنى واحد أو إنسان (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) هو معطوف على يعلمان ، وليس بداخل في النفي . لأن النفي هناك راجع إلى الإثبات ، لأن المعنى يعلمان الناس السحر بعد قولهما «نحن فتنة فيتعلمون» وقيل : التقدير : فيأتون فيتعلمون ، ومنهما ضمير الملكين ، ويجوز أن يكون ضمير السحر والمنزل على الملكين ، وقيل هو معطوف على يعلمون الناس السحر ، فيكون منهما على هذا السحر ، والمنزل على الملكين ، أو يكون ضمير قبيلتين من الشياطين ؛ وقيل هو مستأنف ، ولم يجز أن ينصب على جواب النهي : لأنه ليس المعنى إن تكفروا يتعلموا (مَا يُفَرِّقُونَ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى ؛ وأن تكون نكرة موصوفة ؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير من (بِهِ) إلى « ما » المصدرية لا يعود عليها ضمير (بَيْنَ الْمَرَمِ) الجمهور على إثبات الهمزة بعد الراء ، وقرئ بتشديد الراء من غير همز ، ووجهه أن يكون ألقى حركة الهمزة على الراء ، ثم نوى الوقف عليه مشددا كما قالوا : هذا خالد ، ثم أجزوا الوصل مجرى الوقف .

قوله تعالى (إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) الجار والمجرور في موضع نصب على الحال إن شئت من الفاعل وإن شئت من المفعول ، والتقدير : وما يضررون أحدا بالسحر إلا والله

عالم به ، أو يكون التقدير : إلا مقروننا بإذن الله (وَلَا يَنْفَعُهُمْ) هو معطوف على الفعل قبله ، ودخلت لا للنفي ، ويجوز أن يكون مستأنفاً أي وهو لا ينفعهم فيكون حالاً ولا يصح عطفه على ما ، لأن الفعل لا يعطف على الاسم (كَلِمَ اشْتَرَاهُ) اللام هنا هي التي يوطأ بها للقسم مثل التي في قوله ، « لئن لم ينته المنافقون » و « من » في موضع رفع بالابتداء ، وهي شرط ، وجواب القسم (مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) وقيل « من » بمعنى الذي ، وعلى كلا الوجهين موضع الجملة نصب بعلموا ، ولا يعمل علموا في لفظ من لأن الشرط ولام الابتداء لها صدر الكلام (وَكَيِّسُ مَا) جواب قسم محذوف (لَوْ كَانُوا) جواب لو محذوف تقديره لو كانوا ينتفعون بعلمهم لا تمتنعوا من شراء السحر .

قوله تعالى (وَكَانُوا أَنْهُمْ آمَنُوا) أن وما عملت فيه مصدر في موضع رفع بفعل محذوف ، لأن لو تقتضي الفعل تقديره : لو وقع منهم أنهم آمنوا : أي لإيمانهم ، ولم يجزم بلو لأنها تعلق الفعل الماضي بالفعل الماضي ، والشرط خلاف ذلك (كَلِمَ شُوبَةٍ) جواب لو ، ومنوبة مبتدأ و (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) صفته و (خَيْرٌ) خبره ، وقرئ منوبة بسكون التاء وفتح الواو قاسوه على الصحيح من نظائره نحو مقتلة .

قوله تعالى (رَاعِنَا) فعل أمر . وموضع الجملة نصب بقولوا قرئ شاذاً « رَاعِنَا » بالتثنية : أي لا تقولوا قولاً راعناً .

قوله تعالى (وَلَا الْمُشْرِكِينَ) في موضع جر عطفاً على أهل ، وإن كان قد قرئ « ولا المشركون » بالرفع فهو معطوف على الفاعل (أَنْ يُنْزَلَ) في موضع نصب بيود (مِنْ خَيْرٍ) من زائدة ، و (مِنْ رَبِّكُمْ) لابتداء غاية الإنزال ، ويجوز أن يكون صفة تلخير ، إما جراً على لفظ خير ، أو رفعاً على موضع « من خير » (يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ) أي من يشاء اختصاصه ، فحذف المضاف فبقى من يشاءه ، ثم حذف الضمير ، ويجوز أن يكون يشاءه يختاره فلا يكون فيه حذف مضاف .

قوله (مَا نَنْسَخْ) ما شرطية جازمة لنسخ منصوبة الموضع بنسخ مثل قوله « أيأما تدعوا » وجواب الشرط « نأت بخير منها » و (مِنْ آيَةٍ) في موضع نصب على التمييز ، والهميز « ما » والتقدير : أي شيء نسخ من آية ، ولا يحسن أن يقدر : أي آية ننسخ لأنك لا تجمع بين هذا وبين التمييز بآية ، ويجوز أن تكون زائدة وآية . حالاً . والمعنى : أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً ، وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى « هذه ناقة الله لكم آية » وقيل « ما » هنا مصدرية ، وآية مفعول به ، والتقدير : أي نسخ

نسخ آية ، ويقرأ « نسخ » بفتح النون وماضيه نسخ ؛ ويقرأ بضم النون وكسر السين ماضيه أنسخ ، يقال : أنسخ الكتاب : أي عرضته للنسخ (أو نسأها) معطوف على نسخ ، ويقرأ بغير همز على إبدال الهمزة ألفا ، ويقرأ ننسها بغير ألف ولا همز ، وننسها بضم النون وكسر السين ، وكلاهما من نسى إذا ترك ؛ ويجوز أن يكون من نسأ إذا أخر إلا أنه أبداً الهمزة ألفا ؛ ومن قرأ بضم النون حمله على معنى نأمره بتركها أو بتأخيرها ، وفيه مفعول محذوف ، والتقدير ننسكها ،

قوله تعالى (لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ) مبتدأ وخبر في موضع خبر أن ، ويجوز أن يرتفع ملك بالظرف عند الأخفش ، والملك بمعنى الشيء المملوك ؛ يقال لفلان ملك عظيم : أي مملوكة كثير ؛ والملك أيضا بالكسر : المملوك ، إلا أنه لا يستعمل بضم الميم في كل موضع ، بل في مواضع الكثرة وسعة السلطان (مِّنْ وَلِيٍّ) من زائدة وولى في موضع رفع مبتدأ ، ولكم خبره ، و (نصير) معطوف على لفظ ولى ، ويجوز في الكلام رفعه على موضع ولى . ومن دون في موضع نصب على الحال من ولى ، أو من نصير ، والتقدير : من ولى دون الله ؛ فلما تقدم وصف الشكره عليها انتصب على الحال .

قوله تعالى (أَمْ تُرِيدُونَ) أم هنا منقطعة إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها . وموقع أم أيهما ، والهمزة في قوله « ألم تعلم » ليست من أم في شيء ، والتقدير : بل تريدون (أَنْ تَسْأَلُوا) فخرج بأم من كلام إلى كلام آخر ، والأصل في تريدون ترودون ، لأنه من راد يرود (كما) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أي سؤالكما ، ومصدرية . والجمهور على همز (سئِلَ) وقد قرئ سئل بالياء ، وهو على لغة من قال : أسلت تسأل بغير همزة ، مثل خفت تخاف ، والياء منقلبة عن واو لقولهم سوال وسالته ؛ ويقرأ سئل يجعل الهمزة بين أي بين الهمزة وبين الياء ؛ لأن منها حركتها (بِالْإِيمَانِ) الياء في موضع نصب على الحال من الكفر تقديره : مقابلا بالإيمان ، ويجوز أن يكون مفعولا بيتبدل وتكون الياء للسبب كقولك : اشترت الثوب بدرهم (سَوَاءَ السَّبِيلِ) سواء ظرف بمعنى وسط السبيل وأعدله ، والسبيل يذكر ويؤنث .

قوله تعالى (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ) لو بمعنى أن المصدرية وقد تقدم ذكرها . و (كُفَّارًا) حال من الكاف والميم ؛ ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا لأن يرد بمعنى يصير (حَسَدًا) مصدر وهو مفعول له ؛ والعامل فيه ود أو يردونكم (مِّنْ عِندِ

أَنْفُسِهِمْ) من متعلقة بحسدا . أى ابتداء الحسد من عندهم ؛ ويجوز أن يتعلق بـ
أو يردونكم (حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ) أى اغفوا إلى هذه الغاية .

قوله تعالى (وَمَا تُقَدِّمُوا) ما شرطية في موضع نصب بتقدموا ، و (مِنْ خَيْرٍ)
مثل قوله « من آية » فى « ما ننسخ » (نُنْجِدُوهُ) أى نجدوا ثوابه فحذف المضاف و (عِنْدَ
الله) ظرف لتجدوا أو حال من المفعول به .

قوله تعالى (إِلَّا مَنْ كَانَ) فى موضع رفع يبدخل ، لأن الفعل مفرغ لما بعد
إلا وكان محمولا على لفظ من فى الأفراد ، و (هُودًا) جمع هاید مثل عاید وعود ،
وهو من هاد يهود إذا تاب ، ومنه قوله تعالى « إنا هدنا إليك » وقال القراء . أصله
يهود ، فحذفت الياء وهو بعيد جدا ، وجمع على معنى من ، و (أَوْ) هنا لتفصيل
ما أجل ، وذلك أن اليهود قالوا لن يبدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى
لن يبدخل الجنة إلا من كان نصرانيا ، ولم يقل كل فريق منهم لن يبدخل الجنة إلا من
كان هودا أو نصرارى ، فلما لم يفصل فى قوله وقالوا جاء بأو لتفصيل إذ كانت
موضوعة لأحد الشيتين . و (نَصَارَى) جمع نصران مثل سكران وسكارى (هَاتُوا)
فعل معتل اللام تقول فى الماضى هاتى يهاتى مهاتاة ، مثل رأتى رأتى مرامة ، وهاتوا
مثل راموا وأصله : هاتوا ثم سكنت الياء وحذفت لما ذكرنا فى قوله اشتروا
ونظائرهم ؛ وتقول للرجل فى الأمر . هات مثل رام ، وللمرأة هاتى مثل رأتى ، وعليه
فقس بقية تصارييف هذه الكلمة ، وهاتوا فعل متعد إلى مفعول واحد وتقديره .
أحضروا (بَرُّهَاتِكُمْ) والنون فى برهان أصل عند قوم لقولهم برهنت ، فثبتت
النون فى الفعل ؛ وزائدة عند آخرين لأنه من البره ، وهو القطع ، والبرهان
الدليل القاطع .

قوله تعالى (بَلَى) جواب النفى على ما ذكرنا فى قوله « بلى من كسب » .
و (أَسْلَمَ) و (وَجَّهَهُ . وَهُوَ) كله محمول على لفظ من وكذلك « فله أجره عند
ربه ، وقوله (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) محمول على معناها .

قوله تعالى (وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ) فى موضع نصب على الحال ، والعامل
فيها قالت ، وأصل يتلون يتلون ، فسكنت الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين
(كَذَلِكَ قَالَ) الكاف فى موضع نصب نعنا لمصدر محذوف منصوب ، يقال
وهو مصدر مقدم على الفعل ، التقدير : قولاً مثل قول اليهود والنصارى قال الذين
لا يعلمون ، فعلى هذا الوجه يكون (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) منصوبا بـ يعلمون ، أو يقال

على أنه مفعول به ، ويجوز أن يكون الكاف في موضع رفع بالابتداء ، والجملة بعده خبر عنه والعائد على المبتدأ محذوف تقديره قاله فعلى هذا يكون قوله مثل قولهم صفة لمصدر محذوف ، أو مفعولا ليعلمون ، والمعنى : مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ، ولا يجوز أن يكون مثل قولهم مفعول قال ، لأنه قد استوفى مفعوله وهو الضمير المحذوف . و (فيه) متعلق بـ (يَخْتَلِفُونَ) .

قوله تعالى (وَمَنْ أَظْلَمُ) من استفهام في معنى النفي ، وهو رفع بالابتداء ، وأظلم خبره ، والمعنى : لا أحد أظلم (مِمَّنْ مَنَعَ) من نكرة موصوفة أو بمعنى الذي (أَنْ يُذْكَرَ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو في موضع نصب على البدل من مساجد بدل الاشتمال تقديره : ذكر اسمه فيها ، والثاني أن يكون في موضع نصب على المفعول له ، تقديره : كراهية أن يذكر ، والثالث أن يكون في موضع جر تقديره : من أن يذكر ، وتعلق من إذا ظهرت بمنع كقولك ، منعه من كذا ، وإذا حذف حرف الجر مع أن بقي الجر ؛ وقيل يصير في موضع نصب ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « لا يستحي أن يضرب » (وَتَسْعَى فِي خَرَابِهَا) خراب اسم للتخريب ، مثل السلام اسم للتسليم ، وليسم باسم للجنة ، وقد أضيف اسم المصدر إلى المفعول لأنه يعمل عمل المصدر (إِلَّا خَائِفِينَ) حال من الضمير في يدخلوها (تَلْمِزٌ فِي الدُّنْيَا) جملة مستأنفة وليست حالا مثل خائفين ؛ لأن استحقاقهم الجزى ثابت في كل حال ، لا في حال دخولهم المساجد خاصة .

قوله تعالى (وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ) هما موضع الشروق والغروب (فَأَيْنَمَا شَرِطْتُمْ) و (تَوَلَّوْا) مجزوم به ، وهو الناصب لأين ، والجواب (فَنَمَّ) وقرئ في الشاذ « تولوا » بفتح التاء ، وفيه وجهان : أحدهما هو مستقبل أيضا ، وتقديره : تتولوا ، فحذف التاء الثانية ؛ والثاني أنه ماضٍ والضمير للغائبين ، والتقدير : أينما يتولون ؛ وقيل يجوز أن يكون ماضيا قد وقع ، ولا يكون أين شرطا في اللفظ بل في المعنى ، كما تقول : ما صنعت صنعت ، إذا أردت الماضي ، وهذا ضعيف لأن « أين » إما استفهام وإما شرط ، وليس لها معنى ثالث . وثم اسم للمكان البعيد عنك ، وبني لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ وقيل بنى لتضمنه معنى حرف الخطاب ، لأنك تقول في الحاضر هنا وفي الغائب هناك ، وثم ناب عن هناك .

قوله تعالى (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) يقرأ بالواو عطفًا على قوله « وقالوا لن يدخل الجنة » ويقرأ بغير واو على الاستثناف (كُلُّ لَهُ) تقديره : كل أحد منهم

أوكلهم ، لأن الأصل في كل أن تستعمل مضافة . ومن هنا ذهب جمهور النحويين إلى منع دخول الألف واللام على كل ، لأن تخصيصها بالمضاف إليه ، فإذا لم يكن ملفوظا به كان في حكم الملفوظ به ، وحمل الخبر على معنى كل . فجمعه في قوله (قَتُّونَ) ولو قال قانت جاز على لفظ كل .

قوله تعالى (بَدَّيْعُ السَّمَوَاتِ) أى مبدعها ، كقولهم سبيع بمعنى مسمع ، والإضافة هنا محضة لأن الإبداع لها ماضى (وَإِذَا قُضِيَ) إذا ظرف ، والعامل فيها ما دل عليه الجواب تقديره : وإذا قضى أمرا يكون .

قوله تعالى (فَيَتَكُونُ) الجمهور على الرفع عطفا على يقول ، أو على الاستئناف أى فهو يكون ، وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف لوجهين : أحدهما أن كن ليس بأمر على الحقيقة . إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود . لأن الموجود متكون ، ولا يرد على المندوم لأنه ليس بشيء . لا يبق إلا لفظ الأمر . ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله « أسمع بهم وأبصر » وكقوله « فليمدد له الرحمن » . والوجه الثانى أن جواب الأمر لا يبد أن يخالف الأمر إما فى الفعل أو فى الفاعل أو فيهما . فثالث ذلك قولك : اذهب ينفعل زيد ، فالفعل والفاعل فى الجواب غيرهما فى الأمر ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان وتقول : اذهب تلتضع . فالفاعلان متفقان والفعلمان مختلفان . فأما أن يتفق الفعل والفاعل فغير جائز كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه .

قوله تعالى (أَوَلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ) لولا هذه إذا وقع بعدها المستقبل كانت تخصيصا وإن وقع بعدها الماضى كانت توبيخا ، وعلى كلا قسميها هى مختصة بالفعل : لأن التخصيص والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) ينقل من إعراب الموضع الأول إلى هنا ما يحتمله هذا الموضع .

قوله تعالى (إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ) الجار والمجرور فى موضع نصب على الحال من المفعول تقديره : أرسلناك : ومعك الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أى ومعنا الحق ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به أى بسبب إقامة الحق (بَشِيرًا وَنَذِيرًا) حالان (وَلَا تُسْئَلُ) من قرأ بالرفع وضم لناء فوضعه حال أيضا : أى وغير مسئول

ويجوز أن يكون مستأنفاً ؛ ويقرأ بفتح التاء وضم اللام وحكمها حكم القراءة التي قبلها
ويقرأ بفتح التاء والجزم على النهى .

قوله تعالى (هُوَ الْهُدَى) هو يجوز أن يكون توكيداً للاسم إن وفصلاً ومبتدأ .
وقد سبق نظيره (مِّنَ الْعَالَمِينَ) في موضع نصب على الحال من ضمير الفاعل
في جاءك .

قوله تعالى (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ) الذين مبتدأ ؛ وآتيناهم صلته ، و (يَسْأَلُونَهُ)
حال مقدرة من هم أو من الكتاب ، لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له ؛ و (حَقَّ)
منصوب على المصدر ، لأنها صفة للتلاوة في الأصل ؛ لأن التقدير : تلاوة حقاً ؛ وإذا
قدم وصف المصدر وأضيف إليه انتصب نصب المصدر ؛ ويجوز أن يكون وصفاً
لمصدر محذوف ؛ و (أُولَئِكَ) مبتدأ ؛ و (يُؤْمِنُونَ بِهِ) خبره ؛ والجملة خبر
الذين ؛ ولا يجوز أن يكون يتلونه خبر الذين ؛ لأنه ليس كل من أوتي الكتاب تلاه
حق تلاوته ؛ لأن معنى حق تلاوته العمل به ؛ وقيل يتلونه الخبر ؛ والذين آتيناهم
لغرض عام ؛ والمراد به الخصوص ؛ وهو كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم من
أهل الكتاب ؛ أو يراد بالكتاب القرآن .

قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) إذ في موضع نصب على المفعول به ؛ أي
اذكر ؛ والألف في ابتلى متقلبة عن واو ؛ وأصله من بلى يبلو إذا اختبر . وفي إبراهيم
لغات : إحداها إبراهيم بالألف والياء ؛ وهو المشهور ؛ وإبراهيم كذلك ؛ إلا أنه
تخذف الياء ؛ وإبراهيم ؛ بالفتحة ؛ وإبراهيم بألف واحدة وضم الهاء ؛ وبكل قرى .
وهو اسم أعجمي معرفة ؛ وجمعه أباره عند قوم ؛ وعند آخرين براهم ؛ وقيل فيه
أبارهة وبراهمة .

قوله تعالى (جَاعِلُكَ) يتعدى إلى مفعولين ؛ لأنه من جعل التي بمعنى صير .
و (النَّاسِ) يجوز أن يتعلق بجاعل ؛ أي لأجل الناس . ويجوز أن يكون في موضع
نصب على الحال ؛ والتقدير : إماماً للناس ؛ فلما قدمه نصبه على ما ذكرنا (قَالَ
وَمِنَ ذُرِّيَّتِي) المفعولان محذوفان ؛ والتقدير : اجعل فريقاً من ذريتي إماماً
(لَإِسْكَانِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) هذا هو المشهور على جعل العهد هو الفاعل ؛ ويقرأ
الظالمون على العكس ؛ والمعنيان متقاربان ؛ لأن كل ما نلته فقد نالك .

قوله تعالى (وَإِذْ جَعَلْنَا) مثل وإذ ابتلى ؛ وجعل هاهنا يجوز أن يكون بمعنى
صير ؛ ويجوز أن يكون بمعنى خلق أو وضع ؛ فيكون (مَثَابَةً) حالاً ؛ وأصل مثابة

مثوبة ، لأنه من ثاب يثوب إذا رجع . و (للناس) صفة لثابة ؛ ويجوز أن يتعلق
بجعلنا ويكون التقدير : لأجل نفع الناس (واتخذوا) يقرأ على لفظ الخبر ،
والمعطوف عليه محذوف تقديره : فثابوا واتخذوا ؛ ويقرأ على لفظ الأمر فيكون على
هذا مستأنفا ، و (من مقام) يجوز أن يكون من للتبعيض : أى بعض مقام إبراهيم
مصلى ؛ ويجوز أن تكون من بمعنى فى ؛ ويجوز أن تكون زائدة على قول الأخفش ،
و (مُصَلَّى) مفعول اتخذوا . وألفه منقلبة عن وار ، ووزنه مفعول وهو مكان
لا مصدر ؛ ويجوز أن يكون مصدرا وفيه حذف مضاف تقديره : مكان مصلى ،
أى مكان صلاة ، والمقام موضع القيام . وليس بمصدر هنا لأن قيام إبراهيم لا يتخذ
مصلى (أن طهرا) يجوز أن تكون أن هنا بمعنى أى المفسرة ؛ لأن «عهدنا» بمعنى قلنا
والمفسرة : ترد بعد القول ؛ وما كان فى معناه فلا موضع لها على هذا ؛ ويجوز أن
تكون مصدرية ؛ وصلتها الأمر ؛ وهذا مما يجوز أن يكون صلة فى أن دون غيرها ؛
فعلى هذا يكون التقدير بأن طهرا فيكون موضعها جرا أو نصبا على الاختلاف بين
الخليل وسيبويه ، و (السجود) جمع ساجد ؛ وقيل هو مصدر . وفيه حذف
مضاف : أى الركع ذوى السجود .

قوله تعالى (اجعلْ هَذَا بَلَدًا) اجعل بمعنى صير . وهذا المفعول الأول ؛
وبلدا المفعول الثانى ؛ و (آمنّا) صفة المفعول الثانى ؛ وأما التى فى إبراهيم فتذكر هناك
(من آمن) «من» بدل من أهله ، وهو بدل بعض من كل (ومن كفر) فى من
وجهان : أحدهما هى بمعنى الذى ؛ أو نكرة موصوفة وموضعها نصب ؛ والتقدير
قال وأرزق من كفر ، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه (فأمتعه) عطف على الفعل
المحذوف ، ولا يجوز أن يكون من على هذا مبتدأ فأمتعه خبره ، لأن الذى لا تدخل
الفاء فى خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقا بصلتها . كقولك : الذى يأتينى فله درهم ؛
والكفر لا يستحق به التمتع . فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخفش جاز ، وإن
جعلت الخبر محذوفا فأمتعه دليلا عليه جاز تقديره : ومن كفر أرزقه فأمتعه . والوجه
الثانى أن تكون من شرطية والفاء جوابها ، وقيل الجواب محذوف تقديره : ومن كفر
أرزقه ومن على هذا رفع بالابتداء ؛ ولا يجوز أن تكون منصوبة لأن أداة الشرط لا يعمل
فيها جوابها بل الشرط ، وكفر على الوجهين بمعنى يكفر ، والمشهور فأمتعه بالتشديد وضم
العين لما ذكرنا من أنه معطوف أو خبر ؛ قرئ شاذا يسكون العين ، وفيه وجهان : أحدهما
أنه حذف الحركة تخفيفا لتوالي الحركات . والثانى أن تكون الفاء زائدة وأمتعه
جواب الشرط ؛ ويقرأ بتخفيف الشاء وضم العين وإسكانها على ما ذكرناه ؛ ويقرأ

فأتمته على لفظ الأمر ، وعلى هذا يكون من تمام الحكاية عن إبراهيم (قَتِيلًا)
نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف (ثُمَّ أَضْطَرُّهُ) الجمهور على رفع الراء ،
وقرى بفتحها ، ووصل الهمزة على الأمر كما تقدم (وَبَشَّسَ الْمَصِيرُ) المصير فاعل
بشس والمخصوص بالذم محذوف تقديره وبشس المصير النار .

قوله تعالى (مِّنَ الْبَيْتِ) في موضع نصب على الحال من القواعد : أى كائنة
من البيت ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب مفعولا به بمعنى رفعها عن أرض البيت
والقواعد جمع قاعدة ، وواحد قواعد النساء قاعدة (وإِسْمَاعِيلَ) معطوف على إبراهيم
والتقدير يقولان (رَبَّنَا) ويقولان هذه في موضع الحال ؛ وقيل لإسماعيل مبتدأ والخبر
محذوف تقديره : يقول ربنا ، لأن الباني كان إبراهيم والداعي كان إسماعيل .

قوله تعالى (مُسْلِمِينَ لَكَ) مفعول ثان ، ولك متعلق بمسلمين . لأنه بمعنى
نسلم لك : أى نخلص ؛ ويجوز أن يكون نعتا : أى مسلمين عاملين لك (وَمِنَ ذُرِّيَّتِنَا)
يجوز أن تكون « من » لابتداء غاية الجعل ، فيكون مفعولا ثانيا ، و (أُمَّة) مفعول
أول ، و (مُسْلِمَةً) نعت لأمة ، و (لَكَ) على ما تقدم في مسلمين ، ويجوز أن تكون
أمة مفعولا أول ، ومن ذريتنا نعتا لأمة تقدم عليها فانتصب على الحال ، ومسلمة
مفعولا ثانيا ، والواو داخلة في الأصل على أمة ، وقد فصل بينهما بقوله « ومن ذريتنا »
وهو جائز لأنه من جملة الكلام المعطوف (وَأَرِنَا) الأصل أرئنا ، فحذفت الهمزة التي
هى عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل تخفيفا ، وصارت الراء متحركة
بحركة الهمزة ، والجمهور على كسر الراء ؛ وقرى بإسكانها وهو ضعيف ، لأن
الكسرة هنا تدل على الياء المحذوفة ، ووجه الإسكان أن يكون شبه المنفصل بالمتصل ،
فسكن كما سكن فخذ وكتف ؛ وقيل لم يضبط الراوى عن القارى لأن القارى اختلس
فظن أنه سكن ، وواحد المناسك منسك ومنسك ، بفتح السين وكسرها .

قوله تعالى (وَابْعَثْ فِيهِمْ) ذكر على معنى الأمة ، ولو قال فيها لرجع إلى
لفظ الأمة (يَتْلُو عَلَيْهِمْ) في موضع نصب صفة لرسول ؛ ويجوز أن يكون حالا
من الضمير في منهم والعامل فيه الاستقرار .

قوله تعالى (وَمَنْ يَرْغَبْ) من استفهام بمعنى الإنكار ، ولذلك جاءت لإبعدها
لأن المنكر منفي ، وهى في موضع رفع بالابتداء ، ويرغب الخبر ، وفيه ضمير يعود
على من (إِلَّا مَنْ) « من » في موضع نصب على الاستثناء ، ويجوز أن يكون رفعا
بدلا من الضمير في يرغب . ومن نكرة موصوفة أو بمعنى الذى ، و (نَفْسَهُ)

مفعول سفه ، لأن معناه جهل ، تقديره : إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها ؛ وقيل
التقدير : سفه بالتشديد ؛ وقيل التقدير في نفسه . وقال القراء : هو تمييز ، وهو
ضعيف لكونه معرفة (في الآخرة) متعلق بالصالحين : أى وإنه من الصالحين
في الآخرة ؛ والألف واللام على هذا التعريف لا بمعنى الذى ، لأنك لو جعلتها بمعنى
الذى لقدمت الصلة على الموصول ؛ وقيل هى بمعنى الذى ، وفي متعلق بفعل محذوف
يبينه الصالحين ، تقديره : إنه لصالح في الآخرة ، وهذا يسمى التبيين ، ونظيره :
رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلَّدَا
تقديره : كان جزائي الجلد بالعصا ، وهذا كثير في القرآن والشعر .

قوله تعالى (إِذْ قَالَ لَهُ) إذ ظرف لاصطفيناه ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله
في الدنيا ، ويجوز أن يكون التقدير : اذكر إذ قال (لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) مقتضى هذا
اللفظ أن يقول : أسلمت لك ؛ لتقدم ذكر الرب ، إلا أنه أوقع المظهر موقع المضرر
تعظيما ، لأن فيه ما ليس في اللفظ الأول ؛ لأن اللفظ الأول يتضمن أنه ربه ، وفي اللفظ
الثاني اعترافه بأنه رب الجميع .

قوله تعالى (وَوَصَّي بِهَا) يقرأ بالتشديد من غير ألف ، وأوصى بالألف وهما
بمعنى واحد ، والضمير في بها يعود إلى الملة (وَيَعْقُوبَ) معطوف على إبراهيم ،
ومفعوله محذوف تقديره : وأوصى يعقوب بنيه ؛ لأن يعقوب أوصى بنيه أيضا ،
كما أوصى إبراهيم بنيه ؛ ودليل ذلك قوله « إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي »
والتقدير : قال يابني ، فيجوز أن يكون إبراهيم قال يابني ويجوز أن يكون
يعقوب ، والألف في (اصْطَفَى) بدل من ياء بدل من واو ، وأصله من الصفوة ،
والواو إذا وقعت رابعا فصاعدا قلبت ياء ، ولهذا تمال الألف في مثل ذلك
(فَلَا تَمُوتُنَّ) النهي في اللفظ عن الموت ، وهو في المعنى على غير ذلك : والتقدير :
لا تفارقوا الإسلام حتى تموتوا (وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) في موضع الحال ، والعامل
الفعل قبل إلا .

قوله تعالى (أَمْ كُنْتُمْ) هي المنقطعة : أى بل أنتم (شُهَدَاءَ) على جهة التوبيخ
(إِذْ حَضَرَ) يقرأ بتحقيق الحزتين على الأصل وتلين الثانية وجعلها بين بين ،
ومنها من يخلصها ياء لانكسارها والجمهور على نصب (يَعْقُوبَ) ورفع (الْمَوْتِ)
وقرى بالعكس والمعنيان متقاربان ؛ وإذ الثانية بدل من الأولى ، والعامل في الأولى

شهداء فيكون عاملا في الثانية ؛ ويجوز أن تكون الثانية ظرفا لحضر فلا يكون على هذا بدلا ، و (مَا) استفهام في موضع نصب ؛ (تَعْبُدُونَ) و « ما » هنا بمعنى من ولهذا جاء في الجواب إلهك ؛ ويجوز أن تكون « ما » على بابها ، ويكون ذلك امتحانا لهم من يعقوب ، أو (مَنِ بَعْدِي) أى من بعدموقى فحذف المضاف (وَإِلَهُ آبَائِكَ) أعاد ذكر الإله لئلا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، والجمهور على آباءك على جمع التكسير ، و (وَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) بدل منهم ، ويقرأ « وإله أبيك » وفيه وجهان : أحدهما هو جمع تصحيح حذفت منه النون للإضافة ؛ وقد قالوا : أب وأبون وأبين ، فعلى هذه القراءة تكون الأسماء بعدها بدلا أيضا . والوجه الثاني أن يكون مفردا ؛ وفيه على هذا وجهان : أحدهما أن يكون مفردا في اللفظ مرادا به الجمع . والثاني أن يكون مفردا في اللفظ والمعنى ، فعلى هذا يكون إبراهيم بدلا منه ، وإسماعيل وإسحاق عطفا على أبيك ، تقديره : وإله إسماعيل وإسحاق (إِنَّمَا وَاحِدًا) بدل من إله الأول ، ويجوز أن يكون حالا موطنه كقولك : رأيت زيدا رجلا صالحا . وإسماعيل يجمع على سماعلة وسماعيل وأساميع :

قوله تعالى (تِلْكَ أُمَّةٌ) الاسم منها « قى » وهى من أسماء الإشارة للمؤنث ، والياء من جملة الاسم ؛ وقال الكوفيون : التاء وحدها الاسم ، والياء زائدة ، وحذفت الياء مع اللام لسكونها وسكون اللام بعدها .

فإن قيل : لم لم تكسر اللام ونقرأ الياء كما فعل في ذلك ؟ قيل ذلك يؤدى إلى الثقل لوقوع الياء بين كسرتين ؛ وموضعها رفع بالابتداء ، وأمة خبرها ؛ و (قَدْ خَلَتْ) صفة لأمة ، و (إِنَّمَا مَا كَسَبَتْ) في موضع الصفة أيضا ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في خلت ، ويجوز أن يكون مستأنفا (وَلَا تُشْكُونَ) مستأنف لا غير ، وفي الكلام حذف تقديره : ولا يشكون عما كنتم تعملون ، ودل على المحذوف قوله « لما ما كسبت ولكم ما كسبتم » .

قوله تعالى (أَوْ نَصَارَى) الكلام في « أو » هاهنا كالكلام فيها في قوله « وقالوا لن يدخل الجنة » لأن التقدير : قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) تقديره : بل تتبع ملة إبراهيم ، أو قل اتبعوا ملة ، و (حَنِيفًا) حال من إبراهيم ، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، وسبب ذلك أن الحال لابد لها من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال ، ووجه قول من (ه - إملاء - أول)

نصبه على الحال أنه قدر العامل معنى اللام أو معنى الإضافة وهو المصاحبة والملاصقة ، وقيل حسن جعل حنيفا حالا ؛ لأن المعنى تتبع إبراهيم حنيفا ، وهذا جيد لأن الملة هي الدين والمتبع لإبراهيم ؛ وقيل هو منصوب بإضمار أغنى .

قوله تعالى (مِنْ رَبِّهِمْ) الهاء والميم تعود على النبيين خاصة ؛ فعلى هذا يتعلق من بأوتى الثانية ؛ وقيل تعود إلى موسى وعيسى أيضا ، ويكون « وما أوتى » الثانية تكريرا ، وهو في المعنى مثل التي في آل عمران . فعلى هذا يتعلق من بأوتى الأولى وموضع مَنْ نصب على أنها لا ابتداء غاية الإيلاء ؛ ويجوز أن يكون موضعها حالا من العائد المحذوف تقديره : وما أوتيه النبيون كائنا من ربهم ؛ ويجوز أن يكون ما أوتى الثانية في موضع رفع بالابتداء ، ومن ربهم خبره (بَيْنَ أَحَدٍ) أحد هنا هو المستعمل في النفي ؛ لأن بين لانصاف إلا إلى جمع أو إلى واحد معطوف عليه ؛ وقيل أحد هاهنا بمعنى فريق .

قوله تعالى (يَمْشِلْ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) الباء زائدة ، ومثل صفة لمصدر محذوف تقديره : إيماننا مثل إيمانكم ، والهاء ترجع إلى الله أو القرآن أو محمد ، وما مصدرية ونظير زيادة الباء هنا زيادتها في قوله « جزاء سيئة بمثلها » وقيل مثل هنا زائدة ، وما بمعنى الذي ؛ وقرأ ابن عباس « بما آمنتم به » بإسقاط مثل .

قوله تعالى (صِبْغَةَ اللَّهِ) الصبغة هنا الدين ، وانتصابه بفعل محذوف : أي اتبعوا دين الله ؛ وقيل هو إغراء : أي عليكم دين الله ، وقيل هو بدل من ملة إبراهيم (وَمَنْ أَحْسَنُ) مبتدأ أو خبر ، و (مِنْ اللَّهِ) في موضع نصب ، و (صِبْغَةً) تمييز . قوله تعالى (أَمْ يَقُولُونَ) يقرأ بالياء ردا على قوله « فسيكفيهم الله » وبالناء ردا على قوله « أنحاجوننا » (هُودٌ أَوْ نَصَارَى) أو هاهنا مثلها في قوله « وقالوا كونوا هودا أو نصارى » أي قالت اليهود كان هؤلاء الأنبياء هودا ، وقالت النصارى كانوا نصارى (أَمْ اللَّهُ) مبتدأ والخبر محذوف : أي أم الله أعلم ، وأم هاهنا متصلة ؛ أي أيكم أعلم ، وهو استفهام بمعنى الإنكار (كَتَمَ شَهَادَةً) كتم يتعدى إلى مفعولين وقد حذف الأول منهما هنا تقديره : كتم الناس شهادة ؛ فعلى هذا يكون (عِنْدَهُ) صفة لشهادة . وكذلك (مِنْ اللَّهِ) ولا يجوز أن تعلق من بشهادة لثلا يفصل بين لصلة والموصول بالصفة ؛ ويجوز أن يجعل عنده (١) ومن الله صفتين لشهادة ؛ ويجوز أن تجعل من ظرفا للعامل في الظرف الأول . وأن تجعلها حالا من الضمير في عنده .

(١) قوله (ويجوز أن يجعل عنده الخ) لا يخفى أن هذا الوجه هو ما صدر به في قوله : فعلى هذا يكون عنده الخ ، فلعل المناسب حذفه وتأمل .

قوله تعالى (السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ) من الناس في موضع نصب على الحال ،
والعامل فيه يقول (مَا وَلَاَهُمْ) ابتداء وخبر في موضع نصب بالقول (كَانُوا عَلَيْهَا)
فيه حذف مضاف تقديره : على توجهها أو على اعتقادها .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره :
ومثل هدايتنا من نشاء (جَعَلْنَاكُمْ) وجعلنا بمنزلة صيرنا ، و (عَلَى النَّاسِ) يتعلق
بشهداء (الْقَبِيلَةِ) هي المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف ، و (الَّتِي) صفة
ذلك المحذوف ، والتقدير : وما جعلنا القبلة القبلة التي ؛ وقيل التي صفة للقبلة المذكورة ،
والمفعول الثاني محذوف تقديره : وما جعلنا القبلة التي كنت عليها قبلة (مَنْ يَتَّبِعُ)
من بمعنى الذي في موضع نصب بنعلم ، و (يَتَّبِعُ) متعلق بنعلم ، والمعنى
ليفصل المتبع من المنقلب ، ولا يجوز أن يكون من استفهاما ، لأن ذلك يوجب أن تعلق
نعلم عن العمل ، وإذا عقلت عنه لم يبق لمن ما يتعلق به ، لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق
بما قبله ، ولا يصح تعلقها بمتبع لأنها في المعنى متعلقة بنعلم ، وليس المعنى : أى فريق
يتبع ممن ينقلب (عَلَى عَقِبَيْهِ) في موضع نصب على الحال : أى راجعا (وَإِنْ
كَانَتْ) إن المخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، واللام في قوله (لِكَبِيرَةٍ) عوض
من المحذوف ؛ وقيل فصل باللام بين إن المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إن .
وقال الكوفيون : إن بمعنى ما . واللام بمعنى إلا ، وهو ضعيف جدا من جهة أن
وقوع اللام بمعنى إلا لا يشهد له سماع ولا قياس ، واسم كان مضمر دل عليه الكلام
تقديره : وإن كانت التولية أو الصلاة أو القبلة (إِلَّا عَلَى الَّذِينَ) على متعلقة
بكبيرة ، ودخات إلا للمعنى ، ولم يغير الإعراب (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ) خبر كان
محذوف ، واللام متعلقة بذلك المحذوف تقديره : وما كان الله مريدا لأن يضيع
إيمانكم ، وهذا متكرر في القرآن ، ومثله «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ» وقال الكوفيون :
ليضيع هو الخبر . واللام داخلية للتوكيد . وهو بعيد ، لأن اللام لام الجر ، وأن
بعدها مرادة فيصير التقدير على قوطم : ما كان لله إضاعة إيمانكم (رَأَوْفٌ) يقرأ
بواو بعد الهززة مثل شكور ، ويقرأ بغير واو مثل يقط وفطن ، وقد جاء في الشعر :

بِالرَّؤْفِ الرَّحِيمِ .

قوله تعالى (قَدْ نَرَى) لفظه مستقبل ، والمراد به المضى ، و (فِي السَّمَاءِ) متعلق
بالمصدر ، ولو جعل حالا من الوجه لجاز (قَوْلٌ) يتعدى إلى مفعولين ، فالأول
(وَجْهٌ هَكَذَا) والثاني (شَطْرَ الْمَسْجِدِ) وقد يتعدى إلى الثاني إلى كقولك : ولى

وجهه إلى القبلة : وقال النحاس : شطر هنا ظرف لأنه بمعنى الناحية (وَحَيْثُ) ظرف لولوا ، وإن جعلتها شرطاً انتصب بـ (كُنْتُمْ) لأنه مجزوم بها وهي منصوبة به (أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) في موضع الحال ، وفي أول السورة مثله .

قوله تعالى (وَلَكِنَّ أَتَيْنَا) اللام موطئة للقسم : وليست لازمة بدليل قوله « وإن لم ينتهوا عما يقولون » (مَا تَبِعُوا) أي لا يتبعوا ، فهو ماض في معنى المستقبل ودخلت « ما » حملاً على لفظ الماضي ، وحذفت الفاء في الجواب لأن فعل الشرط ماض ؛ وقال الفراء : إن هنا بمعنى لو ؛ فلذلك كانت « ما » في الجواب وهو بعيد ، لأن إن للمستقبل ولو للماضي (إِذْكَ) حرف ، والنون فيه أصل ، ولا تستعمل إلا في الجواب ، ولا تعمل هنا شيئاً لأن عملها في الفعل ولا فعل .

قوله تعالى (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ) مبتدأ ، و (يَعْرِفُونَهُ) الخبر ؛ ويجوز أن يكون الذين بدلاً من الذين أتوا الكتاب في الآية قبلها ؛ ويجوز أن يكون بدلاً من الظالمين ، فيكون يعرفونه حالاً من الكتاب أو من الذين ، لأن فيه ضميرين راجعين إليهما ، ويجوز أن يكون نصبا على تقدير أعنى ورفعا على تقديرهم (كَمَا) صفة لمصدر محذوف ، وما مصدرية .

قوله تعالى (الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ) ابتداء وخبر ؛ وقيل الحق خبر مبتدأ محذوف تقديره : ما كنتموه الحق أو ما عرفوه ؛ وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره : يعرفونه أو يتلونه ؛ ومن ربك على الوجهين حال ؛ وقرأ « على » عليه السلام « الحق » بالنصب بيعلمون .

قوله تعالى (وَلِكُلٍّ وَجْهَةٌ) وجهة مبتدأ ولكل خبره ، والتقدير : لكل فريق وجهة ، جاء على الأصل ، والقياس جهة مثل عدة وزنة ، والوجهة مصدر في معنى المتوجه إليه ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وهي مصدر محذوف الزوائد ، لأن الفعل توجه أو اتجه ، والمصدر التوجه أو الاتجاه ، ولم يستعمل منه وجه كوعد (هُوَ مُوَلَّيْهَا) يقرأ بكسر اللام ، وفي هو وجهان : أحدهما هو ضمير اسم الله ، والمفعول الثاني محذوف : أي الله مولى تلك الجهة ذلك الفريق أي يأمره بها . والثاني هو ضمير كل : أي ذلك الفريق مولى الوجهة نفسه ، ويقرأ مولاهما بفتح اللام ، وهو على هذا هو ضمير الفريق ، ومولى لما لم يسم فاعله ، والمفعول الأول هو الضمير المرفوع فيه ، وها ضمير المفعول الثاني ؛ وهو ضمير الوجهة ، وقيل للتولية ؛ ولا يجوز أن

يكون هو على هذه القراءة ضمير اسم الله لاستحالة ذلك في المعنى ، والجملية صفة لوجهة ، وقرى في الشاذ « ولكل وجهة » بإضافة كل لوجهة ، فعلى هذا تكون اللام زائدة ، والتقدير : كل وجهة الله موليا أهلها ، وحسن زيادة اللام تقدم المفعول وكون العامل اسم فاعل (أَيْنَمَا) ظرف لـ (تَسْكُونُوا) .

قوله تعالى (وَامِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) حيث هنا لا تكون شرطا لأنه ليس معها ما ، وإنما يشترط بها مع ما ، فعلى هذا يتعلق من بقوله (فَوَلَّ) ، و (إِنَّهُ لَلْحَقُّ) الهاء ضمير التولى .

قوله تعالى (وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ) يجوز أن يكون شرطا وغير شرط كما ذكرنا في الموضع الأول (لِثَلَاثَ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : فعلنا ذلك لثلاث ، و (حُجَّةٌ) اسم كان ، والخبر للناس ، وعليكم صفة الحجة في الأصل قدمت فانتصبت على الحال ولا يجوز أن يتعلق بالحجة لثلاث تتقدم صلة المصدر عليه (إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) استثناء من غير الأول ، لأنه لم يكن لأحد ما عليهم حجة (وَلَا لَكُمْ) هذه اللام معطوفة على اللام الأولى (عَلَيْكُمْ) متعلق بأن ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون حالا من نعمتي .

قوله تعالى (كَمَا) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره : تبتدون هداية كإرسالنا أو إتماما كإرسالنا أو نعمة كإرسالنا ؛ وقال جماعة من المحققين التقدير فاذكروني كما أرسلنا ، فعلى هذا يكون منصوبا صفة للذكر : أى ذكرنا مثل لإرسالنا ولم تمنع الفاء من ذلك كما لم تمنع في باب الشرط ، وما مصدرية .

قوله تعالى (أَمْوَاتٌ) جمع على معنى من ، وأفرد يقتل على لفظ من ولو جاء ميت كان فصيحاً ، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هم أَمْوَاتٌ (بَلْ أَحْيَاءٌ) أى بل قولوا هم أحياء ، ولن يقتل في سبيل الله أَمْوَاتٌ في موضع نصب بقوله : ولا تقولوا لأنه محكى ، وبل لا تدخل في الحكاية هنا (وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ) المفعول هنا محذوف تقديره : لا تشعرون بحياتها .

قوله تعالى (وَكَتَبَلُوا نَفْسَهُمْ) جواب قسم محذوف ، والفعل المضارع يبنى مع نونى التوكيد ، وحركت الواو بالفتحة لخفتها (مِنْ الْخَوَافِ) في موضع جر صفة لشيء (مِنْ الْأَمْوَالِ) في موضع نصب صفة لمحذوف تقديره : ونقص شيئا من الأموال ، لأن النقص مصدر نقصت ، وهو متعد إلى مفعول ، وقد حذف المفعول ؛

ويجوز عند الأخفش أن تكون من زائدة ؛ ويجوز أن تكون من صفة لنقص ، وتكون لابتناء الغاية : أى نقص ناشئ من الأموال .

قوله تعالى (الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ) فى موضع نصب صفة للصابرين ، أو بإضمار أعنى ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، و « أولئك عليهم صلوات » خبره . وإذا وجوابها صلة الذين (إِنَّا لِلَّهِ) الجمهور على تفخيم الألف فى إنا ، وقد أمأنا بعضهم لكثرة ما ينطق بهذا الكلام ، وليس بقياس لأن الألف من الضمير الذى هو « نا » وليست منقلبة ولا فى حكم المنقلبة .

قوله تعالى (أُولَئِكَ) مبتدأ ، و (صَلَوَاتٌ) مبتدأ ثان ، و (عَلَيْهِمْ) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر أولئك ؛ ويجوز أن ترفع صلوات بالجار لأنه قد قوى بوقوعه خبرا ، ومثله « أولئك عليهم لعنة الله » (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ) هم مبتدأ أو توكيد أو فصل .

قوله تعالى (إِنَّ الصَّفا) ألف الصفا مبدلة من واو لقولهم فى تذيئه صفوان . و (مِنْ شَعَائِرِ) خبر إن ، وفى الكلام حذف مضاف تقديره : إن طواف الصفا أو سعى الصفا ، والشعائر جمع شعيرة مثل صحيفة وصحائف ، والجيد همزها لأن الياء زائدة (فَهِنَّ) فى موضع رفع بالابتداء ، وهى شرطية والجواب (فَلَا جُنَاحَ) واختلفوا فى تمام الكلام هنا فقليل : تمام الكلام فلا جناح ، ثم يبتدىء فيقول (عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ) لأن الطواف واجب ، وعلى هذا خبر لا محذوف : أى لا جناح فى الحج ، والجيد أن يكون عليه فى هذا الوجه خبرا ، وأن يطوف مبتدأ ، ويضعف أن يجعل إغراء لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب ؛ وحكى سيبويه عن بعضهم « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » قال : وهو شاذ لا يقاس عليه والأصل أن يتطوف فأبدلت التاء طاء ؛ وقرأ ابن عباس أن يطاف ، والأصل أن يتطاف ، وهو يفعل من الطواف . وقال آخرون : الوقف على (بهما) وعليه خبر لا ، والتقدير : على هذا فلا جناح عليه فى أن يطوف فلما حذف فى جعلت إن فى موضع نصب ، وعند الخليل فى موضع جر ، وقبل التقدير : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، لأن الصحابة كانوا يمتنعون من الطواف بهما لما كان عليهما من الأصنام ، فمن قال هذا لم يخرج إلى تقدير لا (وَمَنْ تَطَوَّعَ) يقرأ على لفظ الماضى ، فمن على هذا يجوز أن تكون بمعنى الذى والخبر (فَإِنَّ اللَّهَ) والعائد محذوف تقديره له ؛ ويجوز أن يكون من شرطاً ، والماضى بمعنى المستقبل ؛ وقرئ يطوع على لفظ المستقبل ، فمن على هذا شرط لا غير ،

لأنه جزم بها وأدغم التاء في الطاء ، وخيرا منصوب بأنه مفعول به ، والتقدير : بخير ، فلما حذف الحرف وصل الفعل ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى تطوعا خيرا ، وإذا جعلت من شرط ما يمكن في الكلام حذف (١) ضمير ، لأن ضمير من في يطوع .

قوله تعالى (مِنَْ الْبَيِّنَاتِ) من يتعلق بمحذوف لأنها حال من ما ، أو من العائد المحذوف ، إذ الأصل ما أنزلناه ، ويجوز أن يتعلق بأنزلنا على أن يكون مفعولا به (مِنَْ بَعْدِ) من يتعلق ببيكتمون ، ولا يتعلق بأنزلنا لفساد المعنى ، لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين وإنما الكتابان بعد التبيين (فِي الْكِتَابِ) في متعلقة بيينا ، وكذلك اللام ولم يمتنع تعلق الجارين به لاختلاف معناه ، ويجوز أن يكون « في » حالا أى كانتا في الكتاب (أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ) مبتدأ وخبر في موضع خبر إن (وَيَلْعَنُهُمُ) يجوز أن يكون معطوفا على يلعنهم الأولى ، وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) استثناء متصل في موضع نصب ، والمستثنى منه الضمير في يلعنهم ؛ وقيل هو منقطع لأن الذين كفموا لعنوا قبل أن يتوبوا ، وإنما جاء الاستثناء لبيان قبول التوبة ، لا لأن قوما من الكافرين لم يلعنوا .

قوله تعالى (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ) قد ذكرناه في قوله « أولئك عليهم صلوات » وقرأ الحسن (وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ) بالرفع وهو معطوف على موضع اسم الله ، لأنه في موضع رفع ، لأن التقدير : أولئك عليهم أن يلعنهم الله ، لأنه مصدر أضيف إلى الفاعل .

قوله تعالى (خَالِدِينَ فِيهَا) هو حال من الهاء والميم في عليهم (لَا يَخْتَفُّ) حال من الضمير في خالدين ، وليست حالا ثانية من الهاء ، والميم لما ذكرنا في غير موضع ، لأن الاسم الواحد لا ينتصب عنه حالان ، ويجوز أن يكون مستأنفا لاموضع له .

قوله تعالى (إِلَهُهُ وَاحِدٌ) إله خبر المبتدأ ، وواحد صفة له ؛ والغرض هنا هو الصفة ، إذ لو قال وإلهكم واحد لكان هو المقصود ؛ إلا أن في ذكره زيادة توكيد ، وهذا يشبه الحال الموطئة كقولك : مررت بزيد رجلا صالحا ، وكقولك في الخبر زيد شخص صالح (إِلَّا هُوَ) المستثنى في موضع رفع بدلا من موضع لا إله ؛ لأن

(١) (قوله لم يكن في الكلام حذف الخ) فيه نظر ظاهر ، لأن ضمير « يطوع » موجود على كلا التقديرين ، والرابط في قوله « فإن الله » محذوف على كل حال كما في السفاقي فلا بد من تقديره ، وتأمل اه .

موضع لا وما عملت فيه رفع بالابتداء ، ولو كان موضع المستثنى نصبا لكان إلا إياه
و (الرَّحْمَنُ) بدل من هو ، أو خبر مبتدأ : ولا يجوز أن يكون صفة لهو ، لأن
الضمير لا يوصف ، ولا يكون خبرا لهو لأن المستثنى هنا ليس بجمله .

قوله تعالى (وَالْقُلُوبُ) يكون واحدا وجمعا بلفظ واحد ؛ فمن الجمع هذا
الموضع ، وقوله « حتى إذا كنتم في الفلك ، وجرين بهم » ومن المفرد الفلك المشحون
ومذهب المحققين أن ضمة الفاء فيه إذا كان جمعا غير الضمة التي في الواحد ، ودليل
ذلك أن ضمة الجمع تكون فيما واحده غير مضموم نحو : أسد وكتب ؛ والواحد
أسد وكتاب ، ونظير ذلك الضمة في صاد منصور إذا رخته على لغة من قال يا حار ،
فإنها ضمة حادثة . وعلى من قال يا حار تكون الضمة في يامنص هي الضمة
في منصور (مِّنَ السَّمَاءِ مِثْرُ مَاءٍ) من الأولى لابتداء الغاية ، والثانية لبيان الجنس ،
إذ كان ينزل من السماء ماء وغيره (وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ) مفعول بث
محذوف تقديره : وبث فيها دواب ، من كل دابة ، ويجوز على مذهب الأخفش
أن تكون من زائدة لأنه يجزئه في الواجب (وَتَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ) هو مصدر مضاف
إلى المفعول ، ويجوز أن يكون أضيف إلى الفاعل ، ويكون المفعول محذوفا ، والتقدير :
وتصريف الرياح السحاب ، لأن الرياح تسوق السحاب وتصرفه ؛ وقرأ الرياح
بالجمع لاختلاف أنواع الريح ، وبالإفراد على الجنس أو على إقامة المفرد مقام
الجمع ، وياء الريح مبدلة من واو ؛ لأنه من راح يروح وروحه والجمع أرواح ؛
وأما الرياح فالياء فيه مبدلة من واو ؛ لأنه جمع أوله مكسور ، وبعد حرف العلة فيه
ألف زائدة ، والواحد عينه ساكنة ، فهو مثل سوط وسياط ، إلا أن واو الريح
قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بَيْنَ السَّمَاءِ) يجوز أن يكون ظرفا للمسخر ،
وأن يكون حالا من الضمير في المسخر ، وليس في هذه الآية وقف تام لأن اسم إن
التي في أولها خاتمتها .

قوله تعالى (مِّنْ يَّتَخَذُ) من نكرة موصوفة ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذي
(يُحْيِيهِمْ) في موضع نصب صفة للأنداد ، ويجوز أن يكون في موضع رفع
صفة لمن إذا جعلتها نكرة ، وجاز الوجهان : لأن في الجملة ضميرين أحدهما لمن
والآخر للأنداد ، وكفى عن الأنداد بهم كما يكفي بها عن يعقل ، لأنهم زلواها منزلة
من يعقل ، والكاف في موضع نصب صفة للمصدر المحذوف : أي حيا كحب الله ،
والمصدر مضاف إلى المفعول تقديره كحبهم الله أو كحب المؤمنين الله (وَالَّذِينَ

آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ) ما يتعلق به أشد محذوف تقديره : أشد حبا لله من حب هؤلاء للأنداد (وَلَوْ يَرَى) جواب لو محذوف، وهو أبلغ في الوعد والوعيد؛ لأن الموعود والمتوعد إذا عرف قدر النعمة والعقوبة وقف ذهنه مع ذلك المعين، وإذا لم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو الأعلى من ذلك، وتقدير الجواب، لعلوا أن القوة، أو لعلوا أن الأنداد لا تنضر ولا تنفع. والجمهور على يرى بالياء، ويرى هنا من رؤية القلب فيفتقر إلى مفعولين، و (أَنَّ الْقُوَّةَ) ساد مسدما، وقيل المفعولان محذوفان، وأن القوة معمول حراب لو : أى لو علم الكفار أندادهم لا تنفع لعلوا أن القوة لله في النفع والضرر؛ ويجوز أن يكون يرى بمعنى علم المتعدية إلى مفعول واحد، فيكون التقدير : لو عرف الذين ظلموا بطلان عبادتهم الأصنام، أو لو عرفوا مقدار العذاب لعلوا أن القوة أو لو عرفوا أن القوة لله لما عبدوا الأصنام؛ وقيل يرى هنا من رؤية البصر : أى لو شاهدوا آثار قوة الله، فتكون أن وما عملت فيه مفعول يرى، ويجوز أن يكون مفعول يرى محذوفا تقديره : لو شاهدوا العذاب لعلوا أن القوة، ودل على هذا المحذوف قوله تعالى (إذ يرون العذاب) ويرون العذاب من رؤية البصر، لأن التي بمعنى العلم تتمدى إلى مفعولين؛ وإذا ذكر أحدهما لزم ذكر الآخر، ويجوز أن يكون بمعنى العرفان : أى إذ يعرفون شدة العذاب، وقد حصل مما ذكرنا أن جواب لو يجوز أن يقدر قبل : إن القوة لله جميعا، وأن يقدر بعده ولو يليها الماضي، ولكن وضع لفظ المستقبل موضعه إما على حكاية الحال، وإما لأن خبر الله تعالى صدق، فإلم يقع بخبره في حكم ما وقع، وأما إذ فظرف، وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل، ووضعها أن تدل على الماضي إلا أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أو على حكاية الحال بإذ، كما يحكى بالفعل وقبل إنه وضع إذ موضع إذا كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لقرب ما بينهما وقبل إن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا، فجعل المستقبل منه كالماضي، إذ كان المجاور للشيء يقوم مقامه، وهذا يتكرر في القرآن كثيرا كقوله «ولو ترى إذ وقفوا على النار—ولو ترى إذ وقفوا على ربهم—وإذ الأغلال في أعناقهم» (وَلَوْ يَرَى) ظرف ليرى الأولى؛ وقرئ «ولو ترى الذين ظلموا بالياء»، وهى من رؤية العين : أى لو رأيتم وقت تعذيبهم، ويقرأ يرون بفتح الياء وضمها وهو ظاهر الإعراب والمعنى، والجمهور على فتح الهمزة من أن القوة، وأن الله شديد العذاب، ويقرأ

بكسرها فهما على الاستثناف أو على تقدير لقالوا : إن القوة لله ، و (جميعا) حال من الضمير في الجار ، والعامل معنى الاستقرار .

قوله تعالى (إِذْ تَبَرَّأ) إذ هذه بدل من إذ الأولى ، وأظرف لقوله شديد العذاب ، أو مفعول اذكر ، وتبرأ بمعنى يترأ (ورأوا العذاب) معطوف على تبرأ ، ويجوز أن يكون حالا ، وقد معه مرادة ، والعامل تبرأ ، أي تبرعوا وقدرأوا العذاب (وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ) الباء هنا للسببية : والتقدير : وتقطعت بسبب كفرهم (الأسباب) التي كانوا يرجون بها النجاة ؛ ويجوز أن تكون الباء للحال : أي تقطعت موصولة بهم الأسباب كقولك : خرج زيد بشيابه ؛ وقيل بهم بمعنى عنهم ؛ وقيل الباء للتعدي ، والتقدير : قطعتهم الأسباب ، كما تقول تفرقت بهم الطرق : أي فرقهم ، ومنه قوله تعالى « فَنفَرَقْ بِكُمُ عَنْ سَبِيلِهِ » (كَرَّةٌ) مصدر كَرَّ يَكُرُّ إذا رجع (فَتَنَبَّهَرُوا) منصوب بإضمار أن تقديره : لو أن لنا أن نرجع ، فأن تنبرأ ، وجواب لو على هذا محذوف تقديره : لتبرأنا أو نحو ذلك ؛ وقيل لو هنا تمن فتبرأ منصوب على جواب التمني . والمعنى : ليت لنا كربة فتبرأ (كَذَلِكَ) الكاف في موضع رفع : أي الأمر كذلك ويجوز أن يكون نصبا صفة لمصدر محذوف : أي يريهم رؤية كذلك ، أو يحشرهم كذلك أو يحجزهم ونحو ذلك ، و (يَرِيهِمْ) من رؤية العين فهو متعد إلى مفعولين هنا بهمزة النقل ، و (حَسَرَات) على هذا حال ، وقيل يريهم : أي يعلمهم ، فيكون حسرات مفعولا ثالثا ، و (عَلَيَّهِمْ) صفة لحسرات : أي كائنة عليهم ، ويجوز أن يتعلق بنفس حسرات على أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره على تفريطهم ، كما تقول : تحسر على تفريطهم .

قوله تعالى (كُلُوا مِنَّمَا فِي الْأَرْضِ) الأصل في كل أأكل ، فالهمزة الأولى همزة وصل ، والثانية فاء الكلمة إلا أنهم حذفوا الفاء فاستغنوا عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، والحذف هنا ليس بقياس ، ولم يأت إلا في كل وخذ ومر (حلالاً) مفعول كلوا فتكون من متعلقة بكلوا ، وهي لا ابتداء الغاية ؛ ويجوز أن تكون من متعلقة بمحذوف ، ويكون حالا من حلالا ، والتقدير كلوا حلالا مما في الأرض ، فلما قدمت الصفة صارت حالا ، فأما (طَيِّبًا) فهي صفة لحلال على الوجه الأول ، وأما على الوجه الثاني فيكون صفة لحلال ، ولكن موضعها بعد الجار والخروج لثلا يفصل بالصفة بين الحال وذى الحال ؛ ويجوز أن يكون مما حالا موضعها بعد طيب لأنها في الأصل صفات ، وأنها قدمت على النكرة ، ويجوز أن يكون طيبا على هذا

القول صفة لمصدر محذوف تقديره : كلوا الحلال مما في الأرض أكلا طيبا ، ويجوز أن ينتصت حلالا على الحال من ما ، وهى بمعنى الذى ، وطيبا صفة الحال ، ويجوز أن يكون حلالا صفة لمصدر محذوف : أى أكلا حلالا فعلى هذا مفعول كلوا محذوف أى كلوا شيئا أو رزقا ، ويكون « من » صفة للمحذوف ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون من زائدة (خُطُّوْا) يقرأ بضم الطاء على إتباع الضم الضم ، وبإسكانها للتخفيف ، ويجوز فى غير القرآن فتحها ، وقرئ فى الشاذ بهمز الوار لمجاورتها الضمة ، وهو ضعيف ، ويقرأ شاذا بفتح الخاء والطاء على أن يكون الواحد خطوة ، والخطوة بالفتح مصدر خطوت ، وبالضم ما بين القدمين ، وقيل هما لغتان بمعنى واحد (إِنَّهُ لَكُمْ) إنما كسر الهمزة لأنه أراد الإعلام بحاله ، وهو أبلغ من الفتح ، لأنه إذا فتح الهمزة صار التقدير : لا تتبعوه لأنه لكم واتباعه ممنوع ، وإن لم يكن عدوا لنا ، ومثله : لبيك إن الحمد لك ، كسر الهمزة أجود لدلالة الكسر على استحقاقه الحمد فى كل حال ، وكذلك التلبية . والشيطان هنا جنس ، وليس المراد به واحدا .

قوله تعالى (وَأَنْ تَقُولُوا) فى موضع جر عطفا على بالسوء : أى وبأن تقولوا .

قوله تعالى (بَلْ سَبَّحُ) بل هاهنا للإضراب عن الأول : أى لا تتبع ما أنزل الله ، وليس بخروج من قصة إلى قصة ، و (أَلْفَيْنَا) وجدنا المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تكون متعدية إلى مفعولين مثل وجدت : وهى هاهنا تحتل الأمرين والمفعول الأول (آباءنا) وعليه إما حال أو مفعول ثان ، ولام ألفينا واو ، لأن الأصل فيما لو جهل من اللامات أن يكون واوا (أَوَلَوْ) الواو للعطف ، والهمزة للاستفهام بمعنى التوبيخ ، وجواب لو محذوف تقديره أفكانوا يتبعونهم .

قوله تعالى (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا) مثل مبتدأ ، و (كَمَثَلِ الَّذِينَ يَنْدَحِقُ) خبره ، وفى الكلام حذف مضاف تقديره : داعى الذين كفروا : أى مثل داعيهم إلى الهدى كمثل الناقى بالغنم ، وإنما قدر ذلك ليصح التشبيه ، فداعى الذين كفروا كالناقى بالغنم ، ومثل الذين كفروا كالغنم المنعوق بها ، وقال سيبويه لما أراد تشبيه الكفار وداعيهم بالغنم وداعيها ، قابل أحد الشيثين بالآخر من غير تفصيل اعتمادا على فهم المعنى ، وقيل التقدير : مثل الذين كفروا فى دعائكم إياهم ، وقيل التقدير : مثل الكافرين فى دعائهم الأصنام كمثل الناقى بالغنم (إِلَّا دُعَاءٌ) منصوب يسمع

وإلا قد فرغ قبلها العامل من المفعول ، وقيل إلا زائدة لأن المعنى لا يسمع دعاء وهو ضعيف ، والمعنى بما لا يسمع إلا صوتنا (صم) أى هم صم .
قوله تعالى (كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ) المفعول محذوف : أى كلوا رزقكم ، وعند الأخفش من زائدة .

قوله تعالى (لَا تَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ) المتيّنة (تقرأ الميتة بالنصب ، فتكون ماها هنا كافة ، والفاعل هو الله ؛ ويقرأ بالرفع على أن تكون ما بمعنى الذى ، والميتة خبر إن والعائد محذوف تقديره : حرّمه الله ؛ ويقرأ حزم على ما لم يسم فاعله ؛ فعلى هذا يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى ؛ والميتة خبر إن ، ويجوز أن تكون كافة ؛ والميتة المفعول القائم مقام الفاعل ، والأصل الميتة بالتشديد لأن بناءه فيعلة ، والأصل ميونة فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت ؛ فن قرأ بالتشديد أخرجه على الأصل ؛ ومن خفف حذف الواو التى هى عين ، ومثله سيد وهين فى سيد وهين ، ولام الدم ياء محذوفة حذفت لغير علة . والنون فى خنزير أصل ، وهر على مثال غريب ، وقيل هى زائدة ، وهو مأخوذ من الخزر (تَفَسَّرَ اضْطُرَّ) من فى موضع رفع ، وهى شرط ؛ واضطر فى موضع جزم بها ، والجواب (فَلَا تُحَرِّمَ عَلَيْكُمْ) ويجوز أن تكون من بمعنى الذى ، ويقرأ بكسر النون على أصل التقاء الساكنين ؛ وبضمها إبتاعا لضمّة الطاء ، والحاجز غير حصين اسكونه ، وضمت الطاء على لأصل لأن الأصل اضطرر ، ويقرأ بكسر الطاء ؛ ووجهها أنه نقل كسرة الراء الأولى إليها (غير باغ) نصب على الحال (ولاعاد) معطوف على باغ ، ولو جاء فى غير القرآن منصوبا عطفا على موضع غير جاز .

قوله تعالى (مِنَ الْكِتَابِ) فى موضع نصب على الحال من العائد المحذوف : أى ما أنزله الله كائنا من الكتاب ؛ و (لَا النَّارَ) مفعول «يأكلون فى بطونهم» فى موضع نصب على الحال من النار تقديره ما يأكلون إلا النار ثابتة أو كائنة فى بطونهم ، والأولى أن تكون الحال مقدرة لأنها وقت الأكل ليست فى بطونهم ، وإنما يؤول إلى ذلك ، والجيد أن تكون ظرفا ليأكلون ، وفيه تقدير حذف مضاف : أى فى طريق بطونهم ، والقول الأول يلزم منه تقديم الحال على حرف الاستثناء ، وهو ضعيف ، إلا أن يجعل المفعول محذوفا ، وفى بطونهم حالا منه أو صفة له : أى فى بطونهم شيئا ، وهذا الكلام فى المعنى على المحاز ، وللإعراب حكم اللفظ .

قوله تعالى (فَمَا أَصْبَرَهُمْ) « ما » فى موضع رفع ، والكلام تعجب تعجب

الله به المؤمنين ، وأصبر فعل فيه ضمير الفاعل ، وهو العائنه على ما ؛ ويجوز أن تكون ما استفهاما هنا وحكمها في الإعراب كحكمها إذا كانت تعجبا ، وهى نكرة غير موصوفة تامة بنفسها ؛ وقيل هى نفي : أى فما أصبرهم الله على النار .

قوله تعالى (ذَلِكَ) مبتدأ و (بِأَنَّ اللَّهَ) الخبر ، والتقدير : ذلك العذاب مستحق بما نزل الله فى القرآن من استحقاق عقوبة الكافر ، فالباء متعلقة بمحذوف .

قوله تعالى (لَيْسَ الْبِرُّ) يقرأ برفع الراء فيكون (أَنْ تَوَلَّوْا) خبر ليس ، وقوى ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ؛ ويقرأ بالنصب على أنه خبر ليس ، وأن تولوا اسمها ، وقوى ذلك عند من قرأ به لأن أن تولوا أعرف من البر ، إذ كان كالمضمر فى أنه لا يوصف ، والبر يوصف ، ومن هنا قويت القراءة بالنصب فى قوله « فما كان جواب قومه » (قَبْلَ الْمَشْرِقِ) ظرف (وَكَانَ الْبِرُّ) يقرأ بتشديد النون ونصب البر ويتخفيف النون ، ورفع البر على الابتداء ، وفى التقدير ثلاثة أوجه : أحدها أن البر هنا اسم فاعل من برّ برّ ، وأصله برر مثل فطن ، فنقلت كسرة الراء إلى الباء ، ويجوز أن يكون مصدرنا وصف به مثل عدل فصار كالجثة ، والوجه الثانى أن يكون التقدير : ولكن ذا البر من آمن ؛ والوجه الثالث أن يكون التقدير : ولكن البرّ برّ من آمن ، فحذف المضاف على التقديرين ، وإنما احتيج إلى ذلك لأن البر مصدر ، ومن آمن جثة ، فالخبر غير المبتدأ فى المعنى ، فيقدر ما يصير به الثانى هو الأول (وَالْكِتَابِ) هنا مفرد اللفظ ، فيجوز أن يكون جنسا ، ويقوى ذلك أنه فى الأصل مصدر ؛ ويجوز أن يكون اكتنى بالواحد عن الجمع وهو يريده ؛ ويجوز أن يراد به القرآن ، لأن من آمن به فقد آمن بكل الكتب ، لأنه شاهد لها بالصدق (عَلَى حُبِّهِ) فى موضع نصب على الحال : أى آتى المال محبا والحب مصدر حيث ، وهى لغة فى أحببت ؛ ويجوز أن يكون مصدر أحببت على حذف الزيادة ؛ ويجوز أن يكون اسما للمصدر الذى هو الإحباب ، والهاء ضمير المال ، أو ضمير اسم الله ، أو ضمير الإيتاء ، فعلى هذه الأوجه الثلاثة يكون المصدر مضافا إلى المفعول

و (ذَوِى الْقُرْبَى) منصوب بآتى لا بالمصدر ، لأن المصدر يتعدى إلى مفعول واحد وقد استفاه ؛ ويجوز أن تكون الهاء ضمير من فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، فعلى هذا يجوز أن يكون ذوى القربى مفعول المصدر ، ويجوز أن يكون مفعول آتى ، ويكون مفعول المصدر محذوفا تقديره : وآتى المال على حبه إياه ذوى القربى (وَابْنِ السَّبِيلِ) مفرد فى اللفظ ؛ وهو جنس أو واحد فى اللفظ موضع الجمع

(وفي الرقاب) أى فى تخليص الرقاب أو عتق الرقاب، وفى متعلقة بآتى (والموفون) فى رفعه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون معطوفا على من آمن ؛ والتقدير : ولكن البر المؤمنون والموفون : والثانى هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : وهم الموفون ، وعلى هذين الوجهين ينتصب (الصَّابِرِينَ) على إضمار أعنى ، وهو فى المعنى معطوف على من ، ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات : ولا يجوز أن يكون معطوفا على ذوى القربى ، لئلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو فى حكم الصلة بالأجنبي وهم الموفون ، والوجه الثالث أن يعطف الموفون على الضمير فى آمن ، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير ، فعلى هذا يجوز أن ينتصب الصابرين على إضمار أعنى ، وبالعطف على ذوى القربى ، لأن الموفون على هذا الوجه داخل فى الصلة (وَحِينَ الْبَاسِ) ظرف للصابرين .

قوله تعالى (الْحَرُّ بِالْحَرِّ) مبتدأ وخبر والتقدير ، الحر مأخوذ بالحر (قَسْنٌ عُنَى) من فى موضع رفع بالابتداء ، ويجوز أن تكون شرطية ، وأن تكون بمعنى الذى والخبر (فاتِّباع بالمعروف) والتقدير : فعليه اتباع ، و (مِنْ أَخِيهِ) أى من دم أخيه ، و «من» كناية عن ولى القاتل : أى من جعل له من دم أخيه بدل وهو القصاص أو الدية ، و (شَيْءٌ) كناية عن ذلك المستحق ، وقيل «من» كناية عن القاتل ، والمعنى : إذا عفى عن القاتل فقبلت منه الدية ؛ وقيل شىء بمعنى المصدر : أى من عفى له من أخيه عفو ؛ كما قال «لا يضرركم كيدهم شيئا» أى ضيرا (وأداءً إِلَيْهِ) أى إلى ولى المقتول (بإحسان) فى موضع نصب بأداء . ويجوز أن يكون صفة للمصدر ، وكذلك بالمعروف ، ويجوز أن يكون حالا من الماء أى فعليه اتبعه عادلا ومحسنا ؛ والعامل فى الحال معنى الاستقرار (قَسْنٌ اعْتَدَى) شرط (فَمَنْهُ) جوابه ، ويجوز أن يكون بمعنى الذى .

قوله تعالى (يَا أُولَى الْأَلْبَابِ) يقال فى الرفع أولوا بالواو ، وأولى بالياء فى الجر والنصب ، مثل ذوو : وأولو جمع واحده ذو من غير لفظه ، وليس له واحد من لفظه .

قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا احْتَضَرَ) العامل فى إذا كتب ، والمراد بحضور الموت حضور أسبابه ومقدماته ، وذلك هو الوقت الذى فرضت الوصية فيه وليس المراد بالكتب حقيقة الخط فى اللوح ؛ بل هو كقوله «كتب عليكم القصص فى القلبي» ونحوه ؛ ويجوز أن يكون العامل فى إذا معنى الإيصاء ، وقد دل عليه قوله الوصية ،

ولا يجوز أن يكون العامل فيه لفظ الوصية المذكورة في الآية لأنها مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه معموله ، وهذا الذي يسمى التبيين ، وأما قوله (إن ترك خيراً) فجوابه عند الأخفش (الوصية) وتحذف الفاء ، أى فالوصية للوالدين ، واحتج بقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
فالوصية على هذا مبتدأ ، و (وَلِلْوَالِدَيْنِ) خبره ، وقال غيره : جواب الشرط في المعنى ما تقدم من معنى كتب الوصية ، كما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ويجوز أن يكون جواب الشرط معنى الإيضاء لامعنى الكتب ، وهذا يستقيم على قول من رفع الوصية بكتب وهو الوجه ، وقيل المرفوع بكتب الجار والمجرور وهو عليكم ، وليس بشيء (بالمعروف) في موضع نصب على الحال : أى ملتبسة بالمعروف لاجور فيها (حقاً) منصوب على المصدر : أى حق ذلك حقاً ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى كتبها حقاً أو إيضاء حقاً ، ويجوز في غير القرآن الرفع بمعنى ذلك حق ، و (على المتقين) صفة لحق ، وقيل هو متعلق بنفس المصدر وهو ضعيف ، لأن المصدر المؤكد لا يعمل ، وإنما يعمل المصدر المنتصب بالفعل المحذوف إذا ناب عنه كقولك : ضرباً زيداً : أى اضرب .

قوله تعالى (فَمَنْ بَدَّلَهُ) من شرط في موضع رفع مبتدأ ، والهاء ضمير الإيضاء لأنه بمعنى الوصية ، وقيل هو ضمير الكتب ، وقيل هو ضمير الأمر بالوصية أو الحكم المأمور به : وقيل هو ضمير المعروف ، وقيل ضمير الحق (بَعْدَ مَا سَمِعَهُ) « ما » مصدرية ، وقيل هي بمعنى الذي : أى بعد الذي سمعه من النبي عن التبديل ، والهاء في (إِيَّاهُ) ضمير التبديل الذي دل عليه بدل .

قوله تعالى (مِمَّنْ مَّوَّصٍ) يقرأ بسكون الواو وتحقيف الصاد ، وهو من أوصى وفتح الواو وتشديد الصاد وهو من وصى وكنتهما بمعنى واحد ، ولا يراد بالنشديد هنا التكثير ، لأن ذلك إنما يكون في الفعل الثلاثي إذا شدد ، فأما إذا كان التشديد نظير الهمزة فلا يدل على التكثير ، ومثله نزل وأزل ، ومن متعلقة بخاف : ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أن تجعل صفة لجنف في الأصل ، ويكون التقدير : فمن خاف جنفا كائناً من موص ، فإذا قدم انتصب على الحال ، ومثله أخذت من زيد مالا ، إن شئت عقلت « من » بأخذت وإن شئت كان التقدير : مالا كائناً من زيد .

قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) المفعول القائم مقام الفاعل ، وفي موضع لكاف أربعة أوجه : أحدها هي في موضع نصب صفة للكتب : أى كتبنا كما كتب فاعلى هذا الوجه مصدرية . والثانى أنه صفة الصوم : أى صوما مثل ما كتب ، فاعلى هذا بمعنى الذى : أى صوما مائلا للصوم المكتوب على من قبلكم ، وصوم هنا مصدر مؤكد في المعنى ، لأن الصيام بمعنى أن تصوموا صوما . والثالث أن تكون الكاف في موضع حال من الصيام : أى مشبها للذى كتب على من قبلكم . والرابع أن يكون في موضع رفع صفة للصيام .

فإن قيل : الجار والمجرور نكرة ، والصيام معرفة ، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة .

قيل : لما لم يرد بالصيام صياما معينا كان كالنكر ، وقد ذكرنا نحو ذلك في الفاتحة ، ويقوى ذلك أن الصيام مصدر ، والمصدر جنس ، وتعريف الجنس قريب من تنكيره .

قوله تعالى (أياماً معدودات) لا يجوز أن ينتصب بمصدر كتب الأولى ، لاعلى الظرف ولا على أنه مفعول به على السعة لأن الكاف في كما وصف لمصدر محذوف ، والمصدر إذا وصف لم يعمل ، وكذلك اسم الفاعل : ولا يجوز أن ينتصب بالصيام المذكور في الآية ، لأنه مصدر ، وقد فرق بينه وبين أيام بقوله « كما كتب » . ويعمل فيه المصدر كالصلة ، ولا يفرق بين الصلة والموصول بأجنبي ، وإن جعلت صفة الصيام لم يحز أيضا ، لأن المصدر إذا وصف لا يعمل . والوجه أن يكون العامل في أيام محذوفا تقديره : صوموا أياما ، فعلى هذا يكون أياما ظرفا ، لأن الظرف يعمل فيه المعنى : ويجوز أن ينتصب أياما بكتب ، لأن الصيام مرفوع به وكما إما مصدر لكتب أو نعت للصيام ، وكلاهما لا يمنع عمل الفعل ، وعلى هذا يجوز أن يكون ظرفا ومفعولا به على السعة .

قوله تعالى (أو على سفير) في موضع نصب معطوفا على خبر كان تقديره : أو كان مسافرا ، وإنما دخلت على هاهنا لأن المسافر عازم على إتمام سفره ، فينبغى أن يكون التقدير : أو كان عازما على إتمام سفر ، وسفر هنا نكرة يراد به سفر معين ، وهو السفر إلى المسافة المقدرة في الشرع (فعدة) مبتدأ ، والخبر محذوف : أى فعلية عدة ، وفيه حذف مضاف : أى صوم عدة ، ولو قرئ بالنصب لكان مستقيا ، ويكون التقدير : فليصم عدة ، وفي الكلام حذف تقديره : فأفطر فعليه ،

و (مِنْ أَيَّامٍ) نعت لعدة و (أُخْرَى) لا ينصرف لوصف والعدل عن الألف واللام لأن الأصل في فعلی صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام كالكبرى والكبر ، والصغرى والصغر (يُطَبِّقُونَهُ) الجمهور على القراءة بالياء ، وقرئ « يطوقونه » بواو مشددة مفتوحة ، وهو من الطوق الذي هو قدر الوسع ، والمعنى يكلفونه (فِدْيَةٌ) يقرأ بالتثنية ، و (مَطْعَمًا) بالرفع بدلًا منها ، أو على إضمار مبتدأ : أى هي طعام و (مَسْكِينٍ) بالإنفراد ، والمعنى أن ما يلزم بإفطار كل يوم لإطعام مسكين واحد . ويقرأ بغير تثنية وطعام بالجر ومسكين بالجمع ، وإضافة الفدية إلى الطعام إضافة الشيء إلى جنسه . كقولك ، خاتم فضة ، لأن طعام المسكين يكون فدية وغير فدية ، وإنما جمع المساكين لأنه جمع في قوله « وعلى الذين يطبقونه » فقابل الجمع بالجمع ، ولم يجمع فدية لأمرين : أحدهما أنها مصدر ، والهاء فيها لا تبدل على المرة الواحدة بل هي للتأنيث فقط . والثاني أنه لما أضافها إلى مضاف إلى الجمع فهم منها لجمع : والطعام هنا بمعنى الإطعام كالإعطاء بمعنى الإعطاء ، ويضعف أن يكون الطعام هو المطعوم . لأنه أضافه إلى المسكين ؛ وليس الطعام للمسكين قبل تملكه إياه ؛ فلو حمل على ذلك لكان مجازاً ، لأنه يكون تقديره فعليه إخراج طعام يصير للمسكين ، ولوحات الآية عليه لم يمنع . لأن حذف المضاف جائز ، وتسمية الشيء بما يتول إليه جائز (فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ) الضمير يرجع إلى التطوع ولم يذكر لفظه ، بل هو مدلول عليه بالفعل (وَأَنْ تَصُومُوا) في موضع رفع مبتدأ ؛ و (خَيْرٌ) خبره ، و (لَكُمْ) نعت لخبر . و (إِنْ كُنْتُمْ) شرط محذوف الجواب ، والدال على المحذوف أن تصوموا .

قوله تعالى (شَهْرُ رَمَضَانَ) في رفعه وجهان : أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي شهر ، يعنى الأيام المحدودات ، فعلى هذا يكون (الَّذِي أُنْزِلَ) نعمًا للشهر أو لرمضان . والثاني هو مبتدأ ، ثم في الخبر وجهان : أحدهما الذي أنزل ، والثاني أن الذي أنزل صفة ؛ والخبر هو الجملة التي هي قوله (فَمَنْ شَهِدَ) .

فإن قيل : لو كان خبر الم يكن فيه الفاء ، لأن شهر رمضان لا يشبه الشرط . قيل : الفاء على قول الأخفش زائدة وعلى قول غيره ليست زائدة ، وإنما دخلت لأنك وصفت الشهر بالذي فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس الذي ، ومثله « قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم » .

فإن قيل : فأين الضمير العائد على الميتة من الجملة . قبل : وضع الظاهر موضعها تفخيها : أي فمن شاهده منكم كما قال الشاعر :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْرِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً " بَقِصَ الْمَوْتُ ذَا الْفَيْسَى وَالْفَقِيرَ "

أي لا يسهفه شيء . ومن هنا شرطية مبتدأة ، وما بعدها الخبر ، ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، فيكون الخبر فليصمه . و (مِنْكُمْ) حال من ضمير الفاعل ، ومفعول شهد محذوف أي شهد المتضرر . و (الشَّهْرُ) ظرف أو مفعول به على السعة ولا يجوز أن يكون التقدير : فمن شهد هلال الشهر لأن ذلك يكون في حق المريض والمسافر والمقيم الصحيح ، والذي يلزمه الصوم الحاضر بالمصر إذا كان صحيحاً ، وقيل التقدير : هلال الشهر . فعلى هذا يكون الشهر مفعولاً به صريحا لتمامه مقام الهلال . وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما ما قدمنا من لزوم الصوم على العدم وليس كذلك . والثاني أنه شهد بمعنى حضر . ولا يقال حضرت هلال الشهر ، وإنما يقال شامدت الهلال ، والطاء في (فَلْيَصْمُهُ) ضمير الشهر . وهي مفعول به على السعة . وليست ظرفاً . إذ لو كانت ظرفاً لكانت معها في . لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفاً بنفسه . ويقرأ شهر رمضان بالنصب . وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه بدل من أياما معدودات . والثاني على إظهار معنى شهر . والثالث أن يكون منصوبا يتعلمون : أي إذا كنتم تعلمون شهر رمضان فحذف المضاد ، ويقرأ في الأشاد شهر رمضان على الابتداء والخبر . وأما قوله « أنزل فيه القرآن » والمعنى في فضله كما تقول أنزل في الشيء آية . وقيل هو ظرف : أي أنزل القرآن كله في هذا الشهر إلى السماء الدنيا « وهدي ، وبيئات » حالان من القرآن .

قوله تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ) الباء هنا للإلتصاق . والمعنى : يريد أن يخلص بكم اليسر فيما شرعه لكم . والتقدير : يريد الله بظنركم في حال العذر اليسر (وَكُلُّكُمْ حَبِيرٌ عِنْدَهُ) هو معطوف على اليسر . والتقدير : لأن تكلموا واطمأ على هذا زيادة كقوله تعالى « ولكن يريد ليظهركم » وقيل التقدير : ليسهل عليكم ولكملوا وقيل « ولكملوا الغدة » فعل ذلك .

قوله تعالى (فَأَنزِلْ قُرْآنًا) أي فقل لهم إني ، لأنه جواب « إذا سألك » (وَأَجِبْ) خبر ثان . و (فَلْيَسْتَجِيبُوا) بمعنى فليجيبوا . كما تقول قر واستفر بمعنى . وقالوا استجابه بمعنى جابه (لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ) الجهمور على فتح الباء

وضم الشين ؛ وماضيه رشد بالفتح ، ويقرأ بفتح الشين ، وماضيه رشد بكسرها ،
وهى لغة ؛ ويقرأ بكسر الشين وماضيه أرشد : أى غيرهم .

قوله تعالى (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ) ليلة ظرف لأحلّ ، ولا يجوز أن تكون
ظرفا للرفث من جهة الإعراب ، لأنه مصدر والمصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ ويجوز
أن تكون الليلة ظرفا للرفث على التبيين ؛ والتقدير : أحل لكم أن ترفثوا ليلة الصيام
فحذف وجعل المذكور مبيها له ، والمستعمل الشائع رفث بالمرأة بالياء ، وإنما جاء
هنا بإلى لأن معنى الرفث الإفضاء ، وكأنه قال الإفضاء (إلى نسائكم) والهمزة
في نساء مبدلة من واو لقولك في معناه نسوة ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، بل
واحدته امرأة ؛ وأما نساء فجمع نسوة ، وقيل لا واحد له (كنتم تختانون) كنتم
هنا لفظها لفظ الماضي ، ومعناها على المضى أيضا ، والمعنى : أن الاختيان كان يقع
منهم فتأب عليهم منه ، وقيل إنه أراد الاختيان في المستقبل ، وذكر كان ليحكي بها
الحال كما تقول : إن فعلت كنت ظالما ، وألف تختانون مبدلة من واو لأنه من
خان يخون ، وتقول في الجمع خونة (فالآن) حقيقة الآن الوقت الذى أنت فيه ،
وقد يقع على الماضي القريب منك ، وعلى المستقبل القريب وقوعه تنزيلا للقريب
منزلة الحاضر ، وهو المراد هنا ، لأن قوله « فالآن باشروهن » أى فالوقت الذى كان
يحرم عليكم الجماع فيه من الليل قد أبحناه لكم فيه ، فعلى هذا الآن ظرف
لـ(باشروهن) وقيل الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : فالآن قد أبحنا لكم أن
تباشروهن ، ودل على المحذوف لفظ الأمر الذى يراد به الإباحة ، فعلى هذا الآن
على حقيقته (حتّى يَتَبَيَّنَ) يقال تبين الشيء وبان وأبان واستبان كله لازم ، وقد
يستعمل أبان واستبان وتبين متعدية ، وحتى بمعنى إلى ، و (مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ)
في موضع نصب ، لأن المعنى حتى يبين الخيط الأبيض الخيط الأسود ، كما تقول :
بانت اليد من زندها أى فارقت ، وأما (مِنَ الْفَجْرِ) فيجوز أن يكون حالا من
الضمير في الأبيض ، ويجوز أن يكون تمييزا ، والفجر في الأصل مصدر فجر
يفجر إذا شقّ (إلى الليل) إلى ها هنا لانتهاء غاية الإتمام ، ويجوز أن يكون حالا
من الصيام ليتعلق بمحذوف (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ) مبتدأ وخبر في موضع الحال ،
والمعنى : لا تباشروهن وقد نويتم الاعتكاف في المسجد ؛ وليس المراد النهي عن
مباشرتهم في المسجد ، لأن ذلك ممنوع منه في غير الاعتكاف (تَبَانِكَ حَدُّهُ) الله
فَلَا تَقْرَبُوهَا) دخول الفاء هنا عاطفة على شيء محذوف تقديره : تنهوا فلا تقربوها

(كَذَلِكَ) في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أى بيانا مثل هذا البيان يبين .
قوله تعالى (بَيْنَكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا لتأكلوا لأن المعنى لا تتناقلوها فيما بينكم ، ويجوز أن يكون حالا من الأموال : أى كائنة بينكم أو دائرة بينكم ، وهو في المعنى كقوله « إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم » و (بالباطل) في موضع نصب بتأكلوا : أى لاتأخذوها بالسبب الباطل ؛ ويجوز أن يكون حالا من الأموال أيضا ، وأن يكون حالا من الفاعل في تأكلوا : أى مبطلين (وتدُلُّوا) مجزوم عطفا على تأكلوا ، واللام في (لتأكلوا) متعلقة بتدلُّوا ، ويجوز أن يكون تدلُّوا منصوبا بمعنى الجمع : أى لاتجمعوا بين أن تأكلوا وتدلُّوا ، و (بالإثم) مثل بالباطل .

قوله تعالى (عن الأهلة) الجمهور على تحريك النون وإثبات الهمزة بعد اللام على الأصل : ويقرأ في الشذوذ بإدغام النون في اللام وحذف الهمزة ، والأصل الأهلة ، فأثبت حركة الهمزة على اللام فتحركت ، ثم حذفت همزة الوصل لتحرك اللام فصارت لهلة (١) فلما لقيت النون اللام قلبت النون لاما وأدغمت في اللام الأخرى ومثله لحمر في الأحمر وهي لغة (والحج) معطوف على الناس ، ولا اختلاف في رفع (البر) هنا . لأن خبر ليس (بأن تأنُّوا) ولزم ذلك بدخول الباء فيه ، وليس كذلك « ليس البر أن تولوا » إذ لم يقترن بأحدهما ما يعينه اسما أو خبرا ؛ و (البُيُوت) يقرأ بضم الباء ، وهو الأصل في الجمع على فِعُول ، والمعتل كالصحيح . وإنما ضم أول هذا الجمع ليشاكل ضمة الثاني والواو بعده ؛ ويقرأ بكسر الباء لأن بعده ياء ، والكسرة من جنس الياء ، ولا يحتفل بالخروج من كسر إلى ضم ، لأن الضمة هنا في الياء والياء مقدرة بكسرتين فكانت الكسرة في الياء كأنها وليت كسرة ، هكذا الخلاف في العيون والجيوب والشيوخ ، ومن هاهنا جاز في التصغير الضم والكسر فيقال : بيت وبيت (وَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى) مثل « ولكن البر من آمن » وقد تقدم .

قوله تعالى (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ) يقرأ ثلاثتها بالالف ، وهو نهى عن مقدمت القتل ، فيدل على النهى عن القتل من طريق الأولى ، وهو مشاكل لقوله : وقاتلوا في سبيل الله ؛ ويقرأ ثلاثتها بغير ألف ، وهو منع من نفس القتل وهو مشاكل لقوله « واقتلوهم حيث ثقتموهم » ولقوله « فاقتلوهم » والتقدير في قوله : فإن قاتلوكم : أى فيه (كَذَلِكَ) مبتدأ : و (جزأه) خبره ، والجزاء مضاف إلى المفعول ؛

(١) قوله (فصارت لهلة) كذا بالأصل ؛ وقد ترك عمل إدغام اللام في اللام ولعله لوضوحه ؛ فتأمل

ويجوز أن يكون في معنى المنصوب ، ويكون التقدير كذلك جزاء الله الكافرين ، ويجوز أن يكون في معنى المرفوع على ما لم يسم فاعله ، والتقدير : كذلك يجزى الكافرون ، وهكذا في كل مصدر يشاكل هذا .

قوله تعالى (فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ) أى لهم ؟

قوله تعالى (حَتَّى لَا تَكُونُ) يجوز أن تكون بمعنى كي ، ويجوز أن تكون بمعنى إلى أن ، وكان هنا تامة ، وقوله (وَتَكُونُ الدِّينُ) يجوز أن تكون كان تامة وأن تكون ناقصة ، ويكون (لِلَّهِ) الخبر (إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ) في موضع رفع خبر لا ؛ ودخلت إلا للمعنى ؛ ففي الإثبات تقول : العدوان على الظالمين ، فإذا جئت بالنفي وإلا بقي الإعراب على ما كان عليه .

قوله تعالى (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) يجوز أن تكون من شرطية ، وأن تكون بمعنى الذى (بِمِثْلِ) الباء غير زائدة ، والتقدير : بعقوبة مماثلة لعدوانهم ؛ ويجوز أن تكون زائدة ، وتكون مثل صفة لمصدر محذوف : أى عدوانا مثل عدوانهم .

قوله تعالى (بِأَيْدِيكُمْ) الباء زائدة ، يقال : ألقى يده وألقى بيده . وقال المبرد ليست زائدة ، بل هى متعلقة بالفعل كررت يزيد (وَالتَّهْلُكَةُ) تفعلة من الهلاك .

قوله تعالى (وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ) الجمهور على النصب ، واللام متعلقة بأتعوا ، وهى لام المفعول له ، ويجوز أن تكون فى موضع الحال تقديره : كائنين لله ؛ ويقرأ بالرفع على الابتداء والخبر (قَدْ اسْتَيْسَرَ) «ما» فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف : أى فعليكم ، ويجوز أن تكون خبرا والمبتدأ محذوف : أى فالواجب ما استيسر ، ويجوز أن تكون «ما» فى موضع نصب تقديره : فأهدوا أو فادوا واستيسر بمعنى تيسر ؛ والسين ليست للاستدعاء هنا ؛ و (التَّهْدَى) بتخفيف الياء مصدر فى الأصل ، وهو بمعنى المهدى ، ويقرأ بتشديد الياء وهو جمع هدية ؛ وقيل هو فعيل بمعنى مفعول . والمحلى يجوز أن يكون مكانا ، وأن يكون زمانا (فَتَدِيَّةٌ) فى الكلام حذف تقديره فخلق فعليه فدية (مِنْ صِيَامٍ) فى موضع رفع صفة للفدية ؛ و (أَوْ) هاهنا للتخيير على أصلها . والنسك فى الأصل مصدر بمعنى المفعول لأنه من نسك ينسك ، والمراد به هاهنا المنسوك ، ويجوز أن يكون اسما لا مصدرا ، ويجوز تسكين السين (فَلْيَذَا أَمِنْتُمْ) إذا فى موضع نصب (قَنْ تَمْتَع)

شرط في موضع مبتدأ (فما استيسر) جواب فن ، ومن جوابها جواب إذا ،
والعامل في إذا معنى الاستقرار ، لأن التقدير : فعليه ما استيسر : أى يستقر عليه
الهدى في ذلك الوقت ، ويجوز أن تكون من بمعنى الذى ، ودخلت الفاء في خبرها إيذاناً
بأن ما بعدها مستحق بالتمتع (فَن لَمْ يَجِدْ) من في موضع رفع بالابتداء ، ويجوز
أن تكون شرطاً ، وأن تكون بمعنى الذى ، والتقدير : فعليه صيام وقرى صياماً
بالنصب على تقدير فليصم ، والمصدر مضاف إلى ظرفه في المعنى ، وهو في اللفظ
مفعول به على السعة (وَسَبْعَةً) معطوفة على ثلاثة ؛ وقرى سبعة بالنصب
تقديره : ولتصوموا سبعة ، أو وصوموا سبعة (ذَلِكَ لِمَنْ) اللام على أصلها :
أى ذلك جائز لمن ، وقيل اللام بمعنى على : أى الهدى على من لم يكن أهله كقوله
« أولئك لهم اللعنة » .

قوله تعالى (الحج) مبتدأ و (أشهر) الخبر : والتقدير الحج حج أشهر ؛ وقيل
جعل الأشهر الحج على السعة ؛ ويجوز أن يكون التقدير : أشهر الحج أشهر ، وعلى
كلا الوجهين لابد من حذف مضاف (فَن فَرَضَ) من مبتدأ ؛ ويجوز أن تكون
شرطاً بمعنى الذى ، والخبر : فلا رث وما بعده ، والعائد محذوف تقديره : فلا رث
منه ؛ ويقراً (فَلَا رَقَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ) بالفتح فيهن على أن الجميع اسم
لا الأولى ، و «لا» مكررة للتوكيد في المعنى ، والخبر (في الحج) ويجوز أن تكون
لا المكررة مستأنفة فيكون في الحج خبر ولا جدال وخبر لا الأولى والثانية محذوف :
أى فلا رث في الحج ولا فسوق في الحج ، واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة ، ونظير
ذلك قولهم زيد وعمر وبشر قائم ، فقائم خبر بشر وخبر الأولين محذوف ، وهذا في الظرف
أحسن ؛ وتقرأ بالرفع فيهن على أن تكون «لا» غير عاملة ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً
ويجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس ، فيكون في الحج في موضع نصب ؛ وقرى
يرفع الأولين وتنوينهما وفتح الأخير ؛ وإنما فرق بينهما لأن معنى فلا رث ولا فسوق :
لا ترفثوا ولا تنفسقوا ، ومعنى ولا جدال : أى لا شك في فرض الحج ؛ وقيل لا جدال
أى لا تتجادلوا وأنتم محرمون ، والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم (وَمَا تَفْعَلُوا) من
خير فيه أوجه قد ذكرنا ذلك في قوله « ما ننسخ من آية » ونزبدها هنا
وجهاً آخر ، وهو أن يكون من خير في موضع نصب نعتا المصدر محذوف تقديره ،
ما تفعلوا فعلاً من خير .

قوله تعالى (أَنْ تَبْتَغُوا) في موضع نصب على تقدير في أن تبتغوا ، وعلى قول

غير سيويه هو في موضع جر على ما بيناه في غير موضع ، فلو ظهرت في اللفظ لجاز أن تتعلق بنفس الجناح لما فيه من معنى الجناح والميل ، أو لأنه في معنى الإثم ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لجناح ، وأجاز قوم أن يتعلق حرف الجر بليس وفيه ضعف (مِنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون متعلقا ببتغوا فيكون مفعولا به أيضا ويجوز أن يكون صفة لفضل فيتعلق بمن محذوف (فَلَمَّا آفَقَضْتُمْ) ظرف ، والعامل فيه فاذكروا ، ولا تمنع اللقاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها لأنه شرط ، و (عَرَكَاتٍ) جمع سمى به موضع واحد ، ولولا ذلك لكان نكرة وهو معرفة ، وقد نصبوا عنه على الحال فقالوا : هذه عَرَكَاتٍ مباركا فيها لأن المراد بها بقعة بعينها ، ومثله أبا نان اسم جبل أو بقعة ، والتونين في عَرَكَاتٍ ، وجمع جمع التأنيث نظير التون في مسلمون ، وليست دليل الصرف ؛ ومن العرب من يحذف التونين ويكسر التاء ، ومنهم من يفتحها ويجعل التاء في الجمع كالتاء في الواحد ، ولا يصرف للتعريف والتأنيث ، وأصل أفَضْتُمْ أفَضْتُمْ ، لأنه من فاض يفيض إذا سال ، وإذا كثرت الناس في الطريق كان مشبه كجريان السيل (عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) يجوز أن يكون ظرفا وأن يكون حالا من ضمير الفاعل (كَمَا هَدَاكُمْ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ؛ ويجوز أن تكون حالا من الفاعل تقديره : فاذكروه مشبهين لكم حين هداكم ، ولا بد من تقدير حذف مضاف لأن الجثة لا تشبه الحدث ، ومثله « كَذَكَّرَكُمْ آبَاءَكُمْ » الكاف نعت لمصدر محذوف أو حال تقديره : فاذكروا الله مبالغين ؛ ويجوز أن تكون الكاف في الأولى بمعنى على تقديره : فاذكروا الله على ما هداكم ، كما قال تعالى « ولتكبروا الله على ما هداكم » (وَلَا تَكُنْتُمْ) إن هاهنا مخففة من الثقيلة ، والتقدير : إنه كنتم من قبله ضالين ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « وإن كانت لكبيرة » .

قوله تعالى (أَفَاضَ النَّاسُ) الجمهور على رفع السين وهو جمع وقرئ النامى يريد آدم وهي صفة غلبت عليه كالعباس والحارث ، ودل عليه قوله : فنسى ولم نجد له عزما .

قوله تعالى (مَنَاسِكَكُمْ) واحدا منسك بفتح السين وكسرها ، والجمهور على إظهار الكاف الأولى ، وأدغمها بعضهم شبه حركة الإعراب بحركة البناء فحذفها (أَوْ أَشَدَّ) أو هاهنا للتخيير والإباحة ، وأشد يجوز أن يكون مجرورا عطفا على ذكركم ، تقديره أو كأشد : أي أو كذكر أشد ؛ ويجوز أن يكون منصوبا عطفا على الكاف : أي أو ذكر أشد ، و (ذِكْرًا) تمييز وهو في موضع مشكل ، وذلك أن

أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها ، كقولك ذكرك أشد ذكر
ووجهك أحسن وجه : أى أشد الأذكار وأحسن الوجوه ، وإذا نصبت ما بعدها
كان غير الذى قبلها كقولك : زيد أقره عبدا ، فالفراة للعبد لا لزيد ، والمذكور
قبل أشد هاهنا هو الذكر ، والذكر لا يذكر حتى يقال الذكر أشد ذكرا ، وإنما يقال
الذكر أشد ذكر بالإضافة ، لأن الثانى هو الأول ، والذى قاله أبو على وابن جنى
وغيرهما أنه جعل الذكر ذاكرا على المجاز ، كما تقول : زيد أشد ذكرا من عمرو ،
وعندى أن الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لآبائكم
ودل على هذا المعنى قوله تعالى « فاذكروا الله » أى كونوا ذاكره ، وهذا أسهل من
حملة على المجاز .

قوله تعالى (فى الدنيا حسنة) يجوز أن تكون « فى » متعلقة بآتنا ، وأن تكون
صفة لحسنة قدمت فصارت حالا (وقينة) حذفت منه الفاء كما حذفت فى المضارع إذا
قلت بقى وحذفت لامها للجزم ، واستغنى عن همزة الوصل لتحرك الحرف المبدوء به .
قوله تعالى (فى أيام معدودات) إن قيل : الأيام واحدها يوم ، والمعدودات
واحدها معدودة ؛ واليوم لا يوصف بمعدودة لأن الصفة هنا مؤنثة والموصوف
مذكر ، وإنما الوجه أن يقال أيام معدودة فتصف الجمع بالمؤنث . والجواب أنه
أجرى معدودات على لفظ أيام ، وقابل الجمع بالجمع مجازا ، والأصل معدودة كما
قال « لن تمسنا النار إلا أياما معدودة » . ولو قيل : إن الأيام تشمل على الساعات
والساعة مؤنثة فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام ، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر
فى كل ساعات هذه الأيام أو فى معظمها لكان جوابا سديدا ؛ ونظير ذلك الشهر
والصيف والشتاء ، فإنها يجاب بها عن كم ؛ وكما إنما يجاب عنها بالعدد ؛ وألفاظ هذه
الأشياء ليست عددا ؛ وإنما هى أسماء لمعدودات ، فكانت جوابا من هذا الوجه
(قلّا لائم عليم) الجمهور على إثبات الهمزة ؛ وقرئ « قلّم » ووجهها أنه لما
خلط لا بالاسم حذف الهمزة لشبهها بالألف ؛ ثم حذف ألف لا لسكونها وسكون
الثاء بعدها (لمن اتقى) خبر مبتدأ محذوف تقديره : جواز التعجيل والتأخير
لمن اتقى .

قوله تعالى (من يعجبك) من نكرة موصوفة ، و (فى الحياة الدنيا)
متعلق بالقول ، والتقدير : فى أمور الدنيا ؛ ويجوز أن يتعلق بيعجبك (ويشهد
الله) يجوز أن يكون معطوفا على يعجبك ، ويجوز أن يكون جملة فى موضع الحال

من الضمير في يعجبك ، أى يعجبك وهو يشهد الله ؛ ويجوز أن يكون حالا من الهاء في قوله ، والعامل فيه القول ، والتقدير : يعجبك أن يقول في أمر الدنيا مقسما على ذلك ، والجمهور على ضم الياء وكسر الهاء ونصب اسم الله ؛ وقرئ بفتح الياء والهاء ورفع اسم الله وهو ظاهر (وَهُوَ الدُّ) يجوز أن تكون الجملة صفة معطوفة على يعجبك ؛ ويجوز أن تكون حالا معطوفة على ويشهد ؛ ويجوز أن تكون حالا من الضمير في يشهد ، و (الخِصَامِ) هنا جمع خصم نحو كعب وكعاب ، ويجوز أن يكون مصدرا ؛ وفي الكلام حذف مضاف : أى أشد ذرى الخصام ، ويجوز أن يكون الخصام هنا مصدرا في معنى اسم الفاعل كما يوصف بالمصدر في قولك : رجل عدل وخصم ، ويجوز أن يكون أفعل هاهنا لا للمفاضلة ، فيصح أن يضاف إلى المصدر تقديره : وهو شديد الخصومة ، ويجوز أن يكون هو ضمير المصدر الذى هو قوله ، وقوله خصام والتقدير : خصامه الد الخصام .

قوله تعالى (لِيُفْسِدَ) اللام متعلقة بسعى (وَيُهْلِكَ) بضم الياء وكسر اللام وفتح الكاف معطوف على يفسد ، هذا هو المشهور ، وقرئ بضم الكاف أيضا على الاستئناف أو على إضمار مبتدأ : أى وهو يهلك ؛ وقيل هو معطوف على يعجبك ؛ وقيل هو معطوف على معنى سعى ، لأن التقدير : وإذا تولى يسعى ، وبقراءة بفتح الياء وكسر اللام وضم الكاف ورفع الحرف ، والتقدير : ويهلك الحرف بسعيه ، وقرئ بفتح الياء واللام وهى لغة ضعيفة جدا ، و (الْحَرْثُ) مصدر حرث يحرق وهو هاهنا بمعنى المحروث (وَ) كذلك (النَّسْلُ) بمعنى المنسول .

قوله تعالى (الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ) في موضع نصب على الحال من العزة ، والتقدير : أخذته العزة ماتبسة بالإثم ، ويجوز أن تكون حالا من الهاء : أى أخذته العزة آثما . ويجوز أن تكون الباء للسببية فيكون مفعولا به . أى أخذته العزة بسبب الإثم (فَحَسْبُهُ) مبتدأ ، و (جَهَنَّمَ) خبره ، وقيل جهنم فاعل حسبه لأن حسبه في معنى اسم الفاعل : أى كافيه ، وقد قرئ بالفاء الرابطة للجملة بما قبلها وسد الفاعل مسد الخبر ، وحسب مصدر في موضع اسم الفاعل (وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ) المخصوص بالذم محذوف : أى ولبئس المهاد جهنم .

قوله تعالى (ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ) الجمهور على تفخيم مرضاة ، وقرئ بالإمالة لتجانس كسرة التاء ، وإذا اضطرت حمزة هنا إلى الوقف وقف بالتاء ، وفيه وجهان :

أحدهما هو لغة في الوقف على تاء التأنيت حيث كانت ، والثاني أنه دل بالوقف على التاء على إرادة المضاف إليه فهو في تقدير الوصل .

قوله تعالى (في السَّلمِ) يقرأ بكسر السين وفتحها مع إسكان اللام ويفتح السين واللام : وهو الصلح ، ويذكر ويؤنث ؛ ومنه قوله تعالى « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » ومنهم من قال الكسر بمعنى الإسلام ؛ والفتح بمعنى الصلح (كافة) حال من الفاعل في ادخلوا ، وقيل هو حال من السلم : أى في السلم من جميع وجوهه . قوله تعالى (هَلْ يَنْظُرُونَ) لفظه لفظ الاستفهام ومعناه النفي ؛ ولهذا جاءت بعده إلا (في ظُلُلٍ) يجوز أن يكون ظرفاً وأن يكون حالا ، والظلل جمع ظلة ، ويقرأ في ظلال ، قيل هو جمع ظل ، وقبل جمع ظلة أيضاً ، مثل خلة وخلال وقلة وقلال (مِنِ الْغَمَامِ) يجوز أن يكون وصفاً للظل ، ويجوز أن تتعلق من يأتيهم : أى يأتيهم من ناحية الغمام ، والغمام جمع غمامة (وَالْمَلَائِكَةِ) يقرأ بالرفع عطفاً على اسم الله ؛ وبالجر عطفاً على ظلل ، ويجوز أن يعطف على الغمام :

قوله تعالى (سَلِّ) فيه لغتان سل واسأل ، فهاضى اسأل سأل بالهمزة ، فاحتجج في الأمر إلى همزة الوصل لسكون السين ؛ وفي سل وجهان : أحدهما أن الهمزة ألقيت حركتها على السين فاستغنى عن همزة الوصل لتحرك السين . والثاني أنه من سأل يسأل مثل خاف يخاف وهي لغة فيه ، وفيه لغتان ثالثة وهي اسل حكاها الأخفش ، ووجهها أنه ألقى حركة الهمزة على السين وحذفها ، ولم يعتد بالجركة لكونها عارضة ، فلذلك جاء بهمزة الوصل كما قالوا الحمر (كَسَمَ آتَيْنَاهُمْ) الجملة في موضع نصب ، لأنها المفعول الثاني لسل ، ولا تعمل سل في كم لأنها استفهام ، وموضع كم فيه وجهان : أحدهما نصب لأنها المفعول الثاني لآتيناهم ، والتقدير : أعشرين آية أعطيناهم ؛ والثاني هي في موضع رفع بالابتداء ، وآتيناهم خبرها ، والعائد محذوف ، والتقدير : آتيناهمها أو آتيناهم إياها ، وهو ضعيف عند سيبويه ، و (مِنِ آيَةٍ) تمييز لكم والأحسن إذا فصل بين كم وبين ميمها أن يؤتى بمن (وَمَنْ يَبْدُلْ) في موضع رفع بالابتداء ، والعائد الضمير في يبدل ؛ وقيل العائد محذوف تقديره شديد العقاب له ٧ .

قوله تعالى (زُبُنْ) إنما حذف التاء لأجل الفصل بين الفعل وبين ما أسند إليه ، ولأن تأنيت الحياة غير حقيق ، وذلك يحسن مع الفصل والوقف على آمنوا (وَالَّذِينَ اتَّقَوْا) مبتدأ ، و (فَوَقَّهْمُ) خبره .

قوله تعالى (مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) حالان (وَأَنْزَلَ مَعَهُمْ) معهم في موضع الحال من (الكِتَابِ) أى وأنزل الكتاب شاهدا لهم ومؤيدا ، والكتاب جنس أو مفرد في موضع الجمع (وَبِالْحَقِّ) في موضع احوال من لكتاب : أى مشتملا على الحق ومتممجا بالحق (لِيَحْكُمَ) اللام متعلقة بأنزل وفاعل « يحكم » الله ، ويجوز أن يكون الكتاب (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ) من تتعلق باختلاف ، ولا يمنع إلا من ذلك كما نقول : ما قام إلا زيد يوم الجمعة ، و (بَغْيًا) مفعول من أجله ، والعامل فيه اختلف (مِنْ الْحَقِّ) في موضع الحال من الهاء في فيه ، ويجوز أن تكون حالا من ما ، و (بِأَذْنِهِ) حال من الذين آمنوا : أى مأذونا لهم ، ويجوز أن يكون مفعولا هدى أى هداهم بأمره .

قوله تعالى (أَمْ حَسِبْتُمْ) أم بمنزلة بل والهمزة فهي منقطعة ، و (أَنْ تَدْخُلُوا) أن وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيبويه ، وعند الأخفش المفعول الثانى محذوف (وَلَمَّا) هنا « لم » دخلت عليها « ما » وبقي جزمها (مَسْتَهْزِئُونَ) جملة مستأنفة لاموضع لها ، وهى شارحة لأحوالهم ، ويجوز أن تضرع معها قد فتكون حالا (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) يقرأ بالنصب ، والتقدير : إلى أن يقول الرسول فهو غاية ، والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم ، والمعنى على المضى والتقدير : إلى أن قال الرسول ، ويقرأ بالرفع عى أن يكون التقدير : وزلزلوا فقال الرسول : فالزلزلة سبب القول ، وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه حتى (مَتَى نَصْرُ اللَّهِ) الجملة وما بعدها في موضع نصب بالقول ، وفي هذا الكلام إجمال ، وتفصيله أن أتباع الرسول قالوا متى نصر الله فقال الرسول ألا إن نصر الله قريب ، وموضع متى رفع لأنه خبر المصدر ، وعلى قول الأخفش موضعه نصب على الظرف ، ونصر مرفوع به .

قوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ) يجوز أن تلقى حركة الهمزة على السين وتحذفها ، ومن قال سأل فجعلها ألفا مبدلة من ولو قال يسألونك مثل يحافونك (مَاذَا يُنْفِقُونَ) في ماذا مذهبان للعرب أحدهما أن تجعل ما استفهاما بمعنى أى شئ ، وذا بمعنى الذى وينفقون صلته ، والعائد محذوف فتكون ما مبتدأ وذا وصلته خبرا ؛ ولا نجعل ذا بمعنى الذى إلا مع « ما » عند البصريين ؛ وأجاز الكوفيون ذلك مع غير ما . والمذهب الثانى أن تجعل ما وذا بمنزلة اسم واحد للاستفهام ، وموضعه هنا نصب بينفقون ؛ وموضع الجملة نصب يسألون على المذهبين (مَا أَنْفَقْتُمْ) ما شرط في موضع

نصب بالفعل الذى بعدها ؛ و (مِنْ خَيْرٍ) قد تقدم إعرابه (فَلْيَسْأَلِ الْيَتِيمَ)
جواب الشرط ؛ ويجوز أن تكون ما بمعنى الذى فتكون مبتدأ والعائد محذوف ومن
خير حال من المحذوف فلما والدين الخبر ، فأما « وما تفعلوا من خير » فشرط البقة .
قوله تعالى (وَهُوَ كَرِيمٌ لَّكُمْ) الجملة فى موضع الحال ؛ وقيل فى موضع الصفة
ويقرأ بضم الكاف وفتحها وهما لغتان بمعنى ؛ وقيل الفتح بمعنى الكراهية فهو مصدر
والضم اسم المصدر ، وقيل الضم بمعنى المشقة أو إذا كان مصدرا احتمل أن يكون المعنى
فرض القتال إكراه لكم ، فيكون هو كناية عن الفرض والكتب ، ويجوز أن يكون
كناية عن القتال ، فيكون الكره بمعنى المكروه (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا) أن
والفعل فى موضع رفع فاعل عسى ، وليس فى عسى ضمير (وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)
جملة فى موضع نصب ؛ فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت
صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ، ويجوز أن تكون حالا من النكرة ،
لأن المعنى يقتضيه .

قوله تعالى (قِتَالٍ فِيهِ) هو بدل من الشهر بدل الاشتمال ؛ لأن القتال يقع
فى الشهر . وقال الكسائى : هو مخفوض على التكرير ، يريد أن التقدير عن قتال فيه
وهو معنى قول الفراء ، لأنه قال هو مخفوض بعن مضمرة ، وهذا ضعيف جدا لأن
حرف الجر لا يبنى عمله بعد حذفه فى الاختيار . وقال أبو عبيدة : هو مجرور على الجوار ،
وهو أبعد من قولها ، لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ، ولا يحمل عليه
ما وجدت عنه مندوحة ؛ وفيه يجوز أن يكون نعنا لقتال ؛ ويجوز أن يكون متعلقا به
كما يتعلق بقاتل ، وقد قرئ بالرفع فى الشاذ ، ووجهه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف
معه همزة الاستفهام تقديره : أجاز قتال فيه (قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) مبتدأ وخبر ؛
وجاز الابتداء بالنكرة لأنها قد وصفت بقوله « فيه » .

فإن قيل : النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام كقوله « فعصى فرعون
الرسول » قيل : ليس المراد تعظيم القتال المذكور المسئول عنه حتى يعاد بالألف
واللام ، بل المراد تعظيم أى قتال كان فى الشهر الحرام ، فعلى هذا القتال الثانى غير
القتال الأول (وَصَدَّ) مبتدأ ، و (عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) صفة له أو متعلق به
(وَكَفَّرَ) معطوف على صد (وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ) معطوف أيضا ، وخبر الأسماء
الثلاثة (أَكْبَرُ) وقيل خبر صد وكفر محذوف أيضا أغنى عنه خبر إخراج أهله ،
ويجب أن يكون المحذوف على هذا أكبر لا كبير كما قدره بعضهم ، لأن ذلك يوجب

أن يكون إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر وليس كذلك ، وأما جرّ المسجد الحرام فقليل هو معطوف على الشهر الحرام ، وقد ضعف ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام إذ لم يشكوا في تعظيمه ، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم ، وكان المشركون عيروهم بذلك ، وقيل هو معطوف على الحاء في به ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا أن يعاد الجار ، وقيل هو معطوف على السبيل ، وهذا لا يجوز لأنه معمول المصدر والعطف بقوله «وكفر به» يفرق بين الصلة والموصول ، والجيد أن يكون متعلقا بفعل محذوف دل عليه الصدة ، تقديره : ويصدون عن المسجد كما قال تعالى «هم الذين كفروا وصدوك عن المسجد الحرام» (حَتَّى يَرُدُّوكُمْ) يجوز أن تكون حتى بمعنى كي ، وأن تكون بمعنى إلى ، وهى في الوجهين متعلقة بيقاتلونكم ، وجواب (إِنْ اسْتَطَاعُوا) محذوف قام مقامه «ولا يزالون» (فَيَسْمُتْ) معطوف على يرتدد ويرتدد مظهر لما سكنت الدال الثانية لم يمكن تسكين الأولى لثلاثا يجتمع ساكنان ويجوز أن يكون في العربية يرتد : وقد قرئ في المائدة بالوجهين ، وهناك تعلل القراءتان إن شاء الله ، ومنكم في موضع الحال من الفاعل المضمر ، ومن في موضع مبتدأ ، والخبر هو الجملة التي هى قوله (فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ) .

قوله تعالى (فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) الأحسن القراءة بالباء لأنه يقال إثم كبير وصغير ويقال في القواحش العظام الكبائر وفيما دون ذلك الصغائر ، وقد قرئ بالثاء وهو جيد في المعنى ، لأن الكثرة كبر والكثير كبير ، كما أن الصغير يسير حقير (وإِثْمُهُمَا) و (تَقَعِيهِمَا) مصدران مضافان إلى الخمر والميسر ، فيجوز أن تكون إضافة المصدر إلى الفاعل ، لأن الخمر هو الذى يؤثم ، ويجوز أن تكون الإضافة إليهما لأنهما سبب الإثم أو عه (قُلِ الْعَفْوَ) يقرأ بالرفع على أنه خبر ، والمبتدأ محذوف تقديره : قل المنفق ، وهذا إذا جعلت ماذا مبتدأ وخبرا ، ويقرأ بالنصب بفعل محذوف تقديره ينفقون العفو ، وهذا إذا جعلت ما وذا اسما واحدا ، لأن العفو جواب وإعراب الجواب كإعراب السؤال (كَذَلِكَ) الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف أى تبيننا مثل هذا التبين بين لكم .

قوله تعالى (فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) وفي متعلقة بيتفكرون ، ويجوز أن تتعلق بيبين (إِصْلَاحٌ كَسْمٌ خَيْرٌ) إصلاح مبتدأ ولهم نعت له وخبر خبره ، فيجوز أن يكون التقدير خير لهم ، ويجوز أن يكون خير لكم : أى إصلاحهم نافع لكم ؛ ويجوز

أن يكون لهم نعتا تلخبر قدم عليه فيكون في موضع الحال ، وجاز الابتداء بالنكرة وإن لم توصف لأن الاسم هنا في معنى الفعل تقديره : أصلحوهم ؛ ويجوز أن تكون النكرة والمعرفة هنا سواء ، لأنه جنس (فَاِخْوَانُكُمْ) أى فهم إخوانكم ؛ ويجوز في الكلام النصب تقديره : فقد خالطتم إخوانكم ، و (الْمُفْسِدَ) و (الْمُصْلِحَ) هنا جنسان ، وليس الألف واللام لتعريف المعهود (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ) المفعول محذوف تقديره : ولو شاء الله إعناتكم (لَأَعْنَتَكُمْ) .

قوله تعالى (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ) ماضى هذا الفعل ثلاثة أحرف ، يقال : نكحت المرأة إذا تزوجتها (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ) بضم التاء لأنه من أنكحت الرجل إذا زوجته (وَلَوْ أَغْنَبَسَكُمْ) لوها هنا بمعنى إن ، وكذا في كل موضع وقع بعد لو الفعل الماضى ، ولو كان جوابها متقدما عليها (وَآلُغْفِيرَةٍ بِإِذْنِهِ) يقرأ بالجر عطفًا على الجنة ، والرفع على الابتداء .

قوله تعالى (عَنِ الْحَيْضِ) يجوز أن يكون الحيض موضع الحيض ، وأن يكون نفس الحيض ، والتقدير : بسألونك عن الوطء في زمن الحيض أو في مكان الحيض مع وجود الحيض (فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ) أى وطء النساء ، وهو كناية عن الوطء الممنوع ؛ ويجوز أن يكون كناية عن الحيض ، ويكون التقدير : هو سبب أذى (حَتَّى يَطْهَرْنَ) يقرأ بالتخفيف وماضيه طهرن : أى انقطع دمهن وبالتشديد ، والأصل يتطهرن : أى يغتسلن فسكرن النساء وقلبا طاء وأدغما (مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ) من هنا لابتداء الغاية على أصلها : أى من الناحية التى تنتهى إلى موضع الحيض ؛ ويجوز أن تكون بمعنى فى ليكون ملائما لقوله فى الحيض ، وفى الكلام حذف تقديره : أمركم الله بالإتيان منه .

قوله تعالى (حَرِّثُ لَكُمْ) إنما أفرد الخبر والمتداً جمع ، لأن الحرث مصدر وصف به وهو فى معنى المفعول : أى محروثات (أَتَى شَيْئُكُمْ) أى كيف شئتم ، وقيل متى شئتم ، وقيل من أين شئتم بعد أن يكون فى الموضع المأذون فيه والمفعول محذوف : أى شئتم الإتيان ، ومنعول (قَدْ مُوا) محذوف تقديره : نية الولد أو نية الإعفاف (وَبَشَّرُ) خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم لجرى ذكره فى قوله بسألونك .

قوله تعالى (أَنْ تَبَرُّوا) فى موضع نصب مفعول من أجله : أى مخافة أن تبرؤا ، وعند الكوفيين ثلثا تبرؤا . وقال أبو إسحاق : هو فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر

محذوف : أى أن تبروا وتتقوا خير لكم ؛ وقيل التقدير : فى أن تبروا فلما حذف حرف الجر نصب ؛ وقيل هو فى موضع جر بالحرف المحذوف .
قوله تعالى (فى أَيْمَانِكُمْ) يجوز أن تتعلق « فى » بالمصدر كما تقول لغا فى يمينه ؛ ويجوز أن يكون حالا منه تقديره : باللغو كائنا فى أيمانكم ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو أثبت بالذى لكان المعنى مستقيما ، وكان صفة كقولك باللغو الذى فى أيمانكم (بِمَا كَسَبَتْ) يجوز أن تكون ما مصدرية فلا تحتاج إلى ضمير ، وأن تكون بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، فيكون العائد محذوفا .

قوله تعالى (لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ) اللام متعلقة بمحذوف وهو الاستقرار ، وهو خبر والمبتدأ (تَرَبَّصُ) وعلى قول الأخفش هو فعل وفاعل . وأما من فقييل يتعلق بيؤلون ، يقال : آلى من امرأته وعلى امرأته ؛ وقيل الأصل على ، ولا يجوز أن يقام من مقام على ، فعند ذلك تتعلق من بمعنى الاستقرار . وإضافة التربص إلى الأشهر إضافة المصدر إلى المفعول فيه فى المعنى ، وهو مفعول به على السعة ، والآلف فى (فاء وا) منقلبة عن ياء لقولك فاء بنى فيئة .

قوله تعالى (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ) أى على الطلاق ، فلما حذف الحرف نصب ؛ ويجوز أن يكون حمل عزم على نوى ، فعناه بغير حرف ، والطلاق اسم للمصدر ، والمصدر التطلاق .

قوله تعالى (وَأُطْلِقَاتٌ يَتَرَبَّصْنَ) قيل لفظه خبر ، ومعناه الأمر : أى ليربصن : وقيل هو على بابهِ ، والمعنى : وحكم المطلقات أن يتربصن (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) وانتصاب ثلاثة هنا على الظرف ، وكذلك كل عدد أضيف إلى زمان أو مكان ، وقروء جمع كثرة ، والموضع موضع قلة فكان الوجه ثلاثة أقراء ؛ واختلف فى تأويله فقيل : وضع جمع الكثرة فى موضع جمع القلة ؛ وقيل لما جمع فى المطلقات أتى بلفظ جمع الكثرة ، لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة ؛ وقيل التقدير : ثلاثة أقراء من قروء ، واحد القروء قرء وقرئ بالفتح والضم (مَا خَلَقَ اللَّهُ) يجوز أن تكون بمعنى الذى ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والعائد محذوف : أى خلقه الله (فى أَرْحَامِهِنَّ) يتعلق بخلق ، ويجوز أن يكون حالا من المحذوف وهى حال مقدرة ، لأن وقت خلقه ليس بشئ حتى يتم خلقه (وَبَعُولَتُهُنَّ) الجمهور على ضم التاء ، وأسكنها بعض الشذاذ ، ووجهها أنه حذف الإعراب لأنه شبهه بالمتصل نحو عضد وعجز (فى ذلك) قيل ذلك كناية عن العدة ، فعلى هذا يتعلق بأحق : أى يستحق رجعتها ما دامت

في العدة ، وليس المعنى أنه أحق أن يردّها في العدة ، وإنما يردّها في النكاح أو إلى النكاح . وقيل ذلك كناية عن النكاح ، فتكون « في » متعلقة بالرد (بِالْمَعْرُوفِ) يجوز أن تتعلق الباء بالاستقرار في قوله « ولهن » أى استقر ذلك بالحق ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة للمثل لأنه لم يتعرف بالإضافة (وَلَكِنَّ جَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةً) درجة مبتدأ ، وللرجال الخبر ، عليهن يجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار في اللام ، ويجوز أن يكون في موضع نصب حالا من الدرجة والتقدير : درجة كائنة عليهن ، فلما قدم وصف النكحة عليها صار حالا ، وبضعف أن يكون عليهن الخبر ولهن حال من درجة ، لأن العامل حينئذ معنوى ، والحال لا يتقدم عليه .

قوله تعالى (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) تقديره : عدد الطلاق الذي يجوز معه الرجعة مرتان (فإمساكك) أى فعليكم إمساكك ، و (بِمَعْرُوفٍ) يجوز أن يكون صفة لإمساكك وأن يكون في موضع نصب بإمساكك (أَنْ تَأْخُذُوا) مفعوله (شَيْئًا) ومما وصف له قدم عليه فصار حالا ، ومن للتبويض وما بمعنى الذى ، وآتيتم تعدى إلى مفعولين ، وقد حذف أحدهما وهو العائد على ما ، تقديره : آتيتموهن إياه (إِلَّا أَنْ يَخَافَا) أن والفعل في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا خائفين ، وفيه حذف مضاف تقديره : ولا يحل لكما أن تأخذوا على كل حال ، أو في كل حال إلا في حال الخوف وقد قرئ يخافا بضم الياء : أى يعلم منهما ذلك أو يخشى (أَنْ لَا يَقِيَا) في موضع نصب بيخافا تقديره : إلا أن يخافا ترك حدود الله (عَلَيْهِمَا) خبر لا (وَفِيَا) متعلق بالاستقرار ، ولا يجوز أن يكون عليهما في موضع نصب بخنوخ ، وفيها افتدت الخبر لأن اسم لا إذا عمل ينون (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ) مبتدأ وخبره ، و (تَعْتَدُوها) بمعنى تتعدوها .

قوله تعالى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا) أى في أن يتراجعا (يُبَيِّنُهَا) يقرأ بالياء والنون ، والجمعة في موضع نصب من الحدود ، والعاقل فيها معنى الإشارة . قوله تعالى (ضِرَارًا) مفعول من أجله : ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال : أى مضارين كقولك : جاء زيد ركضا ، و (لِيَتَعْتَدُوا) اللام متعلقة بالضرار ويجوز أن تكون اللام لام العاقبة (نِعْمَةً اللَّهُ عَلَيْكُمْ) يجوز أن يكون عليكم في موضع نصب بنعمة لأنها مصدر : أى أن أنعم الله عليكم ، ويجوز أن يكون حالا منها فيتعلق بمحذوف (وَمَا أَنْزَلْ) يجوز أن يكون « ما » في موضع نصب عطفا على النعمة ، فعلى هذا يكون « يعظكم » حالا إن شئت من ما والعائد إليها الهاء في به

وإن شئت من اسم الله ؛ ويجوز أن تكون ماميتداً ، ويعطكم خبره ، و (مِنَ الْكِتَابِ) حال من الماء المحذوفة تقديره وما أنزله عليكم .

قوله تعالى (أَنْ يَسْتَكْبِحَنَّ) تقديره من أن ينكحن ، أو عن أن ينكحن فلما حذف الحرف صار في موضع نصب عند سيبويه ، وعند الخليل هو في موضع جر (إِذَا تَرَأَّسُوا) ظرف لأن ينكحن ، وإن شئت جعلته ظرفاً لتعضلوهن (بِالْمَعْرُوفِ) يجوز أن يكون حالا من الفاعل ، وأن يكون صفة لمصدر محذوف : أى تراضيا كائنا بالمعروف ، وأن يتعلق بنفس الفعل (ذَلِكَ) ظاهر اللفظ يقتضى أن يكون ذلكم ، لأن الخطاب في الآية كلها للجمع ، فأما الإفراد فيجوز أن يكون للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وأن يكون لكل إنسان ، وأن يكون اكتفى بالواحد عن الجمع (أَزْكَى لَكُمْ) الألف في أزكى مبدلة من وا ، ولأنه من زكى يزكو ، ولكم صفة له (وَأُظْهِرُ) أى لكم .

قوله عز وجل (وَالْوَالِدَاتُ) الوالدات والوالد صفتان غالبتان ، فلذلك لم يذكر أن يصرّف معهما بجرهما مجرى الأسماء ؛ و (يَرْضِعْنَ) مثل يتربصن وقد تكبروا (حَتَّى يَبْلُغْنَ) ظرف و (كَامِيَتِينَ) صفة له ، وفائدة هذه الصفة اعتبار الحولين من غير نقص ، وأولا ذكر الصفة لجواز أن يحمل على مادون الحولين بالشهر والشهرين (يَسْتَأْذِنُ أَرَادَ) تقديره ذلك لمن أراد (أَنْ يَتَّسِمَ) الجمهور على ضم الياء وتسمية الفاعل . ونصب (الرَّضَاعَةَ) وتقرأ بالتاء مفتوحة ورفع الرضاعة ، والجيد فتح الرء في الرضاعة وكسرها حائز ، وقد قرئ به (وَعَلَى الْمَوْلُودِ) الألف واللام بمعنى الذى ، والعائد عليها الماء في (لَهُ) وله القائم مقام الفاعل (بِالْمَعْرُوفِ) حال من الرزق والكسوة . والعامل فيها معنى الاستقرار في على (إِلَّا وَسُعْتَهَا) مفعول ثان وليس بمنصوب على الاستثناء ، لأن كلفت تتعدى إلى مفعولين ، ولورفع أوسع هنا لم يجوز لأنه ليس ببدل (لَا تُضَارُّ) يقرأ بضم الرء وتشديدها . وفيها وجهان : أحدهما : أنه على تسمية الفاعل وتقديره لاتضار بكسر الرء الأولى ، والمفعول على هذا محذوف تقديره : لاتضار والدته والدتها بسبب ولدها . والثاني أن تكون الرء الأولى مفتوحة على ما لم يسم فاعله ، وأدغم لأن الحرفين مثلاً ، ورفع لأن لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهى ؛ ويقرأ بفتح الرء وتشديدها على أنه نهى ؛ وحرك لاتقاء الساكنين ، وكان الفتح أولى لتجانس الألف والفتحة قبلها ، وعلى هذه القراءة يجوز أن يكون أصله تضارر ، وتضارر على تسمية الفاعل وترك تسميته على ما ذكرنا

في قراءة الرفع ، وقرئ شاذاً بسكون الراء . والوجه فيه أن يكون حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر وهو الراء ، وجاز الجمع بين الساكنين إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو لأن مدة الألف تجرى مجرى الحركة (عَنْ تَرَاضٍ) في موضع نصب صفة لفصال ، ويجوز أن يتعلق بأرادا (وَتَشَاوُرٍ) أي منهما (تَسْتَرِضِعُوا) مفعوله محذوف تقديره أجنبية أو غير الأم (أَوْلَادَكُمْ) مفعول محذوف منه حرف الجر تقديره : لأولادكم ، فتعدى الفعل إليه كقوله : أمرتك الخير (فَتَلَا جُنَاحَ) الفاء جواب الشرط ، و (إِذَا سَلَّمْتُمْ) شرط أيضاً ، وجوابه ما يدل عليه الشرط الأول وجوابه ، وذلك المعنى هو العامل في إذا (مَا آتَيْتُمْ) يقرأ بآم ، والمفعولان محذوفان تقديره : ما أعطيتموهن إياه ، ويقرأ بالقصر تقديره ما جئتم به فحذف . وقال أبو علي تقديره : ما جئتم نقده أو تعجيله . كما تقول أتيت الأمر : أي فعلته .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ) في هذه الآية أقوال : أحدها أن الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ، ومثله « السارق والسارقة » والزانية والزاني » وقوله (يَتَرَبَّصْنَ) بيان الحكم المتلو وهذا قول سيبويه . والثاني أن المبتدأ محذوف ، والذين قام مقامه تقديره : وأزواج الذين يتوفون منكم ، والخبر يتربصن ، ودل على المحذوف قوله « ويذرون أزواجاً » . والثالث أن الذين مبتدأ ويتربصن الخبر ، والعائد محذوف تقديره : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم . والرابع أن الذين مبتدأ ، وتقدير الخبر : أزواجهم يتربصن ، فأزواجهم مبتدأ ، ويتربصن الخبر ، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه . والخامس أنه ترك الإخبار عن الذين ، وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين ، لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فجاء الإخبار عما هو المقصود ؛ وهذا قول الفراء . والجمهور على ضم الباء في يتوفون على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بفتح الباء على تسمية لفاعل ؛ والمعنى : يستوفون آجالهم . و (مِنْكُمْ) في موضع الحال من الفاعل المضمرة ، (وَعَشْرًا) أي عشر ليال ، لأن التاريخ يكون بالليلة إذا كانت هي أول الشهر واليوم تبعها (بِالْمَعْرُوفِ) حال من الضمير المؤنث في الفعل ، أو مفعول به ، أو نعت لمصدر محذوف ، وقد تقدم مثله .

قوله تعالى (مِنْ خِطْبَةِ نِسَاءٍ) الجار والمجرور في موضع الحال من الهاء المجرورة فيكون العامل فيه عرضتم ، ويجوز أن يكون حالا من ما فيكون العامل فيه

الاستقرار . والخِطْبَةُ : بالكسر ، خطاب المرأة في التزويج ؛ وهي مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : من خطبتكم النساء ، و (أو) للإباحة والمفعول محذوف تقديره أو أكنتموه ، يقال أكننت الشيء في نفسي إذا كتمته ، وكننته إذا سترته بثوب أو نحوه (وَأَكْنَيْتُ) هذا الاستدراك من قوله « فيما عرضتم به » و (سِرًّا) مفعول به لأنه بمعنى النكاح : أي لاتواعدوهن نكاحاً ، وقيل هو مصدر في موضع الحال تقديره : مستخفين بذلك ، والمفعول محذوف تقديره : لاتواعدوهن النكاح سرا ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أي مواعدة سرا ، وقيل التقدير في سر فيكون ظرفاً (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا) في موضع نصب على الاستثناء من المفعول ، وهو منقطع ، وقيل متصل (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ) أي على عقدة (النِّكَاحِ) وقيل تعزموا بمعنى تنووا ؛ وهذا يعدي بنفسه فيعمل عمله ، وقيل تعزموا بمعنى تعقدوا ؛ فكون عقدة النكاح مصدراً ، والعقدة بمعنى العقد فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول .

قوله تعالى (مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ) ما مصدرية ، والزمان معها محذوف تقديره : في زمن ترك مسهن ، وقيل ما شرطية : أي إن لم تمسوهن ، ويقرأ « تمسوهن » بفتح التاء من غير ألف ، على أن الفعل للرجال ؛ ويقرأ « تماسوهن » بضم التاء والألف بعد الميم ، وهو من باب المفاعلة ، فيجوز أن يكون في معنى القراءة الأولى ، يجوز أن يكون على نسبة الفعل إلى الرجال والنساء كالجامعة والمباشرة ، لأن الفعل من الرجل والتسكين من المرأة والاستدعاء منها أيضاً ؛ ومن هنا سميت زانية (فَرِيضَةً) يجوز أن تكون مصدراً ؛ وأن تكون مفعولاً به ، وهو الجيد ، وفعلية هنا بمعنى مفعولة ، والموصوف محذوف تقديره : متعة مفروضة (وَمَسَّعُوهُنَّ) معطوف على فعل محذوف تقديره : فطلقوهن ومتعهن (عَلَى الْمَوْسَعِ قَدَرُهُ) الجمهور على الرفع ، والجملة في موضع الحال من الفاعل تقديره : بقدر الوسع ، وفي الجملة محذوف تقديره ، على الموسع منكم ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة لاموضع لها ؛ ويقرأ قدره بالنصب ، وهو مفعول على المعنى ، لأن معنى متعهن أي ليؤد كل منكم قدر وسعه ؛ وأجود من هذا أن يكون التقدير : فأوجبوا على الموسع قدره ، والقدر والقدر لغتان وقد قرئ بهما ، وقيل القدر بالتسكين الطاقة وبالتحريك المقدار (مَتَاعاً) اسم للمصدر والمصدر التمتع ، واسم المصدر يجري مجراه (حَقًّا) مصدر حق ذلك حقاً ، و (عَلَى) متعلقة بالناصب للمصدر .

قوله تعالى (وَقَدْ فَرَضْتُمْ) في موضع الحال (فَنَصِّصْتُ) أى فعليكم نصف أو فلو اوجب نصف ، ولو قرئ بالنصب لكان وجهه : فأدوا نصف ما فرضتم (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) أن والفعل في موضع نصب ؛ والتقدير : فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العفو ، وقد سبق مثله في قواه « إِلَّا أَنْ يَخَافَا » بأبسط من هذا ، والنون في يعفون ضمير جماعة النساء ، والواو قبلها لام الكلمة لأن الفعل هنا مبنى ؛ فهو مثل يخرجن ويقعدن ؛ فأما قولك الرجال يعفون - فهو مثل النساء يعفون في اللفظ ، وهو مخالف له في التقدير ، فالرجال يعفون أصله يعفرون مثل يخرجون ، فحذفت الواو التي هي لام وبقيت واو الضمير ، والنون علامة الرفع ، وفي قولك النساء يعفون لم يحدف منه شيء على ما بينا (وَأَنْ تَعْفُوا) مبتدأ ، و (أَقْرَبُ) خبره ، و (لِلتَّقْوَى) متعلق بأقرب ، ويجوز في غير القرآن أقرب من التقوى ؛ وأقرب إلى التقوى ، إلا أن اللام هنا تدل على معنى غير معنى إلى وغير معنى من ؛ فعنى اللام العفو أقرب من أجل التقوى ، فاللام تدل على علة قرب العفو ، وإذا قلت أقرب إلى التقوى كان المعنى مقارب التقوى ، كما تقول : أنت أقرب إلى ، وأقرب من التقوى يقتضى أن يكون العفو والتقوى قريبين ، ولكن العفو أشد قربا من التقوى ، وليس معنى الآية على هذا بل على معنى اللام ، وتاء التقوى مبدلة من واو وواوها مبدلة من ياء لأنه من وقيت (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ) في « ولوتنسوا » من القراءات ووجهها ما ذكرناه في اشتروا الضلالة (بَيِّنْتَكُمْ) ظرف لتنسوا أو حال من الفضل ، وقرئ « وَلَا تَنَاسُوا الْفَضْلَ » على باب المفاعلة ، وهو بمعنى المتاركة لا بمعنى السهو .

قوله تعالى (حَافِظُوا) يجوز أن يكون من المفاعلة الواقعة من واحد ، كما عاقبت النص وعافاه الله ، وأن يكون من المفاعلة الواقعة من اثنين ، ويكون وجوب تكرير الحفظ جاريا مجرى الفاعلين ، إذ كان الوجوب حاثا على الفعل ، فكأنه شريك الفاعل الحافظ ، كما قالوا في قوله « وَإِذْ وَاْعَدْنَا مُوسَى » فالوعد كان من الله والقبول من موسى ، وجعل القبول كالوعد ، وفي حافظوا معنى لا يوجد في احفظوا ، وهو تكرير الحفظ (الصَّلَاةِ الْوُسْطَى) خصت بالذكر وإن دخلت في الصلوات تفضيلا لها والوسطى فعلى من الوسط (لله) يجوز أن تتعلق اللام بفقوموا ، وإن شئت (بِقَانَتَيْنِ) .

قوله تعالى (فَرَجَلَا) حال من المحذوف تقديره : فصلوا رجالا أو فقوموا رجالا ، ورجالا جمع راجل كصاحب وصحاب ، وفيه جموع كثيرة ليس هذا موضع

ذكرها (كَمَا عَلَّمَكُم) في موضع نصب : أى ذكرنا مثل ما علمكم ، وقد سبق مثله في قوله « كما أرسلنا » وفي قوله « واذكروه كما هداكم » .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَسْتَوْفُونَ مِثْلَكُمْ) الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : يوصون وصية ، هذا على قراءة من نصب (وَصِيَّةً) ومن رفع الوصية فالتقدير : وعليهم وصية ، وعليهم المقدرة خبر لوصية ، و (لَا زُوَاجِهِمْ) نعت للوصية وقيل هو خبر الوصية ، وعليهم خبر ثان أو تبين ؛ وقيل الذين فاعل فعل محذوف تقديره : ليوص الذين يتوفون وصية ، وهذا على قراءة من نصب وصية (مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ) مصدر ، لأن الوصية دلت على يوصون ، ويوصون بمعنى يتمتعون ؛ ويجوز أن يكون بدلًا من الوصية على قراءة من نصبها أو صفة لوصية ، وإلى الخول متعلق بمتاع أو صفة له ؛ وقيل متاعا حال : أى متمتعين أو ذوى متاع (غَيْرَ إِخْرَاجٍ) غير هنا تنتصب انتصاب المصدر عند الأخفش تقديره : لا إخراجا . وقال غيره : هو حال . وقيل هو صفة متاع ؛ وقيل التقدير : من غير إخراج . قوله تعالى (وَالْمُسْتَطْلَقَاتِ مَتَاعٌ) ابتداء وخبر و (حَقًّا) مصدر وقد ذكر مثله قبل .

قوله تعالى (كَذَلِكَ يَسْبِغُنَّ اللَّهُ) قد ذكر في آية الصيام .

قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ) الأصل في ترى ترى ، مثل نرى ، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة في المستقبل تخفيفا ، ولا يقاس عليه ، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله ، ولما حذفت الهمزة بقى آخر الفعل ألفا فحذفت في الجزم والألف منقلبة عن ياء ، فأما في الماضي فلا تحذف الهمزة ، وإنما عداه هنا إلى ، لأن معناه ألم ينته علمك إلى كذا ، والرؤية هنا بمعنى العلم ، والهمزة في ألم استفهام ، والاستفهام إذا دخل على النفي صار إيجابا ، وتقريره ولا يبقى الاستفهام ولا النفي في المعنى (ثُمَّ أَحْيَاهُمْ) معطوف على فعل محذوف تقديره : فثأروا ثم أحياهم ؛ وقيل معنى الأمر هنا الخبر ، لأن قوله « فقال لهم الله موتوا » أى فأماهم فكان العطف على المعنى « وألف أحيا منقلبة عن ياء .

قوله تعالى (وَقَاتِلُوا) المعطوف عليه محذوف تقديره : فأطيعوا وقاتلوا ، أو فلا تحذروا الموت كما حذره من قبلهم ولم ينفعهم الحذر .

قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي) من استفهام في موضع رفع بالابتداء ، وذا خبره والذي نعت لذا أو بدل منه ، و (يُقَرِّضُ) صلة الذى ، ولا يجوز أن تكون من

وإذا بمنزلة اسم واحد، كما كانت «ماذا» ، لأن «ما» أشد إبهاما من «من» إذا كانت من لمن يعقل ، ومثله «من ذا الذي يشفع عنده» والقرض اسم للمصدر ، والمصدر على الحقيقة الإقراض ، ويجوز أن يكون القرض هنا بمعنى المقرض ، كالحلق بمعنى الخلق ، فيكون مفعولا به ، و (حَسَنًا) يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره : من ذا الذي يقرض الله مالا إقراضا حسنا ؛ ويجوز أن يكون صفة للمال ، ويكون بمعنى الطيب أو الكثير (فَيُضَاعَفُهُ) يقرأ بالرفع عطفًا على بقرض ، أو على الاستئناف : أى قاله يضاعفه ، ويقرأ بالنصب . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون معطوفاً على مصدر يقرض فى المعنى ، ولا يصح ذلك إلا بإضمار أن ليصير مصدرا معطوفاً على مصدر تقديره : من ذا الذى يكون منه قرض فضاعفه من الله . والوجه الثانى أن يكون جواب الاستفهام على المعنى ، لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض فى اللفظ فهو عن الإقراض فى المعنى ، فكأنه قال : أيقرض الله أحد فيضاعفه ؛ ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ ، لأن المستفهم عنه فى اللفظ المقرض لا القرض .

فإن قيل : لم لا يعطف على المصدر الذى هو قرضا كما يعطف الفعل على المصدر بإضمار أن مثل قول الشاعر :
« لَتَلْبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي »
قيل لا يصح هذا الوجهين : أحدهما أن قرضا هنا مصدر مؤكد ، والمصدر المؤكد لا يقدر بأن والفعل ؛ والثانى أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولاً ليقترض ، ولا يصح هذا فى المعنى لأن المضاعفة ليست مقرضة ؛ وإنما هى فعل من الله ؛ ويقرأ يضعفه بالتشديد من غير ألف وبالتخفيف مع الألف ، ومعناها واحد ، ويمكن أن يكون التشديد للتكثير ، ويضاعف من باب المفاعلة الواقعة من واحد كما ذكرنا فى حافظوا ، و (أَضْعَافًا) جمع ضعف ، والضعف هو العين وليس بالمصدر ، والمصدر الإضعاف أو المضاعفة ، فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الهاء ، فى يضاعفه ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى ، لأن معنى يضاعفه يصيره أضعافا ، ويجوز أن يكون جمع ضعف ، والضعف اسم وقع موقع المصدر كالعطاء ، فإنه اسم للمعطى ؛ وقد استعمل بمعنى الإعطاء ؛ قال القطامي :

أَكْثَمَرِ ابْعَدَرَدَّ الْمَوْتَ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّثَاعَا

فيكون انتصاب أضعافا على المصدر ، فإن قيل : فكيف جمع ؟ قيل : لاختلاف جهات التضعيف بحسب اختلاف الإخلاص ، ومقدار المقرض ، واختلاف أنواع

الحزاء (وَيُسْتَعْلَى) يقرأ بالسبب وهو الأصل . وبالضاد على إظهاره من السين
لتجانس الطاء في الاستعلاء .

قوله تعالى (مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ إِسْمُ اللَّهِ) من تعلق بمحذوف لأنها حال : أي كانت
من بين إسرائيل ، و (مِنْ بَيْنِ) متعلق بالجار الأول ، أو بما يتعلق به الأول ،
والقدير : من بعد موت موسى . و (بَيْنَ) بدل من بعد لأنهما زمانان (لِقَائِهِ)
الجمهور على النون . والجزم على جواب الأمر . وقد قرئ بالرفع في الشاذ على
الاستئناف ، وقرئ بالياء والرفع على أنه صفة للملك ، وقرئ بالياء والجزم أيضا
على الجواب : ومثله « قهَّبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَبَشَإِ غَيْرِي » بالرفع والجزم (عَسَيْتُمْ)
الجمهور على فتح السين ، لأنه على فعل : تقول عسى مثل رمي . ويقوأ بكسر هاء وهي
لغة ، والفعل منها عسى مثل عشى ، واسم الفاعل عس مثل عم . حكاية ابن الأثير في
وهم عسى (أَنْ لَا تُقَاتِلُوا) والشرط معترض بينهما (وَمَا لَكُمَا) ما استفهام في
موضع رفع بالابتداء ، ولما الخبر . ودخلت الواو لتدل على ربط هذا الكلام بما قبله
وإن حذف جاز أن يكون منقطعا عنه . وهو استفهام في اللفظ وإنكار في المعنى
(أَنْ لَا تُقَاتِلُوا) تقديره : في أَنْ لَا تُقَاتِلُوا أي في ترك القتال ، فتعلق «فِي» بالاستفهام
أو بنفس الجار . فيكون أَنْ لَا تُقَاتِلُوا في موضع نصب عند سببويه وحرف عند الخليل .
وقال الأخفش : أَنْ زائدة ، وإضافة حال تقديره : وما لنا غير مقاتلين . مثل قوله
« مَا لَكَ لَا تَأْمَنُ » . وقد عمل إن وهي زائدة (وَأَقْبَدَ أَخْجَرِ حَنًا) حنة في موضع
الحال . والعامل مقاتل (وَأَبْشَرْنَا) معطوف على ديارنا . وفيه حذف مضاف تقديره
ومن بين آبائنا .

قوله تعالى (مُطَهَّرَاتٍ) هو اسم أعجمي معرفة . فلذلك لم ينصرف . وليس يشتق
من الطول . كما أن إسحاق ليس يشتق من السحق . وإنما هي ألفاظ تقارب
ألفاظ العربية . و (مُطَهَّرَاتٍ) حال . و (أَيُّ) بمعنى أين أو بمعنى
كيف . وموضعها نصب على الحال من الملك . والعامل فيها (يَكُونُ) .
ولا يعمل فيها واحد من المتفرقين لأنه عامل معنوي . فلا يتقدم الحال عليه .
ويكون يجوز أن تكون التاقصة فيكون الخبر (لَهُ) و (عَلَيْنَا) حال من الملك .
والعامل فيه يكون أو أخير . ويجوز أن يكون الخبر علينا وله حال . ويجوز
أن تكون التامة فيكون له متعلقا فيكون وعليها حال . والعامل فيه فيكون
(وَنَحْنُ أَحَقُّ) في موضع الحال : والياء ومن يتفقان بأحق . وأصل البعة وسعة
غشج الواو . وحذفها في الأصل الكسر : وإنما حذف في المصدر لما حذف

في المستقبل . وأصلها في المستقبل الكسر ، وهو قولك يسع : وأولا ذلك لم تحذف كما لم تحذف في يوجل ويوجل ؛ وإنما فتحت من أجل حرف الخلق ، فالفتحة عارضة فأجرى عليها حكم الكسرة ، ثم جعلت في المصدر مفتوحة لتوافق الفعل ، ويدل ذلك على ذلك أن قولك وعد يعد مصدره عدة بالكسر لما أخرج على أصله : و (مِنْ الْمَسَالِ) نعت للسعة (فِي الْعِلْمِ) يجوز أن يكون نعتا للبسطة ؛ وأن يكون متعلقا بها . و (واسِعٌ) قيل هو على معنى النسب : أى هو ذو سعة ، وقيل جاء على حذف الزائد ، والأصل أو سع فهو موسع ، وقيل هو فاعل وسع ، فالتقدير على هذا واسع الحلم ، لأنك تقول : وسعنا حلمه .

قوله تعالى (أَنْ يَأْتِيَكُمُ) خبر إن والتاء في (التَّابُوتِ) أصل ووزنه فاعول ولا يعرف له اشتقاق ، وفيه لغة أخرى التابوه بالهاء ؛ وقد قرئ به شاذ ، فيجوز أن يكونا لغتين ، وأن تكون الهاء بدلا من التاء .

فإن قيل : لم لا يكون فعلوتا من تاب يتوب ؟ قيل المعنى لا يساعده ؛ وإنما يشتق إذا صح المعنى (فِيهِ سَكِينَةٌ) الجملة في موضع الحال ، وكذلك « تحمله الملائكة » و (مِنْ رَبِّكُمْ) نعت للسكينة ، و (مِمَّا تَرَكَ) نعت لبقية وأصل بقية بقية ولام الكلمة ياء ولا حجة في بقى لانكسار ما قبلها ، ألا ترى أن شق أصلها واو . قوله تعالى (بِالْجُنُودِ) : في موضع الحال أى فصل ، ومعها الجنود والياء في (مَبْتَئِيكُمْ) بدل من واو لأنه من بلاه يبلوه ، و (يَنْهَرِ) بفتح الهاء وإسكانها لغتان ، والمشهور في القراءة فتحها . وقرأ حميد بن قيس بإسكانها ، وأصل النهر والنهار الاتساع ، ومنه أنهر الدم (إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ) استثناء من الجنس وموضعه نصب ، وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناء من « مَنْ » الأولى . وإن شئت من « مَنْ » الثانية ، واغترف متعد ، و (غُرْفَةٌ) بفتح الغين وضمها وقد قرئ بهما ، وهما لغتان . وعلى هذا يحتمل أن تكون الغرفة مصدرا وأن تكون المغروف ؛ وقيل الغرفة بالفتح المرة الواحدة ، وبالضم قدر ما تحمله اليد . و (بَيْتِهِ) يتعلق باغترف . ويجوز أن يكون نعتا للغرفة فيتعلى بالمحذوف (إِلَّا قَلِيلًا) منصوب على الاستثناء من الموجب . وقد قرئ في الشاذ بالرفع ، وقد ذكرنا وجهه في قوله تعالى « ثم توليتكم إلا قليلا منكم » وعين الطاقة واو ، لأنه من الطوق وهو القدرة ، تقول طوقته الأمر . وخبر لا (لَنَا) ولا يجوز أن تعمل في (الْيَوْمَ) ولا في (بِجَالُوتَ) الطاقة ، إذ لو كان كذلك لنونت ، بل العامل فيهما

الاستقرار ؛ ويجوز أن يكون الخبر بحالوت فيتعلق بمحذوف ، ولنا تبين أو صفة لظافة ، واليوم يعمل فيه الاستقرار ، وجالوت مثل طالوت (كَسَمَ مِنْ فِئَةٍ) كم هنا خبر ، وموضعها رفع بالابتداء ، و (غَلَبَتْ) خبرها ومن زائدة ؛ ويجوز أن تكون في موضع رفع صفة لكم . كما تقول : عندي مائة من درهم ودينار ، وأصل فئة فئة لأنه من فاء بقی إذا رجع ، فالحذوف عنها ، وقيل أصلها فيوة ، لأنها من فأوت رأسه إذا كسرتة ، فالفئة قطعة من الناس (بِإِذْنِ اللَّهِ) في موضع نصب على الحال ، والتقدير : بإذن الله لهم ، وإن شئت جعلتها مفعولا به .

قوله تعالى (لِحَالُوتَ) تتعلق اللام ببرزوا ؛ ويجوز أن تكون حالا : أي برزوا قاصدين لحالوت .

قوله تعالى (فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ) هو حال أو مفعول به .
قوله تعالى (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ) يقرأ بفتح الدال من غير ألف ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و (النَّاسَ) مفعوله ، و (بَعْضَهُمْ) بدل من الناس بدل بعض من كل . ويقرأ دفاع بكسر الدال وبالألف ، فيحتمل أن يكون مصدر دفعت أيضا ؛ ويجوز أن يكون مصدر دافعت (بِبَعْضِهِمْ) هو المفعول الثاني يتعدى إليه الفعل بحرف الجر .

قوله تعالى (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ) تلك مبتدأ ، وآيات الله الخبر ، و (نَتَلَوُهَا) يجوز أن يكون حالا من الآيات ، والعامل فيها معنى الإشارة ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ، و (بِالْحَقِّ) يجوز أن يكون مفعولا به ، وأن يكون حالا من ضمير الآيات المنصوب : أي ملتبسة بالحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أي ومعنا الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الكاف : أي ومعك الحق .

قوله تعالى (تِلْكَ الرُّسُلُ) مبتدأ وخبر . و (فَضَلْنَا) حال من الرسل ، ويجوز أن يكون الرسل نعتا أو عطف بيان ، وفضلنا الخبر (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) يجوز أن يكون مستأنفا لا موضع له ، ويجوز أن يكون بدلا من موضع فضلنا ، ويقرأ « كلم الله » بالنصب ، ويقرأ « كلم الله » . و (دَرَجَاتٍ) حال من بعضهم : أي ذادرجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ؛ وقيل انتصابه على المصدر لأن الدرجة بمعنى الرفع ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم درجات ؛ وقيل التقدير : على درجات أو في درجات أو إلى درجات ، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل بنفسه (مِنْ بَعْدِهِمْ) مجاءتهم . ويجوز أن تكون بدلا من بعدهم بإعادة حرف الجر ، ويجوز أن تكون

من الثانية تتعلق باقتل ، والضمير الأول يرجع إلى الرسل ، والضمير في جاءتهم يرجع إلى الأمم (وَلَا تَكِينِ) استدراك لما دل الكلام عليه ، لأن اقتتلهم كان عن اختلافهم. ثم بين الاختلاف بقوله (فَإِنْهُمْ مِّنْ آمَنٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ) والتقدير فاقتتلوا (وَلَا تَكِينِ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) استدراك على المعنى أيضا، لأن المعنى : ولو شاء الله لمنعهم ، ولكن الله يفعل ما يريد ، وقد أراد أن لا يمنعهم ، أو أراد اختلافهم واقتتلهم ،

قوله تعالى (أَنْفِقُوا) مفعوله محذوف : أى شيئا (مَّمَّا) و «ما» بمعنى الذى ، والعائد محذوف : أى رزقنا كموه (لَا يَبِيعُ فِيهِ) فى موضع رفع صفة ليوم (وَلَا خُلَّةٌ) أى فيه (وَلَا شَفَاعَةٌ) أى فيه ، ويقرأ بالرفع والتنوين ، وقد مضى تعليقه فى قوله « فلا رفث » .

قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) مبتدأ وخبر ، وقد ذكرنا موضع هو فى قوله « وإلهم إله واحد » (الْحَيُّ الْقَيُّومُ) يجوز أن يكون خبرا ثانيا ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هو ، وأن يكون مبتدأ والخبر لا تأخذه ، وأن يكون بدلا من هو ، وأن يكون بدلا من لا إله ، والقيوم فيقول من قام يقوم ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمتا ، ولا يجوز أن يكون فعولا من هذا ، لأنه لو كان كذلك لكان قووما بالواو ، لأن العين المضاعفة أبدا من جنس العين الأصلية مثل : سبوح وقُدوس ، ومثل : ضراب وقاتل ، فائزائد من جنس العين ، فلما جاءت الياء دل أنه فيقول ، ويقرأ القيم على فيعل ، مثل سيد وميت ، ويقرأ القيام على فيعال ، مثل ييطار ، وقد قرئ فى الشاذ القائم مثل قوله « قائما بالقسط » وقرئ فى الشاذ أيضا « الحى القيوم » بالنصب على إضمار أعنى ، وعين الحى ولامه ياء ان ، وله موضع يشيع القول فيه (لا تأخذه) يجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون له موضع ، وفى ذلك وجوه : أحدها أن يكون خبرا آخر لله أو خبرا للحى ، ويجوز أن يكون فى موضع الحال من الضمير فى القيوم : أى يقوم بأمر الخلق غير غافل . وأصل السنة سنة ، والفعل منه وسن يسن ، مثل وعد يعد ، فلما حذفت الواو فى الفعل حذفت فى المصدر (وَلَا تَوَّمُّ) لا زائدة للتوكيد ، وفائدتها أنها لو حذفت لاحتمل الكلام أن يكون لا تأخذه سنة ولا نوم فى حال واحدة : فإذا قال ولا نوم نفاهما على كل حال (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ) يجوز أن يكون خبرا آخر لما تقدم ، وأن يكون مستأنفا (مِّنْ ذَا الَّذِي) قد ذكر

في قوله تعالى « من ذا الذي يقرض الله » ، و (عِندَهُ) ظرف ليشفع ، وقيل يجوز أن يكون حالا من الضمير في يشفع ، وهو ضعيف في المعنى لأن المعنى يشفع إليه ، وقيل بل الحال أقوى ، لأنه إذا لم يشفع من هو عنده وقريب منه فشفاعة غيره أبعد (إلا بإذنه) في موضع الحال ، والتقدير : لا أحد يشفع عنده إلا مأذونا له ؛ أو إلا ومعه إذن ، أو إلا في حال الإذن . ويجوز أن يكون مفعولا به : أى بإذنه يشفعون كما تقول : ضرب بسيفه : أى هو آلة الضرب ، و (يَعْلَمُ) يجوز أن يكون خبرا آخر ، وأن يكون مستأنفا (مِنْ عِلْمِهِ) أى معلومه لأنه قال . إلا بما شاء ، وعلمه الذي هو صفة له لا يحاط به ولا بشئ منه ، ولهذا قال « ولا يحيطون به علما » (إلا بما شاء) بدل من شيء ، كما تقول : ما مررت بأحد إلا بزيد (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ) الجمهور على فتح الواو وكسر السين على أنه فعل والكرسى فاعله ، ويقرأ بسكون السين على تخفيف الكسرة كعلم في علم ، ويقرأ بفتح الواو وسكون السين ورفع العين وكرسيه بالجر (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) بالرفع على أنه مبتدأ وخبر ، والكرسى فعلى من الكرسي وهو الجمع ، والمصباح فيه ضم الكاف ، ويجوز كسرها للإتباع (وَلَا يَزُودُهُ) الجمهور على تحقيق الهمزة على الأصل ، ويقرأ بحذف الهمزة كما حذف هزة أناس ، ويقرأ بواو مضمومة مكان الهمزة على الإبدال و (الْعَلِيِّ) فاعيل وأصله عليو ؛ لأنه من علا يعلو .

قوله تعالى (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ) الجمهور على إدغام الدال في التاء لأنها من غرجهما ؛ وتحويل الدال إلى التاء أولى لأن الدال شديدة والتاء مهموسة ، والمهموس أخف ؛ ويقرأ بالإظهار وهو ضعيف لما ذكرنا ، والرشد بضم الراء وسكون الشين هو المشهور ، وهو مصدر من رشد بفتح الشين يرشد بضمها ؛ ويقرأ بفتح الراء والشين ، وفعله رشد يرشد مثل علم يعلم (مِنْ الْغَىِّ) في موضع نصب على أنه منفعول ، وأصل الغى غوى ، لأنه من غوى يغوى ، فقلبت الواو ياء لسكونها وسبقها ثم أدغمت ، و (الطَّاغُوتِ) يذكر ويؤنث ، ويستعمل بلفظ واحد في الجمع والتوحيد والتذكير والتأنيث ، ومنه قوله « والذين اجتنبوا الطَّاغُوتِ أن يعبدوها » وأصله طغيوت لأنه من طغيت تطغى ؛ ويجوز أن يكون من الواو ، لأنه يقال فيه يطغوا أيضا ، والياء أكثر . وعليه جاء الطغيان ، ثم قدمت اللام فجعلت قبل الغين فصار طيغوتا أو طوغوتا ، فلما تحرك الحرف وانفتح ما قبله قلب ألفا ، فوزنه الآن فلعوت ، وهو مصدر في الأصل مثل المللكوت والرهبوت ، (الْوُثْقَى) تأنيث الأوثق مثل الوسطى والأوسط ، وجمعه الوثق مثل الصغرى والكبرى ، وأما الوثق

بضميتين فجمع وثيق (لا انْتِصَامَ خَلَا) في موضع نصب على الحال من العروة ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الوثقى .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا) مبتدأ (أُولَئِكَ هُمُ) مبتدأ ثان ، (الطَّاغُوتُ) خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . وقد قرئ الطواغيت على الجمع ، وإنما جمع وهو مصدر لأنه صار اسما لما يعبد من دون الله (يُخْرِجُونَهُمْ) مستأنف لاموضع له ؛ ويجوز أن يكون حالا ، والعامل فيه معنى الطاغوت ، وهو نظير ما قال أبو علي في قوله « إنها لظي نزاعة » وسندكره في موضعه ، فأما (يُخْرِجُونَهُمْ) فيجوز أن يكون خبرا ثانيا ، وأن يكون حالا من الضمير في ولي .

قوله تعالى (أَنْ آتَاهُ اللَّهُ) في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الخليل ، لأن تقديره : لأن آتاه الله فهو مفعول من أجله : والعامل فيه « حاج » ، والهاء ضمير إبراهيم ، ويجوز أن تكون ضمير الذي ؛ و (إِذْ) يجوز أن تكون ظرفا لحاج ، وأن تكون لآتاه ؛ وذكر بعضهم أنه بدل من أن آتاه ، وليس بشيء لأن الظرف غير المصدر ، فلو كان بدلا لكان غلطا ؛ إلا أن يجعل إذ بمعنى أن المصدرية ، وقد جاء ذلك وسيمر بك في القرآن مثله (أَنَا أُحْيِي) الاسم اضمزة والنون ، وإنما زيدت الألف عليها في الوقف لبيان حركة النون ، فإذا وصلته بما بعده حذفت الألف للغنية عنها ، وقد قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل ، وذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ وقد جاء ذلك في الشعر .

قوله تعالى (فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي) دخلت الفاء إيذاناً بتعلق هذا الكلام بما قبله ؛ والمعنى إذا ادعيت الإحياء والإماتة ولم تفهم فالحجة أن الله يأتي بالشمس هذا هو المعنى ، و (مِنَْ الْمَشْرِقِ) ، و (مِنَْ الْمَغْرِبِ) متعلقان بالفعل المذكور وليسا حالين ، وإنما هما لابتداء غاية الإتيان ، ويجوز أن يكونا حالين ؛ ويكون التقدير : مسخرة أو متقادة (فَبَسَّهتَ) على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء ، وفتح الباء وكسر الهاء وهما لغتان ؛ والفعل فيهما لازم ، ويقرأ بفتحهما فيجوز أن يكون الفاعل ضمير إبراهيم ؛ و (الَّذِي) مفعول ، ويجوز أن يكون الذي فاعلا ، ويكون الفعل لازما .

قوله تعالى (أَوْ كَالَّذِي) في الكاف وجهان : أحدهما أنها زائدة ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر على قرية ؛ وهو مثل قوله « ليس كمثلته » . والثاني

هى غير زائدة وموضعها نصب ، والتقدير : أو رأيت مثل الذى ، ودل على هذا المحذوف قوله « ألم تر إلى الذى حاج » أو لتفصيل أو للتخيير فى التعجب بحال أى القبيلتين شاء ، وقد ذكر ذلك فى قوله « أو كصيب » وغيره : وأصل القرية من قرىبت الماء إذا جمعت ، فالقرية مجتمع الناس (وهى خاوية) فى موضع جر صفة للقرية (على عروشها) يتعلق بخاوية ، لأن معناه واقعة على ستوفها ، وقيل هو بدل من القرية تقديره : مر على قرية على عروشها : أى مر على عروش القرية ، وأعاد حرف الجر مع الابل ، ويجوز أن يكون على عروشها على هذا القول صفة للقرية ، لا بدلا تقديره : على قرية ساقطة على عروشها ، فعلى هذا يجوز أن يكون وهى خاوية حالا من العروش ، وأن يكون حالا من الهاء المضاف إليه ، والعامل معنى الإضافة ، وهو ضعيف مع جوازه (أى) فى موضع نصب يبحى ، وهى بمعنى متى . فعلى هذا يكون ظرفا ، ويجوز أن يكون بمعنى كيف فيكون موضعها حالا من هذه ، وقد تقدم لما فيه من الاستفهام (مائة عام) ظرف لإمانته على المعنى ، لأن المعنى ألبسه مائة عام ، ولا يجوز أن يكون ظرفا على الظاهر لأن الإمانة تقع فى أدنى زمان : ويجوز أن يكون ظرفا لفعل محذوف تقديره : فأمانته فلبث مائة عام ، وبدل على ذلك قوله « كم لبثت » ثم قال « بل لبثت مائة عام » (كم) ظرف لللبث (لم يتسنه) الهاء زائدة فى الوقف ، وأصل الفعل على هذا فيه وجهان : أحدهما هو يتسن من قوله « حيا مسنون » فلما اجتمعت ثلاث نونات قلبت الأخيرة ياء كما قلبت فى تظنيت ثم أبدلت الياء ألفا ثم حذفتم للجزم . والثانى أن يكون أصل الألف واوا من قولك : أسنى يسنى إذا مضت عليه السنون ، وأصل سنة سنة اقولهم سنوات ، ويجوز أن تكون الهاء أصلا ، ويكون اشتقاقه من السنة ، وأصلها سنة لقولهم سنهنا ، وعاملته مسانبة . فعلى هذا تثبت الهاء وصلا ووقفا ، وعلى الأول تثبت فى الوقف دون الوصل ، ومن أثبتها فى الوصل أجراه مجرى الوقف .

فإن قيل : ما فاعل يتسنى ؟ قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شيء واحد ، فلهذا أفرد الضمير فى الفعل ، ويحتمل أن يكون جعل الضمير لذلك ، وذلك يكفى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير

الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى ، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية ، كما قال الشاعر :

فكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنَفُلٍ أَوْ سُنْبُلٍ كُحِّلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ

(وَكَيْسَجْعَلْكَ) معطوف على فعل محذوف تقديره ، أريناك ذلك لتعلم قدر قدرتنا ولنجعلك ، وقيل الواو زائدة ؛ وقيل التقدير : ولنجعلك فعلنا ذلك (كَيْفَ نَنْشُرُهَا) في موضع الحال من العظام والعامل في كيف نشرها ، ولا يجوز أن تعمل فيها انظر ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولكن كيف ونشرها جميعا حال من العظام ، والعامل فيها انظر ، تقديره : انظر إلى العظام بحياة . ونشرها يقرأ بفتح النون وضم الشين وماضيه نشر . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون مطاوع أنشر الله الميث فنشر ، ويكون نشر على هذا بمعنى أنشر ، فاللازم والمتعدي بلفظ واحد والثاني أن يكون من النشر الذي هو ضد الطي : أى يبسطها بالإحياء ، ويقرأ بضم النون وكسر الشين : أى نحيتها ، وهو مثل قوله « إذا شاء أنشره » . ويقرأ بالزاي أى زرفها ، وهو من النشر : وهو المرتفع من الأرض ، وفيها على هذا قراءتان : ضم النون وكسر الشين من أنشرته ، وفتح النون وضم الشين وماضيه نشرته ، وهما لغتان و (لَحْمًا) مفعول ثان (قَالَ أَعْلَمُ) يقرأ بفتح الهمزة واللام على أنه أخبر عن نفسه ، ويقرأ بوصل الهمزة على الأمر وفاعل قال « الله » وقيل فاعله عزيز ، وأمر نفسه كما يأمر المخاطب كما تقول لنفسك : اعلم يا عبد الله ، وهذا يسمى التجريد ؛ وقرئ بقطع الهمزة وفتحها وكسر اللام ، والمعنى : أعلم الناس .

قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ) العامل في إذ محذوف تقديره : اذكر فهو مفعول به لا ظرف ، و (أَرْنِي) يقرأ بسكون الراء ، وقد ذكر في قوله « وأرنا مناسكنا » (كَيْفَ نَنْحِي) الجملة في موضع نصب بأرني : أى أرني كيفية إحياء الموتى ، فكيف في موضع نصب بتحى (لِيُطْمِئِنَّ) اللام متعاقبة بمحذوف تقديره . سألتك لِيُطْمِئِنَّ ، والهمزة في يطمئن أصل ، ووزنه يفعل ، ولذلك جاء « فإذا اطمأننتم » مثل اقشعروتم (مِينَ الطَّيْرِ) صفة لأربعة . وإن شئت علقها بخذ ، وأصل الطير مصدر طار يطير طيرا مثل باع يبيع بيعا ، ثم سمي الجنس بالمصدر ؛ ويجوز أن يكون أصاه طيرا مثل سيد ، ثم خففت كما خفف سيد ؛ ويجوز أن يكون جمعا مثل تاجر وتجر ، والطير واقع على الجنس والواحد طائر (فَصُرْهُنَّ) يقرأ بضم الصاد وتخفيف الراء وبكسر الصاد وتخفيف الراء . ولهما معنيان : أحدهما أملهن ، يقال

صاره يصوره ويصيره إذا أماله ، فعلى هذا تتعلق إلى بالفعل ، وفي الكلام محذوف تقديره : أملهن إليك ثم قطعهن . والمعنى الثاني أن يصوره ويصيره بمعنى يقطعه ، فعلى هذا في الكلام محذوف يتعلق به إلى : أى فقطعهن بعد أن تميلهن إليك ، والأجود عندي أن تكون إليك حالا من المفعول المضمر تقديره فقطعهن مقربة إليك أو ممالاة ونحو ذلك ؛ ويقرأ بضم الصاد وتشديد الراء ، ثم منهم من يضمها ، ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يكسرها مثل مدهن ، فالضم على الإتيان ، والفتح للتخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والمعنى في الجميع من صره يصره إذا جمعه (مِنْهُنَّ) في موضع نصب على الحال من (جُزِّئاً) وأصله صفة للنكرة قدم عليها فصار حالا ؛ ويجوز أن يكون مفعولا لأجعل ، وفي الجزء لغتان : ضم الزاى ، وتسكينها ، وقد قرئ بهما ، وفيه لغة ثالثة كسر الجيم ، ولم أعلم أحدا قرأ به ؛ وقرئ بتشديد الزاى من غير همزة . والوجه فيه أنه نوى الوقف عليه ، فحذف الهمزة بعد أن ألقي حركتها على الزاى ثم شدد الزاى ، كما تقول في الوقف : هذا فرح ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، و (يَا تَيْتَنُكَ) جواب الأمر و (سَعْنِيَا) مصدر في موضع الحال : أى ساعيات ؛ ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا ، لأن السعى والإتيان متقاربان ، فكانه قال : يَا تَيْتَنُكَ إِنِّي أَنَا .

قوله تعالى (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ) في الكلام حذف مضاف تقديره : مثل إنفاق الذين ينفقون ، أو مثل نفقة الذين ينفقون ، ومثل مبتدأ ، و (كَمَثَلِ حَبَّةٍ) خبره ، وإنما قدر المحذوف لأن الذين ينفقون لا يشبهون بالحبة : بل إنفاقهم أو نفقتهم (أَنْبَسَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ) الجملة في موضع جر صفة لحبة (فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ) ابتداء وخبر في موضع جر صفة لسنابل ؛ ويجوز أن يرفع مائة حبة بالجار ، لأنه قد اعتمد لما وقع صفة ؛ ويجوز أن تكون الجملة صفة لسبع كقولك : رأيت سبعة رجال أحرار وأحرارا ؛ ويقرأ في الشاذ مائة بالنصب بدلا من سبع ، أو بفعل محذوف تقديره : أخرجت . والنون في سنبل زائدة ، وأصله من أسبل ؛ وقيل هي أصل ، والأصل في مائة مئبة ، يقال : أمأت الدراهم إذا صارت مائة ثم حذفت اللام تخفيفا كما حذفت لام يد .

قوله تعالى (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ) مبتدأ ، والخبر (لَهُمْ أَجْرُهُمْ) ، ولام الأذى ياء ، يقال : أذى ياذى أذى مثل نصب ينصب نصبا .

قوله تعالى (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) مبتدأ (وَمَغْفِرَةٌ) معطوف عليه ، والتقدير : وسبب مغفرة ، لأن المغفرة من الله فلا تفاضل بينها وبين فعل عبده ؛ ويجوز أن تكون للمغفرة مجاوزة المزمى واحتماله للفقير ، فلا يكون فيه حذف مضاف ، والخبر (خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ) و (يَتَّبِعُهَا) صفة لصدقة ؛ وقيل قول معروف مبتدأ خبره محذوف أى أمثل من غيره ، ومغفرة مبتدأ ، وخبر خبره .

قوله تعالى (كَالَّذِي يُنْفِقُ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ، وفي الكلام حذف مضاف تقديره : لإبطالاً كإبطال الذى ينفق ؛ ويجوز أن يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين : أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق ماله : أى مشبهين الذى يبطل إنفاقه بالرياء ، و (رِثَاءَ النَّاسِ) مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال : أى ينفق مراثيا ، والهمزة الأولى في رثاء عين الكلمة لأنه من راعى ، والأخيرة بدل من الياء لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة كالتضياء والدماء ؛ ويجوز تخفيف الهمزة الأولى بأن تقلب ياء فرارا من ثقل الهمزة بعد الكسرة ، وقد قرئ به ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول . ودخلت الفاء في قوله (فَتَمَثَّلُهُ) لربط الجملة بما قبلها . وأنصفوا جمع صفوانة ، والجديد أن يقال هو جنس لاجمع . ولذلك عاد الضمير إليه بلفظ الأفراد في قوله « عليه تراب » وقيل هو مفرد ، وقيل واحده صفا وجمع فعل على فعلا ن قليل ، وحكى صفوان بكسر الصاد ، وهو أكثر الجموع ، وبقرأ بفتح الفاء وهو شاذ ، لأن فعلا ن شاذ في الأسماء وإنما يجي في المصادر مثل الغليان والصفات مثل يوم صفوان ، و (عَلَيْهِ تَرَابٌ) في موضع جر صفة لصفوان ، ولك أن ترفع ترابا بالجر لأنه قد اعتمد على ما قبله ، وأن ترفعه بالابتداء ، والفاء في (فَأَصَابَهُ) عاطفة على الجار ، لأن تقديره : استقر عليه تراب فأصابه ، وهذا أحد ما يقوى شبه الظرف بالفعل ، والألف في أصاب متقلبة عن واو ، لأنه من صاب يصوب (فَتَرَكَهُ صَامِدًا) هو مثل قوله « وتركهم في ظلمات » وقد ذكر في أول السورة (لَا يَتَّقِدُونَ) مستأنف لاموضع له ، وإنما جمع هنا بعد ما أفرد في قوله كالذى وما بعده ، لأن الذى هنا جنس ، فيجوز أن يعود الضمير إليه مفردا وجمعا ، ولا يجوز أن يكون من الذى ، لأنه قد فصل بينهما بقوله « فثله » وما بعده ؛

قوله تعالى (ابْتَغَاءَ) مفعول من أجله (وَتَثْبِيْتًا) معطوف عليه ، ويجوز أن يكونا حالين : أى مبتغين ومثبتين (مِنْ أَنْفُسِهِمْ) يجوز أن يكون من بمعنى اللام :

أى تثبيتاً لأنفسهم كما تقول . فعلت ذلك كسرأ من شهوتي . ويجوز أن تكون على أصلها أى تثبيتاً صادرأ من أنفسهم . والتثبيت مصدر فعل متعد ، فعلى الوجه الأول يكون من أنفسهم مفعول المصدر . وعلى الوجه الثانى يكون المفعول محذوفاً تقديره : ويتبنون أعظم إختصاص النية . ويجوز أن يكون تثبيتاً بمعنى ثبتت فيكون لازماً . والمصادر قد تختلف ويضع بعضها موقع بعض : ومثله قوله تعالى « وتبطل إليه تبتلاً » أى تبتلاً . وفى قوله « مثل الذين يفتقون » حذف تقديره : ومثل بقية الذين يفتقون لأن المفتق لا يشبه البنية . وإنما تشبه الفتقة التى تكون بالجنة التى تضر . والربوة بضم الراء وفتحها وكسرهما ثلاث لغات . وفيها لغة أخرى ربوة . وقد قرئ بذلك كله (أصابها) صفة للجنة . ويجوز أن تكون فى موضع نصب على الحال من الجنة . لأنها قد وضعت . ويجوز أن تكون حالاً من التفسير فى الجار . وقد مع الفعل مقدرة . ويجوز أن تكون الجملة صفة لربوة . لأن الجنة بعض الربوة . والوايل من وبل . ويقال أويل فهو مويل . وهى صفة غالباً لا تحتاج معها إلى ذكر الموصوف . آتت متعد إلى مفعولين . وقد حذف أحدهما : أى أعطت صاحبها . ويجوز أن يكون متعلية إلى واحد . لأن معنى آتت أخرجت . وهو من الإثناء وهو الريح . والأكل بكون الكاف وضمتها لغتان . وقد قرئ جمعاً والواحد منه أكلة وهو المأكول . وأضاف الأكل إليها لأنها علة أو سببه . و (خضعفتين) حال : أى مضاعفاً (فطيل) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالتأتى يصيبها طيل . أو فالتصيب لها . أو قصيبها . ويجوز أن يكون فاعلاً تقديره : قصيبها طيل . وحذف الفعل لدلالة فعل الشرط عليه . والجزم فى يصيبها بلم لا يان . لأن لم عامل بخصيص المستقبل . وإن قد وأبها الماضى . وقيل يحذف معها الفعل . فجاز أن يطيل عملها :

قوله تعالى (من الخيل) صفة للجنة . والخيل جمع وهو نادر . وقيل هو جنس (شوى) صفة أخرى (لئلا فيها من كل الثمرات) فى الكلام حذف تقديره له فيها رزق من كل أو ثمرات من كل أنواع الثمرات . ولا يجوز أن يكون من مثله وما قبله الخبر . لأن المبتدأ لا يمكن جازاً ومجروراً إلا إذا كان حرف الجر زائدا . ولا فاعلاً . لأن حرف الجر لا يكون فاعلاً . ولكن يجوز أن يكون صفة محذوف . ولا يجوز أن تكون من زائدة على قول سيوريه . ولا على قول الأخفش . لأن المعنى يصير له فيها كل الثمرات . وليس الأمر على هذا إلا أن يراد به هاهنا الكثرة لا الاستيعاب . فيجوز عند الأخفش . لأنه يجوز زيادة « من » فى الواجب . إضافة

« كل » إلى ما بعدها بمعنى اللام ، لأن المضاف إليه غير المضاف (وأصابته) الجملة حال من أحد ، وقد مرادة تقديره : وقد أصابه ، وقيل وضع الماضي موضع المضارع ، وقيل حمل في العطف على المعنى ، لأن المعنى أيود أحدكم أن لو كانت له جنة فأصابها وهو ضعيف ، إذ لا حاجة إلى تغيير اللفظ مع صحة معناه (وَاَلَهُ ذُرِّيَّةٌ) جملة في موضع الحال من الهاء في أصابه . واختلف في أصل الذرية على أربعة أوجه : أحدها أن أصلها ذرورة من ذر يلرز إذا نشر . فأبدلت الراء الثانية ياء لاجتماع الراءات ، ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت ، ثم كسرت الراء إتباعا ، ومنهم من يكسر الذال إتباعا أيضا ، وقد قرئ به . والثاني أنه من ذر أيضا إلا أنه زاد الياءين ، فوزنه فعلية . والثالث أنه من ذرا بالهمز فأصله على هذا ذرورة فعولة ، ثم أبدلت الهمزة ياء وأبدلت الواو ياء فرارا من ثقل الهمزة الواو والضممة . والرابع أنه من ذرا يذرو لقوله « وتذروه الرياح » فأصله ذرورة ثم أبدلت الواو ياء ثم عمل ما تقدم ؛ ويجوز أن يكون فعلية على الوجهين (فأصابها) معطوف على صفة الجنة .

قوله تعالى (أَنْتَفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ) المفعول محذوف : أي شيئا من طيبات ، وقد ذكر مستوفى فيما تقدم (وَلَا تَيَمَّمُوا) الجمهور على تخفيف التاء وماضيه تيمم والأصل تيمموا فحذف التاء الثانية كما ذكر في قوله « تظاهرون » ويقرأ بتشديد التاء وقبله ألف ، وهو جمع بين ساكنين ، وإنما سوغ ذلك المد الذي في الألف ، وقرئ بضم التاء وكسر الميم الأولى على أنه لم يحذف شيئا ووزنه تفعلا (مِنْهُ) متعلقة بـ (تَنْتَفِقُونَ) والجملة في موضع الحال من الفاعل في تيمموا : وهي حال مقدرة لأن الإنفاق منه يقع بعد القصد إليه ؛ ويجوز أن يكون حالا من الحبث لأن في الكلام ضميرا يعود إليه : أي منفقا منه ؛ والحبث صفة غالبية فلذلك لا يذكر معها الموصوف (وَاسْتَمُوا بِأَخْذِهِ) مستأنف لا موضع له (إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا) في موضع الحال : أي إلا في حال الإغماض ، والجمهور على ضم التاء وإسكان الغين وكسر الميم وماضيه أغمض وهو متعد ، وقد حذف مفعوله أي تغمضوا أبصاركم أو بصائركم ؛ ويجوز أن يكون لازما مثل أغضى عن كذا ، ويقرأ كذلك إلا أنه بتشديد الميم وفتح الغين والتقدير : أبصاركم ، ويقرأ تغمضوا بضم التاء والتخفيف وفتح الميم على ما لم يسم فاعله : والمعنى : إلا أن تحملوا على التفاعل عنه والمساخة فيه ، ويجوز أن يكون من أغمض إذا صودف على تلك الحال ، كقولك : أحمد الرجل : أي وجد محمودا

ويقرأ بفتح الفاء وإسكان الغين وكسر الميم من غمض يغمض ، وهي لغة في غمض ،
ويقرأ كذلك إلا أنه بضم الميم وهو من غمض كظرف : أى خفى عليكم رأيكم فيه ،
قوله تعالى (يَبْعِدُكُمْ) أصله يوعدكم فحذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة
وكسرة ، وهو يتعدى إلى مفعولين ؛ وقد يجيء بالياء يقال وعدته بكذا (مَغْفِرَةٌ
مِنْهُ) يجوز أن يكون صفة وأن يكون مفعولا متعلقا بيبعد : أى يبعدكم من تلقاء نفسه
(وَقَضَلَا) تقديره : منه استغنى بالأولى عن إعادتها .

قوله تعالى (وَمَنْ يُوْتِ) يقرأ بضم الياء وفتح التاء ، ومن على هذا مبتدأ
وما بعدها الخبر ، ويقرأ بكسر التاء ؛ فن على هذا في موضع نصب بيوت ، ويؤت
بجزم بها ، فقد عمل فيما عمل فيه ، والفاعل ضمير اسم الله ، والأصل في (يَبْدَأُ كَرُّ)
بندكر ، فأبدل الفاء ذالا لتقرب منها فتدغم .

قوله تعالى (مَا أَنْفَقْتُمْ) ما شرط وموضعها نصب بالفعل الذى يليها ، وقد
ذكرنا مثله في قوله « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

قوله تعالى (فَتَعِيمًا) نعم فعل جامد لا يكون فيه مستقبل وأصله نعم كعلم ، وقد
جاء على ذلك في الشعر إلا أنهم سكنوا العين ونقلوا حركتها إلى النون ليكون دليلا
على الأصل ؛ ومنهم من يترك النون مفتوحة على الأصل ، ومنهم من يكسر النون
والعين إتباعا ، وبكل قد قرئ ، وفيه قراءة أخرى هنا وهي إسكان العين والميم مع
الإدغام ، وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين ؛ وقيل إن الراوى لم يضبط
القراءة ، لأن القارىء اختلس كسرة العين فظنه إسكانا وفاعل نعم مضمر ، وما بمعنى
شئ وهو المخصوص بالمدح : أى نعم الشئ شيئا (هـ) خبر مبتدأ محذوف ، كأن
قائلا قال ؛ ما الشئ الممدوح ، فيقال ؛ هـ أى الممدوح الصدقة . وفيه وجه آخر
وهو أن يكون هـ مبتدأ مؤخر ، ونعم وفاعلها الخبر : أى الصدقة نعم الشئ ،
واستغنى عن ضمير يعود على المبتدأ لاشتغال الجنس على المبتدأ (فَهَؤُلَاءِ خَيْرٌ لَّكُمْ)
الجملة جواب الشرط ، وموضعها جزم ، وهو ضمير مصدر لم يذكر ، ولكن ذكر
فعله ، والتقدير : فالإخفاء خير لكم ؛ أو قد دعوا إلى الفقراء في خفية خير (وَتُكْفَرُ
عَنْكُمْ) يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عز وجل ، ويقرأ بالياء على هذا
التقدير أيضا ، وعلى تقدير آخر وهو أن يكون الفاعل ضمير الإخفاء ، ويقرأ
وتكفر بالتاء على أن الفعل مسند إلى ضمير الصدقة ، ويقرأ بجزم الراء عطفا على
موضع فهو ، وبالرفع على إضمار مبتدأ : أى ونحن أو وهى ، و (مِّنْ) هنا زائدة

عند الأخفش ، فيكون (سَيِّئَاتِكُمْ) المفعول ، وعند سيدييه المفعول محذوف :
أى شيئاً من سيئاتكم ، والسبب فعيلة ، وعينها واو لأنها من ساء يسوء فأصلها سيوئة ؛
ثم عل فيها ما ذكرنا فى صيب .

قوله تعالى (لِلْمُقْرَّاءِ) فى موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : الصدقات
المذكورة للفقراء ، وقيل التقدير : اعجبوا للفقراء (فى سَبِيلِ اللَّهِ) « فى » متعلقة
بأحصروا على أنها ظرف له ، ويجوز أن تكون حالا : أى أحصروا مجاهدين
(لايستطيعون) فى موضع الحال . والعامل فيه أحصروا : أى أحصروا عاجزين
ويجوز أن يكون مستأنفاً (يَحْسَبُهُمْ) حال أيضاً ، ويجوز أن يكون مستأنفاً لاموضع
له ، وفيه لغتان كسر السين وفتحها ، وقد قرئ بهما ، و (الجاهل) جنس فلذلك
لم يجمع ولا يراد به واحد (مِنَ التَّعَنُّفِ) يجوز أن يتعلق « من » بحسب : أى
يحسبهم من أجل التعنف ، ولا يجوز أن يتعلق بمعنى أغنياء ، لأن المعنى يصير إلى ضد
المقصود ، وذلك أن معنى الآية أن حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء ، ولو عقلت
« من » بأغنياء صار المعنى أن الجاهل يظن أنهم أغنياء ولكن بالتعنف ، والغنى
بالتعنف فقير من المال (تَعْرِفُهُمْ) يجوز أن يكون حالا وأن يكون مستأنفاً ،
و (لايستلّون) مثله و (إلخافاً) مفعول من أجله ؛ ويجوز أن يكون مصدرا للفعل
محذوف دل عليه يستلون ، فكأنه قال : لايلحفون ؛ ويجوز أن يكون مصدرا
فى موضع الحال تقديره : ولايسألون ملحقين .

قوله تعالى (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ) الموصول وصلته مبتدأ ، وقوله (فَلَهُمْ
أَجْرُهُمْ) جملة فى موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لشبه الذى بالشرط فى إيهامه
ووصله بالفعل (بالتَّيْلِ) ظرف والباء فيه بمعنى فى ، و (سِرّاً وَعَلَانِيَةً) مصدران
فى موضع الحال .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا) مبتدأ (لايتقومون) خبره ، والكاف
فى موضع نصب وصفا لمصدر محذوف تقديره : إلا قياما مثل قيام الذى يتخبطه ولام
الربا واو لأنه من ربا يربو وتثنيته ربوان ، ويكتب بالآلف . وأجاز الكوفيون كتبه
وتثنيته بالياء قالوا لأجل الكسرة التى فى أوله وهو خطأ عندنا ، و (مِنَ الْمَسِّ)
يتعلق بتخبطه : أى من جهة الجنون فيكون فى موضع نصب (ذلك) مبتدأ ،
و (بَأَنَّهُمْ قَالُوا) الخبر : أى مستحق بقولهم (جاءَهُمْ عِظَةٌ) إنما لم تثبت التاء
لأن تأنيث الموعظة غير حقيقى ، فالموعظة والوعظ بمعنى .

قوله تعالى (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا) روى أبو زيد الأنصارى أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة ، وهى قراءة بعيدة إذ ليس في الكلام اسم في آخره وواو قبلها ضمة لاسيا وقبل الضمة كسرة ، وقد يؤوّل على أنه وقف على مذهب من قال هذه افعلوا فتقلب الألف في الوقف وواو ، فيما أن يكون لم يضبط الراوى حركة الباء أو يكون سمى قربها من الضمة ضمّا .

قوله تعالى (مَا بَقِيَ) الجمهور على فتح الباء ، وقد قرئ شاذّا بسكونها ، ووجهه أنه خفف بحذف الحركة عن الباء بعد الكسرة ، وقد قال المبرد : تسكين باء المنقوص في النصب من أحسن الضرورة هذا مع أنه معرب فهو في الفعل الماضي أحسن .

قوله تعالى (فَاذْنَبُوا) يقرأ بوصل الهزمة وفتح الذال وماضيه آذن ، والمعنى : فأيقنوا بحرب ، ويقرأ بقطع الهزمة والمد وكسر الذال وماضيه آذن : أى أعلم ، والمفعول محذوف : أى فأعلموا غيركم ؛ وقيل المعنى : صيروا عالمين بالحرب (لَا تَضْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) يقرأ بتسمية الفاعل في الأوّل ، وترك التسمية في الثانى ووجهه أن منعهم من الظلم أهم فبدى به ؛ ويقرأ بالعكس . والوجه فيه أنه قدم ما نظمئن به نفوسهم من نقي الظلم عنهم ثم منعهم من الظلم ؛ ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى واحد ، لأن الواو لا ترتب .

قوله تعالى (وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) كان هنا التامة : أى إن حدث ذوعسرة ؛ وقيل هى الناقصة ، والخبر محذوف تقديره : وإن كان ذوعسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك ، ولو نصب فقال ذاعسرة لكان الذى عليه الحق معنيا بالذكر السابق ، وليس ذلك في اللفظ إلا أن يتحمل لتقديره ، والعسرة والعسر بمعنى ، والنظرة بكسر الظاء مصدر بمعنى التأخير ؛ والجمهور على الكسر ؛ ويقرأ بالإسكان لإشارا للتخفيف كضخذ وفخذ وكثف وكثف ؛ ويقرأ فنظرة بالألف وهى مصدر كالعاقبة والعافية ؛ ويقرأ فنأظره على الأمر كما تقول ساهله بالتأخير (إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى إلى وقت ميسرة أو وجود ميسرة ، والجمهور على فتح السين والتأنيث ؛ وقرئ بضم السين وجعل الماء ضميرا ، وهو بناء شاذ لم يأت منه إلا مكرم ومعون ، على أن ذلك فدتؤول على أنه جمع مكرمة ومعونة ، وتحتل القراءة بعد ذلك أمرين : أحدهما أن يكون جمع ميسرة كما قالوا فى البناءين . والثانى أن يكون أراد ميسورة فحذف الواو اكتفاء بدلالة الضمة عليها وارتفاع نظرة على الابتداء والخبر محذوف : أى فعليكم نظرة ،

والى يتعلق بنظرة (وَأَنْ تَصَدَّقُوا) يقرأ بالتشديد وأصله تتصدقوا ، فقلب التاء الثانية صاداً وأدغمها ، ويقرأ بالتخفيف على أنه حذف التاء حذفاً .

قوله تعالى (تَرْجِعُونَ فِيهِ) الجملة صفة يوم ، ويقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، وبضمها على ترك التسمية على أنه من ترجعته : أى رددته ، وهو متعد على هذا الوجه ، ولولا ذلك لما بنى لما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ بالياء على الغيبة (وَمَنْ لَا يُظْلَمُونَ) يجوز أن يكون حالاً من «كل» لأنها فى معنى الجمع ؛ ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى يرجعون على القراءة بالياء على أنه خرج من الخطاب إلى الغيبة كقوله «حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين ٣٢» .

قوله تعالى (إلى أجلٍ) هو متعلق بتدانيتم ، ويجوز أن يكون صفة لدين : أى مؤخر ومؤجل ، وألف (مُسَمًّى) منقلبة عن ياء ، وكذا كل ألف وقعت رابعة فصاعداً إذا كانت منقلبة فإنها تكون منقلبة عن ياء ، ثم ينظر فى أصل الياء (بالعدل) متعلق بقوله «وليكتب» أى يكتب بالحق ، فيجوز أن يكون أى وليكتب عادلاً ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به : أى بسبب العدل ؛ وقيل لباء زائدة ، والتقدير : وليكتب العدل ؛ وقيل هو متعلق بكاتب : أى كاتب موصوف بالعدل أو محضار (كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) الكاف فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف ، وهو من تمام أن يكتب ؛ وقيل هو متعلق بقوله (فَلْيَكْتُبْ) ويكون الكلام قد تم عند قوله : أن يكتب ، والتقدير : فليكتب كما علمه الله (وَلْيُسْمِّلْ) ماضى هذا الفعل أمل ، وفيه لغة أخرى أمل ، ومنه قوله «فهى تملى عليه» وفيه كلام يأتى فى موضعه إن شاء الله (مِنْهُ شَيْئًا) يجوز أن يتعلق من بيخس ، ويكون لا بتداء غاية البيخس ، ويجوز أن يكون التقدير شيئاً منه ، فلما قدمه صار حالاً والهاء للحق (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) هو هنا تأكيد والفاعل مضمير ، والجمهور على ضم الهاء ، لأنها كلمة منفصلة عما قبلها فهى مبدوء بها وقرئ بإسكانها على أن يكون أجرى المنفصل مجرى المتصل بالواو أو الفاء أو اللام نحو وهو فهو هو (بالعدل) مثل الأولى (مِنْ رِجَالِكُمْ) يجوز أن يكون صفة لشهدين ، ويجوز أن يتعلق باستشهدوا (فَأَنْ يَسْكُونَا) الألف ضمير الشاهدين (فَرَجُلٌ) خبر مبتدأ محذوف : أى فالاستشهد رجل (وَأَمْرَانِ) وقيل هو فاعل : أى فليستشهد رجل ؛ وقيل الخبر محذوف تقديره : رجل وامرأتان يشهدون ، ولو كان قد قرئ بالنصب لكان التقدير فاستشهدوا ؛ وقرئ فى الشاذ وامرأتان بهمزة ساكنة ، ووجهه أنه خفف الهزة فقربت من الألف ، والمقربة من

الألف في حكمها ولهذا لا يبتدأ بها ، فلما صارت كالألف قلبها همزة ساكنة كما قالوا خاتم وعالم . قال ابن جني : ولا يجوز أن يكون سكن الهمزة لأن الفتوح لا يسكن لخفة الفتحة ، ولو قيل إنه سكن الهمزة لتوالى الحركات وتوالى الحركات يجنب وإن كانت الحركة فتحة كما سكنوا باء ضربت لكان حسنا (ممن ترضون) هو في موضع رفع صفة لرجل وامرأتين تقديره : مرضيون ، وقيل هو صفة للشهيدين وهو ضعيف للفصل الواقع بينهما ، وقيل هو بدل من « من رجالكم » وأصل ترضون ترضون ، لأن لام الرضا واو لقولك الرضوان (مين الشهداء) يجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف : أي ترضونه كائنا من الشهداء ، ويجوز أن يكون بدلا من « من » (أن تضل) يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصبة للفعل وهو مفعول له وتقديره : لأن تضل إحداها (فتذكر) بالنصب معطوف عليه .

فإن قلت . ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداها فكيف يفكر باللام . فالجواب ما قاله سيبويه : إن هذا كلام محمول على المعنى ، وعادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع المسبب لأنه يصير إليه ، ومثله قولك أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعم بها ، ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط ، وإنما المعنى لأدعم بها الحائط إذا مال ، فكذلك الآية تقديرها : لأن تذكر إحداها الأخرى إذا ضلت أو لضعفها ، ولا يجوز أن يكون التقدير : مخافة أن تضل ، لأنه عطف عليه فتذكر ، فيصير المعنى مخافة أن تذكر إحداها الأخرى إذا ضلت ، وهذا عكس المراد ، ويقرأ فتذكر بالرفع على الاستئناف . ويقرأ إن بكسر الهمزة على أنها شرط ، وفتحة اللام على هذا حركة بناء لالتقاء الساكنين ، فتذكر جواب الشرط ، ورفع الفعل لدخول لقاء الجواب ، ويقرأ بتشديد الكاف وتخفيفها ، يقال : ذكرته وأذكرته ، و (إحداهما) للفاعل ، و (الأخرى) للمفعول ويصح في المعنى العكس إلا أنه يمتنع في الإعراب على ظاهر قول النحويين ، لأن الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فيهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل في كل موضع يخاف فيه اللبس ، فعلى هذا إذا أمن اللبس جاز تقديم المفعول كقولك : كسر عيسى العصا ، وهذه الآية من هذا القبيل ، لأن النسيان والإذكار لا يتعين في واحدة منهما ؛ بل ذلك على الإيهام ، وقد علم بقوله « فتذكر » أن التي تذكر هي الذاكرة ، والتي تذكر هي الناسية ، كما علم لفظ كسر من يصح منه الكسر ، فعلى هذا يجوز أن يجعل إحداها فاعلا ، والأخرى مفعولا ، وأن يعكس .

فإن قيل : لم يُلحَظْ يقل فتذكرها الأخرى . قيل فيه رُجِهان : أحدهما أنه أعاد الظاهر ليدل على الإيهام في الذكر والنسيان ، ولو أضمر اتعين عوده إلى المذكور ، والثاني أنه وضع الظاهر موضع المضمّر تقديره فتذكرها ، وهذا يدل على أن إحداهما الثانية مفعول مقدم ، ولا يجوز أن يكون فاعلا في هذا الوجه ، لأن الضمير هو المظهر بعينه ، والمظهر الأول فاعل تفضل ؛ فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت النامية هي المذكورة وذات محال ، والمفعول الثاني لتذكر محذوف تقديره : الشهادة ونحو ذلك . وكذلك مفعول (يَأْبَ) وتقديره : ولا يَأْبُ الشهداء إقامة الشهادة وتحمل الشهادة ، و (إِذَا) ظرف لِيَأْبَ ويجوز أن يكون ظرفا للمفعول المحذوف ، و (أَنْ تَكْتُبُوهُ) في موضع نصب بتسأموا وتسأموا يتعدى بنفسه ، وقيل بحرف الجر ، و (صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا) حالان من إهَاء ، و (إِلَى) متعلقة بتكتبوه ، ويجوز أن تكون حالا من إهَاء أيضا ، و (عِنْدَ اللَّهِ) ظرف لأقسط ، واللام في قوله (للشَّهَادَةِ) يتعلق بأقوم ، وأفعل يعمل في الظروف وحروف الجر ، وصحت الواو في أقوم كما صحت في فعل التعجب ، وذلك لجموده وإجرائه مجرى الأسماء الجامدة ، وأقوم يجوز أن يكون من أقام المتعدية لكنه حذف الهمزة الزائدة ثم أتى بهمزة أفعل كقوله تعالى « أَيْ الْخَزَبِينَ أَحْصَى » فيكون المعنى : أثبت لإقامتكم الشهادة ، ويجوز أن يكون من قام اللازم ، ويكون المعنى : ذلك أثبت لقيام الشهادة ، وقامت الشهادة ثبتت وألف (أدنى) منقلبة عن واو لأنه من دنا يدنو ، و (أَنْ لَا تَرْتَابُوا) في موضع نصب ، وتقديره : وأدنى للارتتابوا ، أو إلى أن لا ترتابوا (تِجَارَةً) يقرأ بالرفع على أن تكون التامة ، و (حَاضِرَةً) صفتها ، ويجوز أن تكون الناقصة ، واسمها تجارة ، وحاضرة صفتها ، و (تُدِيرُونَهَا) الخبر ؛ و (بَيْنَكُمْ) ظرف لتديرونها ؛ وقرئ بالنصب على أن يكون اسم الفاعل مضمرا فيه تقديره : إلا أن تكون المبايعة تجارة ، والجملة المستثناة في موضع نصب لأنه استثناء من الجنس ، لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة ؛ واستثنى منه التجارة الحاضرة ، والتقدير : إلا في حال حضور التجارة ، ودخلت الفاء في (فَكَيْفَ) إيدانا بتعلق ما بعدها بما قبلها ؛ و (أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا) تقديره في ألا تكتبوها ، وقد تقدم الخلاف في موضعه من الإعراب في غير موضع (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ) فيه وجوه من القراءات قد ذكرت في قوله « لَا تُضَارُّ الْوَلَدَةُ » وقرئ هنا بإسكان الراء مع التشديد وهي ضعيفة ، لأنه في التقدير جمع بين ثلاث سواكن إلا أن له وجها وهو أن الألف لدها تجرى مجرى المتحرك فيبقى ساكنا ، والوقف عليه ممكن ، ثم أجرى الوصل

يجرى الوقف ، أو يكون وقف عليه وقفة يسيرة ، وقد جاء ذلك في القوافي . والهاء في (فَإِنَّهُ) تعود على الإباء أو الإضرار ، و (يَكُفُّ) متعلق بمحذوف تقديره لاحق بكم (وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ) مستأنف لا موضع له ، وقيل موضع محال من الفاعل في اتقوا تقديره : واتقوا الله مضمونا للتعليم أو الهداية ، ويجوز أن يكون حالا مقدرة .

قوله تعالى (فَارْهَنُ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالوثيقة أو التوثيق ، ويقرأ بضم الهاء وسكونها وهو جمع رهن مثل سقف وسقف وأسد وأسد ، والتسكين لثقل الضمة بعد الضمة ؛ وقيل رهن جمع رهان ورهان جمع رهن ، وقد قرئ به مثل كلب وكلاب ، والرهن مصدر في الأصل وهو هنا بمعنى مرهون (الَّذِي أَوْتُمِّنَ) إذا وقفت على الذي ابتدأت أو تمن ، فالهمزة للوصل والواو بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل ، فإذا وصلت حذفت همزة الوصل وأعدت الواو إلى أصلها وهو الهمزة ، وحذفت ياء الذي لا لتقاء الساكنين ، وقد أبدلت الهمزة ياء ساكنة ، وياء الذي محذوفة لما ذكرنا ، وقد قرئ به (أَمَا نَنْتَهُ) مفعول يؤد لامصدر أو تمن ، والأمانة بمعنى المؤتمن (وَلَا تَكْتُمُوا) الجمهر على التاء للخطاب كصدر الآية وقرئ بالياء على الغيبة لأن قبله غيبا ، إلا أن الذي قبله مفرد في اللفظ وهو جنس ، فلذلك جاء الضمير مجموعا على المعنى (فَإِنَّهُ) الهاء ضمير من ، ويجوز أن تكون ضمير الشأن ، و (آثَمَ) فيه أوجه : أحدها أنه خبر إن ، و (قَلْبُهُ) مرفوع به ، والثاني كذلك إلا أن قلبه بدل من آثم لا على نية طرح الأول ، والثالث أن قلبه بدل من الضمير في آثم ؛ والرابع أن قلبه مبتدأ وآثم خبر مقدم ، والجملة خبر إن ؛ وأجاز قوم قلبه بالنصب على التمييز وهو بعيد لأنه معرفة .

قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ) يقرآن بالرفع على الاستئناف : أي فهو يغفر ، وبالجزم عطفا على جواب الشرط ، وبالنصب عطفا على المعنى بإضمار أن تقديره : فإن يغفر ، وهذا يسمى الصرف ، والتقدير : يكن منه حساب فغفران ؛ وقرئ في الشاذ بحذف الفاء ، والجزم على أنه بدل من يحاسبكم .

قوله تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ) معطوف على الرسول فيكون الكلام تاما عنده ؛ وقيل المؤمنون مبتدأ ، و (وَكُلُّ) مبتدأ ثان والتقدير : كل منهم ، و (آمَنَ) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر الأول ، وأفرد الضمير في آمن ردا على لفظ كل (وَكُتِبَ) يقرأ بغير ألف على الجمع ، لأن الذي معه جمع ، ويقرأ و « كتابه »

على الأفراد وهو جنس ؛ ويجوز أن يراد به القرآن وحده (وَرُسُلِهِ) يقرأ بالضم والإسكان ، وقد ذكر وجهه (لَانْفَرَقُ) تقديره : يقولون وهو في موضع الحال وأضاف (بَيْنَ) إلى أحد ، لأن أحدا في معنى الجمع (وَقَالُوا) معطوف على آمن (غُفِرَ إِنَّكَ) أى اغفر غفرانك فهو منصوب على المصدر ، وقيل التقدير : نسألك غفرانك ؛

قوله تعالى (كَسَبَتْ) وفي الثانية (اكْتَسَبَتْ) قال قوم : لا فرق بينهما ، واحتجوا بقوله « ولا تكسب كل نفس إلا عليها » وقال « ذوقوا ما كنتم تكسبون » فجعل الكسب في السيئات كما جعله في الحسنات : وقال آخرون : اكتسب افتعل يدل على شدة الكلفة ، وفعل السيئة شديد لما يؤول إليه (لَاتُؤْ أَخَذْنَا) يقرأ بالهمزة والتخفيف ، والماضي أخذته ، وهو من الأخذ بالذنب وحكى وأخذته بالواو .

سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

(الم) قد تقدم الكلام عليها في أول البقرة والميم من ميم حركت لانتقاء الساكنين وهو الميم ، ولام التعريف في اسم الله ، ولم تحرك لسكونها وسكون الياء قبلها ، لأن جميع هذه الحروف التي على هذا المثل تسكن إذا لم يلقها ساكن بعدها كقوله لام ميم ذلك الكتاب ، وحَمَ ، وطسَ ، وقَاوَك . وفتحت لوجهين : أحدهما كثرة استعمال اسم الله بعدها ، والثاني ثقل الكسرة بعد الياء والكسرة ، وأجاز الأخفش كسرهما ، وفيه من القبح ما ذكرنا ؛ وقيل فتحت لأن حركة همزة الله أقيمت عليها ، وهذا بعيد لأن همزة الوصل لاحظ لها في الثبوت في الوصل حتى تأتي حركتها على غيرها ؛ وقيل الهمزة في الله همزة قطع ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، فلذلك أقيمت حركتها على الميم لأنها تستحق الثبوت ، وهذا يصح على قول من جعل أداة التعريف أل (الله) لإلته إلا هوَ الحَيُّ الْقَيُّومُ) قد ذكر إعرابه في آية الكرسي (نَزَّلَ عَلَيْكَ) هو خبر آخر ، وما ذكرناه في قوله « لَاتُؤْ أَخَذْنَا » فثله هاهنا ، وقرئ نزل عليك بالتخفيف و (الْكِتَابَ) بالرفع ، وفي الجملة وجهان : أحدهما هي منقطعة ، والثاني هي متصلة بما قبلها ، والضمير محذوف تقديره : من عنده ، و (بِالْحَقِّ) حال من الكتاب ، و (مُصَدِّقًا) إن شئت جعلته حالا ثانيا ، وإن شئت جعلته بدلا من موضع قوله بالحق ، وإن شئت جعلته حالا من الضمير في المجرور (التَّوْرَةَ) فوعلة من وري الزنديري

إذا ظهر منه النار ، فكان التوراة ضياء من الضلال ، فأصلها وورية فأبدلت الواو الأولى تاء كما قالوا تولج وأصله وولج وأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقال القراء : أصلها تورية على تفعلة كنوصية ، ثم أبدل من الكسرة الفتحة فانقلبت الياء ألفا ، كما قالوا في ناصية ناصاة ، ويجوز إمالتها لأن أصل ألفها ياء (والإنجيل) إفعيل من النجل وهو الأصل الذى يتفرع عنه غيره ، ومنه سمي الولد نجلا ، واستنجل الوادى إذا نز ماؤه ، وقيل هو من السعة من قولهم : نجلت الإهاب إذا شققته ، ومنه عين نجلاء واسعة الشق ، فالإنجيل الذى هو كتاب عيسى تضمن سعة لم تكن لليهود ، وقرأ الحسن « الإنجيل » بفتح الهمزة ، ولا يعرف له نظير ، إذ ليس فى الكلام أفعيل ، إلا أن الحسن ثقة ، فيجوز أن يكون سمعها ، و (مِنْ قَبْلُ) يتعلق بأنزل ، وبنييت قبل لقطاعها عن الإضافة ، والأصل من قبل ذلك ، فقبل فى حكم بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق إعرابا (هُدًى) حال من الإنجيل والتوراة ، ولم يثن لأنه مصدر ، ويجوز أن يكون حالا من الإنجيل ، ودل على حال للتوراة محذوفة كما يدل أحد الخبرين على الآخر (للتاس) يجوز أن يكون صفة لهدى ، وأن يكون متعلقا به . و (الفرقان) فعلا من الفرق ، وهو مصدر فى الأصل ، فيجوز أن يكون بمعنى الفارق أو المفروق ويجوز أن يكون التقدير ذا الفرقان .

قوله تعالى (كَلِمَةٌ عَذَابٌ) ابتداء وخبر فى موضع خبر إن ، ويجوز أن يرتفع العذاب بالظرف .

قوله تعالى (فى الأرض) يجوز أن يكون صفة لشيء ، وأن يكون متعلقا بيبخى قوله تعالى (فى الأرحام) فى متعلقة بيبصرون ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف والميم : أى يصوركم وأنتم فى الأرحام مضجع (كَيْفَ يَشَاءُ) كيف فى موضع نصب بيشاء وهو حال ، والمفعول : محذوف تقديره : يشاء تصويركم ؛ وقيل كيف ظرف لبشاء ، وموضع الجملة حال تقديره : يصوركم على مشيئته أى مريدا ، فعلى هذا يكون حالا من ضمير اسم الله ؛ ويجوز أن تكون حالا من الكاف والميم : أى يصوركم متقلبين على مشيئته (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) هو مثل قوله لا إله إلا هو الرحمن الرحيم .

قوله تعالى (مِنْهُ آيَاتٌ) الجملة فى موضع نصب على الحال من الكتاب ، ولك أن ترفع آيات بالظرف لأنه قد اعتمد ، ولك أن ترفعه بالابتداء والظرف خبره (هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ) فى موضع رفع صفة لآيات وإنما أفرد أم وهو خبر عن جمع :

لأن المعنى أن جميع الآيات بمنزلة آية واحدة فأفرد على المعنى ، ويجوز أن يكون أفرد في موضع الجمع على ما ذكرنا في قوله « وعلى سمعهم » ويجوز أن يكون المعنى كل منهن أم الكتاب ، كما قال الله تعالى « فاجلدوهم ثمانين » أى فاجلدوا كل واحد منهم (وَأُخْرُ) معطوف على آيات ، و (مُكْتَسَبَاتٌ) نعت لأخر .

فإن قيل : واحدة متشابهات متشابهة ، وواحدة آخر أخرى ، والواحد هنا لا يصح أن يوصف بهذا الواحد فلا يقال أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحدة يشبه بعضا ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى فكيف صح وصف هذا الجمع بهذا الجمع ، ولم يوصف مفردة بمفرده .

قيل : التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل منهما مشابها للآخر ، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع وصف الجمع بالجمع ، لأن كل واحد من مفرداته يشابه باقيها . فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى ، ونظيره قوله تعالى « فوجد فيها رجلين يقتتلان » ففني الضمير وإن كان لا يقال في الواحد يقتل (ماتشابهَ مِنْهُ) ما بمعنى الذي ، ومنه حال من ضمير القاعل : والهاء تعود على الكتاب (استبغَا) مفعول له ، والتأويل مصدر أول يؤول ، وأصله من آل يقول إذا انتهى نهايته ، و (الرَّاسِخُونَ) معطوف على اسم الله ، والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضا ، و (يَقُولُونَ) في موضع نصب على الحال وقيل الراسخون مبتدأ ، ويقولون الخبر ، والمعنى : أن الراسخين لا يعلمون تأويله بل يؤمنون به (كُلٌّ) مبتدأ : أى كله أو كل منه ، و (مِنْ عِندِ) الخبر وموضع آمنا وكل من عند ربنا نصب يقولون .

قوله تعالى (لَا تَزِرُ وَرْعَهُ قُلُوبُنَا) الجمهور على ضم التاء ونصب القلوب ، يقال : راع القلب وأزاعه الله ، وقرئ بفتح التاء ورفع القلوب على نسبة الفعل إليها ، و (إِذْ هَكَذَا يَتَنَا) ليس يظرف لأنه أضيف إليه بعد (مِنْ لَدُنْكَ) لدن مبنية على السكون ، وهي مضافة لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة ، والحكم يتبع العلة ، وتلك العلة أن لدن بمعنى عند الملاصقة للشيء ، فعند إذا ذكرت لم تختص بالمقارنة ، ولدن عند مخصوص فقد صار فيها معنى لا يبدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يفيد الحرف ، فصارت كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلا على القرب ومثله ثم وهنا لأنهما بنيا لما تضمنتا حرف الإشارة . وفيها لغات هذه إحداها ، وهي فتح اللام وضم الدال وسكون النون . والثانية كذلك إلا أن الدال ساكنة ، وذلك

تخفيف كما خفف عضد ، والثالثة بضم اللام وسكون الدال ، والرابعة لدى (١) ، والخامسة لد بفتح اللام وضم الدال من غير نون ، والسادسة بفتح اللام وإسكان الدال ولا شيء بعد الدال .

قوله تعالى (جامعُ الناس) الإضافة غير محضة لأنه مستقبل ، والتقدير : جامع الناس (ليوم) تقديره : لعرض يوم أو حساب يوم ، وقيل اللام بمعنى في : أى في يوم ، والهاء في (فيه) تعود على اليوم ، وإن شئت على الجمع ، وإن شئت على الحساب أو العرض . ولا ريب في موضع جر صفة ليوم (إنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ) أعاد ذكر الله مظهرا تفخما ، ولو قال إنك لا تخلف كان مستقما ، ويجوز أن يكون مستأنفا وليس محكيّا عن تقدّم ، و (الميعاد) مفعال من الوعد قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

قوله تعالى (لَنْ تُغْنِيَنَّ) الجمهور على التاء لتأنيث الفاعل ، ويقرأ بالياء لأن تأنيث الفاعل غير حقيقي ، وقد فصل بينهما أيضا (مِنْ الله) في موضع نصب لأن التقدير : من عذاب الله ، والمعنى : لن تدفع الأموال عنهم عذاب الله ، و (شيئا) على هذا في موضع المصدر تقديره : غنى ويجوز أن يكون شيئا مفعولا به على المعنى ، لأن معنى تغنى عنهم تدفع ، ويكون من الله صفة لشيء في الأصل قدم فصار حالا ، والتقدير لن تدفع عنهم الأموال شيئا من عذاب الله . والوقود بالفتح الحطب وبالضم التوقد ، وقيل هما لغتان بمعنى .

قوله تعالى (كذابٍ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ، وفي ذلك المحذوف أقوال : أحدها تقديره : كفروا كفرا كعادة آل فرعون ، وليس الفعل المقدر هاهنا هو الذى في صلة الذين ، لأن الفعل قد انقطع تعلقه بالكاف لأجل استيفاء الذين خبره ، ولكن بفعل دل عليه «كفروا» التى هى صلة . والثانى تقديره عذبوا عذابا كذاب آل فرعون ، ودل عليه أولئك هم وقود النار . والثالث تقديره بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون . والرابع تقديره : كذبوا تكذيبا كذاب آل فرعون ، فعلى هذا يكون الضمير في كذبوا هم ، وفي ذلك تخويف لهم لعلمهم بما حل بآل فرعون ، وفي أخذه لآل فرعون (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) على هذا في موضع جر عطفا على آل فرعون ، وقيل الكاف في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : دأبهم في ذلك مثل دأب آل فرعون ، فعلى هذا يجوز في والذين من قبلهم وجهان : أحدهما هو جر بالعطف أيضا ، وكذبوا في موضع الحال

(١) قوله والرابعة لدى) يقرأ بالتونين كقفا كما في القاموس اه مصححه .

وقد معه مرادة ، ويجوز أن يكون مستأنفا لاموضع له ذكر لشرح حالهم ، والوجه الآخر أن يكون الكلام تم على فرعون والذين من قبلهم مبتدأ ، و (كَذَّبُوا) خبره ؛ و (شَدِيدُ الْعِقَابِ) تقديره : شديد عقابه فالإضافة غير محضة ، وقيل شديد هنا بمعنى مشدد ، فيكون على هذا من إضافة اسم الفاعل إلى المفعول ، وقد جاء فاعيل بمعنى مفعول ومفعول .

قوله تعالى (سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ) يقرآن بالتاء على الخطاب : أى واجههم بذلك وبالياء تقديره : أخبرهم بأحوالهم فإنهم سيغلبون ويحشرون (وَبَيْتُسَ الْمِيَاهِ) أى جهنم فحذف المخصوص بالذم .

قوله تعالى (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ) آية اسم كان ، ولم يؤنث لأن التأنيث غير حقيقى ، ولأنه فصل ، ولأن الآية والدليل بمعنى ، وفى الخبر وجهان : أحدهما لكم و (فى فئتين) نعت لآية . والثانى أن الخبر فى فئتين ، ولكم متعلق بكان ، ويجوز أن يكون لكم فى موضع نصب على الحال على أن يكون صفة لآية : أى آية كائنة لكم فيتعلق بمحذوف ، و (التَّقَاتَا) فى موضع جر نعتا لفئتين ، و (فِئَةٌ) خبر مبتدأ محذوف : أى إحداهما فئة (وَأُخْرَى) نعت لمبتدأ محذوف تقديره : وفئة أخرى (كَافِرَةٌ) فإن قيل : إذا قررت فى الأول إحداهما مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى : أى والأخرى فئة كافرة ، قيل : لما علم أن التفريق هنا لنفس الشئى المقدم ذكره كان التعريف والتكبير واحدا ، ويقرأ فى الشاذ «فئة تقاتل وأخرى كافرة» بالجر فهما على أنه بدل من فئتين ، ويقرأ أيضا بالنصب فهما على أن يكون حالا من الضمير فى التقاتا تقديره : التقاتا مؤمنة وكافرة ، وفئة وأخرى على هذا للحال ، وقيل فئة ، وما عطف عليها على قراءة من رفع بدل من الضمير فى التقاتا (تَرَوْنَهُمْ) يقرأ بالتاء مفتوحة ، وهو من رؤية العين ، و (مِثْلَيْهِمْ) حال ، و (رَأَى الْعَيْنِ) مصدر مؤكد ، ويقرأ فى الشاذ «ترونها» بضم التاء على ما لم يسم فاعله ، وهو من أورى إذا دله غيره عليه كقولك ، أريتك هذا الثوب ، ويقرأ فى المشهور بالياء على الغيبة ، فأما القراءة بالتاء فلأن أول الآية خطاب ، وموضع الجملة على هذا يجوز أن يكون نعتا صفة لفئتين ، لأن فيها ضميرا يرجع عليهما ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف فى لكم ، وأما القراءة بالياء فيجوز أن يكون فى معنى التاء ، إلا أنه رجع من الخطاب إلى الغيبة ، والمعنى واحد وقد ذكر نحوه ، ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ ولا يجوز أن يكون من رؤية القلب على كل الأقوال لوجهين : أحدهما قوله رأى العين ،

والثاني أن رؤية القلب علم ، ومحال أن يعلم الشيء شيئين . (يُؤَيِّدُ) يقرأ بالهمز على الأصل وبالتخفيف ؛ وتخفيف الحمزة هنا جعلها واوا خالصة لأجل الضمة قبلها ، ولا يصح أن تجعل بين بين لقربها من الألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا ، ولذلك لم تجعل الحمزة المبدوء بها بين بين لاستحالة الابتداء بالألف .

قوله تعالى (زَيْنَ) الجمهور على ضم الزاي ، ورفع (حُبُّ) ويقرأ بالفتح ونصب حب تقديره : زين للناس الشيطان على ما جاء صريحا في الآية الأخرى ، وحركت الهاء بني (الشَّهَوَاتِ) لأنها اسم غير صفة (مِنَ النَّسَاءِ) في موضع الحال من الشهوات ، والنون في القنطار أصل ، ووزنه فعال مثل حلاق ، وقيل هي زائدة واشتقاقه من قطر يقطر إذا جرى ، والذهب والفضة يشبهان بالماء في الكثرة وسرعة الثقل ، و (مِنَ الذَّهَبِ) في موضع الحال من المقنطرة (وَالتَّخِيلِ) معطوف على النساء لا على الذهب والفضة لأنها لا تسمى قنطارا ، وواحد الخيل خائل ، وهو مشتق من الخيلاء مثل طير وطائر ، وقال قوم : لا واحد له من لفظه بل هو اسم للجمع والواحد فرس ، ولفظه لفظ المصدر ، ويجوز أن يكون مخففا من خيل ولم يجمع (الْحَرْثِ) لأنه مصدر بمعنى المفعول ، وأكثر الناس على أنه لا يجوز إدغام التاء في الذال هنا لئلا يجمع بين ساكنين لأن الراء ساكنة ، فأما الإدغام في قوله يلهث ذلك فجائز ، و (الْمَائِبِ) مفعول من آب يثوب ، والأصل مأوب ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل وهو آب قلبت ألفا .

قوله تعالى (قُلْ أَوْ تُبَيِّسْكُمْ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل ، وتقلب الثانية واوا خالصة لانضمامها وتلينها وهو جعلها بين الواو والهمزة ، وسوغ ذلك انفتاح ما قبلها (بِتَجْرِيرٍ مِّنْ ذَلِكَكُمْ) « من » في موضع نصب بخير تقديره : بما يفضل ذلك ، ولا يجوز أن يكون صفة لخير ، لأن ذلك يوجب أن تكون الجنة وما فيها ماربوا فيه بعضا لما زهدوا فيه من الأموال ونحوها (لِلَّذِينَ اتَّقَوْا) خير المبتدأ الذي هو (جَنَّاتٌ) و (تَجْرِي) صفة لها . وعند ربهم يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون ظرفا للاستقرار . والثاني أنه يكون صفة للجنات في الأصل قدم فانتصب على الحال ويجوز أن يكون العامل تجرى ، و (مِّنْ تَحْتِهَا) متعلق بتجري ، ويجوز أن يكون حالا من (الأنهارِ) أى تجرى الأنهار كائنة تحتها . ويقرأ جنات بكسر التاء وفيه وجهان : أحدهما هو مجرور بدلا من خير ، فيكون للذين اتقوا على هذا صفة لخير ، والثاني أن يكون منصوبا على إضمار أعنى ، أو بدلا من موضع بخير ، ويجوز أن يكون

الرفع على خبر مبتدأ محذوف : أى هو جنات ، ومثله « بشر من ذلكم النار » ويذكر
فى موضعه إن شاء الله تعالى ؛ و (خَالِدِينَ فِيهَا) حال إن شئت من الهاء فى تحتها ،
وإن شئت من الضمير فى اتقوا ، والعامل الاستقرار ، وهى حال مقدرة (وَأَزْوَاجٌ)
معطوف على جنات بالرفع ، فأما على القراءة الأخرى فيكون مبتدأ وخبره محذوف
تقديره : ولهم أزواج (وَكَرِهُوا أَنْ) يقرأ بكسر الراء وضمها وهما لغتان ، وهو مصدر
ونظير الكسر الإتيان والقربات ، ونظير النضم الشكران والكفران :

قوله تعالى (الَّذِينَ يَقُولُونَ) يجوز أن يكون فى موضع جر صفة للذين اتقوا
أو بدل منه ، ويضعف أن يكون صفة للعباد ، لأن فيه تخصيصا لعلم الله وهو جائز
على ضعفه ، ويكون الوجه فيه إعلامهم بأنه عالم بمقدار مشقتهم فى العبادة فهو يجازيهم
عليها ، كما قال : والله أعلم بإيمانكم ؛ ويجوز أن يكون فى موضع نصب على تقدير
أعنى ، وأن يكون فى موضع رفع على إضمارهم .

قوله تعالى (الصَّابِرِينَ) وما بعده يجوز أن يكون مجرورا ، وأن يكون منصوبا
صفة للذين إذا جعلته فى موضع جر أو نصب ، وإن جعلت الذين رفعا نصبت
الصابرين بأعنى .

فإن قيل : لم دخلت الواو فى هذه وكلها لقييل واحد ؟ ففيه جوابان : أحدهما أن
الصفات إذا تكررت جاز أن يعطف بعضها على بعض بالواو وإن كان الموصوف
بها واحدا ، ودخول الواو فى مثل هذا الضرب تفخيم ، لأنه يؤذن بأن كل صفة مستقلة
بالملاح ، والجواب الثانى أن هذه الصفات متفرقة فيهم ؛ فبعضهم صابر وبعضهم
صادق ، فالموصوف بها متعدد .

قوله تعالى (شَهِدَ اللَّهُ) الجمهور على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ « شهداء الله » جمع
شهيد أو شاهد بفتح الهمة وزيادة لام مع اسم الله ، وهو حال من يستغفرون ؛ ويقرأ
كذلك إلا أنه مرفوع على تقدير : هم شهداء ؛ ويقرأ « شهداء الله » بالرفع والإضافة ؛
و (أَنَّهُ) أى بأنه فى موضع نصب أو جر على ما ذكرنا من الخلاف فى غير موضع
(قَائِمًا) حال من هو ، والعامل فيه معنى الجملة : أى بفرد قائما ؛ وقيل هو حال
من اسم الله : أى شهد لنفسه بالوحدانية ، وهى حال مؤكدة على الوجهين ؛ وقرأ
ابن مسعود القائم على أنه بدل أو خبر مبتدأ محذوف (الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) مثل الرحمن
الرحيم فى قوله « وَالْحَكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ » وقد ذكر .

قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ) الجمهور على كسر الهمة على الاستئناف ؛ ويقرأ

بالفتح على أن الجملة مصدر ، وموضعه جر بدلا من أنه لا إله إلا هو : أى شهد الله بوحدايته بأن الدين ؛ وقيل هو بدل من القسط ؛ وقيل هو فى موضع نصب بدلا من الموضع ، والبدل على الوجوه كلها بدل الشيء من الشيء وهو هو ؛ ويجوز بدل الاشتغال (عند الله) ظرف العامل فيه الدين ، وليس بحال منه لأن أن تعمل فى الحال (بغيا) مفعول من أجله ، والتقدير : اختلفوا بعد ما جاءهم العلم للبخى ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال (وَمَنْ يَكْفُرْ) « من » مبتدأ ، والخبر يكفر ؛ وقيل الجملة من الشرط والخبراء هى الخبر ؛ وقيل الخبر هو الجواب ، والتقدير : سريع الحساب له .

قوله تعالى (وَمَنْ اتَّبَعَنِي) « من » فى موضع رفع عطفا على الفاء فى أسلمت : أى وأسلم من اتبعنى وجوههم لله ، وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف : أى كذلك . ويجوز إثبات الياء على الأصل وحذفها تشبيها له برؤوس الآى والقوافى ، كقول الأعشى : فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي وهو كثير فى كلامهم (أَسْلَمْتُمْ) هو فى معنى الأمر : أى أسلموا كقوله « فهل أنتم متبهون » أى انتهوا .

قوله تعالى (فَبَشِّرْهُمْ) هو خبر إن ، ودخلت الفاء فيه حيث كانت صلة الذى فعلا ، وذلك مؤذن باستحقاق البشارة بالعذاب جزاء على الكفر ، ولا تمنع إن من دخول الفاء فى الخبر لأنها لم تغير معنى الابتداء بل أكدته ، فلو دخلت على الذى كان أوليت لم يجز دخول الفاء فى الخبر . ويقرأ « ويقَاتِلُونَ النَّبِيِّينَ » ويقتلون هو المشهور ، ومعناها متقارب .

قوله تعالى (يُدْعَوْنَ) فى موضع حال من الذين (وَهُمْ مُعْرِضُونَ) فى موضع رفع صفة لفريق ، أو حالا من الضمير فى الجار ، وقد ذكرنا ذلك فى قوله « أن تكبروا شيئا وهو خير لكم » .

قوله تعالى (ذَلِكَ) هو خبر مبتدأ محذوف . أى ذلك الأمر ذلك ، فعلى هذا يكون قوله (بِأَنَّهُمْ قَالُوا) فى موضع نصب على الحال مما فى ذا من معنى الإشارة : أى ذلك الأمر مستحقا بقولهم . وهذا ضعيف ، والجيد أن يكون ذلك مبتدأ وبأنهم خبره : أى ذلك العذاب مستحق بقولهم .

قوله تعالى (فَكَتِيفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ) كيف فى موضع نصب على الحال ،

والعامل فيه محذوف تقديره : كيف يصنعون أو كيف يكونون ؛ وقيل كيف ظرف لهذا المحذوف وإذا ظرف للمحذوف أيضا .

قوله تعالى (قُلِ اللَّهُمَّ) الميم المشددة عوض من ياء ؛ وقال الفراء : الأصل يا الله أمنا بخير ، وهو مذهب ضعيف ، وموضع بيان ضعفه غير هذا الموضع (مالك الملك) هو نداء ثان : أى يا مالك الملك ؛ ولا يجوز أن يكون صفة عند سيوبه على الموضع ، لأن الميم فى آخر المنادى تمنع من ذلك عنده ؛ وأجاز المبرد والزجاج أن يكون صفة (تَوُفِّى الْمُلْكَ) هو وما بعده من المعطوفات خبر مبتدأ محذوف : أى أنت ؛ وقيل هو مستأنف ، وقيل الجملة فى موضع الحال من المنادى ؛ وانتصاب الحال على المنادى مختلف فيه ، والتقدير : من يشاء إتيانه إياه ، ومن يشاء انتزاعه منه (بِيَدِكَ الْخَيْرُ) مستأنف ، وقيل حكمه حكم ما قبله من الجمل .

قوله تعالى (الْمَيِّتَ مِنَ الْخَيْرِ) يقرأ بالتخفيف والتشديد ، وقد ذكرناه فى قوله « إنما حرم عليكم الميتة » (يَغْيِرُ حِسَابَ) يجوز أن يكون حالا من المفعول المحذوف : أى ترزق من تشاؤه غير محاسب ؛ ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى تشاء غير محاسب له أو غير مضيق له ؛ ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أو مفعول محذوف : أى رزقا غير قليل .

قوله تعالى (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ) هو نهى ، وأجاز الكسائى فيه الرفع على الخبر ، والمعنى لا يتغنى (مِنْ دُونِ) فى موضع نصب صفة لأولياء (فَكَيْتَسَ مِنْ) الله فى شئ) التقدير فليس فى شئ من دين الله ، فمن الله فى موضع نصب على الحال لأنه صفة للنكرة قدمت عليه (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا) هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب ، وموضع أن تتقوا نصب لأنه مفعول من أجله ، وأصل (تَقَاةٌ) وقية ، فأبدلت الواو تاء لانضمامها ضمما لازما مثل نحاة ، وأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانتصابها على الحال ؛ ويقرأ تقيية ووزنها فعيلة ؛ والياء بدل من الواو أيضا (وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ) أى عقاب نفسه ، كذا قال الزجاج . وقال غيره : لاحذف هنا .

قوله تعالى (وَبَعَلْتُمْ مَا فِى السَّمَوَاتِ) هو مستأنف ، وليس من جواب الشرط لأنه يعلم ما فيها على الإطلاق .

قوله تعالى (يَوْمَ تَجِدُ) يوم هنا مفعول به : أى اذكر ، وقيل هو ظرف والعامل فيه « قدير » وقيل العامل فيه « وإلى الله المصير » وقيل العامل فيه : ويحذركم

الله عقابه يوم تجد فالعامل فيه العقاب لا التحذير ، (مَا عَمِلْتُمْ) ما فيه بمعنى الذى :
والعائد محذوف وموضعه نصب مفعول أول ، و (مُحَضَّرًا) المفعول الثانى هكذا ذكروا ،
والأشبه أن يكون محضرا حالا ، وتجد المتعدية إلى مفعول واحد (وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ
سُوءٍ) فيه وجهان : أحدهما هى بمعنى الذى أيضا معطوفة على الأولى ، والتقدير :
وما عملت من سوء محضرا أيضا ، و (تَوَدُّ) على هذا فى موضع نصب على الحال
والعامل تجد . والثانى : أنها شرط وارتفع تود على أنه أراد ألفاه أى فهى تود . ويجوز
أن يرتفع من غير تقدير حذف لأن الشرط هنا ماض . وإذا لم يظهر فى الشرط لفظ
الجزم جاز فى الجزاء الجزم والرفع .

قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا) يجوز أن يكون خطابا فتكون التاء محذوفة :
أى فإن تتولوا وهو خطاب كالذى قبله ، ويجوز أن يكون للغيبة فيكون لفظه
لفظ الماضى .

قوله تعالى (ذُرِّيَّةٌ) قد ذكرنا وزنها وما فيها من القراءات ، فأما نصبها فعلى
البذل من نوح وما عطف عليه من الأسماء ، ولا يجوز أن يكون بدلا من آدم لأنه ليس
بذرية ، ويجوز أن يكون حالا منهم أيضا والعامل فيها اصطفى (بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)
مبتدأ وخبر فى موضع نصب صفة الذرية .

قوله تعالى (إِذْ قَالَتْ) قيل تقديره اذكر ، وقيل هو ظرف لعليم ، وقيل العامل
فيه اصطفى المقدرة مع آل عمران (مُحَرَّرًا) حال من ما وهى بمعنى الذى لأنه لم يصير
من يعقل بعد ، وقيل هو صفة لموصوف محذوف ، أى غلاما محررا ، وإنما قدروا
غلاما لأنهم كانوا لا يجعلون لبنت المقدس إلا الرجال .

قوله تعالى (وَضَعْتُهَا أُنْثَى) أنثى حال من الهاء أو بدل منها (بِمَا وَضَعْتَ)
يقرأ بفتح العين وسكون التاء على أنه ليس من كلامها بل معترض وجاز ذلك لما فيه من
تعظيم الرب تعالى ، ويقرأ بسكون العين وضم التاء على أنه من كلامها والأولى أقوى ،
لأن الوجه فى مثل هذا أن يقال وأنت أعلم بما وضعت . ووجه جوازها أنها وضعت
الظاهر موضع المضممر تفخيما ، ويقرأ بسكون العين وكسر التاء كأن قائلا قال لما ذلك
(سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ) هذا الفعل مما يتعدى إلى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف
الجر تقول العرب سميتك زيدا وزيد .

قوله تعالى (وَأَنْبَتْنَاهَا نَبَاتًا حَسَنًا) هو هنا مصدر على غير لفظ الفعل المذكور

وهو نائب عن إنبات؛ وقيل التقدير فنبئت نباتا، والنبت والنبات بمعنى؛ وقد يعبر بها عن النبات، وتقبلها: أى قبلها، ويقرأ على لفظ الدعاء فى تقبلها وأنبتها وكفلها وربها بالنصب: أى ياربها، و (زَكْرِيَّا) المفعول الثانى، ويقرأ فى المشهور كفلها بفتح الفاء، وقرئ أيضا بكسرها وهى لغة، يقال كفل يكفل مثل علم يعلم، ويقرأ بتشديد الفاء والفاعل الله وزكريا المفعول، وهمزة زكريا للتأنيث إذ ليست متقلبة ولا زائدة للتكثير ولا للإلحاق، وفيه أربع لغات: هذه إحداها، والثانية القصص، والثالثة زكريا بياء مشدد من غير ألف، والرابعة ذكر بغير ياء (كُلَّمَا) قد ذكرنا إعرابه أوّل البقرة، و (الْمِحْرَابَ) مفعول دخل، وحق «دخل» أى يتعدى بنى أو يلى لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول، و (عِنْدَهَا) يجوز أن يكون ظرفا لوجد وأن يكون حالا من الرزق وهو صفة له فى الأصل: أى رزقا كانتا عندها ووجد المتعدى إلى مفعول واحد وهو جواب كلما. وأما (قَالَ يَا مَرْيَمُ اتْنِي لَكَ) فهو مستأنف فلذلك لم يعطفه بالفاء ولذلك (قالت هو من عند الله) ولا يجوز أن يكون قال بدلا من وجد، لأنه ليس فى معناه، ويجوز أن يكون التقدير فقال فحذف الفاء كما حذفت فى جواب الشرط كقوله «وإن أطعتموهم إنكم» وكذلك قول الشاعر:

«مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا»

وهذا الموضع يشبه جواب الشرط، لأن كلما تشبه الشرط فى اقتضاءها الجواب (هَذَا) مبتدأ وأنى خبره، والتقدير من أين ولك تبين؟ ويجوز أن يرتفع هذا بك وأنى ظرف للاستقرار.

قوله تعالى (هُنَا لَكَ) أكثر ما يقع هنا ظرف مكان وهو أصلها. وقد وقعت هنا زمانا فهى فى ذلك كعند فإنك تجعلها زمانا وأصلها المكان كقولك أتيتك عند طلوع الشمس، وقيل هنا مكان: أى فى ذلك المكان دعا زكريا والكاف حرف للخطاب وبها تصير هنا للمكان البعيد عنك، ودخلت اللام لزيادة البعد وكسرت على أصل التقاء الساكنين هى والألف قبلها، وقيل كسرت لثلاث تنبسط بلام الملك، وإذا حذفت الكاف فقلت هنا للمكان الحاضر والعامل فى هنا دعا (قَالَ) مثل قال أنى لك (مِنْ لَدُنْكَ) يجوز أن يتعلق بهب لى فيكون من لابتداء غاية الهبة، ويجوز أن يكون فى الأصل صفة ل (لَدُنْكَ) قدمت فانتصبت على الحال، و (سَمِيعٌ) بمعنى سامع.

قوله تعالى (فتبادلت) الجمهور على إثبات ناء التانيث . لأن الملائكة جماعة ، وكره (١) قوم اتاء لأنها للتانيث . وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث فلذلك قرأ من قوا فتباد بهير ناء والقراءة به جيدة . لأن الملائكة جمع وما اعتلوا به ليس بشيء . لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله « وإذا قالت الملائكة يا مريم » (وعقوا قائم) حال من اتاء في نادته (يحمي) حال من التسمير في قائم . ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لقائم (إن الله) يقرأ بفتح الحزة : أي بأن الله ، وبكسرها : أي قالت إن الله لأن التاء قول (يبيشرك) الجمهور على التشديد . ويقرأ بفتح الياء وضم الشين مخففا . وضم الياء وكسر الشين مخففا أيضا . يقال بشرته وبشرته وأبشرتة . ووجه قوله « وأبشرا بالجنة » (تخفي) اسم أعجمي . وقبل سمي بالفعل الذي ماضيه حي (مضمنا) حال منه (وتبيد) وخصمور (وتبيد) كذلك .

قوله تعالى (غلاما) اسم يكون ولي خبره ، ويجوز أن يكون فاعل يكون على أنها تامة فيكون لي متعلقا بها أو حالا من غلام أي أتى يحدث غلام لي « وأي معنى كيف أو من أين (يبلغي الكبير) وفي موضع آخر « بلغت من الكبر » والمعنى واحد لأن ما بلغت فقد بلغت (عافير) أي ذات عقر فهو على النسب وهو في المعنى مفعول أي مقبورة ولذلك لم يلحق ناء التانيث (كذالك) في موضع نصب : أي يفعل ما يشاء فعلا كذلك .

قوله تعالى (اجعل لي آية) أي خبر لي : فآية مفعول أول ولي مفعول ثان (آيتك) مبتدأ . و (ألا تكلمتم) خبره : وإن كان قد قرئ ' تكلم بالرفع فهو جاز على تقدير : إنك لا تكلم بقوله « ألا يرجع إليهم قولا » (إلا ونمرا) استثناء من غير الجنس . لأن الإشارة ليست كلاما . والجمهور على فتح الواو وإسكان الهم وهو مصدر زمر ويقرأ بضمها وهو جمع ومزة بضمين وأقر ذلك في الجمع . ويجوز أن يكون مسكن الهم في الأصل . وإنما أصبح الضم الضم . ويجوز أن يكون مصدرا غير جمع . وضم اتباعا كاليسر واليسر (كشيء) أي ذكرنا كثيرا . و (العشي) مفرد وقيل جمع عشية (والإسكار) مصدر ، والتقدير : ووقت الإسكار . يقال أبكر إذا دخل في البكرة .

قوله تعالى (ولما قالت) تقديره : وأذكر إذ قالت : وإن شئت كان معطوفا على ، إذ قالت امرأة عمران « والأصل في اصطلي أصتق ثم أبدلت التاء طاء لتوافق الصاد في الإطباق . وكرر اصطلي إما توكيدا وإما ليبين من اصطفاها عليهم .

(١) القرطبيان جوهرا فلا علة بكراهة قوم لم يوف ناء التانيث في قوله (فتباد) اهـ مصحح

قوله تعالى (ذَٰلِكَ مِّنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ) يجوز أن يكون التقدير الأمر ذلك فعلی هذا من أنباء الغيب حال من ذا ؛ ويجوز أن يكون ذلك مبتدأ ومن أنباء خبره ، ويجوز أن يكون (نُوحِيهِ) خبر ذلك ، ومن أنباء حالا من الهاء في نوحيه ؛ ويجوز أن يكون متعلقا بنوحيه أى الإيحاء مبدوء به من أنباء الغيب (إِذْ يُلْقُونَ) ظرف لكان ، ويجوز أن يكون ظرفا للاستقرار الذى تعلق به لديهم ؛ والأقلام جمع قلم ، والقلم بمعنى المقلوم ، أى المقطوع كالنقض بمعنى المنقوض والقبض بمعنى المقبوض (أَيْهِمْ يَكْفُلُ مَرَّيْمَ) مبتدأ وخبر في موضع نصب : أى يقرعون أيهم ، فالعامل فيه ما دل عليه يلقون ؛ و (إِذْ يَخْتَصِمُونَ) مثل «إذ يلقون» ويختصمون بمعنى اختصموا وكذلك يلقون : أى ألقوا ؛ ويجوز أن يكون حكى الحال .

قوله تعالى (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ) إذ بدل من إذا التى قبلها ، ويجوز أن يكون ظرفا ليختصمون ، ويجوز أن يكون التقدير اذكر (مِنْهُ) في موضع جر صفة للكلمة ، ومن هنا لابتداء الغاية (اسْمُهُ) مبتدأ ، و (الْمَسِيحُ) خبره ، و (عِيسَى) بدل منه أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون خبرا آخر ، لأن تعدد الأخبار يوجب تعدد المبتدأ ، والمبتدأ هنا مفرد وهو قوله اسمه ، ولو كان عيسى خبرا آخر لكان أسماؤه أو أسماءها على تأنيث الكلمة ، والجملة صفة لكلمة ، و (ابْنُ مَرْيَمَ) خبر مبتدأ محذوف ؛ أى هو ابن ، ولا يجوز أن يكون بدلا مما قبله ولا صفة لأن ابن مريم ليس باسم ؛ ألا ترى أنك لا تقول اسم هذا الرجل ابن عمرو إلا إذا كان قد علق علما عليه ، وإنما ذكر الضمير في اسمه على معنى الكلمة ، لأن المراد ببشرِك بمكوّن أو مخلوق (وَجِيهًا - وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ) أحوال مقدرة ، وصاحبها معنى الكلمة ؛ وهو مكوّن أو مخلوق ، وجاز أن ينتصب الحال عنه وهو نكرة لأنه قد وصف ، ولا يجوز أن تكون أحوالا من المسيح ، ولا من عيسى ، ولا من ابن مريم لأنها أخبار ، والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ أو هما ، وليس شئ من ذلك يعمل في الحال ، ولا يجوز أن تكون أحوالا من الهاء في اسمه للفصل الواقع بينهما ولعدم العامل في الحال .

قوله تعالى (فِي الْمَهْدِ) يجوز أن يكون حالا من الضمير في يكلم : أى يكلمهم صغيرا ، ويجوز أن يكون ظرفا (وَكَهَلًا) يجوز أن يكون حالا معطوفة على وجيها ، وأن يكون معطوفا على موضع في المهد إذا جعلته حالا (وَمِنَ الصَّالِحِينَ) حال معطوفة على وجيها .

قوله تعالى (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ) قد ذكر في قوله «كذلك الله يفعل ما يشاء» قصة زكريا ، و (إِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا) مشروح في البقرة :

قوله تعالى (وَنُعَلِّمُهُ) يقرأ بالنون حملا على قوله «ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك» ويقرأ بالياء حملا على يبشرك ، وموضعه حال معطوفة على وجهها (وَرَسُولًا) فيه وجهان : أحدهما هو صفة مثل صبور وشكور ، فيكون حالا أيضا ، أو مفعولا به على تقدير : ويجعله رسولا ، وفعل هنا بمعنى مفعول : أى مرسلا ، والثانى أن يكون مصدرا كما قال الشاعر : «أَبْلِغْ أَبَا سَلَمَةَ رَسُولًا تَرَوْهُ» فعلى هذا يجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال ، وأن يكون مفعولا معطوفا على الكتاب : أى ونعلمه رسالة ، فأى على الوجهين تتعلق برسول لأنهما يعملان عمل الفعل ، ويجوز أن يكون إلى نعتا لرسول فيتعلق بمحذوف (أَنَّى) فى موضع الجملة ثلاثة أوجه : أحدها جر : أى بآنى وذلك مذهب الخليل ، ولو ظهرت الباء لتعلقت برسول أو بمحذوف يكون صفة لرسول : أى ناطقا بآنى أو مخبرا ؛ والثانى موضعها نصب على الموضع ، وهو مذهب سيبويه ؛ أو على تقدير : يذكر آنى ؛ ويجوز أن يكون بدلا من رسول إذا جعلته مصدرا تقديره ونعلمه أنى قد جئتمكم ؛ والثالث موضعها رفع : أى هو أنى قد جئتمكم إذا جعلت رسولا مصدرا أيضا (بِآيَةٍ) فى موضع الحال : أى محتجا بآية (مِنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون صفة لآية ، وأن يكون متعلقا بجئت (أَنَّى أَخْلُقُ) يقرأ بفتح الهمزة ، وفى موضعه ثلاثة أوجه : أحدها جر بدلا من آية ؛ والثانى رفع : أى هى أنى ؛ والثالث أن يكون بدلا من أنى الأولى ، ويقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف أو على إضمار القول (كَهَيْثَةٍ) الكاف فى موضع نصب نعتا لمفعول محذوف : أى هيئة كهية الطير ، والهيئة مصدر فى معنى المهيل كالخلق بمعنى المخلوق ؛ وقيل الهيئة اسم لحال الشئ* وليست مصدرا ، والمصدر التهوى والتهوى والتهية ؛ ويقرأ كهية الطير على إلقاء حركة الهمزة على الياء وحذفها ، وقد ذكر فى البقرة اشتقاق الطير وأحكامه ، والهاء فى (فِيهِ) تعود على معنى الهيئة لأنها بمعنى المهيل ، ويجوز أن تعود على الكاف لأنها اسم بمعنى مثل ، وأن تعود على الطير ، وأن تعود على المفعول المحذوف (فَيَكُونُ) أى فيصير ، فيجوز أن تكون كان هنا التامة ، لأن معناها صار ، وصار بمعنى انتقل ؛ ويجوز أن تكون الناقصة ، و(طَائِرًا) على الأول حال ، وعلى الثانى خبر ، و (بِإِذْنِ اللَّهِ) يتعلق بيسكون (يَمَاتُ كُلُّوْنَ) يجوز أن تكون بمعنى الذى ونكرة موصوفة ومصدرية ، وكذلك

ما الأخرى ، والأصل في (تَدَخِرُونَ) تدخرون إلا أن الدال مجهورة والهاء مهموسة فلم يجتمعا ، فأبدلت الاء دالا لأنها من خرجها لتقرب من الدال ثم أبدلت الدال دالا وأدغمت ، ومن العرب من يقلب الاء ذالا ، ويدغم ويقرأ بتخفيف الدال وفتح الحاء وماضيه ذخر .

قوله تعالى (وَمُصَدِّقًا) حال معطوفة على قوله بآية : أي جنثكم بآية ومصداقاً (لِمَا بَيْنَ يَدَيْ) ولا يجوز أن يكون معطوفاً على وجبها ، لأن ذلك يوجب أن يكون ومصداقاً لما بين يديه على لفظ الغيبة (مِنَ النَّوَارَةِ) في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف وهو بين ، والعامل فيها الاستقرار أو نفس الظرف ؛ ويجوز أن يكون حالاً من «ما» فيكون العامل فيها مصداقاً (وَالْأَحِلَّ) هو معطوف على محذوف تقديره : لأخفف عنكم أو نحو ذلك (وَجِئْتُمْكُمْ بِآيَةٍ) هذا تكرار للتوكيد ، لأنه قد سبق هذا المعنى في الآية التي قبلها .

قوله تعالى (مِنْهُمْ الْكُفْرَ) يجوز أن يتعلق «من» بأحسن ، وأن يكون حالاً من الكفر (أَنْصَارِي) هو جمع نصير كشریف وأشراف ، وقال قوم : هو جمع نصر وهو ضعيف ، إلا أن تقدر فيه حذف مضاف : أي من صاحب نصري ؛ أو تجعله مصدراً وصف به ، و (إلى) في موضع الحال متعلقة بمحذوف وتقديره : من أنصارى مضافاً إلى الله أو إلى أنصار الله ، وقيل هي بمعنى مع وليس بشئ ، فإن إلى لاتصاح أن تكون بمعنى مع ، ولا قياس يعضده (الْحَوَارِيُّونَ) الجمهور على تشديد الياء وهو الأصل ، لأنها ياء النسبة ، ويقرأ بتخفيفها لأنه فر من تضعيف الياء وجعل ضمة الياء الباقية دليلاً على أصل ؛ كما قرءوا «يستهزئون» مع أن ضمة الياء بعد الكسرة مستثقل ، واشتقاق الكلمة من الحور وهو البياض ، وكان الحواريون يقصرون الثياب ، وقيل اشتقاقه من حار يحور إذا رجع فكأنهم الراجعون إلى الله وقيل هو مشتق من نقاء القلب وخلوصه وصدقه .

قوله تعالى (فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ) في الكلام حذف تقديره : مع الشاهدين لك بالوحدانية .

قوله تعالى (وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) وضع الظاهر موضع المضمرة تفخيماً ؛ والأصل وهو خير الماكرين .

قوله تعالى (مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى) كلاهما للمستقبل ولا يتعرفان

بالإضافة ، والتقدير ؛ رافعك إلى ومتوفيك ، لأنه رفع إلى السماء ثم يتوفى بعد ذلك ؛ وقيل الواو للجمع فلا فرق بين التقديم والتأخير ، وقيل متوفيك من بينهم ورافعك إلى السماء فلا تقديم فيه ولا تأخير (وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ) قيل هو خطاب لئنينا عليه الصلاة والسلام فيسكون الكلام تاما على ما قبله ، وقيل هو لعيسى . والمعنى : أن الذين اتبعوه ظاهرون على اليهود وغيرهم من الكفار إلى قبل يوم القيامة بالملك والغلبة ، فأما يوم القيامة فيحكم بينهم فيجازى كلا على عمله .

قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا) يجوز أن يكون الذين مبتدأ (فَتَأْتِيهِمْ) خبره ، ويجوز أن يكون الذين في موضع نصب بفعل محذوف يفسره فأعذبهم تقديره فأعذب بغير ضمير مفعول لعمله في الظاهر قبله فحذف ، وجعل الفعل المشغول بضمير الفاعل مفسر له ، وموضع الفعل المحذوف بعد الصلة ، ولا يجوز أن يقدر الفعل قبل الذين لأن أما لا يلها الفعل ، ومثله (وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ) « وأما ثمود فهديناهم » فيمن نصب .

قوله تعالى (ذَلِكَ نَتَلَوُهِ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها ذلك مبتدأ وتلوه خبره . والثاني المبتدأ محذوف وذلك خبره : أى الأمر ذلك ، وتلوه في موضع الحال : أى الأمر المشار إليه متلوا ، و (مِنَ الْآيَاتِ) حال من الهاء ؛ والثالث ذلك مبتدأ ؛ ومن الآيات خبره ؛ وتلوه حال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، ويجوز أن يكون ذلك في موضع نصب بفعل دل عليه تلوه ، تقديره : نتلو ذلك فيكون من الآيات حالا من الهاء أيضا ، و (الْحَكِيمِ) هنا بمعنى المحكم .

قوله تعالى (خَلَقْنَاهُ مِنْ تَرَابٍ) هذه الجملة تفسير للمثل فلا موضع لها . وقيل موضعها حال من آدم ، وقد معه مقدرة ، والعامل فيها معنى التشبيه ، والهاء لآدم ومن متعلقة بخلق ؛ ويضعف أن يكون حالا لأنه يصير تقديره : خلقه كائنا من تراب ، وليس المعنى عليه (ثُمَّ قَالَ لَهُ) ثم هاهنا لترتيب الخبر لا لترتيب الخبر عنه ، لأن قوله (كُنْ) لم يتأخر عن خلقه ، وإنما هو في المعنى تفسير للمعنى الخلق ، وقد جاءت ثم غير مقيدة بترتيب الخبر عنه كقوله « فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد » ونقول : زيد عالم ثم هو كريم ؛ ويجوز أن تكون لترتيب الخبر عنه على أن يكون المعنى صورته طينا ، ثم قال له كن لحما ودما .

قوله تعالى (فَكُنْ حَاجًّا فِيهِ) الهاء ضمير عيسى ، ومن شرطية ، والماضي بمعنى المستقبل و (مَا) بمعنى الذى ، و (مِنَ الْعِلْمِ) حال من ضمير الناع . ولا

يجوز أن تكون ما مصدرية على قول سيويه والجمهور ، لأن ما المصدرية لا يعود إليها ضمير ، وفي حاجتك ضمير فاعل ، إذ ليس بعده ما يصح أن يكون فاعلا ، والعلم لا يصح أن يكون فاعلا ، لأن من لا تزداد في الواجب ، ويخرج على قول الأنخفش أن تكون مصدرية ومن زائدة ، والتقدير : من بعد مجيء العلم لرباك والأصل في (تَعَالَوْا) تعاليوا ، لأن الأصل في الماضي تعالى ، والياء منقلبة عن واو لأنه من العلو فأبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة ، ثم أبدلت الياء ألفا ، فإذا جاءت واو الجمع حذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها ، و (نَدْعُ) جواب لشرط محذوف ، و (نَبْتَهِلُ) و (نَجْعَلُ) معطوفان عليه ، ونجعل المتعدية إلى مفعولين أي نصير ، والمفعول الثاني (على الكاذبين) .

قوله تعالى (لَهُوَ الْقَصَصُ) مبتدأ وخبر في موضع خبر إن (إِلَّا اللَّهُ) خبر من إله تقديره : وما إله إلا الله .

قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا) يجوز أن يكون اللفظ ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا تقديره : يتولوا ، ذكره النحاس وهو ضعيف ، لأن حرف المضارعة لا يحذف .

قوله تعالى (سَوَاءٌ) الجمهور على الجر وهو صفة لكلمة ، ويقرأ «سواء» بالنصب على المصدر ، ويقرأ «كلمة» بكسر الكاف وإسكان اللام على التخفيف والنقل مثل فخذ وكبد (بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) ظرف لسواء : أي لتستوى الكلمة بيننا ولم تؤث سواء ، وهو صفة مؤنث ، لأنه مصدر وصف به ، فأما قوله (أَلَا تَعْبُدُ) ففي موضعه وجهان : أحدهما جر بدلا من سواء أو من كلمة ، تقديره : تعالوا إلى ترك عبادة غير الله ، والثاني هو رفع تقديره : هي أن لا نعبد إلا الله ، وأن هي المصدرية : وقيل تم الكلام على سواء ثم استأنف فقال بيننا وبينكم أن لا نعبد : أي بيننا وبينكم التوحيد ، فعلى هذا يجوز أن يكون أن لا نعبد مبتدأ والظرف خبره ، والجملة صفة لكلمة ، ويجوز أن يرتفع ألا نعبد بالظرف (فَإِنْ تَوَلَّوْا) هو ماض ، ولا يجوز أن يكون التقدير : يتولوا لفساد المعنى ، لأن قوله (فَقُولُوا أَشْهَدُوا) خطاب للمؤمنين ، ويتولوا للمشركين ، وعند ذلك لا يبيح في الكلام جواب الشرط ، والتقدير : فقولوا لهم .

قوله تعالى (لَمْ يَتَحَاجُّوْا) الأصل لما ، فحذفت الألف لما ذكرنا في قوله « فلم يقلون » واللام متعلقة بتحاجون (إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ) من يتعلق بأزلت ، والتقدير من بعد موته .

قوله تعالى (هَآ أَنُؤْمِ) هـا للتنبية ، وقيل هـى بدل من همزة الاستفهام ؛ ويقرأ بتحقيق الهمزة والمد ، وبثليين الهمزة والمد ، وبالقصر والهمز ، وقد ذكرنا إعراب هذا الكلام فى قوله «ثم أنتم هؤلاء تقتلون» (فيما) هـى بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، و(عَلِمَ) مبتدأ ولكم خبره ، وبه فى موضع نصب على الحال لأنه صفة لعلم فى الأصل قدمت عليه ، ولا يجوز أن تتعلق الباء بعلم إذ فيه تقديم الصلة على الموصول ، فإن علقها بمحذوف يفسره المصدر جاز ، وهو الذى يسمى تبيينا .

قوله تعالى (يَا بَرَّاهِيمَ) الباء تتعلق بأولى ، وخبر إن (كَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ) وأولى أفعل من ولى يلى ، وألفه منقلبة عن ياء لأن فاءه واو ، فلا تكون لامه واوا ، إذ ليس فى الكلام ما فاؤه ولا مه واوان إلا واو (١) (وَهَآ النَّبِيُّ) معطوف على خبر إن ، ويقرأ النبى بالنصب : أى واتبعوا هذا النبى .
قوله تعالى (وَجَهَ النَّهَارِ) وجه ظرف لآمنوا بدليل قوله (وَآكْفُرُوا آخِرَهُ) ويجوز أن يكون ظرفا لأنزل .

قوله تعالى (إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ) فيه وجهان : أحدهما أنه استثناء مما قبله ، والتقدير : ولا تقروا إلا لمن تبع ، فعلى هذا اللام غير زائدة ؛ ويجوز أن تكون زائدة ، ويكون عمولا على المعنى : أى اجحدوا كل أحد إلا من تبع ؛ والثانى أن النية التأخير ، والتقدير : ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم ، فاللام على هذا زائدة ، ومن فى موضع نصب على الاستثناء من أحد ، فأما قوله (قُلْ إِنَّ الْهُدَى) فمعرض بين الكلامين لأنه مشدد ، وهذا الوجه بعيد لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه وتقديم ما فى صلة أن عليها . فعلى هذا فى موضع أن يؤتى ثلاثة أوجه : أحدها جر تقديره : ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد . والثانى أن يكون نصبا على تقدير حذف حرف الجر . والثالث أن يكون مفعولا من أجله تقديره : ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم مخافة أن يؤتى أحد ؛ وقبل أن يؤتى متصل بقوله « قل إن الهدى هدى الله » والتقدير : أن يؤتى : أى هو أن لا يؤتى ، فهو فى موضع رفع (أَوْ يُحَاجُّوكم) معطوف على يؤتى ، وجمع الضمير لأحد لأنه فى مذهب الجمع ، كما قال « لانفريق بين أحد منهم » ويقرأ : أن يؤتى على لاستئناف ، وموضعه رفع على أنه مبتدأ تقديره : إتيان أحد مثل ما أوتيتم يمكن أو يصدق ؛ ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره : أن تصدقون أن يؤتى أو أنشيعون ؛ ويقرأ شاذا أن يؤتى على تسمية الفاعل وأحد فاعله والمفعول محذوف : أى أن يؤتى أحد أحدا (يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ)

يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هو يؤتبه ، وأن يكون خبراً ثانياً .

قوله تعالى (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ) من مبتدأ ، ومن أهل الكتاب خبره ، والشرط وجوبه صفة لمن لأنها نكرة ، وكما يقع الشرط خبراً يقع صلة وصفة وحالا ، وقرأ أبو الأشهب العقيلي « تأمنه » بكسر حرف المضارعة ، و (بِقَيْنْتَظَرِ) الباء بمعنى فى أى فى حفظ قنطار ، وقيل الباء بمعنى على (يُوَدِّهِ) فيه خمس قراءات : إحداهما كسر الهاء وصلتها بياء فى اللفظ وقد ذكرنا علة هذا فى أول الكتاب . والثانية كسر الهاء من غير ياء اكتفى بالكسرة عن الباء لدلالتها عليها ، ولأن الأصل أن لا يزداد على الهاء شئ كبقية الضمائر : والثالثة إسكان الهاء ، وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف ، وحق هاء الضمير الحركة ، وإنما تسكن هاء السكت . والرابعة ضم الهاء وصلتها بواو فى اللفظ على تبين الهاء المضمومة بالواو ، لأنها من جنس الضمة كما بينت المكسورة بالياء : والخامسة ضم الهاء من غير واو لدلالة الضمة عليها ، ولأنه الأصل ، ويجوز تحقيق الهمزة وإبدالها واوا للضمة قبلها (إِلَّا مَا دُمْتَ) « ما » فى موضع نصب على الظرف : أى لإمدة دوامك ؛ ويجوز أن يكون حالا لأن ما مصدرية ، والمصدر قد يقع حالا ، والتقدير : إلا فى حال ملازمتك ، والجمهور على ضم الدال ، وما ضيه دام يدوم مثل قال يقول : ويقرأ بكسر الدال وما ضيه دمت تدام مثل خفت تخاف وهى لغة (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ) أى ذلك مستحق بأنهم (فى الأُمِّيِّينَ) صفة لـ (سَبِيلٌ) قدمت عليه فصارت حالا ، ويجوز أن يكون ظرفاً للاستقرار فى علينا ، وذهب قوم إلى عمل ليس فى الحال ، فيجوز على هذا أن يتعلق بها ، وسبيل اسم ليس وعلينا الخبر ، ويجوز أن يرتفع سبيل بعلينا فيكون فى ليس ضمير الشأن (وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ) يجوز أن يتعلق على يقولون لأنه بمعنى يفترون ويجوز أن يكون حالا من الكذب مقدما عليه ، ولا يجوز أن يتعاق بالكذب لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ؛ ويجوز ذلك على التبيين (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) جملة فى موضع الحال .

قوله تعالى (بَلَى) فى الكلام حذف تقديره : بلى عليهم سبيل ، ثم ابتدأ فقال (مَنْ أَوْفَى) وهى شرط (فَإِنَّ اللَّهَ) جوابه ، والمعنى : فإن الله يحبهم ، فوضع الظاهر موضع المضمرة .

قوله تعالى (يَلْعَنُونَ) هو فى موضع نصب صفة لفريق وجمع على المعنى ، ولو

أفرد جاز على اللفظ ، والجمهور على إسكان اللام وإثبات واوین بعدها ، ويقرأ بفتح اللام وتشديد الواو وضم الياء على التكثير ، ويقرأ بضم اللام وواو واحدة ساكنة والأصل يلوون كقراءة الجمهور إلا أنه همز الواو لانضمامها ، ثم لقي حركتها على اللام . والألسنة جمع لسان ، وهو على لغة من ذكر اللسان ، وأما من أنه فإنه يجمعه على ألسن ، و (بالكتاب) في موضع الحال من الألسنة : أى ملتبسة بالكتاب أو ناطقة بالكتاب ، و (من الكتاب) هو المفعول الثاني لحسب :

قوله تعالى (ثُمَّ يَقُولُ) هو معطوف على يؤتيه ، ويقرأ بالرفع على الاستئناف (مِمَّا كُنْتُمْ) في موضع الصفة لربانيين ، ويجوز أن تكون الباء بمعنى السبب فتعقل بكان وما مصدرية : أى يعلمكم الكتاب ، ويجوز أن تكون الباء متعلقة بربانيين (نَعْلَمُونَ) يقرأ بالتخفيف : أى تعرفون ، وبالتشديد : أى تعلمونه غيركم (تَدْرُسُونَ) يقرأ بالتخفيف : أى تدرسون الكتاب فالمفعول محذوف ، ويقرأ بالتشديد وضم التاء : أى تدرسون الناس الكتب .

قوله تعالى (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) يقرأ بالرفع : أى ولا يأمركم الله أو النبي فهو مستأنف ويقرأ بالنصب عطفاً على يقول فيكون الفاعل ضمير النبي أو البشر ، ويقرأ بإسكان الراء فرارا من توالي الحركات ، وقد ذكر في البقرة (إِذْ) في موضع جر بإضافة بعد إليها (وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) في موضع جر بإضافة إذا إليها :

قوله تعالى (لِمَا آتَيْتُكُمْ) يقرأ بكسر اللام ، وفيما يتعلق به وجهان : أحدهما أخذ : أى لهذا المعنى ، وفيه حذف مضاف تقديره : لرعاية ما آتيتكم ، والثاني أن يتعلق بالميثاق لأنه مصدر : أى توثقنا عليهم لذلك ، وما بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف و (من كتاب) حال من المحذوف أو من الذي . ويقرأ بالفتح وتخفيف «ما» وفيها وجهان : أحدهما أن ما بمعنى الذي ، وموضعها رفع بالابتداء ، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم . وفي الخبر وجهان : أحدهما من كتاب وحكمة : أى الذي أو يتيموه من الكتاب ، والنكرة هنا كالمعرفة ، والثاني الخبر لتؤمنن به والماء عائدة على المبتدأ واللام جواب القسم ، لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى ، فأما قوله (ثُمَّ جَاءَكُمْ) فهو معطوف على ما آتيتكم ، والعائد على «ما» من هذا المعطوف فيه وجهان : أحدهما تقديره : ثم جاءكم به ، واستغنى عن إظهاره بقوله به فيما بعد ، والثاني أن قوله (لِمَا مَعَكُمْ) في موضع الضمير تقديره : مصدق له ، لأن الذي معهم هو الذي آتاهم ، ويجوز أن يكون العائد ضمير الاستقرار العامل

في مع ، ويجوز أن تكون الهاء في (بِه) تعود على الرسول ، والعائد على المبتدأ محذوف وسوغ ذلك طول الكلام ، وأن تصديق الرسول تصديق للذي أوتيته . والقول الثاني أن « ما » شرط واللام قبله لتلقي القسم كالتي في قوله « لئن لم ينته المنافقون » وليست لازمة بدليل قوله « وإن لم ينتهوا عما يقولون » فعلى هذا تكون « ما » في موضع نصب بآتيت ، والمفعول الثاني ضمير المخاطب ، ومن كتاب مثل من آية في قوله « ما ننسخ من آية » وباقي الكلام على هذا الوجه ظاهر . ويقرأ « لما » بفتح اللام وتشديد الميم . وفيها وجهان : أحدهما أنها الزمانية : أي أخذنا ميثاقهم لما آتيناهم شيئاً من كتاب وحكمة ، ورجع من الغيبة إلى الخطاب على المؤلف من طريقتهم . والثاني أنه أراد لمن ما ثم أبدل من النون ميماً لمشابتها لإياها فتوالت ثلاث ميّات فحذف الثانية لضعفها بكونها بدلا وحصول التكرير بها ، ذكر هذا المعنى ابن جني في المحتسب ، ويقرأ آتيتكم على لفظ الواحد ، وهو موافق لقوله « ولأخذ الله » ولقوله « إصرى » ويقرأ آتيناكم على لفظ الجمع للتعظيم (أَمْ قَرَّرَ نَحْمُ) فيه حذف أي بذلك و (إِصْرِي) بالسكسر والضم لغتان قرئ بهما .

قوله تعالى (قَسْنُ تَوَكَّى) من مبتدأ يجوز أن تكون بمعنى الذي ، وأن تكون شرطا (فَأُولَئِكَ) مبتدأ ثان ، و (هُمُ الْفَاسِقُونَ) مبتدأ وخبره ، ويجوز أن يكون هم فصلاً ،

قوله تعالى (أَفْتَعَبِرَ) منصوب بـ (يَعْبُورُونَ) ويقرأ بلباء على الغيبة كالذي قبله وبالناء على الخطاب ، والتقدير : قل لهم (طَوَّعًا وَكَرْهًا) مصدران في موضع الحال ، ويجوز أن يكونا مصدرين على غير الصدر ، لأن أسلم بمعنى انقاد وأطاع (تَرْجَعُونَ) بالناء على الخطاب ، وبالباء على الغيبة .

قوله تعالى (قُلْ آمَنَّا) تقديره : قل يا محمد آمنا : أي أنا ومن معي ، أو أنا والأنبياء ، وقيل التقدير : قل لهم قولوا آمنا .

قوله تعالى (وَمَنْ يَبْتَغِ) الجمهور على إظهار الغينين ، وروى عن أبي عمرو الإدغام وهو ضعيف ، لأن كسرة الغين الأولى تدل على الياء المحذوفة ، و (دِينًا) تمييز ، ويجوز أن يكون مفعول يبتغى ، و (غَيْرَ) صفة قدمت عليه فصارت حالا (وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) هو في الإعراب مثل قوله « وإنه في الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر .

قوله تعالى (كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ) حال أو ظرف ، والعامل فيها يهدي ، وقد تقدم نظيره (وَشَهِدُوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو حال من الضمير في كفروا وقد معه مقدرة ، ولا يجوز أن يكون العامل يهدي ؛ لأن يهدي من « شهد أن الرسول حق » ، والثاني أن يكون معطوفا على كفروا : أى كيف يهديهم بعد اجتماع الأمرين . والثالث أن يكون التقدير : وأن شهدوا : أى بعد أن آمنوا ، وأن شهدوا فيكون في موضع جر .

قوله تعالى (أُولَئِكَ) مبتدأ ، و (جَزَّاءُ هُمْ) مبتدأ ثان و (أَنَّ عَلَيْهِمُ لَعْنَةُ اللَّهِ) أن واسمها وخبرها خبر جزاء : أى جزاؤهم اللعنة ، ويجوز أن يكون جزاؤهم بدلا من أولئك بدل الاشتمال .

قوله تعالى (خَالِدِينَ فِيهَا) حال من الهاء والميم في عليهم ، والعامل فيها الجار أو ما يتعلق به ، وفيها يعنى اللعنة .

قوله تعالى (ذَهَبًا) تمييزه والهاء في به تعود على الملء أو على ذهب .

قوله تعالى (يَمْتَحِنُون) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية ، لأن الحجة لا تنفق ، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأى أبى على (وَمَانُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ) قد ذكر نظيره فى البقرة ، والهاء في (بِهِ) تعود على ما أو على شئ .

قوله تعالى (حَلَالًا) أى حلالا ، والمعنى كان كله حلا (إِلَّا مَا حَرَّمَ) فى موضع نصب لأنه استثناء من اسم كان ، والعامل فيه كان ، ويجوز أن يعمل فيه حلا ويكون فيه ضمير يكون الاستثناء منه ، لأن حلا وحلالا فى موضع اسم الفاعل بمعنى الجائز والمباح (مِنْ قَبْلُ) متعلق بحرم .

قوله تعالى (مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) يجوز أن يتعلق بافتري وأن يتعلق بالكذب .

قوله تعالى (قُلْ صَدَقَ اللَّهُ) الجمهور على إظهار اللام وهو الأصل ، ويقرأ بالإدغام لأن الصاد فيها انبساط ، وفى اللام انبساط بحيث يتلاقى طرفاهما فصارا متقاربين ، والتقدير : قل لهم صدق الله ، (حَتَّىٰ) يجوز أن يكون حالا من إبراهيم ومن الملة ، وذُكِّرَ لأن الملة والدين واحد .

قوله تعالى (وُضِعَ لِلنَّاسِ) الجملة فى موضع جر صفة ليبت ، والخبر

(لَتَذِي بِبِكَتَةٍ) ، و (مُبَارَكَا وَهْدَى) حالان من الضمير في موضع ، وإن شئت في الجار والعامل فيهما الاستقرار .

قوله تعالى (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) يجوز أن تكون الجملة مستأنفة مضمرة لمعنى البركة والهدى ، ويجوز أن يكون موضعها حالا أخرى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في قوله للعالمين ، والعامل فيه هدى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في مباركا وهو العامل فيها ، ويجوز أن تكون صفة لهدى كما أن للعالمين كذلك ، و (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) مبتدأ والخبر محذوف : أى منها مقام إبراهيم (وَمَنْ دَخَلَهُ) معطوف عليه : أى ومنها آمن من دخله ؛ وقيل هو خبر تقديره : هى مقام ؛ وقيل بدل ؛ وعلى هذين الوجهين قد عبر عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل ؛ وقيل « ومن دخله » مستأنف ، ومن شرطية ، و (حَاجُّ الْبَيْتِ) مصدر يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان ؛ وقيل الكسر اسم للمصدر ، وهو مبتدأ وخبره (عَلَى النَّاسِ) والله يتعلق بالاستقرار في على تقديره : استقر الله على الناس ، ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به إما حالا وإما مفعولا ، ولا يجوز أن يكون لله حالا لأن العامل في الحال على هذا يكون معنى ، والحال لا يتقدم على العامل المعنوى ، ويجوز أن يرتفع الحج بالجار الأول أو الثانى والحج مصدر أضيف إلى المفعول (مَنْ اسْتَطَاعَ) بدل من الناس بدل بعض من كل ؛ وقيل هو في موضع رفع تقديره : هم من استطاع والواجب عليه من استطاع ، والجملة بدل أيضا ؛ وقيل هو مرفوع بالحج تقديره : والله على الناس أن يحج البيت من استطاع ، فعلى هذا في الكلام حذف تقديره : من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع على الأول ، وقيل من مبتدأ شرط ، والجواب محذوف تقديره : من استطاع فليحج ، ودل على ذلك قوله (وَمَنْ كَفَرَ) وجوابها .

قوله تعالى (لَمْ تَصُدُّونَ) اللام متعلقة بالفعل ، و (مَنْ) مفعوله ، و (تَبَغُّوْهَا) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من الضمير في تصدون أو من السبيل ، لأن فيها ضميرين راجعين إليهما ، فلذلك صح أن تجعل حالا من كل واحد منهما ، و (عَوَجَا) حال .

قوله تعالى (بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا ليردوكم ، وأن يكون ظرفا لـ (كَاْفِرِيْنَ) وهو في المعنى مثل قوله « كفروا بعد إيمانهم » .

قوله تعالى (وَلَا تَفَرَّقُوا) الأصل تفرقوا ، فحذف التاء الثانية وقد ذكر وجهه في البقرة ويقرأ بتشديد التاء : والوجه فيه أنه سكن التاء الأولى حين نزلها متصلة بالألف ثم أدغم (نِعْمَةً اللَّهُ) هو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و (عَلَيْكُمْ) يجوز أن يتعلق به كما تقول أنعمت عليك ، ويجوز أن يكون حالا من النعمة فيتعلق بمحذوف (إِذْ كُنْتُمْ) يجوز أن يكون ظرفا للنعمة ، وأن يكون ظرفا للاستقرار في عليكم إذا جعلته حالا (فَأَصْبَحْتُمْ) يجوز أن تكون الناقصة فعلى هذا يجوز أن يكون الخبر (بِنِعْمَتِهِ) فيكون المعنى فأصبحتم في نعمته ، أو متلبسين بنعمته : أو مشمولين ، و (إِخْوَانًا) على هذا حال يعمل فيها أصبح أو ما يتعلق به الجار ؛ ويجوز أن يكون إخوانا خبر أصبح ، ويكون الجار حالا يعمل فيه أصبح ، أو حالا من إخوان لأنه صفة له قدمت عليه ، وأن يكون متعلقا بأصبح لأن الناقصة تعمل في الجار ، ويجوز أن يتعلق بإخوانا لأن التقدير : تأخيم بنعمته ؛ ويجوز أن تكون أصبح نامة ، ويكون الكلام في بنعمته إخوانا قريبا من الكلام في الناقصة ، والإخوان جمع أخ من الصداقة لا من النسب . والشفا يكتب بالألف وهي من الواو تثنية شفوان ، و (مِنَ النَّارِ) صفة لحفرة ، ومن للتبعيض ، والضمير في (منها) للنار أو للحفرة (وَكُنْتُمْ مِّنْكُمْ) يجوز أن تكون كان هنا التامة فتكون (أُمَّةٌ) فاعلا ، و (بِدَعْوَانَا) صفته ، ومنكم متعلقة بشكن أو بمحذوف على أن تكون صفة لأمة قدم عليها فصار حالا ، ويجوز أن تكون الناقصة ، وأمة اسمها ، ويدعون الخبر ؛ ومنكم إما حال من أمة أو متعلق بكان الناقصة ؛ ويجوز أن يكون يدعون صفة ، ومنكم الخبر .

قوله تعالى (جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) إنما حذف التاء لأن تأنيث البيئنة غير حقيقى : ولأنها بمعنى الدليل .

قوله تعالى (يَوْمَ تَبْيَضُّ) هو ظرف لعظيم أو للاستقرار في لهم ؛ وفي تبيض أربع لغات فتح التاء وكسرها من غير ألف ، وتبيض بالألف مع فتح التاء وكسرها وكذلك تسود (أَكْفَرْتُمْ) تقديره : فقال لهم أكفرتم ، والمحذوف هو الخبر .

قوله تعالى (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) قيل كنتم في علمي ؛ وقيل هو بمعنى صرتم ؛ وقيل كان زائدة ؛ والتقدير : أتم خير ، وهذا خطأ لأن كان لا تزداد في أوّل الجملة ولا تعمل في خير (تَأْمُرُونَ) خبر ثان ، أو تفسير لخبر أو مستأنف (لَسَكَانَ خَيْرًا

لَهُمْ) أى لكان الإيمان ، لفظ الفعل على إرادة المصدر (مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ) هو مستأنف .

قوله تعالى (إِلَّا أَذَى) أذى مصدر من معنى يضروكم ، لأن الأذى والضرر متقاربان في المعنى ، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً ، وقيل هو منقطع لأن المعنى : لن يضروكم بالهزيمة ، لكن يؤذونكم بتصديكم لقتالهم (يُؤْذَوْنَكُمْ الْأَذْبَارُ) الأذبار مفعول ثان ، والمعنى : يجعلون ظهورهم تليكم (ثُمَّ لَا تَنْصَرُونَ) مستأنف ، ولا يجوز الجزم عند بعضهم عطفاً على جواب الشرط ، لأن جواب الشرط يقع عقب المشروط ، وثم للترخي ، فلذلك لم تصلح في جواب الشرط ، والمعطوف على الجواب كالجواب ، وهذا خطأ لأن الجزم في مثله قد جاء في قوله «ثم لا يكونوا أمثالكم» وإنما استأنف هنا ليدل على أن الله لا ينصرهم قاتلوا أو لم يقاتلوا .

قوله تعالى (إِلَّا يَجْبَلُ) في موضع نصب على الحال تقديره : ضربت عليهم الذلة في كل حال إلا في حال عقد العهد لهم ، فالياء متعلقة بمحذوف تقديره إلا متمسكين بجبل .

قوله تعالى (لَيْتُسُوا) الواو اسم ليس ، وهي راجعة على المذكورين قبلها و (سَوَاءٌ) خبرها : أى ليسوا مستوين ؛ ثم استأنف فقال (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ) فأمة مبتدأ وقائمة نعت له ، والخار قبله خبره ، ويجوز أن تكون أمة فاعل الخار ، وقد وضع الظاهر هنا موضع المضممر والأصل منهم أمة ؛ وقيل أمة رفع بسواء ، وهذا ضعيف في المعنى والإعراب ، لأنه منقطع مما قبله ، ولا يصح أن تكون الجملة خبر ليس ؛ وقيل أمة اسم ليس ، والواو فيها حرف يدل على الجمع كما قالوا : أكلوني البراغيث ، وسواء الخبر ، وهذا ضعيف إذ ليس الغرض بيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله ، بل الغرض أن من أهل الكتاب ، ومنا وكافرا (يَسْتَلُونِ) صفة أخرى لأمة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في قائمة أو من الأمة لأنها قد وصفت ، والعامل على هذا الاستقرار ، و (آثَاءَ اللَّيْلِ) ظرف ليتلون لا القائمة ، لأن قائمة قد وصفت فلا تعمل فيما بعد الصفة ، وواحد الآثاء إني مثل معنى ، ومنهم من يفتح الهمزة فيصير على وزن عصا ، ومنهم من يقول إني بالياء وكسر الهمزة (وَهُمْ يَسْجُدُونَ) حال من الضمير في يتلون أو في قائمة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ، وكذلك (يُؤْمِنُونَ . وَيَأْمُرُونَ . وَيَنْهَوْنَ) إن شئت جعلتها أحوالا ، وإن شئت استأنفتها .

قوله تعالى ، و (مَا يَفْعَلُوا) يقرأ بالتاء على الخطاب ، وبالياء حملا على الذى قبله .

قوله تعالى (كَمَثَلِ رِيحٍ) فيه حذف مضاف تقديره : كمثل مهلك ريح : أى ما ينفقون هالك كالذى تهلكه (فيها صير) مبتدأ وخبر فى موضع صفة الريح ، ويجوز أن ترفع صرا بالظرف لأنه قد اعتمد على ما قبله ، و (أَصَابَتْ) فى موضع حر أيضا صفة لريح ، ولا يجوز أن تكون صفة لصر لأن الصر مذكر والضمير فى أصابت مؤنث ، وقيل ليس فى الكلام حذف مضاف بل تشبيه ما أنفقوا بمعنى الكلام ، وذلك أن قوله « كمثل ريح » إلى قوله « فأهلكته » متصل ببعضه ببعض ، فامتزجت المعانى فيه وفهم المعنى (ظَلَمُوا) صفة لقوم .

قوله تعالى (مِّنْ دُونِكُمْ) صفة لبطانة ؛ قيل من زائدة لأن المعنى بطانة دونكم فى العمل والإيمان (لَا يَأْلُونَكُمْ) فى موضع نعت لبطانة أو حال مما تعلقت به من ، ويألوا يتعدى إلى مفعول واحد ، و (خَبَالًا) على التمييز ، ويجوز أن يكون انتصب لحذف صرف لجزء تقديره : لا يألونكم فى تخيلكم ، ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال (وَدُّوا) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى يألونكم ، وقد معه مرادة . وما مصدرية ، أى عنتكم (قَدْ بَدَأَ الْبَغْضَاءُ) حال أيضا ، ويجوز أن يكون مستأنفا (مِّنْ أَمْوَالِهِمْ) مفعول بدت ، ومن لا ابتداء الغاية ، ويجوز أن يكون حالا : أى ظهرت خارجة من أموالهم .

قوله تعالى (هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُخَيَّبُونَهُمْ) قد ذكر إعرابه فى قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » (بِالْكِتَابِ كُلِّهِ) الكتاب هنا جنس : أى بالكتب كلها . وقيل هو واحد (عَصَوْا عَلَيْكُمْ) عليكم مفعول عضوا ، ويجوز أن يكون حالا أى حنقين عليكم (مِّنَ الْغَيْظِ) متعلق بعضوا أيضا ، ومن لا ابتداء الغاية : أى من أجل الغيظ ، ويجوز أن يكون حالا : أى مغتاظين (يَغِيظُكُمْ) يجوز أن يكون مفعولا به كما تقول : مات بالسم : أى بسببه ، ويجوز أن يكون حالا : أى موتوا مغتاظين .

قوله تعالى (لَا يَضُرُّكُمْ) يقرأ بكسر الضاد وإسكان الراء على أنه جواب الشرط وهو من ضار يضير ضيرا بمعنى ضر ويقال فيه ضاره يضوره بالواو ، ويقرأ بضم الضاد وتشديد الراء وضمها ، وهو من ضر يضر ، وفى رفعه ثلاثة أوجه : أحدها أنه فى نية التقديم : أى لا يضركم كيدهم شيئا إن تنقوا ، وهو قول سيبويه . والثانى أنه حذف الفاء ، وهو قول المبرد ، وعلى هذين القولين الضمة إعراب . والثالث أنها

أبست إخراجاً بل لما اضطر إلى التحريك جرك : انضم إنباعاً لفظة انفساد ، وقبل
حركتها بحركتها الإعرابية المستحقة لها في الأصل ، وبشرافاً بفتح الراء على أنه مجزوم
جرك بالفتح لالتقاء الساكنين إذ كان أخف من انضم والكسر (شبيهاً) معتدراً :
أي ضرراً :

قوله تعالى (وَإِذَا عَدَاوَتٌ) أي واذا كبر (مِنْ أَهْلِكَ) من لابتداء الغاية .
والتضامير . من بين أهلك ، ومومعه نصب تقديره : فارقت أهلك ، و (تَبَوَّأَ)
حال وهو يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وإلى آخر نارة بنفسه ونارة بحرف الجر ، فمن
الأول هذه الآية ، فالأول (الْمُؤْمِنِينَ) والثاني (مُقَاعِدَ) ومن الثاني « وإذ يوئنا
لإبراهيم مكان البيت » وقيل اللام فيه زائدة (لِلْقِيَالِ) يتعلق بتبوي . ويجوز أن
يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة لمقاعده ، ولا يجوز أن يتعلق بمقاعده لأن المقعد
هنا المسكان ، وذلك لا يعمل .

قوله تعالى (إِذْ هَمَّتْ) إذ ظرف لعلم . ويجوز أن يكون ظرفاً لتبوي وأن
يكون لعدوت (أَنْ تَنْتَحِلَا) تقديره : بأن تتشالا ، فوضعه نصب أوجز على ما ذكرنا
من الخلاف (وَاعْتَلَى) يتعلق ببتوكل دخلت الغاء معنى الشرط ، والمعنى : إن قتلوا
فتوكلوا أتم ، وإن صعب الأمر فتوكلوا :

قوله تعالى (يَسْتَدِرُّ) ظرف . وإليه بمعنى في ، ويجوز أن يكون حالاً .
و (أَذْلًا) جمع ذليل ، وإنما عني هذا الباء فراراً من تكرير اللام الذي يكون
في ذللاً .

قوله تعالى (إِذْ تَقُولُ) يجوز أن يكون التقدير : اذكر ، ويجوز أن يكون
بدلاً من « إِذْ هَمَّتْ » ويجوز أن يكون ظرفاً لتصرم (أَلَنْ يَسْكُنِيَكُمْ) همزة الاستفهام
إذا دخلت على النفي نقلته إلى الإثبات ، ويبقى زمان الفعل على ما كان عليه ، و (أَنْ
يُمِدَّكُمْ) فاعل يكتبكم (بِشَاقَةِ آلَافٍ) الجمهور على كسر الشاء ، وقد أمنت
في الشواذ على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهذه التاء إذا وقف عليها كانت بدلاً
من التاء التي يوقف عليها ، ومنهم من يقول إن تاء التأنيث هي الموقوف عليها وهي
لغة ، وقوى شاذاً بقاء ساكنة ، وهو إجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً ، وكلاهما
ضعيف ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد (مُسَوِّمِينَ) بكسر الواو :
أي مسومين عليهم أو أنفسهم ، وبشرحها على ما لم يسم فاعله :

قوله تعالى (إِلَّا بُشْرَى) مفعول ثان لجعل ، ويجوز أن يكون مفعولا له ، ويكون جعل المتعدية إلى واحد ، والهاء في جعله تعود على إمداد أو على التسويم أو على النصر أو على التزويل (وَلَيَتَطَّمَنَنَّ) معطوف على بشرى إذا جعلتها مفعولا له تقديره : ليبدشركم ولتطمئن ، ويجوز أن يتعلق بفعل محذوف تقديره : ولتطمئن قلوبكم بشركم .

قوله تعالى (لَيَسْقُطَنَّ طَرَفَا) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : ليقطع طرفا أمدكم باللائكة أو نصركم (أَوْ يَكْتَسِبُهُمْ) قيل أو بمعنى الواو ؛ وقيل هي للتفصيل أى كان القطع لبعضهم والكبت لبعضهم ، والتاء في يكتبهم أصل ، وقيل هي بدل من الدال ، وهو من كبذته أصبت كبذه (فَتَنَقَّلُوا) معطوف على يقطع أو يكتبهم .
قوله تعالى (لَيْسَ لَكَ) اسم ليس (شَيْءٌ) ولك الخبر ومن الأمر حال من شيء لأنها صفة مقدمة (أَوْ يَتُوبَ ، أَوْ يُعَذِّبَهُمْ) معطوفان على يقطع ، وقيل أو بمعنى إلا أن .

قوله تعالى (أَضْعَافًا) مصدر في موضع الحال من الربا تقديره مضاعفا ، قوله تعالى (وَسَارِعُوا) يقرأ بالواو وحذفها ، فمن أثبت عطفه على ما قبله من الأوامر ، ومن لم يثبتها استأنف ، ويجوز إمالة الألف هنا لكسرة الراء (عَرَضُهَا السَّمَوَاتُ) الجملة في موضع جر ، وفي الكلام حذف تقديره عرضها مثل عرض السموات (أُعِيدَتْ) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للجنة ، وأن يكون حالا منها لأنها قد وصفت ، وأن يكون مستأنفا ولا يجوز أن يكون حالا من المضاف إليه لثلاثة أشياء : أحدها أنه لا عامل ، وما جاء من ذلك متأول على ضعفه . والثاني أن العرض هنا لا يراد به المصدر الحقيقي ، بل يراد به المسافة . والثالث أن ذلك يلزم منه الفصل بين الحل وبين صاحب الحال بالخبر .

قوله تعالى (الَّذِينَ يُشْفِقُونَ) يجوز أن يكون صفة للمتقين ، وأن يكون نصبا على إضمار أعنى ، وأن يكون رفعا على إضمارهم ، وأما (الكَاطِبِينَ) فعلى الجر والنصب .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا) يجوز أن يكون معطوفا على الذين ينفقون في أوجه الثلاثة ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، ويكون أولئك مبتدأ ثانيا ، وجزاؤهم ثلثا ، ومغفرة خبر الثالث ، والجميع خبر الذين ، و (ذَكَرُوا) جواب إذا (وَمَنْ) مبتدأ ، و (يَغْفِرُ) خبره (إِلَّا اللَّهُ) فاعل يغفر ، أو بدل من المضمر فيه وهو

الوجه ، لأنك إذا جعلت الله فاعلا احتجت إلى تقدير ضمير : أى ومن يغفر الذنوب له غير الله (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) فى موضع الحال من الضمير فى يصروا ، أو من الضمير فى استغفروا ، ومفعول يعلمون محذوف : أى يعلمون المؤاخذة بها أو غفوا الله عنها .

قوله تعالى (وَنِعْمَ أَجْرُ) المخصوص بالمدح محذوف : أى ونعم الأجر الجنة . قوله تعالى (مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ) يجوز أن يتعلق بخات ، وأن يكون حالا من سنن ، ودخلت الفاء فى (سِيرُوا) لأن المعنى على الشرط : أى إن شككم فسيروا (كَيْفَ) خبر (كَانَ) و (عَاقِبَةُ) اسمها .

قوله تعالى (وَلَا تَسْهَوْا) الماضى وهن وحذفت الواو فى المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة و (الْأَعْدُونَ) واحدها أعلى ، حذفت منه الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها .

قوله تعالى (قَرَحٌ) يقرأ بفتح القاف وسكون الراء ، وهو مصدر قرحته إذا جرحته ؛ ويقرأ بضم القاف وسكون الراء ، وهو بمعنى الجرح أيضا . وقال القراء : بالضم ألم الجراح ؛ ويقرأ بضمها على الإتياع كاليسر واليسر ، والطنب والطنب ، ويقرأ بفتحها ، وهو مصدر قرح يقرح إذا صار له قرحة ، وهو بمعنى دى (وَتِلْكَ) مبتدأ ، و (الْآيَاتُ) خبره ، و (نُدَّاءُهَا) جملة فى موضع الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة ؛ ويجوز أن تكون الآيات بدلا أو عطف بيان ، ونداؤها الخبر ، ويقرأ يداؤها بالياء ، والمعنى مفهوم ، و (بَيْنَ النَّاسِ) ظرف ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء (وَلَيَعْلَمَنَّ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : وليعلم الله دواها ؛ وقبل التقدير : ليتعظوا وليعلم الله ؛ وقيل الواو زائدة ، و (مِنْكُمْ) يجوز أن يتعلق بيتخذ ، ويجوز أن يكون حالا من (شُهَدَاءَ) . (وَلَيَسْخَرَنَّ) معطوف على وليعلم .

قوله تعالى (أَمْ حَسِبْتُمْ) أم هنا منقطعة : أى بل أحسبتم ، و (أَنْ تَدْخُلُوا) أن والفعل يسد مسد المفعولين : وقال الأخفش المفعول الثانى محذوف (وَيَعْلَمَنَّ) الصَّابِرِينَ) يقرأ بكسر الميم عطفًا على الأولى ، وبضمها على تقدير : وهو يعلم ، والأكثر فى القراءة الفتح وفيه وجهان : أحدهما أنه مجزوم أيضا لكن الميم لما حركت لالتقاء الساكنين حركت بالفتح إتياعا للفتحة قبلها ، والوجه الثانى أنه منصوب على إضمار أن ، والواو هاهنا بمعنى الجمع كالتى فى قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن

والتقدير : أظنتم أن تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلم الصابرين ، ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو مع صح المعنى والإعراب ، قوله تعالى (مِّنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ) الجمهور على الجر بمن وإضافته إلى الجملة ، وقرئ بضم اللام والتقدير : ولقد كنتم تمنون الموت أن تلقوه من قبل ، فأن تلقوه بدل من الموت بدل الاشتغال والمراد لقاء أسباب الموت لأنه قال (فَتَقَدَّرَ رَأْيُكُمْ) وأنتم تنظرون) وإذا رأى الموت لم تبق بعده حياة . ويقرأ « تلاقوه » وهو من المفاعلة التي تكون بين اثنين لأن ما عليك فقد لقيته ، ويجوز أن تكون من واحد مثل سافرت .

قوله تعالى (قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ) في موضع رفع صفة لرسول ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في رسول ، وقرأ ابن عباس « رسل » نكرة ، وهو قريب من معنى المعرفة ، ومن متعلقة بخلت ، ويجوز أن يكون حالا من الرسل (أفإن مات) الهمزة عند سيبويه في موضعها ، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله : وقال يونس : الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط تقديره : أنتقلبون على أعقابكم إن مات ، لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط . ومذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ، إذ لا يصح أن تقول أتزورني فإن زرتك ، ومنه قوله « أفإن مت فهم الخالدون » . والثاني أن الهمزة لها صدر الكلام ، وإن لها صدر الكلام وقد وقعا في موضعها ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط ، والجواب لأنهما كالشيء الواحد (على أعقابكم) حال : أي راجعين .

قوله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ) أي تموت اسم كان ، و (إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) الخبر واللام للتبيين متعلقة بكان ، وقيل هي متعلقة بمحذوف تقديره : الموت لنفس ، وأن تموت تبين للمحذوف ، ولا يجوز أن تتعلق اللام بتموت لما فيه من تقديم الصلة على الموصول ، قال الزجاج التقدير : وما كان نفس تموت ، ثم قدمت اللام (كيتابا) مصدر : أي كتب ذلك كتابا (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا) بالإظهار على الأصل وبالإدغام لتقاربهما (نُوْتِهَ مِنْهَا) مثل « يؤده إليك » (وَسَنَجْزِي) بالنون والياء ، والمعنى مفهوم .

قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ) الأصل فيه أي التي هي بعض من كل أدخلت عليها كاف للتشبيه وصار في معنى كم التي للتكثير ، كما جعلت الكاف مع ذا في قولهم كذا المعنى

لم يكن لكل واحد منهما ، وكما أن معنى لولا بعد التركيب لم يكن لهما قبله ، وفيها خسة أوجه كلها قد قرئ به ، فالمشهور « كَأَيْنَ » بهمزة بعدها ياء مشددة وهو الأصل . والثاني « كَائِنٌ » بالآلف بعدها همزة مكسورة من غير ياء ، وفيه وجهان : أحدهما هو فاعل من كان يكون حكى عن المبرد ، وهو بعيد الصحة ، لأنه لو كان ذلك لكان معربا ولم يكن فيه معنى التثنية . والثاني أن أصله كَأَيْنَ ، قدمت الياء المشددة على الهمزة فصارت كَيْنٌ ، فوزنه الآن كعلف ، لأنك قدمت العين واللام ، ثم حذفت الياء الثانية لتقلها بالحركة والتضعيف كما قالوا في أيها أيهما ثم أبدلت الياء الساكنة ألفا كما أبدلت في آية وطائي . وقيل حذفت الياء الساكنة وقدمت المتحركة فانقلبت ألفا ، وقيل لم يحذف منه شيء ولكن قدمت المتحركة وبقيت الأخرى ساكنة وحذفت بالتنوين مثل قاض . والوجه الثالث « كَأَن » على وزن كعن ؛ وفيه وجهان : أحدهما أنه حذف إحدى الياءين على ما تقدم ، ثم حذفت الأخرى لأجل التنوين . والثاني أنه حذف الياءين دفعة واحدة ، واحتمل ذلك لما امتزج الحرفان ، والوجه الرابع « كَأَى » ياء خفيفة بعد الهمزة ، ووجهه أنه حذف الياء الثانية وسكن الهمزة لاختلاط الكلمتين وجعلهما كالسكلمة الواحدة كما سكنوا الهاء في هو وفهو ؛ وحرك الياء لسكون ما قبلها . والخامس « كَيْنٌ » بياء ساكنة قبل الهمزة ؛ وهو الأصل في كَأَيْنَ ؛ وقلة ذكر ، فأما التنوين فأبقى في الكلمة على ما يجب لها في الأصل ، فمنهم من يحذفه في الوقف لأنه تنوين ؛ ومنهم من يثبت فيه لأن الحكم تغير بامتزاج الكلمتين ؛ وأما أي فقال ابن جنى هي مصدر أوى يأوى : إذا انضم واجتمع ، وأصله أوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت وأدغمت مثل جىء وشيء ؛ وأما موضع كَأَيْنَ فرفع بالابتداء ، ولا تكاد تستعمل إلا وبعدها من . وفي الخبر ثلاثة أوجه : أحدها (قُتِلَ) وفي قتل الضمير للنبي ؛ وهو عائد على كَأَيْنَ لأن كَأَيْنَ في معنى نبي ؛ والجديد أن يعود الضمير على لفظ كَأَيْنَ كما تقول : مائة نبي قتل ، والضمير للمائة إذ هي المبتدأ .

فإن قلت : لو كان كذلك لأنثت فقلت قتلتي : قيل هذا محمول على المعنى لأن التقدير كثير من الرجال قتل ، فعلى هذا يكون (مَعَهُ رِبِّيُّونَ) في موضع الحال من الضمير في قتل . والثاني أن يكون قتل في موضع جر صفة لنبي ، ومعه ربيون الخبر كقولك : كم من رجل صالح معه مال . والوجه الثالث أن يكون الخبر محذوفا : أي في الدنيا أو صائر ونحو تلك ، فعلى هذا يجوز أن يكون قتل صفة لنبي ، ومعه ربيون حال على

ما تقدم . ويجوز أن يكون قتل مسنداً للربيع فلا ضمير فيه على هذا . والجملة صفة
نبي . ويجوز أن يكون خبراً فيضمير في الخبر أربعة أوجه . ويجوز أن يكون صفة لنبي
والخبر محذوف على ما ذكرناه . وقرأ « قاتل » فعلى هذا يجوز أن يكون الفاعل مضمر
وما بعده حال . وأن يكون الفاعل « ربيون » وقرأ « قتل » بالفتحة ، فعلى هذا لا ضمير
في الفعل لأجل التثنية . والواجب لا تكثير فيه كلمة ذكر ابن جني : ولا يمنع فيه أن
يكون فيه ضمير الأول لأنه في معنى الجماعة ، و« ربيون » بكسر الراء منسوب إلى الرية
وهي الجماعة . ويجوز ضم الراء في الرية أيضاً . وعليه قرئ « ربيون بالضم » وقيل من
كسر أتع ، والفتح هو الأصل وهو منسوب إلى الرب ، وقد قرئ به « قاتلوا » و« قاتلوا »
الجمهور على فتح الراء . وقرأ « تكسرها » وهي لغة ، والفتح أشهر ، وقرأ « بإسكانها »
على تخفيف المكسور و « استكسروا » استعملوا من الكون وهو الذل ، وحكى عن
الفرام أن أصلها استكسروا أشبعت الفتحة فنشأت الألف وهذا خطأ لأن الكلمة في جميع
تصانيفها ثبتت عليها تقول : استكسان يستكسين استكساة فهو مستكسين ومستكان له .
والإشباع لا يكون على هذا الحد .

قوله تعالى (وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ) الجمهور على فتح اللام على أن اسم كان ما بعد
(إلا) وهو أقوى من أن يجعل خبراً . والأول اسماً لوجهين : أحدهما أن (أن) قائداً
يشبه المضمر في أنه لا يفسر فهو أعرف . والثاني أن ما بعد إلا مثبت ، والمعنى : كان
قولهم ربنا اخضر لنا دأبهم في الدغاة ، وقرأ برفع الأول على أنه اسم كان . وما بعد
إلا الخبر (في أمرنا) يتعلق بالمصدر وهو إسرافنا ، ويجوز أن يكون حالاً منه :
أي إسرافنا واقعاً في أمرنا .

قوله تعالى (بَلْ اللَّهُ مُوَلَّاكُمْ) مبتدأ وخبر ، وأجاز الفراء النصب ، هي قراءة
والتقدير : بل أطيعوا الله .

قوله تعالى (الرُّعْبَ) يقرأ بكون العين وضماً وهما لغتان (رُبْعاً أَسْرَحُوا)
الباء تعلقان بلاق ، ولا يمنع ذلك لتعلق « في » به أيضاً ، لأن في ظرف والباء بمعنى
السبب فهما تخانمان . وما مصدرية . والثانية مكرة موصوفة : أو بمعنى الذي وليست
مصدرية (وَيَنْشِئْ مَثْوًى لِلْفَالِجِينَ) أي النار : فالخصوص بالدم محذوف .
والمثوى مفعول من ثوبت ولامه ياء .

قوله تعالى (سَاءَ قَسَمٌ اللَّهُ وَعَدَهُ) صديق يتعدى إلى مفعولين في مثل هذا
النحو . وقد يتعدى إلى الثاني بحرف الجر فيقال : صدقت زيدا في الحديث (إذ)

ظرف لصدق ، ويجوز أن يكون ظرفا للوعد (حتى) يتعلق بفعل محذوف تقديره :
دام ذلك إلى وقت فشلكم . والصحيح أنها لا تتعلق في مثل هذا بشيء ، وأنها ليست
حرف جر بل هي حرف تدخل على الجملة بمعنى الغاية كما تدخل الفاء والواو على الجمل ،
وجواب (إذا) محذوف تقديره : بأن أمركم ونحو ذلك ودل على المحذوف .

قوله تعالى (مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)
صَرَ قَسَمٌ) معطوف على الفعل المحذوف .

قوله تعالى (إِذْ تُصْعِدُونَ) تقديره : اذكروا إذ ، ويجوز أن يكون ظرفا
لعضيتهم أو تنازعهم أو فشلهم (وَلَا تَكُونُوا) الجمهور على فتح التاء ، وقد ذكرناه
في قوله « يلبون السنهم » وقرأ بضم التاء وماضيه ألوى وهى لغة ، وقرأ (عَلَى أَحَدٍ)
بضمين وهو الجليل .

قوله تعالى (وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ) جملة في موضع الحال (بِغَمٍّ) التقدير بعد
غم ، فعلى هذا يكون في موضع نصب صفة لغم ، وقيل المعنى : بسبب الغم ، فيكون
مفعولا به ، وقيل التقدير : بدل غم ، فيكون صفة لغم أيضا (لِكَيْلَا تَحْزَنُوا)
قيل « لا » زائدة ، لأن المعنى أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم مواقفهم ،
وقيل ليست زائدة ، والمعنى على نقي الحزن عنهم بالتوبة ، وكى هاهنا هي العاملة بنفسها
لأجل اللام قبلها .

قوله تعالى (أَمَنَةً) المشهور في القراءة فتح الميم وهو اسم للأمن وقرأ بسكونها
وهو مصدر مثل الأمر ، و (نَعَاسًا) بدل ، ويجوز أن يكون عطف بيان ، ويجوز
أن يكون نعاسا هو المفعول وأمنة حال منه ، والأصل أنزل عليكم نعاسا ذا أمنة ،
لأن النعاس ليس هو الأمن بل هو الذي حصل الأمن به ، ويجوز أن يكون أمنة مفعولا
(يَغْشَى) يقرأ بالياء على أنه النعاس ، وبالتاء للأمنة ، وهو في موضع نصب صفة
لما قبله ، و (طَائِفَةً) مبتدأ ، و (قَدْ أَهْمَتَهُمْ) خبره (يَنْظُرُونَ) حال من
الضمير في أهتمهم ، ويجوز أن يكون أهتمهم صفة ، ويظنون الخبر ، والجملة حال ،
والعامل يغشى : وتسمى هذه الواو واو الحال ، وقيل الواو بمعنى إذ وليس بشيء ،
و (غَيْرَ الْحَقِّ) المفعول الأول : أى أمرا غير الحق ، وبالله الثانى ، و (ظَنَّ
الْجَاهِلِيَّةِ) مصدر تقديره : ظنا مثل ظن الجاهلية (مِنْ شَيْءٍ) من زائدة ،
وموضعه رفع بالابتداء ، وفي الخبر وجهان : أحدهما لنا ، فمن الأمر على هذا حال ،

إذ الأصل هل شيء من الأمر ، والثاني أن يكون من الأمر هو الخبر ولنا تعيين وتم
الفائدة كقوله « ولم يكن له كفواً أحد » (كلمة الله) يقرأ بالتصبيح على التوكيد أو
البدل والله الخبر ، وبالرفع على الابتداء والله الخبر ، والجملة خير إن (يَقُولُونَ)
حال من الضمير في يخفون ، و (شيء) اسم كان والخبر لنا أو من الأمر مثل « هل
لنا » (أبرز الذين) بالفتح والتخفيف ، ويقرأ بالنشيد على ما لم يسم فاعله :
أنى أخرجوا بأمر الله .

قوله تعالى (إِذَا نَصَرَ بُنَاؤُا فِي الْأَرْضِ) يجوز أن تكون إذا هنا تنكي بها حاطم ،
فلا يراد بها المستقبل لا محالة ، فعلى هذا يجوز أن يعمل فيها قالوا وهو للماضي ،
ويجوز أن يكون كفروا وقالوا ماضيين ، ويراد بها المستقبل المحكى به الحال ، فعلى
هذا يكون التقدير : يكفرون ويقولون لإخوانهم (أو كانوا غفري) الجمهور على
تشديد الزاي وهو جمع غاز ، والقياس غزاة كقافض وقضاة ، لكنه جاء على فعل حملا
على الصحيح نحو شاهد وشهد وصائم وصوم . ويقرأ بتخفيف الزاي وفيه وجهان :
أحدهما أن أصله غزاة ، فحذفت الهاء تخفيفا لأن التاء دليل الجمع ، وقد حصل
ذلك من نفس الصفة ، والثاني أنه أراد قراءة الجماعة ، فحذفت إحدى الزايتين
كراهية التضعيف (لِيَجْعَلَ اللَّهُ) اللام تتعلق بمحذوف : أى ندمهم أو أوقع
في قلوبهم ذلك ليجمعه حسرة ، وجعل هنا بمعنى صير ، وقيل اللام هنا لام العاقبة :
أنى صار أمرهم إلى ذلك كقوله « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا » .

قوله تعالى (أو نُنْشِئْ) الجمهور على ضم الميم وهو الأصل ، لأن الفعل منه
يموت ، ويقرأ بالكسر وهو لغة ، يقال مات يمات مثل خاف يخاف ، فكما نقول
خفت نقول مت (لِنُعْظِرَهُ) مبتدأ ، و (من الله) صفته (و رَحْمَةً) معطوف
عليه ، والتعظير : ورحة لم ، و (خَيْرٌ) الخبر ، وما بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة
والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المفعول محذوفا . أى من
جمعهم المال :

قوله تعالى (لِإِيَّائِ اللَّهِ) اللام جواب قسم محذوف ، ولله خبرها على حرف الخبر
جاز أن يأتى (يُخْشَرُونَ) غير مؤكد بالنون ، والأصل لنخشرون إلى الله .
قوله تعالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ) ما زائدة ، وقال الأخفش وغيره : يجوز أن تكون
نكرة بمعنى شيء ، ورحمة بدل منه ، والياء تتعلق بلمت (وَتَسَاءَلُوا بِهِمْ فِي الْأُمُورِ)
الأمر هنا جنس ، وهو عام يراد به الخاص ، لأنه لم يؤمر بمشاورةهم في الفرائض :

ولذلك قرأ ابن عباس «في بعض الأمر» (فإذا عَرِمَتْ) الجمهور على فتح الزاي : أى إذا تحيرت أمرا بالمشاورة وعزمت على فعله (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) ويقرأ بضم التاء : أى إذا أمرت بفعل شيء فتوكل على فوضع الظاهر موضع المضممر .

قوله تعالى (فَمَنْ ذَا الَّذِي) هو مثل «من ذا الذى يقرض» وقد ذكر (مِنْ بَعْدَهُ) أى من بعد حذف المضاف ، ويجوز أن تكون الهاء ضمير الخذلان : أى بعد الخذلان :

قوله تعالى (أَنْ يَغْلُ) يقرأ بفتح الياء وضم الغين على نسبة الفعل إلى النبي : أى ذلك غير جائز عليه ، ويدل على ذلك قوله (يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ) ومفعول يغل محذوف : أى يغل الغنيمة أو المال ؛ ويقرأ بضم الياء وفتح الغين على ما لم يسم فاعله ، وفى المعنى ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ماضيه أغلته : أى نسبته إلى الغلول ، كما تقول : أكذبتك إذا نسبته إلى الكذب : أى لا يقال عنه إنه يغل : أى يخون . الثانى هو من أغلته إذا وجدته غاللا كقولك : أحدث الرجل إذا أصبته محمودة . والثالث معناه أن يغله غيره : أى ما كان لنبى أن يخان (وَمَنْ يَغْلُ) مستأنفة ، ويجوز أن تكون حالا ويكون التقدير : فى حال علم الغال بعقوبة الغلول .

قوله تعالى (أَفَمَنْ اتَّبَعَ) من بمعنى الذى فى موضع رفع بالابتداء ، و (كَسَنَ) الخبر ، ولا يكون شرطاً لأن كمن لا يصلح أن يكون جواباً ، و (بَسَخَطَ) حال . قوله تعالى (هُمْ دَرَجَاتٌ) مبتدأ وخبر ، والتقدير : ذو درجات فحذف المضاف ، و (عِندَ اللَّهِ) ظرف لمعنى درجات كأنه قال هم متفاضلون عند الله ، ويجوز أن يكون صفة لدرجات .

قوله تعالى (مِنْ أَنْفُسِهِمْ) فى موضع نصب صفة لرسول ، ويجوز أن يتعلق ببعث ، وما فى هذه الآية قد ذكر مثله فى قوله «وابعث فيهم رسولا منهم» : قوله تعالى (قَدْ أَصْبَحْتَ مِنْ تَتَابُعِهَا) فى موضع رفع صفة لمصيبة .

قوله تعالى (وَمِمَّا أَصَابَكُمْ) ما بمعنى الذى وهو مبتدأ ، والخبر (فَبِإِذْنِ اللَّهِ) أى واقع بإذن الله (وَلِكَيْلَعَلَّكُمْ) اللام متعلقة بمحذوف : أى وليعلم الله أصابكم هذا ، ويجوز أن يكون معطوفاً على معنى فبإذن الله تقديره : فبإذن الله ولأن يعلم الله (تَعَالَوْا قَاتِلُوا) إنما لم يأت بحرف العطف لأنه أراد أن يجعل كل واحدة من الجمليتين مقصودة بنفسها ، ويجوز أن يقال : إن المقصود هو الأمر بالقتال ، وتعالوا ذكر

مالو سكت عنه لكان في الكلام دليل عليه ، وقيل الأمر الثاني حال (هَمْ لِلْكَافِرِ) اللام في قوله للكفر و (لِلْإِيمَانِ) متعلقة بأقرب ، وجاز أن يعمل أقرب فيهما لأنهما يشبهان الظرف ، وكما عمل أطيّب في قولهم هذا يسرا أطيّب منه رطباً في الظرفين المقدرين لأن أفعل يدل على معنيين على أصل الفعل وزيادته فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر ، فتقديره : تزيد قربهم إلى الكفر على قربهم على الإيمان ، واللام هنا على بابها : وقيل هي بمعنى إلى (يَقُولُونَ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أقرب : أي قربوا إلى الكفر قائلين .

قوله تعالى (الَّذِينَ قَالُوا) يجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار أغنى ، أو صفة للذين نافقوا أو بدلا منه ، وفي موضع جر بدلا من المجرور في أفواههم أو قلوبهم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر «قل فادعوا» والتقدير : قل لهم (وقعدوا) ويجوز أن يكون معطوفاً على الصلة معترضا بين قالوا ومعمولها وهو (لَوْ أَطَاعُونَا) وأن يكون حالاً ، وقد مرادة .

قوله تعالى (بَلْ أَحْيَاءٌ) أي بل هم أحياء ، ويقرأ بالنصب عطفاً على أمواتا كما تقول : ظننت زيدا قائماً بل قاعداً ، وقيل أضمير الفعل تقديره : بل أحسبهم أحياء ، وحذف ذلك لتقدم ما يدل عليه ، و (عِنْدَ رَبِّهِمْ) صفة لأحياء ، ويجوز أن يكون ظرفاً لأحياء لأن المعنى يحيون عند الله ، ويجوز أن يكون ظرفاً لـ (يُرْزَقُونَ) ويرزقون صفة لأحياء ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أحياء : أي يحيون مرزوقين ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الظرف إذا جعلته صفة .

قوله تعالى (فَرِحِينَ) يجوز أن يكون حالاً من الضمير في يرزقون ، ويجوز أن يكون صفة لأحياء إذا نصب ، ويجوز أن ينتصب على المدح ، ويجوز أن يكون من الضمير في أحياء أو من الضمير في الظرف (مِنْ فَضْلِهِ) حال من العائد المحذوف في الظرف تقديره : بما آتاهموه كائناتاً من فضله (وَيَسْتَبْشِرُونَ) معطوف على فرحين ، لأن اسم الفاعل هنا يشبه الفعل المضارع ، ويجوز أن يكون التقدير : وهم يستبشرون فتكون الجملة حالاً من الضمير في فرحين ، أو من ضمير المفعول في آتاهم (مِنْ خَلْقِهِمْ) متعلق بيلحقوا ، ويجوز أن يكون حالاً تقديره : متخلفين عنهم (الْأَخَوَفُ عَلَيْهِمْ) أي بأن لاخرف عليهم ، فإن مصدرية ، وموضع الجملة بدل من الذين بدل الاشتغال : أي ويستبشرون بسلامة الذين لم يلحقوا بهم ، ويجوز أن يكون التقدير : لأنهم لاخوف عليهم فيكون مفعولاً من أجله .

قوله تعالى (يَسْتَنْبِشِرُونَ) هو مستأنف مكرر للتوكيد (وأن الله) بالفتح عطفا على بنعمة من الله : أى وبأن الله ، وبالكسر على الاستئناف .

قوله تعالى (الَّذِينَ اسْتَجَابُوا) في موضع جر صفة للمؤمنين أو نصب على إيمان أعنى ، أو رفع على إيمانهم . أو مبتدأ وخبره (الَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ) وانثروا) ومنهم حال من الضمير في أحسنوا ، و (الَّذِينَ قَالَ تَاللَّهِ) يدل من الذين استجابوا أو صفة .

قوله تعالى (فَزَادَهُمْ) إيمانا الفاعل ضمير تقديره : زادهم القول (حَسْبُنَا اللَّهُ) مبتدأ وخبر ، وحسب مصدر في موضع اسم الفاعل تقديره : فحسبنا الله : أى كافينا ، يقال : أحسبني الشيء أى كفاني .

قوله تعالى (بِنِعْمَةِ اللَّهِ) في موضع الحال ، ويجوز أن يكون مفعولا به (لَمْ يَمَسَّهُمْ) حال أيضا من الضمير في انقلبوا ، ويجوز أن يكون العامل فيها بنعمة ، وصاحب الحال الضمير في الحال تقديره : فانقلبوا متعينين برؤيتهم من سوء (وَاتَّبَعُوا) معطوف على انقلبوا ، ويجوز أن يكون حالا : أى وقد اتبعوا .

قوله تعالى (ذَٰلِكُمْ) مبتدأ ، (الشَّيْطَانُ) خبره ، و (يُخَوِّفُ) يجوز أن يكون حالا من الشيطان ، والعامل الإشارة ، ويجوز أن يكون الشيطان بدلا أو عطفا بيان ، و يخوف الخبر . والتقدير : يخوفكم بأوليائه ، وفري في الشذوذ ه يخوفكم بأوليائه ه وقيل لاحذف فيه ، والمعنى يخوف من يتبعه ، فأما من توكل على الله فلا يخافه (فَلَا تَخَافُوهُمْ) إنما جمع الضمير لأن الشيطان جنس ، ويجوز أن يكون الضمير للأولياء .

قوله تعالى (لَا تَحْزَنُوا) الجمهور على فتح الياء بضم الزاي والماضى حزنه . وقرأ بضم الياء وكسر الزاي والماضى أحزن وهي لغة قليلة . وقيل حزن حدث له الحزن ، وحزنته أحدثت له الحزن ، وأحزنته عرفت له الحزن (يَسَارِعُونَ) يقرأ بالإمالة والتفخيم ، وقرأ يسرعون بغير ألف من أسرع (شَبَّانًا) في موضع المصدر أى مرورا .

قوله تعالى (وَلَا يَحْسَبِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا) يقرأ بالياء ، وفاعله الذين كفروا . وأما المنعولان فالتائبان مقامهما قوله (إِنَّمَا نُمَلِّئُكُمْ خَيْرًا) فإن وما عملات فيه تسد سد التمهوين عند سبويه . وعند الأخفش المنعول الثاني حذفه

تقديره : نافعا أو نحو ذلك ، وفي « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي ، والثاني مصدرية ، ولا يجوز أن تكون كافة ولا زائدة ، إذ لو كان كذلك لانتصب خبر بتعلي : واحتاجت أن إلى خبر إذا كانت ما زائدة أو قدر الفعل يليها ، وكلاهما ممنوع وقد قرئ : شاذاً بالنصب على أن يكون لأنفسهم خبر إن ، ولهم تبين أو حال من خبر ، وقد قرئ : في الشاذ يكسر إن وهو جواب قسم محذوف ، والقسم وجوابه يبدآن مسد المفعولين ، وقرأ حمزة « تحسبن » بالتاء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الذين كفروا المفعول الأول ، وفي المفعول الثاني وجهان : أحدهما الجملة من أن وما عملت فيه : والثاني أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ولا تحسبن إملاء الذين كفروا : وقوله « إنما على لحم » بدل من المضاف اغذوف ، والجملة سدت مسد المفعولين : والتقدير : ولا تحسبن أن إملاء الذين كفروا خبر لأنفسهم ، ويجوز أن تجعل أن وما عملت فيه بدلا من الذين كفروا بدل الاشتغال ، والجملة سدت مسد المفعولين (« إِنَّمَا تُمِيلُ كُفْرَهُمْ لِيَزَادُوا ») مستأنفت وقيل إنما على ضم تكرير الأول ، وليزدادوا هو المفعول الثاني لتعصب على قراءة التاء ، والتقدير : ولا تحسبن بإملاء الذين كفروا خيرا ليزدادوا إيماناً بل ليزدادوا إثمًا ، وبروي عنه بعض الصحابة أنه قرأه كذلك :

قوله تعالى (مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ) خبر كان محذوف تقديره ما كان الله مريدا لأن يذر ، ولا يجوز أن يكون الخبر ليذر لأن الفعل بعد اللام ينتصب بأن فيصير التقدير : ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى . وقال الكوفيون اللام زائدة والخبر هو الفعل وهذا ضعيف لأن ما بعدها قد انتصب ، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة ، وإن كان النصب بأن فسد ما ذكرنا ، وأصل يذر يوذر ، فحذفت الواو تشبيها لما يبدع لأنها في معناها ، وليس لحذف الواو في يذر علة إذا لم تقع بين ياء وكسرة ولا ما هو في تقديره الكسرة ، بخلاف يدع فإن الأصل يودع ، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء وبين ما هو في تقدير الكسرة ، إذا الأصل يودع مثل يوعده ، وإنما فتحت الدال من يادع ، لأن لامه حرف حلق فيفتح له ما قبله ، ومثله يسع ويدع ويقع ونحو ذلك ، ولم يستعمل من يذر ما ضيأ اكتفاء بترك (يَمِيزُ) يقرأ بسكون الياء وما ضيأ ما ز : وبشأيدها وما ضيأه يميز ، وهما بمعنى واحد ، وليس التشديد لتعدي الفعل مثل فوح وفرخه ، لأن ما ز وميز يتعديان إلى مفعول واحد .

قوله تعالى (وَلَا يَحْسَبَنَّ) يقرأ بالياء على الغيبة ، و (الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) الفاعل ؛ وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما (هُوَ) وهو ضمير البخل الذى دلل عليه يبخلون . والثانى هو محذوف تقديره البخل ، وهو على هذا فصل ؛ ويقرأ « تحسبن » بالتاء على الخطاب ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون ، فحذف المضاف وهو ضعيف لأن فيه إضمار البخل قبل ذكر ما يدل عليه ، وهو على هذا فصل أو توكيد ، والأصل فى (ميراث) موراث فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والميراث مصدر كالميعاد .

قوله تعالى (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ) العامل فى موضع إن وما عملت فيه ، قالوا وهى الحكمة به ، ويجوز أن يكون معمولا لقول المضاف لأنه مصدر ، وهذا يخرج على قول الكوفيين فى إعمال الأول وهو أصل ضعيف ، ويزداد هنا ضعفا لأن الثانى فعل والأول مصدر ، وإعمال الفعل أقوى (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) يقرأ بالنون ، وما قالوا منصوب به (وَقَسَّيْنَاهُمْ) معطوف عليه ، وما مصدرية أو بمعنى الذى ، ويقرأ بالياء وتسمية الفاعل ، ويقرأ بالياء على ما لم يسم فاعله ؛ وقتلهم بالرفع وهو ظاهر (وَنَقُولُ) بالنون والياء . قوله تعالى (ذَلِكَ) مبتدأ (بِمَا) خبره ، والتقدير : مستحق بما قدمت و (ظَلَامٌ) فعال من الظلم .

فإن قيل : بناء فعال للتكثير ، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل ، فهو قال بظلم لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره .

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها أن فعلا قد جاء لا يراد به الكثرة كقول طرفة :

وَأَنْتَ بِحُلَاَلِ التَّلَاعِ مَخَافَةٌ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ
لا يريد هاهنا أنه قد يحل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدفعه قوله : متى يسترفد القوم أرفد ، وهذا يدل على نفي البخل فى كل حال ، ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادته الكثرة . والثانى أن ظلام هنا للكثرة لأنه مقابل للعباد وفى العباد كثرة ، وإذا قيل بهم الظلم كان كثيرا . والثالث أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى الظلم القليل ضرورة ؛ لأن الذى يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ؛ فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه فى حق من يجوز عليه النفع والبصر كان للظلم القليل المنفعة أترك ؛ وفيه وجه رابع ، وهو أن يكون على النسب : أى لا ينسب إلى الظلم فيكون من بزاز وعطار .

قوله تعالى (الَّذِينَ قَالُوا) هو في موضع جر بدلا من قوله «الذين قالوا» ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعنى ورفعاً على إضمارهم (أَلَا تَتُومِنَ) يجوز أن يكون في موضع جر على تقدير: بأن لا تؤمن، لأن معنى عهد وصى؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير حرف الجر وإفضاء الفعل إليه؛ ويجوز أن ينتصب بنفسى عهد، لأنك تقول: عهدت إليه عهداً، لا على أنه مصدر لأن معناه ألزمته؛ ويجوز أن تكتب أن مفصولة وموصولة؛ ومنهم من يحذفها في الخط اكتفاء بالتشديد (حَتَّى بَأْتَيْنَا بِقُرْآنٍ) فيه حذف مضاف تقديره: بتقريب قربان: أى يشرع لنا ذلك.

قوله تعالى (وَالزُّبُرِ) يقرأ بغير باء اكتفاء بحرف العطف، وبالباء على إعادة الجار، والزبر جمع زبور مثل رسول ورسول (وَالكِتَابِ) جنس. قوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ) مبتدأ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لنا فيه من العموم و(ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) الخبر وأنت على معنى كل، لأن كل نفس نفوس، ولو ذكر على لفظ كل جاز، وإضافة ذائقة غير محضة لأنها نكرة يحكى بها الحال؛ وقرئ شاذاً «ذائقة الموت» بالغنوين والإعمال؛ ويقرأ شاذاً أيضاً «ذائقة الموت» على جعل الهاء ضمير كل على اللفظ، وهو مبتدأ وخبر (وَأَنَّمَا) «ما» هاهنا كافة فلذلك نصب (أَجُورَكُمْ) بالفعل، ولو كانت بمعنى الذى أو مصدرية لرفع أجوركم.

قوله تعالى (لَتَسْبُلُونَّ) الواو فيه ليست لام الكامة، بل واو الجمع حركت لالتقاء الساكنين وضمة الواو دليل على المحذوف، ولم تطلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، لأن ذلك عارض، ولذلك لا يجوز همزها مع انضمامها، ولو كانت لازمة لحاز ذلك.

قوله تعالى (لَتَسْبِيحُنَّهُ، وَلَا تَكْتُمُونَهُ) يقرآن بالياء على الغيبة؛ لأن الراجع إليه الضمير اسم ظاهر، وكل ظاهر يكفى عنه بضمير الغيبة، ويقرآن بالياء على الخطاب تقديره: وقلنا لهم لتبيننه، ولما كان أخذ الميثاق في معنى القسم جاء باللام والنون في الفعل ولم يأت بها في يكتمون اكتفاء بالتوكيد في الفعل الأول لأن تكتمونه توكيد.

قوله تعالى (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) يقرأ بالياء على الغيبة، وكذلك (فَلَا يَحْسِبَنَّاهُمْ) بالياء وضم الباء، وفاعل الأول الذين يفرحون، وأما مفعولاه فمحذوفان اكتفاء بمفعولى يحسبانهن، لأن الفاعل فيهما واحد، فالفعل الثانى تكرير (١١ - إله - أول)

لأول وحسن لما طالع الكلام المتصل بالأول . والقاء زائدة فليست للعطف ولا للجواب . وقال بعضهم (بمجازة) هو مفعول حسب الأول . ومفعوله الثاني محذوف دل عليه مفعول حسب الثاني ، لأن التقدير : لا يحسن الذين يفرحون أنفسهم بمجازة وهم في فلا يحسنهم هم أنفسهم : أي فلا يحسن أنفسهم . وأغنى بمجازة الذي هو مفعول الأول عن ذكره ثانياً لحسب الثاني ، وهذا وجه ضعيف متعسف عنه مبدوحة بما ذكرنا في الترجمة الأولى . ويقرأ بالياء فيهما على الخطاب . ويفتح الياء فيهما والخطاب للذي صلى الله عليه وسلم . والقول فيه أن الذين يفرحون هو المفعول الأول . والثاني محذوف للدلالة مفعول حسب الثاني عليه . وقيل التقدير : لا يحسن الذين يفرحون بمجازة . وأغنى المفعول الثاني هنا عن ذكره لحسب الثاني . وحسب الثاني مكرر أم لا ذلك لما ذكرنا في القراءة بالياء فيهما ، لأن الفاعل فيهما واحد أيضاً وهو الذي صلى الله عليه وسلم . ويقرأ بالياء في الأول ، وبالهاء في الثاني . ثم في التاء في الفعل الثاني وجهان : أحدهما التفتح على أنه خطاب لواحد . والضم على أنه لمجاهدة . وعلى هذا يكون مفعول الفعل الأول محذوفين للدلالة مفعول الثاني عليهما . والقاء زائدة أيضاً . والفعل الثاني ليس يبدل ولا مكرر ، لأن فاعله غير فاعل الأول والمجازة متعلقة من العود ، و (من العذاب) متعلق بمتحدثه لأنه حادثة للمجازة ، لأن المجازة مكان والمكان لا يعمل ، وينبغي أن تكون المجازة مصدر افتتلق من به ، ويكون التقدير : فلا تحسبهم قاترين . فالتقدير في موضع اسم الفاعل .

قوله تعالى (الذين يتذكرون الله) في موضع خبر نعتاً لأولى ، أو في موضع نصب بإضافة أغنى أو وقع على إظهارهم . ويجوز أن يكون مبتدأ وخبر محذوف ضروري : يذكرون ربنا (قياماً وقعوداً) حالان من ضمير الفاعل في يذكرون (من حين خير يوم) حال أيضاً وحرف الجر يتعلق بمحذوف هو الحال في الأصل تقديره : ومضطجعين على جنوبهم (ويتذكرون) محذوف على يذكرون . ويجوز أن يكون حالاً أيضاً : أي يذكرون الله متذكرين (باخباتاً) مفعول من أجله . والباطل هنا فاعل بمعنى المصدر مثل العافية والعافية . والمعنى ما عافتهما عافاً . ويجوز أن يكون حالاً تقديره ما خلقت هذا خلقاً عن حكمة . ويجوز أن يكون تعالياً محذوف : أي خلقاً باطلاً .

فإن قيل : كيف قال هذا والسابق ذكر السموات والارض والإشارة إليها بهذه؟
ففي ذلك ثلاثة أوجه : أحدها أن الإشارة إلى الثقلين المذكورين في قوله خلق السموات

وعلى هذا يجوز أن يكون الخلق مصدرا ، وأن يكون بمعنى المخلوق ، ويكون من إضافة الشيء إلى ما هو هو في المعنى . والثاني أن السموات والأرض بمعنى الجمع ، فعادت الإشارة إليه . والثالث أن يكون المعنى ما خلقت هذا المذكور أو المخلوق (فَقِينَا) دخلت الفاء بمعنى الجزاء فالتقدير إذا نزهناك أو وحدناك فقنا (مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ) في موضع نصب يتدخل ، وأجاز قوم أن يكون منصوبا بفعل دل عليه جواب الشرط ، وهو (فَقَدْ أَخَذَ بِنَتِهِ) وأجاز قوم أن يكون من مبتدأ والشرط وجوابه الخبر ، وعلى جميع الأوجه الكلام كله في موضع رفع خبر إن .

قوله تعالى (يُنَادِي) صفة لمناديا أو حال من الضمير في مناديا .

فإن قيل : ما الفائدة في ذكر الفعل مع دلالة الاسم الذي هو مناد عليه ؟ قيل : فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو تأكيد كما تقول قم قائما ؛ والثاني أنه وصل به ما حسن التكرير ، وهو قوله (لِلْإِيمَانِ) . والثالث أنه لو اقتصر على الاسم لجاز أن يكون سمع معروف النداء يذكر ما ليس بنداء ، فلما قال ينادي ثبت أنهم سمعوا نداءه في تلك الحال ، ومفعول ينادي محذوف : أى ينادى الناس (أَنْ آمِنُوا) أن هنا بمعنى أى ، فيكون انداء قوله آمنوا ، ويجوز أن تكون أن المصدرية وصلت بالأمر فيكون التقدير : على هذا ينادى للإيمان بأن آمنوا (مَعَ الْأَبْرَارِ) صفة للمفعول المحذوف تقديره : أبرار مع الأبرار ، وأبرار على هذا حال ، والأبرار جمع بر وأصله برر ككتف وأكتاف ؛ ويجوز الإمالة في الأبرار تغليبا لكسرة الراء الثانية .

قوله تعالى (عَلَى رُسُلِكَ) أى على السنة رسلك ، وعلى متعلقة بوعدتنا ، ويجوز أن يكون بآتنا و (الْمِيعَادِ) مصدر بمعنى الوعد .

قوله تعالى (عَامِلٍ مِّنْكُمْ) منكم صفة لعامل و (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى) بدل من منكم ، وهو بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ؛ ويجوز أن يكون من ذكر أو أنثى صفة أخرى لعامل يقصد بها الإيضاح ؛ ويجوز أن يكون من ذكر حالا من الضمير في منكم تقديره : استقر منكم كائنا من ذكر أو أنثى ، و (بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا أو صفة (فَالَّذِينَ هَاجَرُوا) مبتدأ ، و (لَا كُفْرَانَ) وما اتصل به الخبر وهو جواب قسم محذوف (ثَوَابًا) مصدر ، وفعله دل عليه الكلام المتقدم ، لأن تكفير السيئات إثابة فكأنه قال : لأثيبكم ثوابا ، وقيل هو حال ؛ وقيل تمييز ، وكلا القولين كوفي ، والثواب بمعنى الإثابة ، وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به كقولك : هذا الدرهم ثوابك ، فعلى هذا يجوز أن يكون

حالاً من الجنات : أى مثاباتها أو حالاً من ضمير المفعول فى لأدخلهم أى مثابين .
ويجوز أن يكون مفعولاً به لأن معنى أدخلهم أعطاهم . ويكون على هذا بدلاً من
جنات ؛ ويجوز أن يكون مستأنفاً : أى يعطيهم ثواباً .

قوله تعالى (متاع قليل) أى عظيم متاع فالمبتدأ محذوف .

قوله تعالى (لسكين الدين اتقوا) المشهور على تعقيب التوكل . وتقرئ
بفتح السين والإعراب ظاهر (خالدين فيها) حال من الضمير فى لهم . والعامل معنى
الاستقرار . وارتفاع جنات بالابتداء وبالجار (لزلاً) مصدر . واختصابه بالمعنى
لأن معنى لهم جنات : أى نزلهم . وعند الكوفيين هو حال أو تميز . ويجوز أن
يكون جمع نازل كما قال الأعشى : أو ينزلون فلاناً معشراً نزالاً . وقد ذكر ذلك
أبو على فى التذكارة . فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من الضمير فى خالدين . ويجوز
إذا جعلته مصدراً أن يكون بمعنى المفعول . فيكون حالاً من الضمير الخبر فى فيها
أى منزلة (من عند الله) إن جعلت نزلاً مصدراً كان من عند الله حصة له :
وإن جعلته جماعاً فله وجهان : أحدهما هو حال من المفعول المحذوف لأن التقدير :
نزلاً إياها . والثانى أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى ذلك من عند الله : أى فضله
(وما عند الله) ما معنى الثنى : وهو مبتدأ : وفى الخبر وجهان : أحدهما هو
(خبر) . و (لأشرك) نعت الخبر . والثانى أن يكون الخبر للأخبار . واليه
التقدير : أى والذى عند الله مستقر للأخبار . وخبر على هذا خبر ثان . وقال بعضهم
للأخبار حال من الضمير فى الظرف . وخبر خبر مبتدأ : وهذا بعيد لأن فيه الفصل
بين المبتدأ والخبر بخلاف غيره . والفصل بين الحال وصاحب الحال بخبر المبتدأ وذلك
لا يجوز فى الاختيار .

قوله تعالى (لمن يؤمن) من فى موضع نصب اسم إن ، ومن نكرة موصوفة
أو موصولة . و (خاشعين) حال من الضمير فى يؤمن ، وجاء جماعاً على معنى من .
ويجوز أن يكون حالاً من الماء والمجم فى اليوم . فيكون العامل أنزل . و (لله)
متعلق بخاشعين . وقيل هو متعلق بقوله (لا يشكركون) وهو فى لية التأخير : أى
لا يشكرون آيات الله ثمناً قليلاً لأجل الله (أولئك) مبتدأ . و (لهم أجرهم)
فيه أوجه : أحدها أن قوله لهم خبر أجر . وبالجمله خبر الأول : و (عند ربهم)
ظرف للأجر لأن التقدير : لهم أن يؤجروا عند ربهم . ويجوز أن يكون حالاً من
الضمير فى لهم وهو ضمير الأجر . والآخر أن يكون الأجر موضعا بالظرف ارتفاع

الفاسل بفعله . فعلى هذا يجوز أن يكون عند ظرفا للأجر وحالاً معه . والوجه الثالث أن يكون أجزاؤه مبتدأ : وعند زبهم خبره . ويكون فم يتعلق بما دل عليه الكلام من الاستمرار والثبوت لأنه في حكم الظرف .

سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

فله معنى القول في قوله تعالى (يا أيها الناس) في أوائل الفقرة (من نفس واحدة) في موضع نصب بخلقكم . ومن لا ابتداء العاية . وكذلك (منهن أزواجهن) (منهن أزواجهن) تعني أزواجهم . ولم يؤثّر لأنه على المعنى لأن رجالاً بمعنى عدد أو خمس أم جمع كما ذكر الفعل المستند إلى جمعة المؤنث كقوله : وقال نسوة ، وقيل كثير . تعني مصدر محذوف : أي يكثران (نساء كنون) يقرأ بتشديد السين : والأصل نساء كنون فأبدلت نساء الثانية سبباً قراراً من تكرير المثل . والنساء تشبه السين في المعنى . ويقرأ بالتخفيف على حذف نساء الثانية لأن الباقية تدل عليها ودخل حرف الجر في المفعول لأن المعنى تتخالفون به (والأرحام) يقرأ بالنصب . وفيه وجهان : أحدهما معطوف على اسم الله . أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها . والثاني هو محمول على موضع الجوار والغرور كما تقول مروت يزيد وعمرا ، والتقدير الذي تعظمونه والأرحام . لأن الخلف بالآباء . وهذا لا يجوز عند البصريين . وإنما جاء في الشعر على قبحه . وأجازته الكوفيون على ضعف . وقيل الجور على القسم . وهو ضعيف أيضاً لأن الأخبار وردت بالذم عن الخلف بالآباء . ولأن التقدير في القسم : وربي الأرحام . هذا قد أغنى عنه ما قبله . وقد قرئ شاذاً بالرفع وهو مبتدأ . والخبر محذوف تقديره . والأرحام محترمة أو واجب حرمتها .

قوله تعالى (بالطيب) هو المفعول الثاني لتبدلوا (إلى أموالكم) إلى متعلقة بمحذوف وهو في موضع الحال : أي مضافة إلى أموالكم . وقيل هو مفعول به على المعنى . لأن معنى لا تأكلوا أموالكم : لأنفسهم ووجهاً (إنّه) الماء ضمير المصدر الذي دل عليه تأكلوا : أي أن الأكل والأخذ . والجمهور على ضم الماء من (حبوباً) وهو اسم للمصدر . وقيل مصدر . ويقرأ بتشديد حاءه وهو مصدر حباب يحوب : إذا أتم .

قوله تعالى (وَإِنْ خِفْتُمْ) في جواب هذا الشرط وجهان : أحدهما هو قوله «فانكحوا ما طاب لكم» وإنما جعل جواباً لأنهم كانوا يتخرجون من الولاية في أموال اليتامى ، ولا يتخرجون من الاستكثار من النساء ، مع أن الجور يقع بينهما إذا كثرن ، فكأنه قال : إذا تخرجتم من هذا فتخرجوا من ذلك : والوجه الثاني أن جواب الشرط قوله «فواحدة» لأن المعنى إن خفتم أن لا تنقسطوا في نكاح اليتامى فانكحوا منهم واحدة ، ثم أعاد هذا المعنى في قوله «فإن خفتم أن لا تعدلوا» لما طال الفصل بين الأول وجوابه ، ذكر هذا الوجه أبو علي (أن لا تنقسطوا) الجمهور على ضم الناء وهو من أقسط إذا عدل ، وقرئ شاذاً بفتحها وهو من قسط إذا جار ، وتكون لازائدة (ما طاب) «ما» هنا بمعنى من ، ولها نظائر في القرآن مستمر بك إن شاء الله تعالى ، وقيل «ما» تكون لصفات من يعقل ، وهي هنا كذلك ، لأن ما طاب يدل على الطيب منهم ؛ وقيل هي نكرة موصوفة تقديره : فانكحوا جنساً طيباً طيب لكم ، أو عدداً طيباً لكم ؛ وقيل هي مصدرية والمصدر المقدر بها وبالفعل مقدر باسم الفاعل : أى انكحوا الطيب (من النساء) حال من ضمير الفاعل في طاب (مثنى وثلاث ورباع) نكرات لا تنصرف للعدل والوصف ، وهي بدل من ما ، وقيل هي حال من النساء ؛ ويقرأ شاذاً «وربع» بغير ألف . ووجهها أنه حذف الألف كما حذف في خيم والأصل خيام ، وكما حذف في قولم أم والله ، والواو في «وثلاث ورباع» ليست للعطف الموجب للجمع في زمن واحد ، لأنه لو كان كذلك لكان عبثاً ؛ إذ من أدرك الكلام يفصل التسعة هذا التفصيل ، ولأن المعنى غير صحيح أيضاً لأن مثنى ليس عبارة عن اثنين فقط ، بل عن اثنين اثنين وثلاث عن ثلاث ثلاث وهذا المعنى يدل على أن المراد التخيير لا الجمع (فواحدة) أى فانكحوا واحدة ، ويقرأ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى فانكحوا واحدة ويجوز أن يكون التقدير : فواحدة تكفى (أو ما ملككت) أو للتخيير على بابها ، ويجوز أن تكون للإباحة ، و«ما» هنا بمنزلة ما في قوله : ما طاب (أن لا تتعولوا) أى إلى أن لا تعولوا ، وقد ذكرنا مثله في آية الدين .

قوله تعالى (يَحْتَلَّة) مصدر ، لأن معنى آتوهن أنخلوهن ، وقيل هو مصدر في موضع الحال ؛ فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من الفاعلين : أى ناحلين ، وأن يكون من الصدقات ؛ وأن يكون من النساء : أى منحولات (نفساً) تميز ، والعامل فيه طين ، والمفرد هنا في موضع الجمع لأن المعنى مفهوم ، وحسن ذلك أن

نفسا هنا في معنى الجنس ، فصار كدرهما في قولك : عندي عشرون درهما (فَكُلُّوهُ)
الماء تعود على شيء ، والماء في منه تعود على المال لأن الصدقات مال (هُنَيْثَا)
مصدر جاء على فعيل ، وهو نعت لمصدر محذوف : أي أكلا هنيثا ؛ وقيل هو مصدر
في موضع الحال من الماء ، والتقدير : مهنا أو طيبا و (مَرِيثَا) مثله والمرى فعيل
بمعنى مفعول ، لأنك تقول : أمرأتى الشيء ، إذا لم تستعمله مع هنائي فإن قلت هنائي
ومراتى لم تأت بالهمزة في مراتى لتكون تابعة لهنائي .

قوله تعالى (أَمْوَالُكُمْ الَّتِي) الجمهور على أفراد التي لأن الواحد من الأموال
مذكر ، فلو قال اللواتى لكان جمعا كما أن الأموال جمع ، والصفة إذا جمعت من أجل
أن الموصوف جمع كان واحدا كواحد الموصوف في التذكير والتأنيث ؛ وقرئ
في الشاذ اللواتى جمعا اعتبارا بلفظ الأموال (جَعَلَ اللَّهُ) أي صيرها فهو متعد إلى
مفعولين والأول محذوف وهو العائد ، ويجوز أن يكون بمعنى خلق فيكون قياما حالا
(قياما) يقرأ بالياء والألف وهو مصدر قام والياء بدل من الواو ، وأبدلت منها
لما أعلت في الفعل وكانت قبلها كسرة ، والتقدير : التي جعل الله لكم سبب قيام
أبدانكم : أي بتائها ويقرأ قيا بغير ألف وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه مصدر مثل
الحول ولعوض ، وكان القياس أن تثبت الواو لتحصلها بتوسطها كما صحت في الحول
والعوض ، ولكن أبدلوها ياء حملا على قيام على اعتلالها في الفعل . والثاني أنها جمع
قيمة كديمة وديم . والمعنى : أن الأموال كالقيم للنفوس إذ كان بقاؤها بها . وقال
أبو علي : هذا لا يصح لأنه قد قرئ في قوله « دينا قيا ملة إبراهيم » وفي قوله
« السكبة البيت الحرام قيا » ولا يصح معنى القيمة فيهما . والوجه الثالث أن يكون
الأصل قياما ، فحذفت الألف كما حذفت في خيم . ويقرأ « قواما » بكسر القاف
وبواو وألف ، وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر قاومت قواما مثل لاوذت لواذا ،
فصحت في المصدر لما صحت في الفعل ؛ والثاني أنها اسم لما يقوم به الأمر وليس بمصدر
ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف ، وهو مصدر صحت عينه وجاءت على الأصل كالعوض
ويقرأ بفتح القاف وبواو وألف . وفيه وجهان : أحدهما هو اسم للمصدر مثل السلام
والكلام والدوام ؛ والثاني هو لغة في القوام الذي هو بمعنى القامة ، يقال : جارية
حسنة القوام والقوام ، والتقدير التي جعلها الله سبب بقاء قاماتكم (وَآرَزُوهُمْ) فيها
فيه وجهان : أحدهما أن « في » على أصلها ، والمعنى اجعلوا لهم فيها رزقا ، والثاني
أنها بمعنى من .

قوله تعالى (حتى إذا بَلَغُوا) حتى هاهنا غير عاملة ، وإنما دخلت على الكلام لتعني الغاية كما تدخل على المبتدأ ، وجواب إذا (فَإِنْ آنَسْتُمْ) وجواب إن (فادْفَعُوا) فالعامل في « إذا » ما ينلخص من معنى جوابها ، فالتقدير : إذا بلغوا راشدين فادفعوا (لِمَسْرَافٍ وَيِدَارٍ) مصدران مفعول لهما ؛ وقيل هما مصدران في موضع الحال : أي مسرفين ومبادرين ، والبدار مصدر بادرت وهو من باب المفاعلة التي تكون بين اثنين ؛ لأن اليتيم مار إلى الكبير والولي مار إلى أخذ ماله ، فكأنهما يستبقان ، ويجوز أن يكون من واحد (أَنْ يَكْبَرُوا) مفعول بدارا : أي بدار كبيرهم (وكفى بالله) في فاعل كفى وجهان : أحدهما هو اسم الله ، والباء زائدة دخلت لتدل على معنى الأمر ، إذ التقدير : اكثف بالله ، والثاني أن الفاعل مضمر ، والتقدير : كفى الاكتفاء بالله ، فبالله على هذا في موضع نصب مفعول به ، و(شهيداً) حال ، وقيل تمييز ، وكفى يتعدى إلى مفعولين وقد حذفنا هنا : والتقدير : كفاه الله شرهم ، ونحو ذلك ، والدليل على ذلك قوله « فسيكفيكم الله » .

قوله تعالى (قُلْ مِنْهُ) يجوز أن يكون بدلا « مما ترك » ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف في ترك : أي مما تركه قليلا أو كثيرا أو مستقرا مما قل (نصيبا) قيل هو واقع موقع المصدر ، والعامل فيه معنى ما تقدم . إذ التقدير : عطاء أو استحقاقا ؛ وقيل هو حال مؤكدة ، والعامل فيها معنى الاستقرار في قوله « للرجال نصيب » ولهذا حسنت الحال عنها ، وقيل هو حال من الفاعل في قل أو أكثر ؛ وقيل هو مفعول لفعل محذوف تقديره : أوجب لهم نصيبا ؛ وقيل هو منصوب على إضمار أعني .

قوله تعالى (فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ) الضمير يرجع إلى المقسوم ، لأن ذكر القسمة يدل عليه .

قوله تعالى (مِنْ خَلْفِهِمْ) يجوز أن يكون ظرفا لتركوا ، وأن يكون حالا (مِنْ ذُرِّيَّةٍ ضِعَافًا) يقرأ بالتفخيم على الأصل ، وبالإمالة لأجل الكسرة ، وجاز ذلك مع حرف الاستعلاء لأنه مكسور متبدم فقيه انحدار (خافُوا) يقرأ بالتفخيم على الأصل ، وبالإمالة لأن الخاء تنكسر في بعض الأحوال وهو خفت ، وهو جواب لو ومعناها إن .

قوله تعالى (ظَلَمْنَا) مفعول له ، أو مصدر في موضع الحال (فِي بَطُونِهِمْ نَارًا) قد ذكر في البقرة فيه شيء ، والذي يخص هذا الموضع أن في بطونهم حال من نارا :

أى ناراً كائنة فى بطونهم وليس بظرف لىأكلون؛ ذكره فى التذكرة (وَسَيَصْلَوْنَ) يقرأ بفتح الياء ، وماضيه صلى النار بصلها ، ومنه قوله « لا يصلها إلا الأشتى » ويقرأ بضمها على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بتشديد اللام على التكثير .

قوله تعالى (لَدَّكَرٍ مِّثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) الجملة فى موضع نصب بيوصى : لأن المعنى : يفرض لكم أو يشرع فى أولادكم ؛ والتقدير : فى أمر أولادكم (فَإِنْ كُنَّ) الضمير لمتروكات : أى فإن كانت المتروكات ؛ ودل ذكر الأولاد عليه (فَتَوَقَّيْ) الضمير لمتروكات : أى أكثر من اثنتين (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً) بالنصب : أى كانت الوارثة واحدة ، وبالرفع على أن كان تامة ؛ و (النِّصْفُ) بالضم والكسر لثان وقد قرئ بهما (فَلَاؤُمَّه) بضم الهمزة ، وهو الأصل ، وبكسرهما إتباعاً لكسرة اللام قبلها وكسر الميم بعدها (وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً) الجمع هنا للاثنتين ، لأن الاثنتين يحجبان عند الجمهور ، وعند ابن عباس هو على أباه والاثنتان لا يحجبان والسدس ولثلث والرابع والثلث بضم أوساضها وهى اللغة الجيدة ، وإسكانها لغة وقد قرئ بها (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ) يجوز أن يكون حالا من السدس ، تقديره : مستحقاً من بعد وصية ، والعامل الظرف ؛ ويجوز أن يكون ظرفاً : أى يستقر لهم ذلك بعد إخراج الوصية ، ولا بد من تقدير حذف المضاف لأن الوصية هنا المال الموصى به ؛ وقيل تكون الوصية مصدراً مثل الفريضة (أَوْ دَيْنٍ) أو لأحد الشئيين ولا تذل على الترتيب ، إذ لا فرق بين قولك : جاءنى زيد أو عمرو ، وبين قولك جاء عمرو أو زيد ؛ لأن أو لأحد الشئيين ، والواحد لا ترتيب فيه ، وبهذا يفسر قول من قال التقدير : من بعد دين أو وصية ، وإنما يقع الترتيب فيما إذا اجتماعاً فيقدم الدين على الوصية (آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ) مبتدأ (لَأَتَذَرُونَّ أَتَيْهِمْ أَقْرَبُكُمْ) نفعاً (الجملة خبر المبتدأ ، وأيهم مبتدأ ؛ وأقرب خبره ، والجملة فى موضع نصب بتدرون ، وهى معلقة عن العمل لفظاً لأنها من أفعال القلوب : ونفعاً تمييز ، و (فَرِيضَةٌ) مصدر لفعل محذوف : أى فرض ذلك فريضة .

قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ) فى كان وجهان : أحدهما هى تامة ورجل فاعلها (وَيُورِثُ) صفة له ، و (كِلَالَةٌ) حال من الضمير فى يورث ، والكِلالة على هذا اسم للميت الذى لم يترك ولداً ولا والداً ، ولو قرئ كلاله بالرفع على أنه صفة أو بدل من الضمير فى يورث لجاز ، غير أنى لم أعرف أحداً قرأ به ، فلا يقرآن إلا بما نقل . والوجه الثانى أن كان هى الناقصة ، ورجل اسمها ، ويورث خبرها ،

وكلالة حال أيضا ؛ وقيل الكلالة اسم للمال الموروث ، فعلى هذا ينتصب كلالة على المفعول الثانى ليورث ، كما تقول : ورث زيد مالا ، وقيل الكلالة اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد ، فعلى هذا لاوجه لهذا الكلام على القراءة المشهورة لأنه لا ناصب له ، ألا ترى أنك لو قلت زيد يورث إخوة لم يستقم ، وإنما يصح على قراءة من قرأ بكسر الراء مخففة ومثقلة ، وقد قرئ بهما ؛ وقيل يصح هذا المذهب على تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان رجل يورث ذاك لالة ، فذا حال أو خبر كان ، ومن كسر الراء جعل كلالة مفعولا به إما الورثة وإما المال ، وعلى كلا الأمرين أحد المفعولين محذوف ، والتقدير يورث أهله مالا (وكته أخ أو أخت) إن قيل قد تقدم ذكر الرجل والمرأة فلم أفرد الضمير وذكره ؟ قيل أما لإفراده فلأن « أو » لأحد الشئتين ، وقد قال أو امرأة فأفرد الضمير لذلك ؛ وأما تذكيره ففيه ثلاثة أوجه : أحدها يرجع إلى الرجل لأنه مذكر مبدوء به . والثانى أنه يرجع إلى أحدهما ولفظ أحد مذكر . والثالث أنه راجع إلى الميت أو الموروث لتقدم ما يدل عليه (فإن كانوا) الواو ضمير الإخوة من الأم المدلول عليهم بقوله أخ أو أخت ، و (ذلك) كناية عن الواحد (يوصى بها) يقرأ بكسر الصاد : أى يوصى بها المختصر ؛ ويفتحها على ما لم يسم فاعله ، وهو فى معنى القراءة الأولى ، ويقرأ بالتشديد على التأكيد (غير مضار) حال من ضمير الفاعل فى يوصى ، والجمهور على تنوين مضار ، والتقدير غير مضار بورثته ، و (وصية) مصدر لفعل محذوف : أى وصى الله بذلك ودل على المحذوف قوله غير مضار ، وقرأ الحسن غير مضار وصية بالإضافة . وفيه وجهان : أحدهما تقديره : غير مضار أهل وصية أو ذى وصية فحذف المضاف . والثانى تقديره : غير مضار وقت وصية فحذف ، وهو من إضافة الصفة إلى الزمان ويقرب من ذلك قولهم هو فارس حرب : أى فارس فى الحرب ، ويقال : هو فارس زمانه : أى فى زمانه كذلك التقدير للقراءة غير مضار فى وقت الوصية .

قوله تعالى (يُدْخِلُهُ) فى الآيتين بالياء والنون ومعناها واحد (نارا خالدا فيها) نارا مفعول ثان ليدخل ، وخالدا حال من المفعول الأول ، ويجوز أن يكون صفة لنار ، لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من هو له ، ويخرج على قول الكوفيين جواز جعله صفة لأنهم لا يشترطون إبراز الضمير فى هذا النحو .

قوله تعالى (واللاتى) هو جمع التى على غير قياس ، وقيل هى صيغة موضوعة لتجمع وموضعها رفع بالابتداء ، والخبر (فاستشهدوا عليهن) وجاز ذلك وإن

كان أمرا ، لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت التي بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب ، لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله « فاستشهدوا » لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب في اللاتي ، وذلك لا يحتاج إليه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره : اقصدوا اللاتي أو تعمدوا ؛ وقيل الخبر محذوف : تقديره وفيما يتلى عليكم حكم اللاتي ففما يتلى هو الخبر ، وحكم هو المبتدأ ، فحذفنا لدلالة قوله « فاستشهدوا » لأنه الحكم المتلو عليهم (أو يَجْعَلُ اللهُ) أو عاطفة ، والتقدير : أو إلى أن يجعل الله ، وقبل هي بمعنى إلا أن ، وكلاهما مستقيم (لَهُنَّ) يجوز أن يتعلق بيجعل ، وأن يكون حالا من (سَيِّئًا) .

قوله تعالى (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا) الكلام في اللذان كالكلام في اللاتي ، إلا أن من أجاز النصب يصح أن يقدر فعلا من جنس المذكور تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هاهنا ولو عرا من ضمير المفعول ، لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها ، ويقرأ اللذان بتخفيف النون على أصل الثنية ، وبتشديدها على أن إحدى النونين عوض من اللام المحذوفة ؛ لأن الأصل اللذان مثل العميان والشعبيان ، فحذفت الياء لأن الاسم مبهم ، والمبهمات لا تثني لثنية الصناعية ، والحذف مؤذن بأن الثنية هنا مخالفة لنفاس ؛ وقبل حذفت لطول الكلام بالصصة ، فأما هذان وهاتين وفذانك فذكرها في مواضعها .

قوله تعالى (لِمَنَّا التَّوْبَةُ) مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما هو (على الله) أي ثابتة على الله ، فعلى هذا يكون (لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ) حالا من الضمير في الظرف ، وهو قوله « على الله » والعامل فيها الظرف أو الاستقرار : أي كائنة للذين ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال التوبة لأنه قد فصل بينهما بالجار . والوجه الثاني أن يكون الخبر « للذين يعملون » ، وأما « على الله » فيكون حالا من شيء محذوف تقديره : إنما التوبة إذ كانت على الله أو إذا كانت على الله ، فإذا أو إذا ظرفان العامل فيهما الذين يعملون السوء ؛ لأن الظرف يعمل فيه المعنى وإن تقدم عليه ، وكان التامة وصاحب الحال ضمير الفاعل في كان ، ولا يجوز أن يكون على الله حالا يعمل فيها الذين لأنه عامل معنوي ، والحال لا يتقدم على المعنوي ، ونظير هذه المسألة قولهم هذا يسرا أطيب منه رطبا .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ) في موضعه وجهان : أحدهما هو جر عطفاً على الذين يعملون السيئات : أى ولا الذين يموتون . والوجه الثانى أن يكون مبتدأ ، وخبره (أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ) واللام لام الابتداء وليست لا النافية .

قوله تعالى (أَنْ تَرْتَبُوا) في موضع رفع فاعل يحل ، و (النساء) فيه وجهان : أحدهما هو المفعول الأول ، والنساء على هذا من الموروثات ، وكانت الجاهلية ترث نساء آبائهما وتقول : نحن أحق بنكاحهن . والثانى أنه المفعول الثانى : والتقدير : أن يرثوا من النساء المال ، و (كَرَّهَا) مصدر في موضع الحال من المفعول ، وفيه الضم والفتح ، وقد ذكر في البقرة (وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب عطفاً على ترثوا : أى ولا أن تعضلوهن ، والثانى هو جزم بالنهى فهو مستأنف (لِتَكُنَّ هَبُوءًا) اللام متعلقة بتعضلوا ، وفي الكلام حذف تقديره : ولا تعضلوهن من النكاح أو من الطلاق على اختلافهم في الخطاب به هل هم الأولياء أو الأزواج (مَا آتَيْتُمُوهُنَّ) العائد على ما حذف تقديره : ما آتيتموهن إياه ، وهو المفعول الثانى (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ) فيه وجهان : أحدهما هو في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . والثانى هو في موضع الحال تقديره : إلا في حال إتيانهن الفاحشة ، وقيل هو استثناء متصل تقديره : ولا تعضلوهن في حال إلا في حال إتيان الفاحشة (مُبَيَّنَةً) يقرأ بفتح الياء على ما لم يسم فاعله : أى أظهرها صاحبها ، وبكسر الياء والتشديد . وفيه وجهان : أحدهما أنها هي الفاعلة أى تبين حال مرتكبها . والثانى أنه من اللازم ، يقال : بان الشيء وأبان وتبين واستبان وبين بمعنى واحد ، ويقرأ بكسر الياء وسكون الياء ، وهو على الوجهين في المشددة المكسورة (بِالْمَعْرُوفِ) مفعول أو حال (أَنْ تَكْرَهُوا) فاعل عسى ، ولا خبر لها هاهنا ، لأن المصدر إذا تقدم صارت عسى بمعنى قرب ، فاستغنت عن تقدير المفعول المسمى خبراً .

قوله تعالى (وَلَاِنْ أَرَادْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ) ظرف للاستبدال ، وفي قوله (وَأَتَيْتُمْ أَحَدَاهُنَّ قِنْطَارًا) إشكالان : أحدهما أنه جمع الضمير والمتقدم زوجان . والثانى أن التى يريد أن يستبدل بها هى التى تكون قد أعطاهما مالا فبنهاه عن أخذه ، فأما التى يريد أن يستحدثها فلم يكن أعطاها شيئاً حتى ينهى عن أخذه ، ويتأيد ذلك بقوله «وكيف تأخذونه وقد أفضى بهضكم إلى بعض» والجواب عن الأول أن المراد بالزوج الجمع ، لأن الخطاب لجماعة الرجال وكل منهم قد يريد الاستبدال ، ويجوز أن يكون جمعا ، لأن التى يريد أن يستحدثها ، يفضى حالها إلى أن

تكون زوجا ، وأن يريد أن يستبدل بها كما استبدل بالأولى ، فجمع على هذا المعنى .
وأما الإشكال الثاني ففيه جوابان : أحدهما أنه وضع الظاهر موضع المضمير ،
والأصل آتيتموهن . والثاني أن المستبدل بها مبهمه فقال « إحداهن » إذ لم تتعين حتى
يرجع المضمير إليها ، وقد ذكرنا نحواً من هذا في قوله « فتذكر إحداهما الأخرى »
(بهتاناً) فعلان من البهت ، وهو مصدر في موضع الحال ، ويجوز أن يكون
مفعولاً له .

قوله تعالى (وَكَيْفَ تَأْخُذُ وَتَهُ؟) كيف في موضع نصب على الحال ، والتقدير :
أأخذونه جائرين ؟ وهذا يتبين لك بجواب كيف . ألا ترى أنك إذا قلت كيف
أخذت مال زيد ؟ كان الجواب حالا تقديره : أخذته ظالماً أو عادلاً ونحو ذلك ،
وأبداً يكون موضع كيف مثل موضع جوابها (وَقَدْ أَفْضَى) في موضع الحال أيضاً
(وَأَخَذَنَ) أى وقد أخذن لأنها حال معطوفة والفعل ماض فتقدر معه قد ليصبح
حالا ، وأغنى عن ذكرها تقدم ذكرها (مِنْكُمْ) متعلق بأخذن ؛ ويجوز أن يكون
حالا من ميثاق .

قوله تعالى (مَا تَكْحَ) مثل قوله « فأنكحوا ما طاب لكم » وكذلك « إلا ما ملكت
أيماكم » وهو يتكرر في القرآن (مِنَ النِّسَاءِ) في موضع الحال من « ما » أو من
العائد عليها (إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) . في « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى من وقد
ذكر . والثاني هي مصدرية والاستثناء منقطع ، لأن النهي للمستقبل ، وما سلف ماض
فلا يكون من جنسه وهو في موضع نصب ، ومعنى المنقطع أنه لا يكون داخل في الأول
بن يكون في حكم المستأنف وتقدير إلا فيه بلكن ، والتقدير هنا : ولا تزوجوا من
زوجه آبائكم ، ولا تنظنوا من وطئه آبائكم لكن ما سلف من ذلك فعفو عنه ، كما تقول :
ما مرت برجل إلا بامرأة : أى لكن مرت بامرأة ، والغرض منه بيان معنى زائد ؛
ألا ترى أن قولك ما مرت برجل صريح في نفي المرور برجل ما غير متعرض بإثبات
المرور بامرأة أو نفيه ، فإذا قلت إلا بامرأة كان إثباتاً لمعنى مسكوت عنه غير معلوم
بالكلام الأول نفيه ولا إثباته (إِتَهُ) الهاء ضمير النكاح (وَمَقْنَا) تمام الكلام ثم
يستأنف (وَسَاءَ سَبِيلًا) أى وساء هذا السبيل من نكاح من نكحهن الآباء ، وسبيلاً
تمييزه ، ويجوز أن يكون قوله « وساء سبيلاً » معطوفاً على خبر كان ، ويكون التقدير :
مقولا فيه ساء سبيلاً .

قوله تعالى (أُمَّهَاتُكُمْ) الهاء زائدة ، وإنما جاء ذلك فيمن يعقل ، فأما
ملا يعقل فيقال : أمات البهائم ، وقد جاء في كل واحد منهما ما جاء في الآخر قليلاً ، فيقال :

أما الرجال ، وأمهاات البهائم (وَبَنَاتِكُمْ) لام الكلمة محذوفة ، ووزنه فعاتكم ؛ والمحذوف واو أو ياء ، وقد ذكرناه ، فأما بنت فالتاء فيها بدل من اللام المحذوفة وليست تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، وتقلب هاء في الوقف ، فبنات ليس بجمع بنت بل بنه ، وكسرت الباء تنبيها على المحذوف هذا عند القراء . وقال غيره : أصلها الفتح ، وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون . وهو مذهب البصريين ؛ وأما أخت فالتاء فيها بدل من الواو لأنها من الأخوة ، فأما جمعها فأخوات :

فإن قيل : لم رد المحذوف في أخوات ولم يرد في بنات ؟ قيل : حمل كل واحد من الجمعين على مذكره فذكر بنات لم يرد فيه المحذوف بل جاء ناقصا في الجمع فقالوا بنون ، وقالوا في جمع أخ إخوة وإخوان فرد المحذوف . والعمة تأنيث العم والحالة تأنيث الخال ، وألفه منقلبة عن واو لقولك في الجمع أخوال (مِنْ الرِّضَاعَةِ) في موضع الحال من أخواتكم : أى وحرمت عليكم أخواتكم كائنات من الرضاعة (اللَّاتِي دَخَلْتُمُ يَهْنَ) نعت لنسائكم التى تليها ، وليست صفة لنسائكم التى في قوله « وأمهاات نسائكم » لوجهين : أحدهما أن نسائكم الأولى مجرورة بالإضافة ، ونسائكم الثانية مجرورة بمن فاجتران مختلفان ، وما هذا سبيله لا تجرى عليه الصفة كما إذا اختلف العمل ؛ والثانى أن أم المرأة تحرم بنفس العقد عند الجمهور ، وبناتها لا تحرم إلا بالدخول ؛ فالعنى مختلف ، ومن نسائكم في موضع الحال من ربائبكم ، وإن شئت من الضمير في الجار الذى هو صلة تقديره : اللاتى استقررن في حجوركم كائنات من نسائكم (وَأَنْ تَجْمَعُوا) في موضع رفع عطفا على أمهااتكم ، و (إِلَّا مَا قَدْ سَدَفَ) استثناء منقطع في موضع نصب .

قوله تعالى (وَالْمُحْصَنَاتُ) هو معطوف على أمهااتكم ، و (مِنَ النِّسَاءِ) حال منه ، والجمهور على فتح الصاد هنا لأن المراد بهن ذوات الأزواج : وذات الزوج محصنة بالفتح لأن زوجها أحصنها : أى أعفها . فأما المحصنات في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر وكلاهما مشهور ، قال كسر على أن النساء أحصن فزوجهن أو أزواجهن ، والفتح على أنهن أحصن بالأزواج أو بالإسلام ، واشتقاق الكلمة من التحصين وهو المنع (إِلَّا مَا مَكَتْ) استثناء متصل في موضع نصب ، والمعنى : حرمت عليكم ذوات الأزواج إلا السبايا فإنهن حلال وإن كن ذوات أزواج (كَتَابَ اللَّهِ) هو منصوب على المصدر يكتب محذوفة دل عليه قوله حرمت ؛ لأن

البحر كعب ، وقيل انتصابه بفعل محذوف تقديره : الزموا كتاب الله ، و (عَلَيْكُمْ) إغراء . وقال الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم ، وهذا عندنا غير جائز لأن عليكم وبابه عامل ضعيف ، فليس له في التقديم تصرف ؛ وقرئ « كتب عليكم » أى كتب الله ذلك عليكم ، وعليكم على القول الأول متعلق بالفعل الناصب للمصدر لا بالمصدر لأن المصدر هنا فضلة ؛ وقيل هو متعلق بنفس المصدر لأنه ناب عن الفعل حيث لم يذكر معه ؛ فهو كقولك مروزا يزيد أى أمر ، (وَأُحِلَّ لَكُمْ) يقرأ بالفتح على تسمية الفاعل ، وهو معطوف على الفعل الناصب لكتاب وبإلضم عطفًا على حرمت (ما وَرَأَى ذَلِكَ كُمْ) في ما وجهان : أحدهما هى بمعنى من ، فعلى هذا يكون قوله (أَنْ تَبْتَغُوا) في موضع جر أو نصب على تقدير : بأن تبتغوا أو لأن تبتغوا : أى أبيع لكم غير ما ذكرنا من النساء بالمهور . والثانى أن ما بمعنى الذى ، والذى كناية عن الفعل : أى وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرم ، وأن تبتغوا بدل منه ويجوز أن يكون أن تبتغوا فى هذا الوجه مثله فى الوجه الأول ، و (مُحْصِينَ) حال من الفاعل فى تبتغوا (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ) فى « ما » وجهان : أحدهما هى بمعنى من والهاء فى (به) تعود على لفظها ، والثانى هى بمعنى الذى ، والخبر (فَتَأْتُوهُنَّ) ولعائد منه محذوف ، أى لأجله فعلى الوجه الأول يجوز أن تكون شرطًا : وجوابها فأتوهن والخبر فعل الشرط وجوابه أو جوابه فقط على ما ذكرناه فى غير موضع ؛ ويجوز على الوجه الأول أن تكون بمعنى الذى ، ولا تكون شرطًا بل فى موضع رفع بالابتداء ، واستتمت صلة لها ؛ والخبر فأتوهن ، ولا يجوز أن تكون مصدرية لفساد المعنى ، ولأن الهاء فى به تعود على ما ، والمصدرية لا يعود عليها ضمير (مِنْهُنَّ) حال من الهاء فى به (قَرِيبَةً) مصدر لفعل محذوف ، أو فى موضع الحال على ما ذكرنا ، آية الوصية .

قوله تعالى (وَمَنْ كَمْ يَسْتَطِعْ) شرط وجوابه « فما ملكت » و (مِنْكُمْ) حال من الضمير فى يستطع (طَوَّلًا) مفعول يستطع ، وقيل هو مفعول له وفيه حذف مضاف : أى لعدم الطول ، وأما (أَنْ يَنْكَحَ) ففيه وجهان : أحدهما هو بدل من طول وهو بدل الشئ من الشئ وهما لشيء واحد لأن الطول هو القدرة أو الفضل ، والتمكاح قوة وفضل . والثانى أن لا يكون بدلًا بل هو معمول طول ، وفيه على هذا وجهان : أحدهما هو منصوب بطول ، لأن التقدير : ومن لم يستطع أن ينال

نكاح المحصنات ، وهو من قولك طلته : أى نلته ، ومنه قول الفرزدق :
 إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ عَادِيَّةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ يَنَالُهَا الْأَوْعَالُ

أى طالت الأوعالا . والثانى أن يكون على تقدير حذف حرف الجر : أى إلى
 أن ينكح ، والتقدير : ومن لم يستطع وصلة إلى نكاح المحصنات ، وقيل المحذوف
 اللام ، فعلى هذا يكون فى موضع صفة طول ، والطول المهر : أى مهرا كائنا لأن
 ينكح ؛ وقيل هو مع تقدير اللام مفعول الطول : أى طولا لأجل نكاحهن (قَيْنُ مَا)
 فى من وجهان : أحدهما هى زائدة : والتقدير : فلينكح ما ملكت . والثانى ليست
 زائدة ، والفعل المقدر محذوف تقديره : فلينكح امرأة مما ملكت ، ومن على هذا
 صفة للمحذوف ؛ وقيل مفعول الفعل المحذوف (قَتِيَانِكُمْ) ومن الثانية زائدة ،
 و (وَالْمُؤْمِنَاتِ) على هذه الأوجه صفة الفتيات ، وقيل مفعول الفعل المحذوف
 المؤمنات ، والتقدير : من فتياتكم الفتيات المؤمنات ، وموضع من فتياتكم إذا لم
 تكن من زائدة حال من الهاء المحذوفة فى ملكت ؛ وقيل فى الكلام تقديم وتأخير
 تقديره : فلينكح بعضكم من بعض الفتيات ، فعلى هذا يكون قوله (وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 بِإِعْمَانِكُمْ) معترضا بين الفعل والفاعل ، و (بَعْضُكُمْ) فاعل الفعل المحذوف ،
 والجيد أن يكون بعضكم مبتدأ ، و (مِنْ بَعْضٍ) خبره أى بعضكم من جنس بعض
 فى النسب والدين ، فلا يرفع الحر عن الأمة عند الحاجة ؛ وقيل « فما ملكت » خبر
 مبتدأ محذوف : أى الملتكوحة مما ملكت (مُحْصَنَاتِ) حال من المفعول فى « وآتوهن »
 (وَلَا مُتَّخِذَاتِ) معطوف على محصنات والإضافة غير محضة . والأخذان جمع
 خدن مثل عدل وأعدال (فَإِذَا أُحْصِنَ) يقرأ بضم الهمزة : أى بالأزواج ويفتحها
 أى فزوجهن (فَإِنْ أَتَيْنَ) الفاء جواب إذا (فَعَلَيْهِنَّ) جواب إن (مِنَ الْعَذَابِ)
 فى موضع الحال من الضمير فى الحار ؛ والعامل فيها العامل فى صاحبها ؛ ولا يجوز
 أن تكون حالا من ما لأنها مجرورة بالإضافة فلا يكون لها عامل (ذَلِكَ) مبتدأ
 (لِمَنْ خَشِيَ) الخبر : أى جائز للخائف من الزنا (وَأَنْ تُصَيِّرُوا) مبتدأ ؛
 و (خَيْرٌ لَّكُمْ) خبره .

قوله تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّ لَكُمْ) مفعول يريد محذوف تقديره : يريد الله
 ذلك : أى تحريم ما حرم وتحليل ما حلل ليبين ، واللام فى ليبين متعلقة بيريد ، وقيل
 اللام زائدة والتقدير : يريد الله أن يبين فالنصب بأن .

قوله تعالى (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ) معطوف على قوله « والله

يريد أن يتوب عليكم « إلا أنه صدر الجملة الأولى بالاسم ، الثانية بالفعل ، ولا يجوز أن يقرأ بالنصب ؛ لأن المعنى بصير : والله يريد أن يتوب عليكم ، ويريد أن يريد الذين يتبعون الشهوات ، وليس المعنى على ذلك .

قوله تعالى (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) ضعيفا حال . وقيل تمييز لأنه يجوز أن يقدّر بمن وليس بشيء ، وقيل التقدير : وخلق الإنسان من شيء ضعيف : أى من طين أو من نطفة وعلقة ومضغة ، كما قال « الله الذى خلقكم من ضعف » فلما حذف الجار والموصوف انتصبت الصفة بالفعل نفسه .

قوله تعالى (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) الاستثناء منقطع ليس من جنس الأول . وقيل هو متصل والتقدير : لا تأكلوها بسبب إلا أن تكون تجارة وهذا ضعيف ، لأنه قال بالباطل والتجارة ليست من جنس الباطل ، وفي الكلام حذف مضاف : أى إلا فى حال كونها تجارة ، أو فى وقت كونها تجارة ، وتجارة بالرفع على أن كان تامة ، وبالنصب على أنها الناقصة ، التقدير إلا أن تكون المعاملة أو التجارة تجارة ؛ وقيل تقديره : إلا أن تكون الأموال تجارة (عَنِ تَرَاضٍ) فى موضع صفة تجارة (وَمِنْكُمْ) صفة تراض .

قوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ) من فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر (فَسَوْفَ نُصْلِيهِ) وعدوانا وظلما مصدران فى موضع الحال ، أو مفعول من أجله ، والجمهور على ضم النون من نصليه ؛ ويقرأ بفتحها وهما لغتان يقال أصليته النار وصليته .

قوله تعالى (مُدْخَلًا) يقرأ بفتح الميم وهو مصدر دخل ، والتقدير : وندخله فبدخل مدخلا : أى دخولا ، ومفعل إذا وقع مصدرا كان مصدر فعل ، فأما أفعل فصدره مفعل بضم الميم كما ضمت الهمزة ؛ وقيل مدخل هنا المفتوح الميم مكان فيكون مفعولا به مثل أدخلته بيتا .

قوله تعالى (مَا فَضَّلَ اللَّهُ) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد الهاء فى (بِهِ) والمفعول (بَعْضَكُمْ) - واسئلكم الله - يقرأ سلوا بغير همز واسئلوا بالهمز وقد ذكر فى قوله « سل بنى إسرائيل » ومفعول اسئلوا محذوف : أى شيئا (مِنْ فَضْلِهِ) .

قوله تعالى (وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا) المضاف إليه محذوف وفيه وجهان : أحدهما تقديره : ولكل أحد جعلنا موالى يرثونه ؛ والثانى ولكل مال ، والمفعول الأول لجعل (مَوَالِي) والثانى لكل ، والتقدير : وجعلنا ورثا لكل ميت أو لكل مال (مِمَّا تَرَكَ) فيه

وجهان : هو مصفة مال محذوف : أى من مال تركه (الوالدان) والثانى هو يعلنى
 بفعل محذوف ذل عليه الموالى تقديره : يرثون ما ترك : وقبل « ما » بمعنى من : أى
 لكل أحد من ترك الوالدان (والذين عَقَدَتْ) فى موضعها ثلاثة أوجه : أحدها
 هو محذوف على موالى : أى وجعلنا الذين عاقبت وارثا . وكان ذلك ونسخ ،
 ويكون قوله (فَأَتَوْهُمْ تُخَبِّرُهُمْ) توكيدا . والثانى موضعه نصب بفعل محذوف
 فسرهُ المذكور : أى وآتوا الذين عاقبت . والثالث هو : فع بالابتداء وفأ توهم الخبر ؛
 ويقرأ عاقبت بالالف والمفعول محذوف : أى عاقبتهم : وبشرأ بغير ألف والمفعول
 محذوف أيضا هو . والعائد تقديره : عَقَدَتْ حلفهم أيمانكم : وقبل التقدير : عَقَدَتْ
 حلفهم ذو أيمانكم . فحذف المضاف لأن العائد للبين الحالفين لا الأيمان نفسها .

قوله تعالى (قَوْمٌ آمَنُوا عَلَى النَّسَاءِ) على متعلقة بقوم آمن . و (نَسَاءً) متعلقة به
 أيضا . ولما كان الحرفان بمعنىين جاز تعلقيهما بشيء واحد . فعلى على هذا لما معنى
 غير معنى الباء : ويجوز أن تكون الباء فى موضع الحال فتعلق بمحذوف تقديره :
 مستحقين بتفضيل الله إياهم . وصاحب الحال الضمير فى قوامون ومصدرية ، فأما
 « ما » فى قوله (وَتَمَّا أَنْتَفَشُوا) فيجوز أن تكون مصدرية . فتعنى من بأنفثوا .
 والاحذف فى الكلام : ويجوز أن تكون معنى الذى والعائد محذوف : أى وبالذى
 أنفثوا . وعلى هذا يكون (مِنْ آمَنُوا إِلَهُمْ) حالا (فالنساء حلفات) مبتدأ (فائمنات)
 حارفات (خير الله) وقوى « والصوايح قوائم حوافظ » وهو جمع تكثير دال
 على الكثرة . وجمع التصحيح لا يدل على الكثرة بوضعه . وقد استعمل فيها كقولهُ
 تعالى « وَهُمْ فِي أَعْرَافَاتٍ آمِنُونَ » (بما حفظ الله) فى « ما » ثلاثة أوجه بمعنى الذى
 والكثرة موصوفة . والعائد محذوف على الوجهين ومصدرية : وقوى « بما حفظ الله »
 بنصب اسمائه وما على هذه القراءة بمعنى الذى أو نكرة . والمضاف محذوف والتقدير :
 بما حفظ الله أو دين الله . وقال قوم : هى مصدرية . والتقدير : حفظهم الله .
 وهذا خطأ لأنه إذا كان كذلك خلا الفعل عن ضمير الفاعل . لأن الفاعل هنا جمع
 الموات وذلك يظهر ضميره ، فكان يجب أن يكون بما حفظهم الله . وقد صوب
 هذا القول وجعل الفاعل فيه للجنس ، وهو مفرد مذكر فلا يظهر أنه ضمير (واللاتى فى
 أَعْرَافِينَ) مثل قوله « واللذان بأعين الفاحشة » وهن « واللذان يأتيناها » وقد ذكرنا
 (المحجورون) فى المصباح : فى « فى » وجهان : أحدهما هى طرف للجدران :
 أى المحجورون فى مواضع الأفطاح : أى انزكوا مضاجعهم دون ترك مكالمتهن :

والثاني هي بمعنى السبب : أي وامجدوهن بسبب المضاجع كما نقول في هذه الحناية عقوبة (فَلَا تَبْهَوَا عَنِّيهِنَّ) في نبعوا وجهان : أحدهما هو من البغي الذي هو الظلم ، فعلى هذا هو غير متعد ، و (مَسْبِيلاً) على هذا منصوب على تقدير حذف حرف الجر : أي بسبيل ما والثاني هو من قولك : بغيت الأمر أي طلبته ، فعلى هذا يكون متعدياً ، وسبباً مفعوله . وعليهن من نعت السبيل فيكون حالاً لتقدمه عليه .

قوله تعالى (شِيقَاقُ بَيْنِهِمَا) الشقاق الخلاف ، فلذلك حسن إضافته إلى بين . وبين هنا الوصل السكائي بين الزوجين (حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ) يجوز أن يتعلق من بابعوا فيكون الابتداء غاية البحث ، ويجوز أن يكون صفة للحكم فيتعلق بتجوز (إِنَّ يُولَدَا) ضمير الاثنين يعود على الحكمين . وقيل على الزوجين ، وعلى الأول والثاني يكون قوله (يُولَقَتِي اللَّهُ بَيْنَهُمَا) للزوجين .

قوله تعالى (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) في نصب إحساناً أوجه قد ذكرناها في الشفرة عند قوله « وزد أحلفنا ميثاقاً بنى إسرائيل » ، و (الْجَنُوبِ) يقرأ بضمين . وهو وصف مثل ناقة أحد ، يدسجج (١) ، ويقرأ بفتح الجيم وسكون التون . وهو وصف أيضا . وهو مخائب ، وهو مثل قولك : رجل عدل (وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُوبِ) يجوز أن تكون الياء بمعنى في . وأن تكون على بابها ، وعلى كلا الوجهين هو حال من الصاحب ، والعامل فيها المخلوقات .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَسْتَحْلِفُونَ) فيه وجهان أحدهما هو منصوب بدل من « من » في قوله « من تلك تحلفا مخوراً » وجع على معنى من ، ويجوز أن يكون همزاً لا على قوله محتلاً مخوراً ، وهو خير كان ، وجع على المعنى أيضا أو على إضمار أنتم . والثاني أن يكون مبتدأ . والخبر محذوف تقديره : مبغضون . ودل عليه ما تقدم من قوله لا يحب ، ويجوز أن يكون الخبر معديون لقوله « وأعدنا للكافرين عذاباً مهيناً » ويجوز أن يكون التقدير : هم الذين . ويجوز أن يكون مبتدأ . والذين يشقون مضطرب عليه . والخبر : إن الله لا يظلم . أي يظلمهم . واليخل واليخل لغتان وقد قرئ بهما ، وفي لغتان آخرتان اليخل يضم الحاء والياء واليخل يفتح الياء وسكون الحاء . « (مِنْ فَضْلِهِ) حال من « ما يهبوا » من المائد المحذوف .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَسْتَحْلِفُونَ أَمْشِرَ الْجَحِيمِ) و « أَمْشِرَ الْجَحِيمِ » والهاء معول من أحله والمصدر مضاف إلى المعول ، فعلى هذا يكون قوله (وَالَّذِينَ يَسْتَحْلِفُونَ بِاللَّهِ) معطوفاً (١) قوله أهدى واللاميس و « أهدى أحد بصين قوله ونوله وسجج بصين أيضا أي لينة سهلة له .

على يتفقون داخل في الصلة . ويجوز أن يكون مستأنفا . ويجوز أن يكون وراء الناس
مصدرا في موضع الحال : أي يتفقون مراتي (فساء قريظة) أي فساء هو والصغير
عائلة على من أو على الشيطان . وقريظة تعذيب . وساء هنا مشقولة إلى باب نعم وبئس . فساء
فضاعلها واختصرت بعدد بالدم مثل فاعل بئس وخصوصا . والتقدير . فساء
الشيطان والنور . وأما قوله « والذين يفتقون » في موضع ثلاثه أوجه : أحدها هو
حزب عطف على الكافرين في قوله . « أعتدنا للكافرين » . الثاني نصب على ما انصب
عليه الذين يحلون . والثالث رفع على ما ارتفع عليه الذين يحلون . وقد ذكرنا
وأما رأي الناس فقد ذكرنا أنه مفعول له أو حال من فاعل يفتقون . ويجوز أن يكون
حالا من الذين يفتقون : أي الموصول . فعلى هذا يكون قوله « ولا يؤمنون » مستأنفا
لأنه يفرق بين بعض الصلة وبعض بحال الموصول .

قوله تعالى (وَأَمَّا آتِيتُوهُمْ) فيه وجهان : أحدهما « ما » متدا و « ذا » بمعنى
الذي . وعليهم مداتها . والذي مداتها خير ما . وأجاز قوم أن تكون الذي مداتها
مبتدأ . وما خير مقدم . وقدم الظير لأنه استفهام . والثاني أن ما وذا اسم واحد
مبتدأ . وعليهم الخبر . وقد ذكرنا هذا في البقرة بأصله من هذا . و (لهم) فيها
وجهان : أحدهما هي على بابها . والكلام محمول على المعنى : أي أو آمنوا لم يضرهم
والثاني أنها بمعنى آل الناصية للفعل كما ذكرنا في قوله « أو يعمر ألف سنة » وغيره .
ويجوز أن تكون بمعنى إن الشرطية كما جاء في قوله « لو أعجبكم » أي « أي مني »
عليهم إن آمنوا . فتأويله : على الوجه الآخر : أي مني وعليهم في الإيمان .

قوله تعالى (مُتَقَاتِلَآءٍ فِيهِ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول يعظم . والتقدير :
لا يظلمهم . أو لا يظلم أحدا . ويظلم بمعنى ينتقص : أي ينتقص وهو متعدي إلى مفعولين
والثاني هو صفة مصدر عطف تأويله : فلنا قدر مقال ذرة . فحذف المصدر
وصافته وأقام المصاف إليه مقامهما (وإن تلك حسنة) حلفت بكون تسكن الكثرة
استعمال هذه الكلمة . شبه الذين اغتناها وسكوتها بالمر أو . فإن شئت لم تحذف نحو
« ومن يكن الشيطان » . ولم يكن الذين وحشة بالرفع على أن كان التامة . وبالنصب
على أنها ناقصة : و (مِنْ كَذِبُهُ) متعلق ببيوت أو حال من الأجر .

قوله تعالى (فَكَيْفَ إِذَا) الناصب ضا مخلوف : أي كيف تصنعون أو تكونون
وإذا ظرف لذلك المخلوف (مِنْ كُلِّ آتٍ) متعلق ببيتا أو حال من شهيد على
قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه (وَجِئْنَا بِكَ) معطوف على جئنا الأولى .

ويحوز أن يكون حالا وتكون قد مرادة . ويحوز أن يكون مستأثرا . ويكون الماضي بمعنى المستقبل . و (شهادا) حال وعلى يتعلق به . ويحوز أن يكون حالا منه .

قوله تعالى (يَوْمَئِذٍ) فيه وجهان : أحدهما هو ظرف لـ (يَوْمَئِذٍ) فيعمل فيه . والثاني يعمل فيه شيئا . فعلى هذا يكون يود تصفة ليوم . والعائد مخلوف : أى فيه . وقد ذكر ذلك فى قوله « انتصرا يوما لا تجزى » والأصل فى « إذا » إذ . وهى ظرف زمان ماضى . فقد استعملت هذا للمستقبل وهو كثير فى القرآن . فزادوا عليها الثبوت سرضا من الجملة المخلوفة فتبدل : يوم إذ تأنى بالشهداء . وحركت الدال بالكسر لسكونها وسكون الثبوت بعدها (وَاعْتَصِمُوا الرَّسُولَ) فى وجع الحال . وقد مرادة وهى مفعولة بين يود وبين مفعولها . وهو (لَوْ تَسَوَّيْ) . أى بمعنى أن المصدرة تسوى على لم يسم فاعله . ويقرأ تسوى بالفتح والتشديد : أى تسوى فقلت الثانية سببا وأدغم . ويقرأ بالتخفيف أيضا على حذف الألفية (لَا يَكْتُمُونَ) فيه وجهان : أحدهما هو حال . والتقدير : يودون أن يملأوا فى الدنيا دون الآخرة . أو يكونوا كالأرض (وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ) فى ذلك اليوم (حديثا) .

قوله تعالى (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ) قيل المراد مواضع الصلاة . فحذف المضاف . قيل لا سلف فيه (وَأَنْتُمْ مُسْكِرُونَ) حال من ضمير الفاعل فى تشرأبوا . ومسكروى جمع مسكران . ويجوز ضم السين وفتحها . وقد قرئ بها . وقرئ أيضا « مسكروى » بضم السين من غير ألف . وفتحها كذلك . وهى صيغة مفردة فى موضع الجمع . فسكروى مثل حبلى : مسكروى مثل عطشى (حَتَّى تَعْتَصِمُوا) أى إلى أن . وهى متعلقة بتشرأبوا . و (مِمَّا) بمعنى الذى أو لكثرة موصوفه . والعائد مخلوف . ويحوز أن تكون مصدرية ولا حذف (وَلَا حَسْبُ) حال . والتقدير : لا تصلوا جنبا . أى لا تقربوا مواضع الصلاة جنبا . والجنب يفرد مع التثنية والجمع فى اللغة القصصى بدفع به . فذهب الوصف بالمصادر . ومن العرب من يشبه وجعه . فيقول جنبا وأجناب . واشتقاقه من أجنابة وهى المباحلة (إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ) هو حال أيضا والتقدير : لا تقربوها فى حال الجنابة إلا فى حال السفر أو عبور المسجد على اختلاف النظم فى المواد بذلك (حَتَّى تَعْتَصِمُوا) متعلق بالفاعل فى جنب (مُسْكِرُونَ) صيغة تأنيد . و (مِنْ آلِ هَاطِلٍ) مفعول جاء . والمجهول يقرءون العائد على فاعل . والفعل من غامط المسكان بفوط إذا اطمأن . وقرأ ابن مسعود بياء ساكنة من غير ألف . وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر يعوط . وكان القيام غوطا فقلب الواو ياء وأسكنت

وانفتح ما قبلها لفتحها . والثاني أنه أراد الرفع فخفض مثل سيد وميت (أو لمستم)
 يقرأ بغير ألف وبألف ، وهما بمعنى ، وقبل لاسم مادون الجماع ، أو لاسم الجماع
 (فقمتم تجددوا) القاء عطفت ما بعدها على جاء ، وجواب الشرط (فتتيمموا)
 وجاء معطوف على كنتم : أى وإن جاء أحد (صعيداً) مفعول تيمموا أى اقتصدوا
 صعيداً : وقيل هو على تقدير حذف الباء : أى بسعيد (أو جوهكم) الباء زائدة
 أى امسحوا وجوهكم ، وفى الكلام حذف أى وامسحوا وجوهكم به أو منه . وقد ظهر
 ذلك فى آية المائدة .

قوله تعالى (من الكتاب) صفة لتصيب (يشتركون) حال من الفاعل فى أوتوا
 (يريدون) مثله وإن شئت جعلتهما حالين من الموصول . وهو قوله « من الذين
 أوتوا » وهى حال مفردة ، ويقال ضللت (السبيل) وعن السبيل : وهو مفعول به
 وليس بملزوم ، وهو كقولك أخطأ الطريق (وآياتاً) : و (نصيراً) منصوبان على
 الخبير : وقيل على الحال .

قوله تعالى (من الذين هادوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه خبر مبتدأ
 محذوف . وفى ذلك تقديران : أحدهما تقديره : هم من الذين قد بشرقون (على
 هذا حال من الفاعل فى هادوا . والثانى تقديره : من الذين هادوا قوم ، فقوم هو
 المبتدأ ، وما قبله الخبر ، وبشرقون نعت لقوم . وقيل التقدير : من الذين هادوا من
 يجرهم ، كما قال : « وما منا إلا له » أى من له . ومن هذه عللنا نكرة موصوفة
 مثل قوم ، وليس بمعنى الذى لأن الموصول لا يذهب دون مبعثه . والوجه الثانى أن
 من الذين متعلق بتصوير ، فهو فى موضع نصب « كما قال » فن يصرنا من بأس الله
 أى ينصنا . والثالث أنه حال من الفاعل فى يريدون . ولا يجوز أن يكون حالا من
 الضمير فى أوتوا لأن شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة . إلا أن يعطف
 بعض الأحوال على بعض . ولا يكون حالا من الذين لهذا المعنى : وقيل هو حال من
 أعدائكم . أى والله أعلم بأعدائكم كائنين من الذين ، والفصل المعروض بينهما مسدد
 فلم يمنع من الحال : وفى كل موضع جعلت فيه من الذين هادوا حالا ، فيحرفون فيه
 حال من الفاعل فى هادوا و (الكلیم) جمع كلمة . وقرأ « الكلام » والمعنى متقارب
 و (آمنوا ضريعه) متعلق ببحرفون ، وذكر الضمير المضاف إليه حالا على معنى
 الكلام لأنها جلس (ويسئلون) عطفت على يجرهم ، و (غير منسجم) حال
 والمفعول الثانى محذوف : أى لا أجمعت مكررها هذا ظاهر قولهم . فأما ما أرادوا

فهو لا أتممت خبراً ، وقيل أرادوا غير مسموع منك (وَاَعْيَا) قلنا ذكر في البقرة
و (لَيْسَ . وَلَعْنَا) مفعول له ، وقيل مصدر في موضع الحال . والأصل في لي
لوي قلبت الواو ياء وأدغمت . و (فِي الدِّينِ) متعلق بطعن (خَيْرَ أَهْلِهِمْ) يجوز
أن يكون بمعنى أفعال كما قال (وَأَقُومَ) ومن محذوفة أي من غيره . ويجوز أن
يكون بمعنى فاضل وحيد فلا ينتظر إلى من (إِلَّا قَلِيلًا) صفة مصدر محذوف :
أي إيماناً قليلاً .

قوله تعالى (مَنْ قَبِلَ) متعلق بآمنوا و (عَلَى أُنْبِيَائِهِمْ) حال من ضمير
الرجوع وهي مقصورة :

قوله تعالى (وَيَتَقَرَّرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) هو متأنف غير معطوف على يقرر الأول
لأنه لو عطف عليه لصار متنياً .

قوله تعالى (يَلِ اللَّهُ يَرْسَى مِنْ يَسَاءٍ) تصديره : أعطوا بل الله يركي
(وَلَا يُقَالَتُونَ) ضمير الجمع يرجع إلى معنى من . ويجوز أن يكون مسانفاً أي
من ركي نفسه ومن ركاه الله ، و (أَوِيَاءٌ) مثل مثقال ذرة في الإعراب وقد ذكر .

قوله تعالى (كَلَيْفَ يُقْسَرُونَ) كيف منصوب بيقفرون وموضع الكلام نصب
بانظروا . و (عَلَى اللَّهِ) متعلق بيقفرون ، ويجوز أن يكون حالاً من (الكاذب) ولا يجوز
أن يتعلق بالكذاب . لأن معمول المصدر لا ينضم عليه فإذ جعل على التبيين جازاً .

قوله تعالى (هَؤُلَاءِ أَحَدَانِ) مبتدأ وخبر في موضع نصب بيقفرون . وتنبه
كثروا لخصيص وتبيين متعلق بيقفرون أيضاً . ويؤمنون بالحبس ويقفرون
الضلالة ويريدون وقد ذكر .

قوله تعالى (أَمْ الْهَمُّ نَصِيبٌ) أم متعلقة أي بالهم وكذلك أم يفسدوك (فَإِذَا فِي)
حرف ينصب الفعل إذا اعتمد عليه وله مواضع يلغى فيها وهو مشبه في عوامل الأفعال
بظنفت في عوامل الأسماء . والتون أصل فيه وليس بتون ، فلهذا يكتب بالتون ،
وأجاز القراء أن يكتب بالألف ولم يعمل هنا من أجل حرف العطف وهي الفاء . ويجوز
في غير القرآن أن يعمل مع الفاء وليس المبطل لعمله لا لأن لا ينحطها العامل .

قوله تعالى (مَنْ آمَنَ بِهِ) انفاء تعود على الكتاب . وقيل على إبراهيم ، وقيل
على محمد صلى الله عليه وسلم ، و (مَسْعِيَرًا) بمعنى مسعر (تَنفِيسًا) مجلودهم)

بشرأ بالإدغام لانهما من حروف وسط الظم ، والإظهار هو الأصل (بادئناهم جلوداً) أى يجلود ، وقيل يتعدى إلى الثانى بنفسه .

قوله تعالى (وآلذين آمنوا) يجوز أن يكون فى موضع نصب عطفا على الذين كفروا ، وأن يكون رفعا على الموضع أو على الاستئناف والخبر (ستدخيلهم) خالدين فيها) حال من المفعول فى تدخيلهم أو من جنات لأن فىهما ضمير السكلى واحد منهما . ويجوز أن يكون حصة جنات على رأى الكوفيين (لهم فيها أزواج مطهرة) حال أو صفة .

قوله تعالى (وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل) العامل فى إذا وجهان : أحدهما فعل محذوف تقديره : يأمركم أن تحكموا إذا حكمتكم ، وجعل أن تحكموا المذكورة مفسرة للمحذوف فلا موضع لأن تحكموا لأنه مفسر للمحذوف . والمحذوف معول بأمركم ولا يجوز أن يعمل فى إذا أن تحكموا لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والوجه الثانى أن تنصب إذا بأمركم وأن تحكموا به أيضا ، والتقدير : أن يكون حرف للعطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف كقول الأعشى :
بأنهم يترأها كسبه أودية الغضب وبأنهم يترأها كسبه

وبالعدل يجوز أن يكون مفعولا به ، ويجوز أن يكون حالا (نعيمنا يمتلئكم به) الجملة خبر إن ، وفى « ما » ثلاثة أوجه : أحدها أنها بمعنى الشيء ، معرفة تامة ، ويعظم صفة موصوف محذوف هو المخصص بالملاح تقديره نعم الشيء ، أى يعظمكم به . ويجوز أن يكون يعظمكم صفة لمصوب محذوف : أى نعم الذى ، شينا يعظمكم به كقولك : نعم الرجل رجلا صالحا زيدا . وهذا جائز عند بعض النحويين . والمخصص بالملاح هنا محذوف . والثانى أن « ما » بمعنى الذى . وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل نعم والمخصص من محذوف : أى نعم الذى يعظمكم به بأدوية الأمانة والحكم بالعدل . والثالث أن تكون « ما » مذكورة موصوفة ، والفاعل مضمرة . والمخصص محذوف كقوله تعالى « يئس للظالمين بدلا » .

قوله تعالى (وأولى الأمر منكم) حال من أولى ، و (تأويلات) تمييز .

قوله تعالى (يتر بدون) حال من الذين يزعمون أو من الضمير فى يزعمون ، يزعمون من أحكام جنات فى اقتصاصها مفعولين . وإن وما حملت فيه تسد مسددهما وقد أمرنا فى موضع الحال من العاقل فى يزعمون ، والطاغوت يؤنس ويفكر ،

وقد ذكر ضميره هنا . وقد تكلمنا عليه في البقرة (أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا) أى ضلالا ضلالا . ويجوز أن يكون ضلالا بمعنى إضللا ، فوضع أحد المصدرين موضع الآخر .

قوله تعالى (تَعَالَوْا) الأهل تعالىوا . وقد ذكرنا ذلك في آل عمران . ويتراءى لنا ضم اللام . ووجهه أنه حذف الألف من تعالى اعتباطا ثم ضم اللام من أجل وام الضمير (تَعَالَوْا) في موضع الحال و (صَدُّوْا) اسم للمصدر . المصدر مصدر . وقيل هو مصدر .

قوله تعالى (فَكَيْفَ إِذَا أَحَدُهُمْ مُضِلُّهُ) أى فكيف يصنعون ؟ (وَتُضِلُّونَ) حال .

قوله تعالى (فِي أَنْفُسِهِمْ) يتعلق بقل نام . وفيل يتعلق بـ (بَلْبِلًا) أى يلع في نفوسهم وهو ضعيف ، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها .

قوله تعالى (لَأَنْ يَطَّاعَ) يطاع في موضع نصب مفعول له . واللام تتعلق بأمر الله ، (يَأْتِيَنَّ اللَّهَ) حال من الضمير في يطاع . وفيل هو مفعول به أى سبب أمر الله . (فَلْيَسْبُوا) ظرف والعامل فيه خبر إن . وهو (جاءوا) . (وَاسْتَغْفِرْ أَنْفُسُ الرُّسُولِ) ولم يقل فاستغفرت لهم . لأنه رجع من الخطاب إلى العيبة لما في الاسم الظاهر من الدلالة على أنه الرسول و (وَتَجِدُوا) يتعلق إلى مفعولين . وفيل هي المتعدي إلى واحد . و (تَوَّابًا) حال . و (رَحِيمًا) بدل أو حال من الضمير في جواب .

قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ) فيه وجهان : أحدهما أن لا ، الأولى زائدة ، والضمير : فوريك (لَأَيُّكُمْ يُشْرِكُ) وقول الثانية : زائدة ، والقسم معتبر بين النبي والنبي . والوجه الآخر أن لا تأتي كشيء عليه قد تقدروا . فلا يفعلون . ثم قال : وربك لا يؤمنون ، و (يَشْكُرُ) ظرف لشجر أو حال من وما ، أو من فاعل شجر . و (نَسِمَ لَأَيُّكُمْ) معطوف على يحكوك ، و (فِي أَنْفُسِهِمْ) يتعلق بجعلوا فتعلق الظرف بالفعل . و (حَرَجًا) مفعول بجعلوا ، ويجوز أن يكون في أنفسهم حالا من حرج . وكلاهما على أن يجعلوا المتعدي إلى مفعول واحد . ويجوز أن تكون المتعدي إلى اثنين ، وفي أنفسهم أحدهما . و (نَسِمًا قَضَيْتُ) صفة لحرج فيتعلق بمحذوف . ويجوز أن يتعلق حرج : لأنك تقول حرجت من هذا الأمر . وهما يجوز أن تكون بمعنى الله والكرة موصوفة ومعتدلة .

قوله تعالى (أَنْ اقْتُلُوا) فيه وجهان : أحدهما هي أن المصدرية والأمر صائغاه
ووه وضعهما نصب بكتبنا . والثاني أن أن بمعنى أي المفسرة للقول ، وكتبنا قريب من
معنى أمرنا أو قلنا (أَوْ اخْرُجُوا) يقرأ بكسر الواو على أصل الضاء الساكنة .
وبالضم إنشاعا لضمة الراء ، لأن الواو من جنس الضمة (ما فَعَلُوهُ) الضاء ضمير
أحد مصدرى الفعلين وهو القتل أو الخروج . ويجوز أن يكون ضمير المستنوب
ودل عليه كتبنا (إِلَّا قَلِيلٌ) يقرأ بالرفع بدلا من الضمير المرفوع . وعليه المعنى .
لأن المعنى قلعه قليل منهم . وبالنصب على أصل باب الاستثناء والأول أقوى .
(مِنْهُمْ) صفة قليل ، و (تَتَّبِعُنَا) تمييز (وَإِنْ) جواب ملغاة . و (مِنْ
لَدُنَّا) يتعلق بآيتناهم . ويجوز أن يكون حالا من أجراً) . و (مِرْآطًا)
مفعول ثان .

قوله تعالى (مِنَ النَّبِيِّينَ) حال من الذين أو من أجروا في عليهم (وَحُسْنِ)
الجمهور على ضم السين ، وقرئوا بإسكانها مع فتح الحاء على التخفيف كما قالوا
في عشاء عشاء . و (أُولَئِكَ) فاعله . و (رَاقِبًا) تمييز . وقيل هو حال وهو
واحد في موضع الجمع : أي رقبته .

قوله تعالى (ذَلِكَ) مبتدأ . وفي الخبر وجهان : أحدهما (الفصل) و (من الله)
حال والعاقل فيها معنى ذلك . والثاني أن الفضل صفة ومن الله الخبر .
قوله تعالى (ثَبَاتٌ) جمع ثبة وهي الجماعة . وأصلها ثبوت تصغيرها ثبة .
فأما ثبة الخوض وهي وسطه فأصلها ثوبة من ثاب بثوب إذا رجوع وتصغيرها ثوبة .
و (ثَبَاتٌ) حال وكذلك (تَجِيعًا) .

قوله تعالى (مَنْ) اسم إن . وهي تعني الذي أو شكرة موصوفة . و (لَتَبُيْعَتَيْنِ)
صلة أو صفة ، و (مِنْكُمْ) خبر إن ، و (إِذْ كُنْتُمْ) ظرف لأنعم .

قوله تعالى (لَتَكُونَنَّ) يفتح الهم على لفظ من . وقرئ : بمسما حملا على معنى
من وهو الجمع (كَانَتْ لَمْ) هي عطفة من الثقيلة واسمها محذوف : أي كأنه لم يكن
بالإلحاق لأن المودة والود بمعنى . وإلحاقه فاعل بيبهما . ويقرأ بالثناء على لفظ المودة .
وهو كلام معترض بين قول وبين الخدي بها . وهو قوله (يَا بَيْتُ) والتقدير

يقول باليتي ، فإل ليس معترض بل هو محكي أيضا يقول . أي يقول : كأن لم تكن
وباليتي . وقيل كأن لم وما يتصل بها حال من ضمير الفاعل في يقولان . وباليتي المنادى
محذوف تقديره : يا قوم ليتي . وأبهر على يقول في نحو هذا . ليس في الكلام مائة

محذوف بل يدخل ويا ه على الفعل والحرف المنفيه (فأفوز) بالنصب على جواب المني ، وبالرفع على تقدير : فإذا أفوز .

قوله تعالى (أو يَغْلِبُ قَسُوفٌ) أدغمت الباء في الفاء لأنها من الشفتين ، وقد أظهرها بعضهم .

قوله تعالى (وَمَا تَكُفُّ) ما استفهام مبتدأ . ولكم خبره . و (لَا تُفْلِحُونَ) في موضع الحال . والعامل فيها الاستقرار كما نقول : مالك غائماً . و (الْمُسْتَغْصِمِينَ) عطوف على اسم الله : أي وفي سبيل المستغصمين . وقال المبرد : هو معطوف على السبيل وليس بشيء (الَّذِينَ يَقُولُونَ) في موضع جر صفة لمن عقل من المذكورين ، ويجوز أن يكون نصيباً بالنسبة (الْفَلَاكِ أَعْمَاهَا) الألف واللام بمعنى التي ، ولم يؤنث اسم الفاعل وإن كان نعتاً للقرية في اللفظ . لأنه قد عمل في الاسم الظاهر المذكور وهو أهل ، وكل اسم فاعل إذا جرى على غير من هو له فتذكيره وتأنيده على حسب الاسم الظاهر الذي عمل فيه :

قوله تعالى (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ) إذا هنا للمفاجأة . والتي للمفاجأة ظرف مكان ، و ظرف المكان في مثل هذا يجوز أن يكون خبراً الاسم الذي بعده وهو فريق هاهنا ، ومنهم صفة فريق . و (يَخْشَوْنَ) حال . والعامل في الخوف على هذا الاستقرار ، ويجوز أن تكون إذا غير خبر . فيكون فريق مبتدأ . ومنهم صفة . ويخشون الخبر وهو العامل في إذا ؛ وقيل إذا هنا الزمانية . وليس بشيء . لأن إذا الزمانية يعمل فيها إما ما قبلها أو ما بعدها ، وإذا عمل فيها ما قبلها كانت بمنزلة . وهذا فاسد هاهنا لأنه يصير التقدير : فلما كتب عليهم القتال في وقت الخشية فريق منهم ، وهذا يقتدر إلى جواب لما ولا جواب لما ؛ وإذا عمل فيها ما بعدها كان العامل فيها جواباً لما . وإذا هنا ليس لما جواب بل هي جواب لما (كَخَشْيَةِ اللَّهِ) أي خشية كخشية الله . والمصدر مضاف إلى المفعول (أو أَشَدُّ) معطوف على الخشية وهو مجرور . ويجوز أن يكون منصوباً عطفاً على موضع الكاف . والقول في قوله أشد خشية كالقول في قوله «أو أشد ذكراً» وقد ذكر .

قوله تعالى (أَيْتَمًا) هي شرط هاهنا . وما زائدة ويكثر دخولها على أين الشرطية لتقوى معادها في الشرط . ويجوز حذفها . و (يُدْرِكْكُمْ) الجواب . وقد قرئ «يدرككم» بالرفع وهو شاذ . ووجهه أنه حذف الفاء (وَأَوْ كُنتُمْ) بمعنى وإن كنتم وقد ذكر مراراً (فَلْ كُلُّ) مبتدأ ، والمضاف إليه محذوف : أن كل ذلك ، و (مِنْ عِبَادِ اللَّهِ) الخبر (لَا يَكْذِبُونَ)

حال . ومن القراء من ينفذ على اللام من قوته ما هو لازم . وليس موضع وقف :
واللام في التحقيق متصلة بـ زلا . وهي غير المتبادلة .

قوله تعالى (وما أمثالكم من ختلة) . « ما » شرطية « وما أمثالكم » بمعنى بصيرتكم .
والجواب (فليس الله) . « لا » يحسن أن تكون بمعنى الذي : لأن ذلك يقتضي أن يكون
المصيب بهم ما فيها نقصا . والمعنى على العموم والشرط أشبه . والتقدير : فهو
من الله . « المراد بالآية الخصب والخلد » . ولذلك لم يقل أصبت (رَسُولًا) حال
مؤكد : أي دارسالة . ويجوز أن يكون مصلدا : أي لإرساله . « اللام » بمعنى
بأرسلنا ، ويجوز أن يكون حالا من رصولة .

قوله تعالى (حصصنا) حال من الكاف . « عليهم » يتعلق بحصصنا . ويجوز أن يكون
حالته فيتعلق بمحذوف .

قوله تعالى (طاعة) غير مبتدأ محذوف : أي أمرنا طاعة . « ويجوز أن يكون
مبتدأ : أي عندنا أو ما طاعة » (يبت) الأصل أن تمنح الثاء لأنه فعل ماض . ولم
تلتصق ثاء التأنيث لأن الطائفة بمعنى النمر . وقد قرئ : « تغام الذاء في الطاء على أنه
سكن الثاء فتسكن إسماءها إذ كانت من مخرج الطاء . والطاء أقوى منها لاستعلاها
« وإضافها وجهرها » . (أقول) يجوز أن يكون خطأ على الذي صلى الله عليه وسلم .
« وأن يكون للطائفة » (« أبيليتون ») يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي وموصولة
ومصدورية .

قوله تعالى (أذاعوا يد) الألف في أذاعوا بدل من ياء . يقال : ذاع الأمر
يلدج . والياء والذ : أي أذاعوه . « قبل حل على معنى أذاعوا به » (« استنيطونه »
منهم) حال من الذين أو من أنفسهم في استنيطونه (« إلا قليلا ») مستثنى من فاعل
أذاعهم . « المعنى : (« لا أن من الله عليكم لصلاتهم » ذاع الشيطان إلا قليلا منكم : وهو
من مات في الغزو أو من كان غير مكلف » . « قبل غير مستثنى من قوله أذاعوا به :
أن أظهروا ذلك الأمر أو الخوف إلا القليل منهم . « قبل هو مستثنى من قوله « لوجدوا
فيه اختلاف كثيرا » . « أن لو كان من عند غير الله لم حدم » « به النافض إلا القليل منهم .
وهو من لا يحسن النظر .

قوله تعالى (فتبلى) « انما عاشوا عدا الفعل على قوله » (« فابتلى في سبيل الله »
« قبل على » « وما الحكم لاختلافون » . « قبل على قوله » « فقاتلوا أولياد الشيطان »

(لَا تُكَلِّمُوا) في موضع نصب على الحال (إِلَّا تُعْلَمُوا) المفعول الثاني (بِأَمْرٍ) و (تَشْكِيلًا) تمييز.

قوله تعالى (مُتَيِّتًا) الياء يدل من الواو وهو متعلل من القوت.

قوله تعالى (بِشَجَبَةٍ) أصلها شجبة وهي فعلة من شجيت ، فضلت حركة الياء إلى الحاء ثم أذغمت . و (أَحْيَا) أصلها حيوا ثم حذفت الياء على ما ذكر في موضع (أَحْيَا) أي بفتح أحسن (أَوْ رُدُّهَا) أي ردها أصلها فحذفت الضافة .

قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) قد ذكر في آية الكرسي (لَيَجْعَلَنَّكُمْ) حراب قسم عذوف ، ويجوز أن يكون مستأنفا لا مفعول به ، ويجوز أن يكون خبر آخر للسند (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) قيل التخيير : في يوم القيامة ، وقيل هي على ما هو : أي ليجمعنكم في القبور . أم من السور ، فعل هذا يجوز أن يكون مفعولا به ، ويجوز أن يكون حالا : أي يجمعنكم مخلصين إلى حساب يوم القيامة (لَا رَيْبَ فِيهِ) يجوز أن يكون حالا من يوم القيامة . الحاء تعود على اليوم ، ويحتمل أن تكون صفة المصدر عذوف . أي جمع لا ريب فيه والهاء تعود على الجمع ، و (تَحْدِيثًا) تمييز .

قوله تعالى (فَلْيَاكُمُ) مبتدأ وخبر ، و (فَيَسْتَبِينَ) حال والمعدل فيها انظراف الذي هو لكم . أو المعدل في الطرف . وفي المضافين يفتعل وجهين : أحدهما أن يكون تعالفا بمعنى اثنين . والمعنى : به الكم تفرقون في أمور المافقين فحذفت الضافة . الثاني أن يكون حالا من اثنين : أي اثنين متفرقين في المافقين . فلما قدمه بعده على الجلال .

قوله تعالى (كَلَّا كَفَرُوا) الكفاف نعت لمصدر عذوف وما مصلوكة (فَتَكْفُرُوا) عطفت على تكفرون . و (كَمُوءًا) بمعنى مستوين ، وهو مصدر في موضع اسم الفاعل .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ يُصَلُّونَ) في موضع نصب استثناء من نسبه المفعول في فالتوهم (بِأَيْتَانِهِمَا مِيثَاقٌ) يجوز أن ترفع ميثاق بالطرف لأنه قد وقع ميثاق . وأن ترفعه بالابتداء والجملة في موضع جر (حَتْمَاتٌ) فيه وجهان : أحدهما لا موضع لهذه الجملة ، وهي دعاء عليهم بتدقيق صدورهم عن القتال . والثاني لها موضع فيه وجهان : أحدهما هو جر صفة لقوم وما بينهما صفة أيضا . وجاءكم معترس . قد قرأ بعض الصحابة بينكم وبينهم ميثاق حضرت صدورهم ، بخلاف

أوجاءوكم ، والثاني موضعها نصب وفيه وجهان : أحدهما موضعها حال ، وقد مرادة تقديره : أو جاءوكم قد حصرت ، والثاني هو صفة لموصوف محذوف : أى جاءوكم قوما حصرت ، والمحذوف حال موطئة ، ويقرأ حصرت بالنصب على الحال ، وبالجر صفة لقوم ، وإن كان قد قرئ حصرت بالرفع فعلى أنه خبر ، وصدورهم مبتدأ ، والجملة حال (أن يُقاتلوكم) أى عن أن يقاتلوكم فهو فى موضع نصب أو جر على ما ذكرنا من الخلاف (أنكم على سييلا) لكم يتعلق بجعل ، وعليهم حال من السبيل لأن التقدير : سييلا كائنا عليهم .

قوله تعالى (أركسوا) الجمهور على إثبات الهزمة وهو متعد إلى مفعول واحد ، وقرئ « ركسوا » والتشديد للنقل والتكثير معا ، وفيها لغة أخرى وهى ركسه الله بغير همزة ولا تشديد ، ولم أعلم أحدا قرأ به .

قوله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا) أن يقتل فى موضع رفع اسم كان ، ولمؤمن خبره (إلا خطأ) استثناء ليس من الأول لأن الخطأ لا يدخل تحت التكليف . والمعنى لكن إن قتل خطأ فحكمه كذا (فتحرير رقية) فتحرير مبتدأ ، والخبر محذوف : أى فعلية تحرير رقية ، ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوف : أى فالواجب عليه تحرير ، والجملة خبر من . وقرئ خطأ بغير همز وفيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهزمة فقلبا ألفا فصار كالمقصور : والثانى أنه حذفها حذفاً فبقى مثل دم ، ومن قتل مؤمناً خطأ صفة مصدر محذوف أى قتلاً خطأ ، ويجوز أن يكون مصدراً فى موضع الحال : أى مخطئاً . وأصل دية دية مثل عدة وزنة ، وهذا المصدر اسم للمؤدى به مثل الهبة فى معنى الموهوب ، ولذلك قال (مسكئة إلى أهله) والفعل لا يسلم (إلا أن يصدقوا) قيل هو استثناء منقطع ، وقيل هو متصل ، والمعنى : فعلية دية فى كل حال إلا فى حال التصديق عليه بها (فإن كان) أى المقتول ، و (من قوم) خبر كان ، و (لكم) صفة عدو ، وقيل يتعلق به لأن عدوا فى معنى معاد ، وفعل يعمل عمل فاعل (فتحرير رقية) أى فعلى القاتل (قصيام) أى فعلية صيام ، ويجوز فى غير القرآن النصب على تقدير فليصم شهرين (توبة) مفعول من أجله . والتقدير : شرع ذلك لكم توبة منه ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه صوم لإعلى تقدير حذف مضاف تقديره : لوقوع توبة ، أو لوصول توبة من الله ، وقيل هو مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره : ناب عليكم توبة منه ، ولا يجوز أن يكون فى موضع الحال لأنك لو قلت فعلية صيام شهرين

تائباً من الله لم يجوز ، فإن قدرت حذف مضاف جاز : أى صاحب توبة من الله ،
و (من الله) صفة توبة ، ويجوز فى غير القرآن توبة بالرفع : أى ذلك توبة .
قوله تعالى (وَمَنْ يَفْتُلْ) من مبتدأ ، و (مُتَعَمِّدًا) حال من ضمير القاتل
(فَيَجْزِ آؤُهُ) مبتدأ ، و (جِهَتُهُمْ) خبره والجملة خبر من ، و (خَالِدًا) حال من
محذوف تقديره : يجزها خالداً فيها ، فإن شئت جعلته من الضمير المرفوع ، وإن
شئت من المنصوب ؛ وقيل التقدير : جزاه بدليل قوله (وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَلَعَنَهُ) فحذف عليه الماضى فعلى هذا يكون خالداً حالاً من المنصوب لا غير ،
ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء فى جزاؤه لوجهين : أحدهما أنه حال من المضاف
إليه ، والثانى أنه فصل بين صاحب الحال والحال بخبر المبتدأ .

قوله تعالى (قَتَبَتْنِيَا) يقرأ بالباء والياء والنون من التبيين ، وبالثناء والباء والثناء
من التثنية ، وهما متقاربان فى المعنى (لِمَنْ أَلْقَى) من بمعنى الذى أو نكرة
موصوفة ، وألقى بمعنى يلقي لأن النهى لا يصح إلا فى المستقبل ، والذى نزلت فيه الآية
قال لمن ألقى إليه السلام لست مؤمناً وقتله ، و (السَّلام) بالألف التحية ، ويقرأ
بفتح اللام من غير ألف ، وبإسكانها مع كسرة السين وفتحها ، وهو الاستسلام
والصلح (لَسْتُ مُؤْمِنًا) فى موضع نصب بالقول والجمهور على ضم الميم الأولى
وكسر الثانية . وهو مشتق من الإيمان ، ويقرأ بفتح الميم الثانية ، وهو اسم المفعول
من أمنت (تَبَتَّغُونَا) حال من ضمير الفاعل فى يقولوا (كَذَلِكَ) السكاف خبر
كان ، وقد تقدم عليها وعلى اسمها (إِنَّ اللَّهَ كَانَ) الجمهور على كسر إن على
الاستثناء ، وقرئ بفتحها وهو معمول تبينوا .

قوله تعالى (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) فى موضع الحال ؛ وصاحب الحال القاعدون ،
والعامل يستوى ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى القاعدين فيكون العامل فيه
القاعدون لأن الألف واللام بمعنى الذى (غير أولى الضَّرَرِ) بالرفع على أنه صفة
القاعدون لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعينهم ، وقيل هو بدل من القاعدين ؛ ويقرأ
بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين أو حالاً ، وبالجزم على الصفة
للمؤمنين (وَالمُجَاهِدُونَ) معطوف على القاعدين (بِأَمْوَالِهِمْ) يتعلق بالمجاهدين
(دَرَجَاتٍ) قيل هو مصدر فى معنى تفضيلاً ، وقيل حال : أى ذوى درجة ؛ وقيل
هو على تقدير حذف الجار . أى بدرجة ؛ وقيل هو واقع موقع الظرف : أى فى درجة
ومنزلة (وَكُلًّا) المفعول الأول (وَعَدَ) ، و (الْحَسَنَى) هو الثانى ، وقرئ

ركل : أى وكلهم ، والعائد محذوف : أى وعده الله (أجرًا) قيل هو مصدر من غير لفظ الفعل ، لأن معنى فضلهم أجرهم ؛ وقيل هو مفعول به لأن فضلهم أعطاهم وقيل التقدير بأجر .

قوله تعالى (درجات) قيل هو بدل من أجرا ؛ وقيل التقدير : ذوى درجات وقيل فى درجات (ومغفرة) قيل هو معطوف على ما قبله ؛ وقيل هو مصدر : أى وغفر لهم مغفرة ، و (رحمة) مثله .

قوله تعالى (توفاهم) الأصل تتوفاهم ، ويجوز أن يكون ماضيا ؛ ويقرأ بالإمالة (ظالمى) حال من ضمير الفاعل فى تتوفاهم ؛ والإضافة غير محضة : أى ظالمين أنفسهم (قالوا) فيه وجهان : أحدهما هو حال من الملائكة وقد معه مقدرة ، وخبر إن (فأولئك) ودخلت الفاء لما فى الذى من الإبهام المشابه به الشرط . وأن لا تمنع من ذلك لأنها لا تغير معنى الابتداء ؛ والثانى أن قالوا خبر إن ، والعائد محذوف : أى قالوا لهم (فيم كنتم) حذفت الألف من «ما» فى الاستفهام مع حرف الجر لما ذكرنا فى قوله «فلم تقتلون أنبياء الله» والجار والمجرور خبر كنتم ، و (فى الأرض) يتعلق بمستضعفين (ألم تكن) استفهام بمعنى التوبيخ (فتهاجروا) منصوب على جواب الاستفهام ، لأن النفى صار إثباتا بالاستفهام (وساءت) فى حكم بثت .

قوله تعالى (إلا المستضعفين) استثناء ليس من الأول ، لأن الأول قوله «تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم» وإليه يعود الضمير من مأواهم ؛ وهؤلاء عصاة بالانحلاف عن الهجرة مع القدرة ، وإلا المستضعفين من الرجال هم العاجزون ؛ فمن هنا كان منقطعا ، و (من الرجال) حال من الضمير فى المستضعفين ، أو من نفس المستضعفين (لا يستطيعون) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا مبينة عن معنى الاستضعاف .

قوله تعالى (مهاجرا) حال من الضمير فى يخرج (ثم يدركه) مجزوم عطفا على يخرج ، ويقرأ بالرفع على الاستئناف : أى ثم هو يدركه ، وقرئ بالنصب على إضمار أن لأنه لم يعطفه على الشرط لفظا ، فعطفه عليه معنى كما جاء فى الواو والفاء .

قوله تعالى (أن تقصروا) أى فى أن تقصروا ، وقد تقدم نظائره ، ومن زائدة عند الأخفش ، وعند سيبويه هى صفة المحذوف : أى شيئا من الصلاة (عدوا) (

في موضع أعداء ، وقيل عدو مصدر على فعول مثل القبول والولوع فلذلك لم يجمع .
و (لَكُمْ) حال من عدو أو متعلق بكان .

قوله تعالى (لَمْ يُصَادُوا) في موضع رفع صفة لطائفة وجاء الضمير على معنى الطائفة ، ولو قال لم نصل لكان على لفظها ، و (لَمْ يَتَغَفَّلُوا) بمعنى أن تغفلوا
و (أَنْ تَتَضَعُوا) أى في أن تضعوا .

قوله تعالى (قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ) أحوال كلها (اطْمَأْنَنُوا) الهزمة أصل ، ووزن الكلمة افعال ، والمصدر الطمأنينة على فعيلة ، وأما قولهم طامن رأسه فأصل آخر ، و (مَوْقُوتًا) مفعول من وقت التخفيف .
قوله تعالى (إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ) الجمهور على كسر إن وهى شرط .
وقرى « أن تكونوا » بفتحها : أى لأن تكونوا ؛ ويقرأ « تيلمون » بكسر التاء وقلب الهزمة ياء وهى لغة .

قوله تعالى (بِالْحَقِّ) هو حال من الكتاب ، وقد مر نظائره (أراك) الهزمة هاهنا معدية ، والفعل من رأيت الشيء إذا ذهبت إليه ، وهو من الرأى ، وهو متعد إلى مفعول واحد ، وبعد الهزمة يتعدى إلى مفعولين أحدهما الكاف والآخر محذوف أى أركه ؛ وقيل المعنى علمك ، وهو متعد إلى مفعولين أيضا ؛ وهو قبل التشديد متعد إلى واحد كقوله « لاتعلمونهم » (خَصِيصًا) بمعنى مخاصم ، واللام على بابها ؛
أى لأجل الخائنين ، وقيل هى بمعنى عن .

قوله تعالى (يَسْتَخْفُونَ) بمعنى يطلبون الخفاء وهو مستأنف لا موضع له
(إِذْ يَبْيِطُونَ) ظرف للعاص فى معهم .
قوله تعالى (ها أنتم هؤلاء جادلتم) قد ذكرناه فى قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » (أَمْ مِّنْ) هنا منقطعة ،
قوله تعالى (أَوْ يَظْلِمُ نَفْسَهُ) أو لتفصيل ما أبهم ، وقد ذكرنا مثله

فى غير موضع .
قوله تعالى (مِمَّنْ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا) الهاء تعود على الإثم ، وفى عودها عليه دليل على أن الخطيئة فى حكم الإثم ؛ وقيل تعود على أحد الشئين المدلول عليه بأو ؛ وقيل تعود على الكسب المدلول عليه بقوله « ومن يكسب » وقيل تعود على المكسوب والفعل يدل عليه .

قوله تعالى (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ) في جواب لولا وجهان : أحدهما قوله (لَهَمَّتْ) وعلى هذا لا يكون قد وجد من الطائفة المشار إليها هم بإضلاله . والثاني أن الجواب محذوف تقديره : لأضلوك ، ثم استأنف فقال : لَهَمَّتْ : أى لقد همت تلك ؛ ومثل حذف الجواب هنا حذفه في قوله « ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم » (وَمَا يَنْصُرُوكَ مِنْ شَيْءٍ) من زائدة ، وشيء في معنى ضرر فهو في موضع المصدر .

قوله تعالى (مِنْ نَجْوَاهُمْ) في موضع جر صفة لكثيرة . وفي النجوى وجهان : أحدهما هي التناجى ، فعلى هذا يكون في قوله (إِلَّا مَنْ أَمَرَ) وجهان : أحدهما هو استثناء منقطع في موضع نصب ، لأن من الأشخاص وليست من جنس التناجى . والثاني أن في الكلام حذف مضاف تقديره : إلا نجوى من أمر ، فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع جر بدلا من نجواهم ، وأن يكون في موضع نصب على أصل باب الاستثناء ويكون متصلا . والوجه الآخر أن النجوى القوم الذين يتناجون ، ومنه قوله « وإذ هم نجوى » فعلى هذا الاستثناء متصل ، فيكون أيضا في موضع جر أو نصب على ما تقدم (بَيْنَ النَّاسِ) يجوز أن يكون ظرفا لإصلاح ، وأن يكون صفة له فيتعلق بمحذوف ، و (ابْتِغَاءً) مفعول له وألف (مَرْضَاتٍ) من واو (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ) بالنون والياء وهو ظاهر .

قوله تعالى (وَمَنْ يَشَاقِقِ) إنما جاز إظهار القاف لأن الثانية سكنت بالجرم ، وحركتها عارضة للقاء الساكنين والهاء في قوله (وَنُصَلِّيهِ) مثل الهاء في « يؤده إليك » وقد تكلمنا عليها .

قوله تعالى (لِمَنْ يَشَاءُ) اللام تتعلق بيبغفر .

قوله تعالى (إِلَّا إِنَّا) هو جمع أنثى على فعال ، ويراد به كل مالا روح فيه من صخرة وشمس ونحوهما ؛ ويقرأ أنثى على الإفراد ، ودل الواحد على الجمع ؛ ويقرأ « إِنَّا » مثل رسل فيجوز أن تكون صفة مفردة مثل امرأة جنب ، ويجوز أن يكون جمع أنثى كقلب وقلب ، وقد قالوا حديد أنثى من هذا المعنى ؛ ويقرأ « إِنَّا » والواحد وثن وهو الصنم ، وأصله وثن في الجمع كما في الواحد ، إلا أن الواو قلبت همزة لما انضمت ضمنا لازما ، وهو مثل أسد وأسد ؛ ويقرأ بالواو على الأصل جمعا ؛ ويقرأ يسكون الثاء مع الهمزة والواو ، و (مَرِيدًا) فعيل من التردد .

قوله تعالى (لَعَنَتَهُ اللَّهُ) يجوز أن يكون صفة أخرى للشيطان ، وأن يكون مستأنفاً على الدعاء (وَقَالَ) يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون الواو عاطفة لقال « على لعنه الله » وفاعل قال ضمير الشيطان . والثاني أن تكون للحال : أى وقد قال . والثالث أن تكون الجملة مستأنفة .

قوله تعالى (وَلَا ضَلَّيْنَهُمْ) مفعول هذه الأفعال محذوف : أى لأضلهم عن الهدى (وَلَا مُرْتَدِّينَهُمْ) الباطل (وَلَا مُرْتَدِّينَهُمْ) بالضلال .

قوله تعالى (يَعِدُّهُمْ) المفعول الثانى محذوف : أى يعدهم النصر والسلامة ؛ وقرأ الأعمش بسكون الدال ، وذلك تخفيف لكثرة الحركات .

قوله تعالى (عَسَى) هو حال من (مَحِيصًا) والتقدير محيصاً عنها ، والمحيص مصدر ، فلا يصح أن يعمل فيما قبله ؛ ويجوز أن يتعلق عنها بفعل محذوف وهو الذى يسمى تبييناً : أى أعنى عنها ؛ ولا يجوز أن يتعلق بيجدون لأنه لا يتعدى بعن ، والميم فى المحيص زائدة ، وهو من حاص يحيص إذا تخلص .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ آمَنُوا) مبتدأ والخبر (سَنُدْخِلُهُمْ) ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وندخل الذين و (وَعَدَ اللَّهُ) نصب على المصدر ، لأن قوله سندخلهم بمنزلة وعدهم ، و (حَقًّا) حال من المصدر ، ويجوز أن يكون مصدر الفعل محذوف : أى حق ذلك حقاً .

قوله تعالى (لَيْسَ بِأَمَانِيَّكُمْ) اسم ليس مضمّر فيها ولم يتقدم له ذكر ، وإنما دل عليه سبب الآية . وذلك أن اليهود قالوا نحن أصحاب الجنة ، وقالت النصارى ذلك . وقال المشركون لا نبعث ، فقال : ليس بأمانيتكم : أى ليس ما ادعيتوه .

قوله تعالى (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى) فى موضع الحال وفى صاحبها وجهان : أحدهما ضمير الفاعل فى يعمل . والثانى من الصالحات أى كائنة من ذكر أو أنثى ، أو واقعة ومن الأولى زائدة عند الأخفش ، وحققة عند سيبويه : أى شيئاً من الصالحات (وَهُوَ مُؤْمِنٌ) حال أيضاً .

قوله تعالى (مَنْ أَسْلَمَ) يعمل فيه أحسن ، وهو مثل قولك : زيد أفضل من عمرو : أى يفضل عمراً ، و (لِلَّهِ) يتعلق بأسم ، ويجوز أن يكون حالاً من «وجهه» (وَاتَّبَعَ) معطوف على أسلم . و (حَنِيفًا) حال ، وقد ذكر فى البقرة ، ويجوز أن يكون هاهنا حالاً من الضمير فى اتبع (وَاتَّخَذَ اللَّهُ) مستأنف .

قوله تعالى (وَمَا يُتْلَىٰ) في « ما » وجوه : أحدها موضعها جر عطفًا على الضمير
المجرور بنى ، وعلى هذا قول الكوفيين لأنهم يجيزون العطف على الضمير المجرور
من غير إعادة الجار . والثاني أن يكون في موضع نصب على معنى : ونبين لكم ما ينلى
لأن يفتيكم بين لكم . والثالث هو في موضع رفع ، وهو المختار . وفي ذلك ثلاثة
أوجه : أحدها هو معطوف على ضمير الفاعل في يفتيكم ، وجرى الجار والمجرور
مجرى التوكيد ؛ والثاني هو معصوف على اسم الله وهو قل الله ، والثالث أنه مبتدأ ،
والخبر محذوف تقديره : وما ينلى عليكم في الكتاب يبين لكم ، وفي تتعاقب ينلى .
ويجوز أن تكون حالا من الضمير في ينلى ، و (في يتأى) تقديره : حكم يتأى ،
ففي الثانية تتعلق بما تعلقت به الأولى لأن معناها مختلف ، فالأولى ظرف والثانية بمعنى
الباء : أى بسبب اليتامى كما تقول : جئتك في يوم الجمعة في أمر زيد ، وقيل الثانية
بدل من الأولى ، ويجوز أن تكون الثانية تتعلق بالكتاب : أى ما كتب في حكم
اليتامى ، ويجوز أن تكون الأولى ظرفا والثانية حالا فتتعلق بمحذوف ، ويتأى
(النساء) أى في اليتامى منهن . وقال الكوفيون التقدير : في النساء اليتامى ، فأضاف
الصفة إلى الموصوف ، ويقرأ في « يياى » بياين والأصل أياى ، فأبدلت الهمزة
بباء كما قالوا : فلان ابن أعسر ويعصر ، وفي الأياى كلام نذكره في موضعه إن شاء
الله . (وَتَرْغَبُونَ) فيه وجهان : أحدهما هو معطوف على تؤتون ، والتقدير :
ولا ترغبون . والثاني هو حال : أى وأنتم ترغبون في أن تنسكحوهن (والمستضعفين)
في موضع جر عطفًا على المجرور في يفتيكم فيهن ، وكذلك (وَأَنْ تَقُومُوا) وهذا
أيضا عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وقد ذكره الكوفيون ، ويجوز
أن يكون في موضع نصب عطفًا على موضع فيهن ، والتقدير : وبين لكم حال
المستضعفين وبهذا التقدير يدخل في مذهب البصريين من غير كلفة ، والجيد أن
يكون مغطوفا على يتأى النساء ، وأن تقوموا معطوف عليه أيضا : أى وفي
أن تقوموا .

قوله تعالى (وَإِنْ امْرَأَةٌ) امرأة مرفوع بفعل محذوف : أى وإن خافت امرأة ،
واستغنى عنه بخافت المذكور . وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر ، وهذا
عندنا خطأ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ؛ ولذلك جاء
الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عدى :

وَمَتَّى وَاعِثٌ يُنْذِرُهُمْ يُجِيبُوهُ ۖ وَيَعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

(مِنْ بَعْدِهَا) يجوز أن يكون متعلقا بخافت ، وأن يكون حالا من (نَشُوزًا) و (صَلَحًا) على هذا مصدر واقع موقع تصالح . ويجوز أن يكون التقدير : أن يصلح فيصلح صلحا ، ويقرأ بتشديد الصاد من غير ألف وأصله يصطلحا ، فأبدلت اللام صادًا وأدغمت فيها الأولى : وقرأ « يصطلحا » بإبدال التاء طاء وصلحا عليهما في موضع اصطلاح ، وقرأ بضم الياء وإسكان الصاد وماضيه أصلح . وصلحا على هذا فيه وجهان : أحدهما هو مصدر في موضع إصلاح والمفعول به بينهما ، ويجوز أن يكون ظرفا والمفعول مخذوف . والثاني أن يكون صلحا مفعولا به وبينهما ظرف أو حال من صلح (وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ) أحضرت يتعدى إلى مفعولين ، نقول : أحضرت زيدا الطعام ، والمفعول الأول الأنفس وهو القائم مقام التاعل ، وهذا الفعل منقول بالهمزة من حضر ، وحضر يتعدى إلى مفعول واحد كقولهم حضر القاضي اليوم امرأة .

قوله تعالى (كُلُّ الْمَيْمِلِ) انتصاب كل على المصدر لأن لها حكم ما تضاف إليه ، وإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدرا ، وإن أضيفت إلى ظرف كانت ظرفا (فَتَدْرُوْهَا) جواب النهي فهو منصوب ، ويجوز أن يكون معطوفا على تميلوا فيكون مجزوما (كَالْمَعَةِ تَمَتَّعَ) الكاف في موضع نصب على الحال .

قوله تعالى (وَأَيُّكُمْ) معطوف على الذين وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلا ، و (أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ) في موضع نصب عند سيويه وحر عند الخليل ، والتقدير : بأن اتقوا الله ، وأن على هذا مصدرية ، ويجوز أن تكون بمعنى أي ، لأن وصينا في معنى القول فيصح أن يفسر بأي التفسيرية .

قوله تعالى (شَهِدَاءَ) خبر ثان ، ويجوز أن يكون حالا من لضمير في قوامين (عَلَى أَنْفُسِكُمْ) يتعلق بفعل دل عليه شهداء : أي ولو شهدتم ، ويجوز أن يتعلق بقوامين (إِنْ يَسْكُنْ غَنِيًّا) اسم كان مضمرة فيها دل عليه تقدم ذكر الشهادة : أي إن كان الخصم ، أو إن كان كل واحد من المشهود عليه والمشهود له . وفي (أو) وجهان أحدهما هي بمعنى الواو ، وحكى عن الأخفش ، فعلى هذا يكون الضمير في (يهما) عاودا على لفظ غني وفقير . والوجه الثاني أن أو على بابها ، وهي هنا لتفصيل ما أتهم في الكلام ، وذلك أن كل واحد من المشهود عليه والمشهود له يجوز أن يكون غنيا وأن يكون فقيرا ، فقد يكونان غنيين ، وقد يكونان فقيرين ، وقد يكون أحدهما غنيا والآخر فقيرا ، فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك ولم تذكر

أتى بأول تعديل على هذا التفصيل ، فعلى هذا يكون الضمير في بهما عائدا على المشهود له
والمشهود عليه على أى وصف كانا عليه لا على الصفة ؛ وقيل الضمير عائدا إلى ما دل
عليه الكلام ، والتقدير : فالله أولى بالغنى والفقير ؛ وقيل يعود على الغنى والفقير
لدلالة اليمين عليه (أن تعدلوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها تقديره : في أن لاتعدلوا .
فحذف لا : أى لاتتبعوا الهوى في ترك العدل . والثاني تقديره : ابتغاء أن تعدلوا
عن الحق . والثالث تقديره : مخافة أن تعدلوا عن الحق ، وعلى الوجهين هو ممنوع له
(وإن تكفروا) يقرأ بواوين الأولى منهما مضمومة وهو من لوى يلوى . ويقرأ بواو
واحدة ساكنة . وفيه وجهان أحدهما أصله تلووا كالقراءة الأولى إلا أنه أبدل الواو
المضمومة همزة ، ثم أتى حركتها على اللام : وقد ذكر مثله في آل عمران : والثاني
أنه من ولى الشيء : أى وإن تتولوا الحكم أو تعرضوا عنه أو إن تتولوا الحق
الحكم .

قوله تعالى (لَمْ يَسْكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) قد ذكر في قوله « ما كان الله
لينذر المؤمنين » .

قوله تعالى (جميعا) هو حال من الضمير في الجار وهو قوله « الله » .

قوله تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ) يقرأ على ما لم يسم فاعله ، والقائم مقام الفاعل (أن)
وما هو تمام لها ، وأن هى الخفيفة من الثقيلة : أى أنه (إذا سمعتم آيات الله) .
ويقرأ نزل على تسمية الفاعل ، وأن في موضع نصب . وتلخيص المعنى : وقد نزل
عليكم المنع من مجالستهم عند سماع الكفر منهم ، و (يُسْكِنُ رَبُّهَا) في موضع
الحال من الآيات ، وفي الكلام حذف تقديره : يكفر بها أحد ، فحذف الفاعل وأقام
الجار مقامه ، والضمير في (مَعَهُمْ) عائدا على المحذوف . فلا تفعلوا محمول على
المعنى أيضا ، لأن معنى وقد نزل عليكم ؛ وقد قيل والفاء جواب إذا (إِنَّكُمْ إِذَا
مِثْلُهُمْ) إذا هاهنا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ، ولذلك لم يذكر بعدها الفعل ؛
وأفرد مثلا لأنها في معنى المصدر ، ومثله «أنؤمن لبشرين مثلنا» وقد جمع في قوله «ثم
لايكفروا أمثالكم» وقرئ شاذا «مثلهم» بالفتح ، وهو مبنى لإضافته إلى المبهم .
كما بنى في قوله «مثل ما أنكم تنطقون» ويذكر في موضعه إن شاء الله تعالى ، وقيل
نصب على الظرف كما قيل في بيت الفرزدق : «وإذا ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ» .
أى أنكم في مثل حالهم .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَسْتَرِبُّونَ) في موضع جر صفة للمنافقين والكافرين ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي هم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر (فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ) وما يتصل به ، ويجوز أن يكون في موضع نصب عن ضمير أعني (تَسْتَحْذِرُونَ) هو شاذ في القياس ، والقياس نستحذ (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) يجوز أن يتعلق بيجعل ، وأن يكون حالا من سبيل .

قوله تعالى (وَهُوَ خَادِعُهُمْ) ، و (كَسَالَى) حالان (يُرَاءُونَ) يقرأ بالمد وتخفيف الهمزة ، ويقرأ بحذف الألف وتشديد الهمزة : أي يحملون غيرهم على الرياء وموضعه نصب على الحال من الضمير في كسالى ، ويجوز أن يكون بدلا من كسالى ويجوز أن يكون مستأنفا (إِلَّا قَلِيلًا) نعت لمصدر محذوف أو زمان محذوف .

قوله تعالى (مُذَبِّحِينَ) هو منصوب على الذم ، وقيل هو حال من الضمير في يذكرون ، والجمهور على فتح الذال على ما لم يسم فاعله : أي أن نفاقهم حملهم على التقلب ، ويقرأ بكسر الذال الثانية : أي متقلبين ، وليست الذال الثانية بدلا عند البصريين بل ذهب أصل بنفسه . وقال الكوفيون : الأصل ذبب ، فأبدل من الباء الأولى ذالا وذلك في موضع بينهما : أي بين الإيمان والكفر ، أو بين المسلمين واليهود (لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ) وإلى يتعلق بفعل محذوف : أي لا ينتسبون إلى هؤلاء بالكلية ولا إلى هؤلاء بالكلية ، وموضع لا إلى هؤلاء نصب على الحال من الضمير في مذبحيين : أي يتذبذبون متلونين .

قوله تعالى (فِي الدَّرَكِ) يقرأ بفتح الراء وإسكانها وهما لغتان ، و (مِنَ النَّارِ) في موضع الحال من الدرك ، والعامل فيه معنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الأسفل .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) في موضع نصب استثناء من الضمير المجرور في قوله « وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ » ويجوز أن يكون من قوله « فِي الدَّرَكِ » وقيل هو في موضع رفع بالابتداء ، والخبر (فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) .

قوله تعالى (مَا يَفْعَلُ اللَّهُ) في ما وجهان : أحدهما أنهما استفهام في موضع نصب يفعَل ، و (يَعَذِّبُكُمْ) متعلق بيفعل ، والثاني أنها نفي ، والتقدير : ما يفعل الله بعذابكم ، والمعنى لا يعذبكم .

قوله تعالى (بِالسُّوءِ) الباء تتعلق بالمصدر . وفي موضعهما وجهان : أحدهما نصب

تقديره : لا يجب أن تجهروا بالسوء ؛ والثاني رفع تقديره : أن يجهر بالسوء ، و (مِنْ الْقَوْلِ) حال من السوء (إِلَّا مَنْ ظَلِمَ) استثناء منقطع في موضع نصب ، وقيل هو متصل . والمعنى : لا يجب أن يجهر أحد بالسوء إلا من يظلم فيجهر : أى يدعوا الله بكشف السوء الذى أصابه أو يشكو ذلك إلى إمام أو حاكم ، فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع نصب ، وأن يكون في موضع رفع بدلا من المحذوف إذ التقدير أن يجهر أحد . وقرئ « ظلم » بفتح الظاء على تسمية الفاعل وهو منقطع ، والتقدير : لكن الظالم فإنه مفسوح لمن ظلمه أن ينتصف منه ، وهى قراءة ضعيفة .

قوله تعالى (بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا) ذلك يقع بمعنى المفرد والتثنية والجمع ، وهو هنا بمعنى التثنية : أى بينهما .

قوله تعالى (حَقًّا) مصدر : أى حق ذلك حقا ، ويجوز أن يكون حالا : أى أولئك هم الكافرون غير شك .

قوله تعالى (أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ) أى شيئا أو سؤالا أكبر (جَهْرَةً) مصدر في موضع الحال : أى مجاهرين ، وقيل التقدير : قولاً جهرة ، وقيل رؤية جهرة ، قوله تعالى (وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمْ) فوقهم يجوز أن يكون ظرفاً لرفعنا ، وأن يكون حالا من (الطُّورَ بِمِثْقَالِهِمْ) في موضع نصب متعلق برفعنا تقديره : بنقض ميثاقهم ، والمعنى : ورفعنا فوقهم أجبل تخويفاً لهم بسبب نقضهم الميثاق ، و (سُجَّدًا) حال (لَا تَعْدُوا) يقرأ بتخفيف الدال وإسكان العين ، يقال : عدا يعدو إذا تجاوز الحد ، ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين وأصله تعدوا ، فقلب التاء دالا وأدغم ، وهى قراءة ضعيفة لأنه جمع بين ساكنين ، وليس الثانى حرف مد .

قوله تعالى (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) ما زائدة ، وقيل هى نكرة تامة ، ونقضهم بدل منها . وفيما تتعاق به الباء وجهان : أحدهما هو مظهر ، وهو قوله بعد ثلاث آيات « حرمتنا عليهم » وقوله « فبظلم » بدل من قوله « فبما نقضهم » وأعاد الفاء فى البذل لما طال الفصل ؛ والثانى أن ما يتعلق به محذوف ، وفى الآية دليل عليه ، والتقدير : فبنقضهم ميثاقهم طبع على قلوبهم أو لعنوا ، وقيل التقدير : فبما نقضهم ميثاقهم لا يؤمنون ، والفاء زائدة (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا) أى ليس كما ادعوا من أن قلوبهم أوعية للعلم ، و (يَكْفُرُ بِهِمْ) أى بسبب كفرهم ، ويجوز أن يكون المعنى أن كفرهم صار مغطياً على قلوبهم ، كما تقول : طبعت على الكيس بالطين : أى جعلته للطابع (إِلَّا قَلِيلًا) أى إيماناً أو زماناً قليلاً .

قوله تعالى (وَيَكْفُرْ بِهِمْ) معطوف على وبكفرهم الأول ، و (بِهَتَانَا) مصدر يعمل فيه القول لأنه ضرب منه ، فهو كقولهم : قعد القرفصاء ، فهو على هذا بمثابة القول في الانتصاب ، وقال قوم تقديره : قولاً بهتانا ، وقيل التقدير : بهتوا بهتانا ؛ وقبل هو مصدر في موضع الحال : مباهتين .

قوله تعالى (وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا) هو معطوف على وكفرهم ، و (عيسى) بدل أو عطاف بيان من المسيح ، و (رَسُولَ اللَّهِ) كذلك ، ويجوز أن يكون رسول الله صفة لعيسى ، وأن يكون على إضمار أعني (لَبِىْ شَكٍّ مِنْهُ) منه في موضع جر صفة لشك ، ولا يجوز أن يتعلق بشك ، وإنما المعنى : لنى شك حادث منه : أى من جهته ، ولا يقال : شككت منه ، فإن ادعى أن من بمعنى فى فليس بمستقيم عندنا (مَا ظُنُّمُ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) يجوز أن يكون موضع الجملة المنفية جراً صفة مؤكدة لشك تقديره : لنى شك منه غير علم ، ويجوز أن تكون مستأنفة ومن زائدة . وفى موضع من علم وجهان : أحدهما هو رفع بالابتداء وما قبله الخبر ، وفيه وجهان : أحدهما هو به وذم فضة مبيته مخصصة كلنى فى قوله « ولم يكن له كفووا أحد » فعلى هذا يتعلق به الاستقرار : والثانى أن ذم هو الخبر ، وفى به على هذا عدة أوجه : أحدها أن يكون حالا من الضمير المستكن فى الخبر ، والعامل فيه الاستقرار . والثانى أن يكون حالا من العلم لأن من زائدة فلم تمنع من تقديم الحال ، على أن كثير من البصريين يجيز تقديم حال الجبرور عليه . والثالث أنه على التبيين : أى ما لهم أعنى به . ولا يتعلق بنفس علم لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والوجه الآخر أن يكون موضع من علم رفعا بأنه فاعل ، والعامل فيه الظرف إما لهم أو به (إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) استثناء من غير الجنس (وَمَا قَتَلُوهُ) إزاء ضمير عيسى ، وقيل ضمير العلم : أى قتلوا ، قتلوا العلم يقينا كما يقال قتلته علما ، و (يَقِينًا) صفة مصدر محذوف : أى قتلوا يقينا ، و علما يقينا ، ويجوز أن يكون مصدرا من غير لفظ الفعل بل من معناه ، لأن معنى ما قتلوه ما علموا ، وقيل التقدير : تيقنوا ذلك يقينا (بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ) الجيد إدغام اللام فى الراء لأن مخرجهما واحد ، وفى الراء تكرير فهى أقوى من اللام ، وليس كذلك الراء إذا تقدمت لأن إدغامها يذهب التكرير الذى فيها ، وقد قرئ بالإظهار هنا .

قوله تعالى (وَمِنْ مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ) إن بمعنى « ما » والجار والمجرور فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف تقديره : وما من أهل الكتاب أحد ؛ وقيل المحذوف من ، وقد مر نظيره ، إلا أن تقدير من هاهنا بعيد لأن الاستثناء يكون بعد

تمام الاسم ، ومن الموصولة والموصوفة غير تامة (لَيُؤْمِنَنَّ) جواب قسم محذوف ، وقيل أكد بها في غير القسم كما جاء في النقي والاستفهام ، والهاء في (مَوْنِه) تعود على أحد المقدّر ، وقيل تعود على عيسى (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف لشهيد ، ويجوز أن يكون العامل فيه يكون ،

قوله تعالى (فَبَيِّظُلْمٌ) الباء تتعلق بجرمنا ، وقد ذكرنا حكم الفاء قبل (كثيراً) أى صدا كثيرا أو زمانا كثيرا .

قوله تعالى (وَأَخْذِهِمْ) - وَأَكْلِهِمْ (معطوف على صدمهم والجميع متعلق بجرمنا ، والمصادر مضافة إلى الفاعل ، (وقد نهوا عنه) حال .

قوله تعالى (الْكَيْنِ الرَّاسِخُونَ) الراسخون مبتدأ و (في العلم) متعلق به . و (مِنْهُمْ) في موضع الحال من الضمير في الراسخون (وَالْمُؤْمِنُونَ) معطوف على الراسخون ، وفي خبر الراسخون وجهان : أحدهما (يُؤْمِنُونَ) وهو الصحيح ، والثاني هو قوله « أولئك سنؤتيهم » (وَالْمُقِيمِينَ) قراءة الجمهور بالياء ، وفيه عدة أوجه : أحدها أنه منصوب على المدح : أى وأعنى المقيمين وهو مذهب البصريين ، وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام ؛ والثاني أنه معطوف على ما : أى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين . والمراد بهم الملائكة ؛ وقيل التقدير : وبدن المقيمين فيكون المراد بهم المسلمين ؛ والثالث أنه معطوف على قبل ، تقديره : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ والرابع أنه معطوف على الكاف في قبلك ؛ والخامس أنه معطوف على الكاف في إليك ؛ والسادس أنه معطوف على الهاء والميم في منهم ، وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ ، لأن فيها عطف الظاهر على المضمّر من غير إعادة الجار ، وأما (الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) ففي رفعه أوجه : أحدها هو معطوف على الراسخون ، والثاني هو معطوف على الضمير في الراسخون ؛ والثالث هو معطوف على الضمير في المؤمنين ؛ والرابع هو معطوف على الضمير في يؤمنون ؛ والخامس هو خبر مبتدأ محذوف : أى وهم المؤتون ؛ والسادس هو مبتدأ ، والخبر (أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ) وأولئك مبتدأ ، وما بعده الخبر ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف : أى ونؤتي أولئك .

قوله تعالى (كَمَا أَوْحَيْنَا) الكاف نعت لمصدر محذوف وما مصدرية . ويجوز أن تكون ما بمعنى الذى ، فيكون مفعولا به تقديره : أوحينا إليك مثل الذى أوحينا

إلى نوح من التوحيد وغيره ، و (مِنْ بَعْدِهِ) في موضع نصب متعلق بأوحينا . ولا يجوز أن يكون حالا من النبيين ، لأن ظروف الزمان لا تكون أحوالا للجثث ، ويجوز أن يتعلق من النبيين : وفي (يُونُسَ) لغات أفصحها ضم النون ؛ من غير همز ويجوز فتحها وكسرها مع الهمز وتركه . وكل هذه الأسماء أعجمية إلا الأسباط وهو جمع سبط . والزبور فعول من الزبر وهو الكتابة ، والأشبه أن يكون فعول بمعنى مفعول كالركوب والحلوب . ويقرأ بضم الزاي وفيه وجهان : أحدهما هو جمع زبور على حذف الزائد مثل فلس وفلوس : والثاني أنه مصدر مثل القعود والجلوس ، وقد سمي به الكتاب المنزل على داود .

قوله تعالى (وَرُسُلًا) منصوب بفعل محذوف تقديره : وقصصنا رسلا ، ويجوز أن يكون منصوبا بفعل دل عليه أوحينا : أي وأمرنا رسلا ، ولا موضع لقوله (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ) ، و (لَمْ نَقْصُصْهُمْ) على الوجه الأول لأنه مفسر للعامل ، وعلى الوجه الثاني هما صفتان ، و (تَكْلِيهَا) مصدر مؤكد رافع للمجاز . قوله تعالى (رُسُلًا) يجوز أن يكون بدلا من الأول وأن يكون مفعولا : أي أرسلنا رسلا ، ويجوز أن يكون حالا موطئة لما بعدها كما تقول : مررت بزيد رجلا صالحا ، ويجوز أن يكون على المدح : أي أعنى رسلا ، واللام في (لَنَلَّا) يتعلق بما دل عليه الرسل : أي أرسلناهم لذلك ، ويجوز أن تتعلق بمنذرين أو مبشرين أو بما بدلان عليه ، و (حُجَّةٌ) اسم كان وخبرها للناس . وعلى الله حال من حجة ، والتقدير : للناس حجة كائنة على الله ، ويجوز أن يكون الخبر على الله . وللناس حال ، ولا يجوز أن يتعلق على الله بحجة لأنها مصدر ، و (بَعْدَ) ظرف لحجة ، ويجوز أن يكون صفة لها ، لأن ظرف الزمان يوصف به المصادر كما ينجر بها عنها .

قوله تعالى (أَنزَلَهُ) لاموضع له ، و (بَعِثْنَاهُ) حال من الهاء : أي أنزله معلوما أو أنزله وفيه علمه ، أي معاونه ، ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أي أنزله عالما به (وَالْمَلَائِكَةُ يُشْهَدُونَ) يجوز أن يكون لاموضع له ، ويكون حكمه كحكم لكن الله يشهد ، ويجوز أن يكون حالا : أي أنزله والملائكة شاهدون بصدقه ،

قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) قد ذكر مثله في قوله « وما كان الله ليضيع - و - ما كان الله ليذر » .

قوله تعالى (إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ) استثناء من جنس الأول ، لأن الأول في معنى العموم إذ كان في سياق النفي و (خالد بن) حال مقدرة .

قوله تعالى (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ) بالحق في موضع الحال : أى ومعه الحق أو متكلم بالحق ، ويجوز أن يكون متعلقا بجاء أى جاء بسبب إقامة الحق و (من) حال من الحال ، ويجوز أن تكون متعلقة بجاء : أى جاء الرسول من عند الله (فَأَمِنُوا خَيْرًا) تقديره عند الخليل وسيبويه : وأتوا خيرا فهو مفعول به ، لأنه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه ، وقيل التقدير : إيماننا خيرا ، فهو نعت لمصدر محذوف : وقيل هو خبر كان المحذوفة : أى يكن الإيمان خيرا ، وهو غير جائز عند البصريين لأن كان لا تحذف هى واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه ، ويزيد ذلك ضعفا أن يكون المقدرة جواب شرط محذوف فيصير المحذوف للشرط وجوابه ، وقيل هو حال ومثله « انتهى خيرا » في جميع وجوهه .

قوله تعالى (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) الحق مفعول تقولوا : أى ولا تقولوا إلا القول الحق ، لأنه بمعنى لا تذكروا ولا تعتقدوا ، والقول هنا هو الذى تعبر عنه الجملة في قولك قلت زيد منطلق ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف و (المسيح) مبتدأ ، و (عيسى) بدل أو عطف بيان ، و (رسول الله) خبره (وَكَلِمَتُهُ) عطف على رسول ، و (ألقاها) في موضع الحال وقد معه مقدرة وفي العامل في الحال ثلاثة أوجه : أحدها معنى كلمته لأن معنى وصف عيسى بالكلمة المكون بالكلمة من غير أب ، فكأنه قال ومنشؤه ومبتدعه . والثانى أن يكون التقدير : إذ كان ألقاها ، فإذا ظرف للكلمة ؛ وكان تامة ، وألقاها حال من فاعل كان ، وهو مثل قولهم : ضربني زيدا قائما . والثالث أن يكون حالا من الماء المجرورة ، والعامل فيها معنى الإضافة تقديره : وكلمة الله منقيا إياها (وَرُوحٌ مِنْهُ) معطوف على الخبر أيضا ، و (ثلاثة) خبر مبتدأ محذوف : أى إلنا ثلاثة أو الإله ثلاثة (إِنَّمَا اللَّهُ) مبتدأ ، و (إله) خبره ، و (واحد) توكيد (أَنْ يَكُونَ) أى من أن يكون ، أو عن أن يكون ؛ وقد مر نظائره ، ومثله (لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ) . (وَلَا الْمَلَائِكَةُ) معطوف على المسيح ، وفي الكلام حذف : أى أن يكونوا عبيدا .

قوله تعالى (بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ) إن شئت جعلت من ربكم نعتا لبرهان أو متعلقا بجاء .

قوله تعالى (صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) هو مفعول ثانٍ ليهدي، وقيل هو مفعول ليهدي، على المعنى، لأن المعنى يعرفهم .
قوله تعالى (في السكالات) في يتعلق بيفتيحكم وقال الكوفيون : يستفتونك ، وهذا ضعيف ، لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها في السكالات كما لو تقدمت (إن امرؤ هلك) هو مثل « وإن امرأة خافت » (كَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) الجملة في موضع الحال من الضمير في هلك (وَلَهُ أُخْتٌ) جملة حالية أيضا ، وجواب الشرط (فَلَهَا) (وَهُوَ يَوْرَثُهَا) مستأنف لاموضع له ، وقد سدت هذه الجملة مسد جواب الشرط الذي هو قوله (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ) . (فَانْكَانَا اثْنَتَيْنِ) الألف في كانتا ضمير الأخنتين ، ودل على ذلك قوله « وله أخت » وقيل هو ضمير من (١) ، والتقدير : فإن كان من يرث ثنتين ، وحمل ضمير من على المعنى لأنها تستعمل في الإفراد والثنية والجمع بلفظ واحد .

فإن قيل : من شرط الخبر أن يفيد مالا يفيد المبتدأ والآف قد دلت على الاثنين . قيل : الفائدة في قوله اثنتين بيان أن الميراث وهو الثلثان هاهنا مستحق بالعدد مجردا عن الصغر والكبر وغيرهما . فلهذا كان مفيدا (مِمَّا تَرَكَ) في موضع الحال من الثلثان (فَانْكَانُوا) الضمير للورثة ، وقد دل عليه ما تقدم (فَلِلذَّكَرِ) أي منهم (أَنْ تَصْصِلُوا) فيه ثلاثة أوجه ، أحدها هو مفعول يبين : أي يبين لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى ؛ والثاني هو مفعول له تقديره : مخافة أن تضلوا ؛ والثالث تقديره : لتلا تضلوا وهو قول الكوفيين ، ومفعول يبين على الوجهين محذوف : أي يبين لكم الحق .

سورة المائدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (إِلَّا مَا يَتَنَبَّأُ عَلَىٰ غَيْبِكُمْ) في موضع نصب على الاستثناء من بهيمة الأنعام ، والاستثناء متصل ، والتقدير : أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا الميتة وما أهل لغير الله به وغيره مما ذكر في الآية الثالثة من السورة (غيره) حال من الضمير المحرور عليكم أو لكم ، وقيل هو حال من ضمير الفاعل في أوفوا ، و (مُحَلَّلِي) اسم فاعل مضاف إلى المفعول ، وحذفت النون للإضافة ، و (الصَّيِّدِ) مصدر بمعنى المفعول : أي المصدر ، ويجوز أن يكون على بابه هاهنا : أي غير محلين الاصطیاد في حال الإحرام (١) قوله (هو ضمير من الخ) أي القدرة في الكلام ولا يخفى أن تقديرها يندفع به الإنكار الآتي فليأمل اهـ .

قوله تعالى (وَلَا الْقَلَائِدَ) أى ولا ذوات القلائد لأنها جمع قلادة ، والمراد تحريم المقلدة لا القلادة (وَلَا آمِينَ) أى ولا قتال آمين أو أذى آمين : وقرئ فى الشاذ « ولا آتى البيت » بحذف النون والإضافة (يَبْتَغُونَ) فى موضع الحال من الضمير فى آمين ، ولا يجوز أن يكون صفة لآمين لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار (فاصْطَادُوا) قرئ فى الشاذ بكسر الفاء ، وهى بعيدة من الصواب ، وكأنه حركها بحركة همزة الوصل (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ) الجمهور على فتح الياء ، وقرئ بضمها وهما لغتان ، يقال ، جرم وأجرم ، وقيل جرم متعد إلى مفعول واحد . وأجرم متعد إلى اثنين ، والهمزة للنقل ، فأما فاعل هذا الفعل فهو (شَتَّانُ) ومفعوله الأول الكاف والميم ، و (أَنْ تَعْتَدُوا) هو المفعول الثانى على قول من عداه إلى مفعولين ، ومن عداه إلى واحد كأنه قدر حرف الجر مرادا مع أن تعتدوا ، والمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء ، والجمهور على فتح النون الأولى من شَتَّان ، وهو مصدر كالغليان والنزوان . ويقرأ بسكونها وهو صفة مثل عطشان وسكران . والتقدير : على هذا لا يحملنكم بغض قوم : أى عداوة بغض قوم ، وقيل من سكن أراد المصدر أيضا ، لكنه خفف لكثرة الحركات وإذا حركت النون كان مصدرا مضافا إلى المفعول : أى لا يحملنكم بغضكم لقوم ، ويجوز أن يكون مضافا إلى الفاعل : أى بغض قوم إياكم (أَنْ صَدُوكُمْ) يقرأ بفتح الهمزة وهى مصدرية ، والتقدير : لأن صدوكم ، وموضعه نصب أو جر على الاختلاف فى نظاره . ويقرأ بكسرها على أنها شرط ، والمعنى : أن يصدوكم مثل ذلك الصد الذى وقع منهم ، أو يستدعوا الصد ، وإنما قدر بذلك لأن الصد كان قد وقع من الكفار للمسلمين (وَلَا تَعَاوَنُوا) يقرأ بتخفيف التاءين على أنه حذف التاء الثانية تخفيفا ، أو بتشديدها إذا وصلتها بلا على إدغام إحدى التاءين فى الأخرى ، وساغ الجمع بين ساكنين لأن الأول منهما حرف مد .

قوله تعالى (الْمَيْتَةَ) أصلها الميتة (وَالْدَّمَ) أصاه دمي (وَمَا أُهْلٍ لِّغَيْرِ) الله به) قد ذكر ذلك كله فى البقرة (وَالنَّطِيجَةُ) بمعنى المنطوحة ، ودخلت فيها الهاء لأنها لم تذكر الموصوفة معها فصارت كالاسم ، وإن قلت شاة نطيح لم تدخل الهاء (وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ) « ما » بمعنى الذى وموضعه رفع عطفا على الميتة . والأكثر ضم الباء من السبع وتسكينها لغة ، وقد قرئ به (إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ) فى موضع نصب استثناء من الموجب قبله ، والاستثناء راجع إلى المتردية والنطيحة وأكلة السبع

(وما ذُبحَ) مثل « وما أكل السبع » (على النصب) فيه وجهان : أحدهما هو
 « متعلق بذبح تعلق المفعول بالفعل : أى ذبح على الحجارة التى تسمى بها . أى ذبحت
 فى ذلك الموضع . والثانى أن النصب الأصنام ، فعلى هذا فى « على » وجهان : أحدهما
 هى معنى اللام : أى لأجل الأصنام ، فتكون مفعولا له ، والثانى أنها على أصنامها
 وموضع حال : أى وما ذبح مسمى على الأصنام ، وقيل نصب بضمين . ونصب
 بضم التون وإسكان الصاد . ونصب بفتح التون وإسكان الصاد ، وهو مصدر بمعنى
 المفعول ، وقيل يجوز فتح التون والصاد أيضا ، وهو اسم بمعنى المنسوب كالقبض
 والنقص بمعنى المقبرص والمقروض (وأن تستنقصوا) فى موضع رفع عطفا على
 الميتة . (الأروا) جمع زلم : وهو الخلد الذى كانوا يضربون به على أبعاد الجزور
 (ذلکم فنیق) مبتدا وخبر . ولكم إشارة إلى جميع المحرمات فى الآية . ويجوز
 أن يرجع إلى الاستقسام (اليوم) ظرف (يئس) و (اليوم) الثانى ظرف
 (أكلت) و (عليکم) متعلق بأنعمت ولا يتعلق (بنفسي) فإن شئت
 جعلته على الذين أى أنعمت أئني عليکم . و (رخصت) يتعلق إلى مفعول واحد .
 وهو هنا (الإسلام) و (دينا) حال . وقيل يتعلق إلى مفعولين لأن معنى رخصت
 هنا جعلت وصبرت . ولكم يتعلق برخصت وهى لتخصيص . ويجوز أن يكون حالا
 من الإسلام . أى رخصت الإسلام لكم (قلن افستخر) شرط فى موضع رفع
 بالابتداء . و (غير) حال . والجمهور على (متجانب) بالالف والتخفيف ،
 وقولنا « متجانب » بالشديد من غير ألف يقال تجانف وتجانف (لإتيم) متعلق
 بتجانف . وقيل اللام بمعنى إلى . أى مائل إلى إيم (فلي الله بنفسه) أى
 له . فحذف العائد على المبتدأ .

قوله تعالى (وما أأجل أنعم) قد ذكر فى البقرة (وما عليکم) « ما » بمعنى
 الذى . والتقدير « ما أأجل أنعم » أى تعلم ما علمتم . و (من أأجل أنعم) حال من
 الماء اعطوفة أو من « ما » والجواز جمع جارحة . وإشادتها للماء وهى « فلي الله بنفسه »
 (لا يأكاد يدكر معها) محذوف (متكلمين) بقرأ بالشديد والتخفيف . يقال :
 تكلمت الكتاب وأكلمته فأكلم : أى أغريته على الفساد وأسدده فاستسد . وهو حال
 من السمع فى علمه (فلي الله بنفسه) فيه وجهان . أحدهما هو صانف لا موضع
 له . والثانى هو حال من السمع فى تكلم . ولا يجوز أن يكون حالا لأنه لا

العامل الواحد لا يعمل في حالين . ولا يحسن أن يجعل حالاً من الجوارح لكأنك قد فعلت
بشيء ما بخلاف الغير الجوارح (ربما) أي شيئاً مما (عَمَلْتُمْ اللَّهُ) .

قوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِكْمٌ) (وحل لكم) (حكمة) ، ويجوز أن يكون
معطوفاً على الطيبات . وحل لكم خبر مبتدأ محذوف (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حِكْمٌ)
مبتدأ وخبر (وَالْمُحْصَنَاتُ) محذوف على الطيبات . ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر
محذوف : أن (الْمُحْصَنَاتُ) من المومنات حل لهن أيضاً . وحل مصدر بمعنى الحلال
فلان يحل ولا يجمع . و (مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ) حال من التفسير في المحصنات . أو من نفس
المحصنات إذا عطفها على الطيبات (إِذَا تَنَبَّسُوا حُرِّ) ظرف لأجل أو لحل المحذوف
(مُحْصَنِينَ) حال من التفسير المرفوع في آتية من ، فيكون العامل آتية . ويجوز
أن يكون العامل فعل أو حل المحذوف (غَيْرِ) صفة لمصنوع أو حال من التفسير الذي
فيها . ولا متحدين) معطوف على غير فيكون منصوباً . ويجوز أن يعطف على
مضافين وتكون لالتأنيب التي (وَمَنْ يَكْشُرْ الْإِيمَانَ) أي بالمؤمن به وهو مصدر
في موضع المفعول الثاني بمعنى الخلق . وقيل التفسير بتوجب الإيمان وجه الله
(وَخَبْرٌ فِي الْأَعْيُنِ مِنَ الْخَالِصِينَ) إعرابه مثل إعراب « وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ
الصَّالِحِينَ » وقد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (إِلَى الْمُرَافِقِ) قول إلى بمعنى مع كقوله « وَإِذْ كُنْتُمْ فِي قُلُوبِكُمْ » وليس
هذا الخطأ . والصحيح أنها على بابها وأنها لا تنه عن المرافقة . وإنما يجب حمل المرافق
بالسنة وليس بينهما ناقص . لأن إلى تدل على انتهاء الفعل . ولا يتعرض بني الضمير إليه
ولا إيانهم . ألا ترى أنك إذا قلت : سرت إلى الكوفة . فغير ممنوع أن تكون بلغت
أول حدودها ولم تدخلها وأن تكون دخلتها . قالوا قد تدل على أنك دخلتها لم يكن
مناقضاً لتوالت : سرت إلى الكوفة . فعلى هذا تكون إلى متعلقة بأعمالوا . ويجوز أن
تكون في موضع الحال وتعلق بمحذوف . والتقدير : وأياكم مضافة إلى المرافق
(سِرَّكُمْ) الباء زائدة : وقال من الآخرة لله العريية : الباء في مثل هذا
للتعريض . وليس بشيء يعرف أهل التحريم . ووجه دخولها أنها تدل على التصاق المسح
بالرأس (وَأَرْحَمَكُمْ) يقرأ بالنصب وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على الرجوع
والأبلى : أريدوا غسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم . وذلك حائر في العربية بالمخالف .
والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين ثم في ذلك . الثاني أنه معطوف على موضع
برؤوسكم . والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع .

الرفع ، والرفع ، والنصب غير قاضين ولا مانعين عن أن يحكم الرجلان المصحح ،
وتلك الحجة يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم من الإعراب ، والوجه الثاني
أن يكون نحو الأرجل بجوار محذوف تقديره : « فاعملوا بأرجلكم غدا » وحذف الجار
وإنشاء الجرح جائز ، قال الشاعر :

ممشائهم ليسوا منصحين نصيرهم
وقل زهير :

بدأت إلى أن كنت منذرك ما مضى ولا ما بين شيئا إذا كنت حائما

فجر تقدير البناء وليس موضع خبر ورفق . وقد أفردت هذه المسألة كتابا في
التكميلين ، مثل ابن المرافق ، وفيه دليل على جواز نصب الرجلين لأن المصحح ليس
محملة ، والتجديد في المفعول الذي يريد معضده وهو قوله « وأولادكم إلى المرافق »
ولم يجد الوجه لأن المرام جمعة (وأبناؤكم منه) منه في « مع نصب وامسحوا
(استعمل) اللام غير المدة ، ومفعول يريد محذوف تقديره : ما يريد الله أن يحذف
في اليوم ليجعل عليكم حرجا ، وقبل اللام المدة وهذا ضعيف لأن أن غير مفعول
بها ، وإنما صح أن يكون الفعل مفعولا ليريد بأن . وهذا هو الصحيح ليريد
البتة (أن) أن يريد ذلك ليعلمكم (سليلكم) يفعلون ، ويجوز أن يفعلوا
بالنعمه ، ويجوز أن يكون حالا من النعمه .

قوله تعالى (إن) ظرف ليعلمكم ، ويجوز أن يكون حالا من الماء الغرور ،
وأن يكون حالا من الميثاق .

قوله تعالى (إن) ظرف ليعلمكم ، ويجوز أن يكون حالا من الماء الغرور ،
وأن يكون حالا من الميثاق .

قوله تعالى (إن) ظرف ليعلمكم ، ويجوز أن يكون حالا من الماء الغرور ،
وأن يكون حالا من الميثاق .

قوله تعالى (إن) ظرف ليعلمكم ، ويجوز أن يكون حالا من الماء الغرور ،
وأن يكون حالا من الميثاق .

فَيُعْلَقُ بِمَحْمُودٍ ، وَ (إِذْ) مَرْفُوعٌ فَالْحَدُّ أَفْضَلُ ، وَإِذَا جُعِلَتْ عَلَيْهِمْ حَالًا جَارٍ أَنْ
يَعْمَلَ فِي إِذْ (أَنْ) يَنْسُطُوا ، أَوْ يَنْ يَبْطُلُوا ، قَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِي مَرْفُوعٍ .
قَدْ أَهْوَى (مَبْنُوعٌ) الْفَتْحُ (عَشْرٌ) بِجَوَزِ أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ عَشَاءً ، وَأَنْ يَكُونَ مُصَنَّفًا
لِلْأَنبِيَاءِ بِمَعْنَى تَقْدِيسِ أَفْعَالِهِمْ (وَخَرَجُوا مِنْهُمْ) بِمَعْنَى خَلْقِهِمْ ، وَالتَّحْقِيقُ ، الْمَعْنَى
وَالْحَدُّ (حِينَئِذٍ) بِجَوَزِ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةُ الْخِلَافِ الْإِذَاوِيَّةُ ، وَالْعَمَلُ فِيهِ أَوْحَشُ .
أَنْ (أَمْرًا) بِجَوَزِ أَنْ يَكُونَ الْفَرْصُ بِمَعْنَى الْفَرْصِ فَيَكُونُ مَعْمُولًا ، (لَا تَكُونُ)
جَرَاءِ الْفَرْصِ ، فَحَسْبُ الْعَمَلِ ذَلِكَ (مِنْكُمْ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْعَمَلِ
فِي لَا تَكُونُ ، وَ (عَمَلٌ) السَّمْعُ (قَدْ ذَكَرْنَا فِي الْفَتْحِ) .

قوله تعالى (فليعلموا انفسهم) الخاء متعلق بـ (فليعلموا) وله تقديم الفعل الاسماء
الفاعلية عليه ، وفان الالف او بمعنى شيء ، وقد ذكر في النساء (واجتنبوا ما ينهى الله
عنكم) بمعنى ، ويؤيد (قسسية) المفعول الثاني ويؤيد واو في الاصل ، لان من
التسمية ، من ان قسبة على قسيته ، فثبت الواو بناء وانما تحت مجاز ، وعلى ، معناه
في لغتهم ، وان يكون حالاً من التسمية في قاسية ، ولا يجوز أن يكون حالاً من
هذا المفعول الثاني ، معناه (اجزأون) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول
في المجرى ، ان يكون حالاً من التسمية في قاسية ، ولا يجوز أن يكون حالاً من
البناء ، لان الاسم في خبر هو المرجع إلى القارب ، ويصعب أن يجعل حالاً من
اسم وان في قوله (فليعلموا) هو (فليعلموا) وقد ذكر في النساء (على عبادكم) في على
مما في حاله ، ويجوز أن يكون صلة هذا مصدر او كناية عنه ، والاولى ، ومما فيهم ،
صفة ثلاثة ، ويتروا ، وخيالة ، وهي مصدر والياء منقلبة عن واو التوهم بخلافه ، وفلان
أخون من فلان ، وهو خزان (إلا قليلاً) يتيهم) استثناء من عبارة ، ولم يروى
بالجر على الياء لمكان مستقراً .

[illegible]

قوله تعالى (يَسْتَسْقِئُ السَّكَنُ) حال من رسولنا ، و (من السَّكَنُ) حال من الله المخلوق في ينفون (قد جاءكم) لا موضع (من السَّكَنُ) يعلمون بجاهكم أو حال من نور .

قوله تعالى (يستدري به الله) يجوز أن يكون حالا من رسولنا بدلا من بين . وأن يكون حالا من النفس في بين . ويجوز أن يكون صفة لنور أو كتاب . والمعاد في به تعود على من جعل يلهي حالا منه أو صفة له فتلك أفرد . و (من) بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ، و (سُبُلُ السَّكَنُ) المفعول الثاني للبهي . ويجوز أن يكون بدلا من رسولنا . والموضع أن يكسر الواو وضعا لعل . وقد قرئ به . وسبيل يضم الياء والتسكين لغة وقد قرئ به (ياد أنه) أن يسمت أمره الله على سبيله .

قوله تعالى (فمن يملك) أي قل غم . ومن استغفهم تقرب . و (من الله) يجوز أن يكون حالا متعللا بملك . وأن يكون حالا من و (سُبُلُ) و (حبيب) حال من المسيح وأمه ومن في الألف . ويجوز أن يكون حالا من من وحدها . ومن هاهنا مقام صفة خاص من حنة . وهو المسيح وأمه (يخلق) مسألت .

قوله تعالى (قل) قلتم بعبادكم) أي قل لهم (بل أنتم) رد لقولهم نحن أبناء الله . وهو عكس بقل .

قوله تعالى (على فخر) في موضع الحال من الضمير في بين . ويجوز أن يكون حالا من الضمير الفخري في لكم . و (من الواسل) نعت لفخره (أن يخلقوا) أي ضافة أن فخرها (ولا تذبذب) معطوف على فخره . ويجوز في الكلام الوقوع على موضع من بشير .

قوله تعالى (يستدري به الله عبادكم) إذا جعل) هو مثل قوله سمع الله عليكم إذا هم قوم ، وقد ذكر .

قوله تعالى (سأل أن ياتكم) حال من الداعل في تردوا (فاستجابوا) يجوز أن يكون خبر ما عطفا على تردوا . وأن يكون منصوبا على جواب التهيؤ .

قوله تعالى (وإذا دأبوا) أي عاصوا . فحذف المفعول للدلالة الكلام عليه .

قوله تعالى (من الذين يخافون) في موضع رفع صفة لرجلين . ويخافون صفة الذين والواو العائد . ويقرأ يضم الياء على ما لم يضم فاعله . واه معيان : أحدهما

هو من قولك : خيف الرجل : أى خوف ، والثانى أن يكون المعنى يخافهم غيرهم كقولك : فلان يخوف : أى يخافه الناس (أُنْعَمَ اللهُ) صفة أخرى لرجلين ، ويجوز أن يكون سجلا ، رقد معه مقبرة ، وصاحب الحال رجلان أو الضمير في الذين .

قوله تعالى (ماداموا) هو بدل من أبدا ، لأن ما مصدرية تنوب عن الزمان ، وهو بدل بعض ، و (هاهنا) ظرف له (قاعِدُونَ) والاسم هنا وها للتنبيه مثل التي في قولك هذا وهؤلاء .

قوله تعالى (وأخى) في موضعه وجهان : أحدهما نصب عطفا على نفسى أو على اسم إن ، والثانى رفع عطفا على الضمير في أملك : أى ولا يملك أخى إلا نفسه . ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أى وأخى كذلك (وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) الأصل أن لا تكرر بين ، وقد تكرر تأكيد كقولك : المال بين زيد وبين عمرو ، وكررت هنا لئلا يعطى على الضمير من غير إعادة الجار .

قوله تعالى (أَرْبَعِينَ سَنَةً) ظرف لحرمة ، فالتحريم على هذا مقدر ، و (يَتَّبِعُونَ) حال من الضمير المتكرر ، وقيل هى ظرف ليتبعون ، فالتحريم على هذا غير مؤقت (فَلَا تَأْسَى) ألف تأسا بدل من واو ، لأنه من الأسى الذى هو الحزن ، وتثنيته أسوان ، ولا حجة في أسيت عايه لانكسار السين ، ويقال : رجل أسوان بالواو ، وقيل هى من الياء يقال : رجل أسيان أيضا .

قوله تعالى (نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ) الهمزة في ابني همزة وصل كما هى في الواحد ، فأما همزة أبناء في الجمع فهمزة قطع لأنها حادثة للجمع (إِذْ قَرَّبَا) ظرف لنبا أو حال منه ، ولا يكون ظرفا لابل . وبالحق حال من الضمير في اتل : أى محقا أو صادقا (قُرْبَانَا) هو في الأصل مصدر ، وقد وقع هنا موضع المفعول به ، والأصل إذ قربا قربائين ، لكنه لم يثن لأن المصدر لا يثنى . وقال أبو على : تقديره إذ قرب كل واحد منهما قربانا كقوله « فاجلدوهم ثمانين جلدة » أى كل واحد منهم (قَالَ لَا قُنُوتَ لَكَ) أى قال المرود عليه للمقبول منه ومنعول (يَتَقَبَّلُ) محذوف : أى يتقبل من المتقين قرايئهم وأعمالهم .

قوله تعالى (يُثْمِنِي وَيُكْمِلِكَ) في موضع الحال : أى ترجع حاملا للإثمين . قوله تعالى (فَطَرَعَتْ) الجمهور على تشديد الواو ، ويقرأ « طاوعت » بالألف

والتخفيف وشما لغتان : والمعنى : زينت وقال قوم : طأوعت تتعدى بغير لام ، وهذا خطأ لأن التي تتعدى بغير اللام تتعدى إلى مفعول واحد وقد عذاه هاهنا إلى (قَتَلَ أَخِيهِ) وقيل التقدير طأوعته نفسه على قتل أخيه فزاد اللام وحذف على .

قوله تعالى (كَيْفَ يُؤَارِي) كيف في موضع الحال من الضمير في يؤارى . والجملة في موضع نصب يبرى . والسوأة يجوز تخفيف همزها بإلقاء حركتها على الواو فتبقى سوأة أخيه ، ولا تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن حركتها عارضة والألف في (وَيَأْتِي) بدل من ياء المتكلم ، والمعنى : ياويله احضري فهذا وقتك (فَأُوَارِي) معطوف على أكون ، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينصب على جواب الاستفهام وليس بشيء ، إذ ليس المعنى أكون متى سجز في إرادة . ألا ترى أن قولك أين يملك فأزورك . معناه : لو عرفت لزرت . وليس المعنى هنا لو سجزت لوأريت .

قوله تعالى (مِّنْ أَجْلِ) من تعلق به (كَتَبْنَا) ولا يتعان بالتأني . لأنه لا يحسن الابتداء بكتبتنا هنا . والماء في (إِنَّهُ) للشان . و (مِّنْ) شرطية . و (بَعِيرٍ) حال من الضمير في قتل : أي من قتل نفسا ظالما (أَوْ فُسَادٍ) معطوف على نفس . وقرئ في الشاذ بالنصب : أي أو عمل فسادا . أو أفعد فسادا : أي إفساد فوضعه موضع المضمر مثل العطاء ، و (بَعْدَ ذَلِكَ) ظرف لـ (سُسْرِفُونِ) ولا تنع لام لتوكيد ذلك .

قوله تعالى (يُحَارِبُونَ اللَّهَ) أي أولياء الله فحذف الـ لاف . و (أَنِ يُسْتَخْلَوْا) خبر جزاء . وكذلك المعطوف عليه . وقد قرئ فين بالتخفيف . و (مِّنْ خِلَافٍ) حال من الأيدي والأرجل : أي مختلفة (أَوْ يُسْتَمُوا مِنَ الْأَرْضِ) أي من الأرض التي يريدون الإقامة بها فحذف الصفة ، و (ذَلِكَ) مبتدأ . و (قَسَمَ خَزْيٌ) مبتدأ وخبر في موضع خبر ذلك ، و (فِي الدُّنْيَا) صفة خزي . ويجوز أن يكون ظرفا له ويجوز أن يكون خزي خبر ذلك ولهم صفة مقدمة فتكون حالا . ويجوز أن يكون في الدنيا ظرفا للاستقرار .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ) استثناء من الذين يحاربون في موضع نصب . وقيل يجوز أن يكون في موضع رفع بالابتداء ، والعائد عليه من الخبر محذوف : أي (فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ) ثم أو (رَحِيمٌ) .

قوله تعالى (إِلَيْهِ الرُّسُلُ) يجوز أن يتعلق إن بابتغوا . وأن يتعلق بالرسيلة

لأن الوسيلة تجمعى الوصول به إلى غيره فيكون له مكانة خاصة .
مكانة إلهية .

قوله تعالى: (مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) العذاب اسم للعذاب ، وله حركات في العمل ، وأخرج إسناده إلى يوم يوما عن الطرية .

فأوله تعالى (والشارق والشارق) مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما : أن
الشارق تسمية عند سيبويه ، وإنما يدل عليها ، ولا يجوز أن يكون صفة (فالشارق)
هو الخبر من أجل القاء ، وإنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذي وصافه الصفة أو
الظرف لأنه يشبه الظرف والشارق ليس كذلك ، والثاني الخبر فاقطعه الزيدية لأن
الألف واللام في الشارق إشارة إلى الألف في شارق بوجه (والشارق) من
بنيها لأن المقطوع من الشارق والشارق يقتضيه موضع الجمع موضع الاثنين ، لأن
ليس في الإنسان سوى يمين واحدة ، ومقتضى ما قبله جعل الجمع فيه مكان الألف ،
ويجوز أن يخرج إلى الأصل ، وقد جاز في يمين واحد ، قال الشاعر :

(جَزَاءً) : مفعول من أجله أو مصدر لفعل عذفت : أي جازاهما جزاء .
وكذلك (تَجَلَّى) .

[illegible]

حالا من الضمير في سماعون ، ويجوز أن يكون صفة أخرى لقوم : أى محرفين و (مِنْ بَعْدِ مَوَاضِيْعِهِ) مذكور في النساء (يَقُولُونَ) مثل يحرفون ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في يحرفون (مِنْ اللَّهِ شَيْئًا) في موضع الحال التقدير : شيئاً كائننا من أمر الله :

قوله تعالى (سَمَاعُونَ لَلْكَذِبِ) أى هم سماعون ، ومثله (أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ) والسحت والسحت لغتان وقد قرئ بهما (فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئًا) في موضع المصدر : أى ضررا .

قوله تعالى (وَكَيْفَ يَحْكُمُونَكَ) كيف في موضع نصب على الحال من الضمير الفاعل في يحكمونك (وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ) جملة في موضع الحال ، والتوراة مبتدأ ، ! وعندهم الخبر ، ويجوز أن ترفع التوراة بالظرف (فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ) في موضع الحال ، والعامل فيها مافى عند من معنى الفعل ، وحكم الله مبتدأ أو معمول الظرف .

قوله تعالى (فِيهَا هُدًى وَنُورٌ) في موضع الحال من التوراة (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ) جملة في الحال من الضمير المجرور في فيها (لِلَّذِينَ هَادُوا) اللام تتعلق بيحكم (وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ) عطف على النبيون (بِمَا أُسْتُحْفِظُوا) يجوز أن يكون بدلا من قوله بها في قوله « يحكم بها » وقد أعاد الجار لطول الكلام وهو جائز أيضا وإن لم يطل ، وقيل الربانيون مرفوع بفعل محذوف ، والتقدير : ويحكم الربانيون والأحبار بما استحفظوا ، وقيل هو مفعول به : أى يحكمون بالتوراة بسبب استحفاظهم ذلك ، و « ما » بمعنى الذى : أى بما استحفظوه (مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) حال من المحذوف أو من « ما » ، و (عَلَيْهِ) يتعلق به (شَهَادَاتٌ) .

قوله تعالى (النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) بالنفس في موضع رفع خبر أن ، وفيه ضمير وأما (الْعَيْنَ) إلى قوله (وَالسِّنَّ) فيقرأ بالنصب عطفا على ما عملت فيه أن ، وبالرفع وفيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مبتدأ واخبرور خبره ، وقد عطف جملا على جملة . والثانى أن المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله بالنفس ، واخبررات على هذا أحوال مبينة للمعنى ، لأن المرفوع على هذا فاعل للجار ، وجاز العطف من غير تأكيد كقوله تعالى « ما أشركت ولا أبأؤنا » . والثالث أنها معطوفة على المعنى ، لأن معنى كتبنا عليهم قلنا لهم النفس بالنفس ولا يجوز أن يكون معطوفا على أن وما عملت فيه لأنها وما عملت فيه في موضع نصب . وأما قوله (وَالْجُرُوحَ) فيقرأ بالنصب جملا على النفس ، وبالرفع وفيه الأوجه الثلاثة ، ويجوز أن يكون مبتدأ : أى والجروح

فصاعق في شريعة عمله ، وإذاء في (به) لفصاعق ، و (وهؤ) كتابة عن التصديق
والهاء في (له) للتصديق .

قوله تعالى (مُصَدِّقًا) الأول حال من عيسى : و (مِنِ النَّوْرَانِ) حال من
« ما » أو من الضمير في الظرف ، و (فِيهِ هَدًى) جملة في موضع الحال من الإنجيل
(وَتُصَدِّقًا) الثاني حال أخرى من الإنجيل ، وقيل من عيسى أيضا (وَهَدًى
وَنُورًا هَدًى) حال من الإنجيل أيضا ، ويجوز أن يكون من عيسى : أنى هاديا وواظعا
أو نيا هدى وإذا موعظة ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجله : أنى قفينا لليهدى ، أم
آتوانه الإنجيل لليهدى ، وقد قوى في الشاذ بالرفع : أنى وفى الإنجيل هدى وموعظة
وكرر اثنتى توكيدا .

قوله تعالى (وَابْتَحِكُمْ) يقرأ يسكنون اللام والميم على الأمر ، ويفرأ بكسر
اللام وفتح الميم على أنها لام كي : أنى وقفنا ليؤمنوا وليحكم .

قوله تعالى (بِالْحَقِّ) حال من الكتاب (مُصَدِّقًا) حال من الضمير في قوله
بالحق ، ولا يكون حالا من الكتاب إذ لا يكون حالان لعامل واحد (وَنُفُوسًا)
حال أيضا ، ومن الكتاب حال من « ما » أو من الضمير في الظرف ، والكتاب الثاني
جنس ، وأصل مهيمن ومن لأنه مشتق من الأمانة لأن المهيمن الشاهد ، ومن
في الكلام من حتى تكون الماء أصلا (عَمَّا جَاءَكَ) في موضع الحال : أنى عادلا
عما جاءك ، و (مِنَ الْحَقِّ) حال من الضمير في « جاءك » أو من « ما » (لِكُلِّ
جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ) لا يجوز أن يكون معكم صفة لكل لأن ذلك يوجب الفصل بين
الضمير والموصوف ، الأخفى الذي لا تشبه به للكلام : ووجب أيضا أن يفصل بين
جعلنا وبين موصوفا ، وهو (شَرِيعَةً) وإنما يتعلق بتخريف تقديره : أغنى ،
وجعلنا هاديا إن كانت جعلناها المعبرة إلى معمول واحد ، وإن شئت جعلناها بمعنى
صير : (وَاسْكُنْ) يبتدوكم) اللام تتعلق بتخريف تقديره : ولكن فرقكم أياكم
(مَرَجَعَكُمْ) جميعا) حال من الضمير الجور ، وفى العامل وجهان : أحدهما
المصدر المضاف لأنه في تقدير : إليه ترجعون جميعا ، والضمير الجور فاعل في المعنى
أو قائم مقام الفاعل ، والثاني أن يعمل به الاستقراء الذى ارتفع به مرجعكم أو الضمير
الذى في الجار .

قوله تعالى (وَأَنْ احْكُمْ بَيْنَهُمْ) في أن وجهان : أحدهما هي مصدرية ،
والأمر صلة لها ، وفى موضعها ثلاثة أوجه : أحدها نصب عطفا على الكتاب

في قوله « وأزلنا إليك الكتاب » أى وأزلنا إليك الحكم . والثاني جر عطفا على الحق :
 أى أزلنا إليك بالحق وبالحكم ، ويجوز على هذا الوجه أن يكون نصبا لما حذف
 الجار . والثالث أن يكون في موضع رفع تقديره : وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 أمرنا أو قولنا ، وقيل أن بمعنى : أى ، وهو بعيد لأن الواو تمنع من ذلك والمعنى
 يفسد ذلك ، لأن أن التفسيرية ينبغي أن يسبقها قول يفسر بها ، ويمكن تصحيح هذا
 القول على أن يكون التقدير : وأمرناك ، ثم فسر هذا الأمر بالحكم (أن يَفْتِنُوكَ)
 فيه وجهان : أحدهما هو بدل من ضمير المفعول بدل الاشتغال : أى احذرهم فتنهم .
 والثاني أن يكون مفعولا من أجله : أى مخافة أن يفتنوك .

قوله تعالى (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ) يقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وفتح الميم
 والنائب له يبيغون ، ويقرأ بفتح الجميع ، وهو أيضا منصوب يبيغون : أى احكم
 حكم الجاهلية ، ويقرأ تبغون بالتاء على الخطاب لأن قبله خطابا ، ويقرأ بضم الحاء
 وسكون الكاف وضم الميم على أنه مبتدأ ، والخبر يبيغون ، والعائد محذوف : أى
 يبيغونه وهو ضعيف ، وإنما جاء في الشعر إلا أنه ليس بضرورة في الشعر ، والمستشهد
 به على ذلك قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعَى عَلَى ذَنْبِهَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فرفع كله ، ولو نصب لم يفسد الوزن (وَتَمَنَّى أَحْسَنُ) مبتدأ وخبر ، وهو
 استفهام في معنى النفي ، و (حُكْمًا) تمييز ، و (لِقَوْمٍ) هو في المعنى عند قوم
 (يُوقِشُونَ) وليس المعنى أن الحكم لهم ، وإنما المعنى أن الموقن بتدبير حكم الله فيحسن
 عنده ، ومثله « إن في ذلك لآية للمؤمنين - ونقوم يوقنون » ونحو ذلك ؛ وقيل دعى على
 أصلها ، والمعنى : إن حكم الله للمؤمنين على الكافرين ، وكذلك الآية لهم : أى
 الحجة لهم .

قوله تعالى (بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) مبتدأ وخبر لاموضع له .

قوله تعالى (فَتَرَى تَذِينَ) يجوز أن يكون من رؤية العين فيكون (يُسَارِعُونَ)
 في موضع الحال ، ويجوز أن يكون بمعنى تعرف فيكون يسارعون حالا أيضا ،
 ويجوز أن يكون من رؤية القسب المتعدية إلى مفعولين فيكون يسارعون المفعول الثاني ؛
 وقرئ في الشاذ بالياء والفاعل الله تعالى ، و (يَقُولُونَ) حال من ضمير الفاعل
 في يسارعون . و (دَائِرَةٌ) صفة غالبة لا يذكر معها الموصوف (أَنْ يَأْتِيَ) في موضع

صحت خبر سبي . وقيل هو في موضع رفع بفتح ياء من من الله (منصرفاً نحو) معطوف على يأتي .

قوله تعالى (ويضرب) يقرأ بالرفع من ضم و هو الضرب وهو معطوف . ويقرأ بالرفع كضرب . ويقرأ بالرفع والنصب . وفي الضرب أفعال من أفعال الله معطوف على يأتي بحذف على المعنى . لأن معنى عسى الله أن يأتي وعسى أن يأتي الله واحد . ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الله أن يأتي . لأن الضرب خبر عسى . المعطوف عليه في حكمه . فيقتصر إلى ضمير يرجع إلى اسم سبي . ولا ضمير في قوله . ويقول الذين آمنوا (ضمير كقولك . عسى الله أن يقول الذين آمنوا . والثاني أنه معطوف على لفظ يأتي على الرفع الذي جعل فيه بدلاً . في ضرب معطوف على اسم سبي . واستعنى عن غيرهما بما تضمنه اسمها من الحديث . وهو جعلها على الضمير على أن يرفع ويرجع . ويقتصر مع المعطوف ضمير متلوقف بضمير . ويأتي الذين آمنوا به . وبالواو أن يكون معطوفاً على الضمير تقديره . عسى الله أن يقول بالفتح . ويأتي يقول الذين آمنوا (جهلة أئمة) في وجهان : أحدهما أنه حال وهو ضمير معرفة . والتقدير : وأقسموا بالله يحضرون جهلة أئمة . فإطلاق الضمير عنهم . ثم أقيم الفعل المضارع مقامه . ثم أقيم المصدر مقام الفعل للدلالة عليه . والثاني أنه مصدر يعمل فيه أقسموا وهو من معناه لا من لفظه .

قوله تعالى (من يوفى ميثاقهم) يقرأ بالفتح الفعل ويأتي بها على الرفع . وحركة اللام بالفتح لا إلقاء الساكنين . ويقرأ (يوفى) بفتح اللام على الأصل . ويحكم في موضع الحال من ضمير الفاعل . (يوفى) في موضع خبر صلة التوهم (ويحيون) معطوف عليه . ويعبر أن يكون خبر من الضمير المتضمنون عليهم . وهم يحيونه (أذلة) و (أعززة) صفتان أيضاً (وأعززة) يجوز أن يكون صفة لقوم أيضاً . وجاء بغير واو كما جاء أذلة . وأما (ويحيون) أن يكون حالاً من الضمير في أعززة : أي يعززون المجاهدين . ويجوز أن يكون مضافاً .

قوله تعالى (الذين يشربون الخمر) صفة للذين آمنوا (وأقسم) أي يمينان حال من الضمير في يؤتون .

قوله تعالى (فإن حرب الله هم العاكفون) في هو خبر المبدأ الذي هو من ولم يعد منه ضمير إليه . لأن الحرب هو من في المعنى . فكأنه قال : فإنهم هم العاكفون .

قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) في موضع الحال من الذين الأولى ،
أو من الفاعل في اتخذوا (وَالْكُفَّارَ) يقرأ بالجر عطفا على الذين المخروجة ، وبالنصب
عطفا على الذين المنصوبة ، والمعنيان صحيحان .

قوله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ) ذلك مبتدأ وما بعده الخبر : أي ذلك بسبب جهلهم :
أي واقع بسبب جهلهم .

قوله تعالى (هَلْ تَنَسَّمُونَ) يقرأ بإظهار اللام على الأصل ، وإدغامها في التاء
أقربها منها في الخرج ، ويقرأ : تنسمون « بكسر القاف وفتحها وهو مبنى على الماضي .
وقيه لغتان . نَسَمَ يَنْسِمُ وَنَسَمَ يَنْسِمُ . و (مَنَّا) مفعول تنسمون الثاني ، وما بعد
إلا هو المفعول الأول ، ولا يجوز أن يكون منا حالا من أن والفعل لأمرين : أحدهما
تقدم الحال على إلا ، والثاني تقدم الصلة على الموصول ، والتقدير : هل تذكرهون
منا إلا إيماننا .

وأما قوله (وَأَنَّا أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ) ففي موضعه وجهان : أحدهما أنه معطوف
على أن آمننا ، والمعنى على هذا : إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم : أي كرهتم مخالفتنا
إياكم : وهذا كقولك للرجل : ما كرهت مني إلا أنني محبب إلى الناس وأنت مبغض
وإن كان قد لا يعترف بأنه مبغض : والوجه الثاني أنه معطوف على « من » والتقدير :
إلا أن آمننا بالله ، وبأن أكثركم فاسقون .

قوله تعالى (مَنْشُوبَةً) منصوب على التمييز والمميز بشر . ويقرأ «منشوبة» بسكون
الثاء وفتح الواو ، وقد ذكر في البقرة ، و (عِنْدَ اللَّهِ) صفة لمنشوبة (مَنْ لَعَنَهُ)
في موضع من ثلاثة أوجه : أحدها هو في موضع جر بدلا من شر . والثاني هو في
موضع نصب بفعل دل عليه أنبئكم : أي أعرفكم من لعنه الله . والثالث هو في موضع
رفع : أي هو من لعنه الله (وَعَبِيدَ الطَّاغُوتِ) يقرأ بفتح العين والياء . ونصب
الطاغوت على أنه فعل معطوف على لعن ، ويقرأ بفتح العين وضم الياء جر الطاغوت
وعبد هنا اسم مثل يقطر وحدث ، وهو في معنى الجمع ، وما بعده مجرور بإضافته
إليه ، وهو منصوب بجعل ، ويقرأ بضم العين والياء ونصب الدال وجر ما بعده ،
وهو جمع عبد مثل سقف وسقف ، أو عبيد مثل قتيل وقتل ، أو عابد مثل نازل
ونزل ، أو عباد مثل كتاب وكتب ، فيكون جمع جمع مثل ثمار وثمر ، ويقرأ «عَبِيدَ
الطَّاغُوتِ» بضم العين وفتح الياء وتشديد هاء مثل ضارب وضرب ، ويقرأ «عِبَادَ
الطَّاغُوتِ» مثل صائم وصوام : ويقرأ «عِبَادَ الطَّاغُوتِ» وهو ظاهر مثل صائم

بحرام . وقرأ « وعلية الطاغوت » . « عباد الطاغوت » على أنه صفة مثل حطيم .
وقد أوردنا في باب الطاغوت « على الله فعل » ولم يسم فاعله . والطاغوت مرفوع . وقرأ
« عباد » على حرف : أى عباد ذلك للطاغوت كما لعزيرى . وقرأ « وعلية » على أنه
من والواو فاعل . « الطاغوت نصب » . وقرأ « عباد الطاغوت » وهو جمع عباد
مثل قتل وقتلة .

فوله تعالى (واذكروا) في موضع الحال من الفاعل في قالوا . أو من الفاعل
في آية (الكافرون) في موضع الحال من الفاعل في دخلوا : أى دخلوا كتاباً
(منهم فداً صرحوا) حال آخرى . ويجوز أن يكون التقدير : وقد كانوا
يخرجوا به .

فوله تعالى (أكتفهم) المصدر مضاف إلى الفاعل . و (الشحت) مفعول به
ومنه عن قولهم الإثم .

فوله تعالى (شقق) مضاف . ولا يجوز أن يكون حالا من الظاه الشين :
تسمى آية الله . مضاف إليها . والثاني أن الخبر يصل بينهما . ولا يجوز أن يكون
حالا من الزمن إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما (الشريق) يجوز أن يكون جملة المار
بهم في شقت . وأن يكون متعلقاً بأفادوا . و (فسأدا) مفعول من أحسنه .

فوله تعالى (لا تكفوا من فوقهم) مفعول أكلوا عذوقهم . ومن فوقهم
معطلة تشديد . و (قاتلنا من فوقهم) أو مأخوذاً من فوقهم (ساء ما يفتكون)
ساء هنا بمعنى بش . وقد ذكر فيما تقدم .

فوله تعالى (كذا يلقى رسالته) يقرأ على الأفراد . وهو جنس في معنى
الصنع والجمع . لأن جنس الرسالة مختلف .

فوله تعالى (والصائرون) يقرأ بتحقيق المزة على الأصل . ولحقها وضم الباء
والفعل على هذا حسناً بالألف المبدلة من المزة . وقرأ بياء منصوبة . ووجهه أن
أصل المزة بياء لأن كسار ما قبلها . ولم ينعها لتعمل على أن أصلها حرف يثبت .
منزلاً للمر والصب عطفاً على الذين . وهو شاهد الرواية متبحر في التماس . وهو
مثل اللب في البقرة . والمشهور في القراءة الرفع . وفيها أقوال : أحدها قول سيويه :
وجوز أن يقرأ بالسجدة بعد خبر إن . ونقدرة : ولا هم يحزنون . والصائرون
كذلك . فهو مبتدأ والخبر محذوف . ومثله : كذاي وقينار بها لغريب .

أَن فَرَّقَ الْمَرْبُ وَفَضَّلَ بِهَا كُنْهَكَ . وَالثَّانِي أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ إِنْ كُنْهَكَ : إِنْ
زِيدَ أَوْ غُيِّرَ قَائِلُهَا . وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ خَيْرَ إِنْ لَمْ يَنْهَ . وَقَائِلُهَا إِنْ جَعَلَهُ خَيْرَ إِنْ لَمْ يَنْهَ
لِغَيْرِهِ خَيْرَ . إِنْ جَعَلَهُ خَيْرَ غَيْرِهِ لَمْ يَنْهَ لِأَنَّ خَيْرَ . ثُمَّ هُوَ مُنْتَفِعٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى
لَأَنَّ خَيْرَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمَرْبِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى « إِنْ أَلَّفَهُ تِلْكَ فَتُضِلَّهُ » فَالْإِشْرَافُ عَلَى النَّهْيِ
عَنِ الْقِرَاءَةِ مِنْ رُوحِ الْإِشْرَافِ عَلَى عَطْفِ تَقْدِيرِهِ . إِنْ أَلَّفَهُ يَضِلُّ . وَأَعْلَى عِنْدَ
خَيْرِ الْإِنْ . وَالْإِشْرَافُ أَوْ تَقَبُّلُ . وَهُوَ أَوْزَعُ وَنَحْوُهُ . وَوَعَدَتْ رَبُّهَا جَزَاءً عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ
مُتَعَدِّيًا وَقَدْ جَعَلَ أَوْ تَقَبُّلُ . وَاقْتُولُ أَثَابَتْ أَنَّ الصَّابِرِينَ مَعْطُوفٌ عَلَى التَّجَافُلِ
فِي الْمَعْنَى . وَهَذَا وَاسْتِثْنَاءُ الْإِشْرَافِ حَيْثُ تَقَبُّلُ أَنْصَابِهِمْ جَوْدًا لِبَسِّ كُنْهَكَ .
وَالثَّانِي أَنَّهُ الْمَصْدَرُ لَمْ يَزَلْ . وَالْإِشْرَافُ الرَّاجِعُ أَنَّهُ يَكُونُ حَوْرَ الصَّابِرِينَ عِنْدَهُ فَا مِنْ غَيْرِ
أَن يَكُونَ مِنَ الْخَيْرِ . وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى إِذَا جَاءَهُ مِنْ لَوْ وَهُوَ الْخَلْفُ وَالْفَصْلُ . وَاقْتُولُ
الْجَمَاعَةِ أَنَّ إِنْ يَعْنِي نَعْمَ . ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّ مَوْضِعَ رَفْعٍ . فَالصَّابِرُونَ كُنْهَكَ . وَالسَّادِسُ
أَنَّ الصَّابِرِينَ فِي مَوْضِعِ تَنْصِبٍ . وَتَمَكَّنَتْ جَاءَ عَلَى لَفْظٍ يُلْحِظُ الَّذِينَ يَتَعَلَّقُونَ بِالثَّقَةِ
بِالْأَنْفِ عَلَى كُلِّ جَهْلٍ ، وَاجْتَمَعَ زَالُوا عَلَى كُلِّ جَهْلٍ وَهُوَ عَيْدٌ . وَاقْتُولُ أَنْصَابُ أَنَّ
جَعَلَ لِمَنْ حَوْرَ الْإِشْرَافِ . وَهُوَ قَوْلُ : تَقَبُّلُ عَلَى إِذَا جَاءَ ذَلِكَ مِنْ الْإِشْرَافِ لَوْ .
قَوْلُ : فَدَ اجْتَمَعَ . وَالْقِرَاءَةُ : فَدَ . وَهُوَ (الْخَصَائِرُ) وَالْجَهْلُ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ مَوْضِعُ
تَنْصِبٍ عَلَى الْقِسَاسِ الْمُنْفَرِدِ وَلَا يَنْبَغِي وَوَعْدُ تَعْلُو إِلَى غَيْرِهِ .

قوله تعالى : ﴿ تَوَيْدًا مَكْتُوبًا ﴾ طريقا الأول مفعول كذبوا ، وانضاف مفعول
﴿ يَتْلُوهُ ﴾ ، فاعل القرآن . ويشتاق بمعنى قالوا ، ويقع جملته تحت قوله ان

وهو من الآي .

[illegible]

(۱) (توضیح: در اینجا، α و β به ترتیب ضرایب x^0 و x^1 در بسط توانی هستند.)

عموماً وهو ضعيف ، لأن الفعل قد وقع في موضعه فلا ينوى به غيره ؛ وقيل الواو علامة جمع لا اسم ، وكثير فاعل صموا .

قوله تعالى (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) أى أحد ثلاثة ، ولا يجوز في مثل هذا إلا الإضافة (وَمَا مِنْ إِلَهٍ) من زائدة وإله في موضع مبتدأ ، والخبر محذوف : أى وما للخلق إله (إِلَّا اللَّهُ) بدل من إله ، ولو قرئ بالجذر بدلاً من لفظ إله كان جائزاً في العربية (لَيْسَ مِنْهُمْ) جواب قسم محذوف وسد مسد جواب الشرط الذى هو وإن لم ينتهوا و (مِنْهُمْ) في موضع الحال ، إيمان الذين ، أو من ضمير الفاعل في كفروا .

قوله تعالى (قَدْ خَلَّيْنَا مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلَ) في موضع رفع صفة لرسول (كُنَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) لاموضع له من الإعراب (أَتَى) بمعنى كيف في موضع الحال ، والعاقل فيها (يُفْسِكُونَ) ولا يعمل فيها نظراً لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

قوله تعالى (مَا لَا يَمْلِكُ) يجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، وأن تكون بمعنى الذى .

قوله تعالى (تَغْلُوا) فعل لازم و (غَيْرَ الْحَقِّ) صفة لمصدر محذوف : أى غلوا غير الحق ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى لا تغلوا مجاوزين الحق . قوله تعالى (مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) في موضع الحال من الذين كفروا ، ومن ضمير الندع في كفروا (عَلَى إِبْرَاهِيمَ دَاوُدَ) متعلق بلعن كقولك : جاء زيد على الفرس (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا) قد تقدم ذكره في غير موضع ، وكذلك و (لَيْسَ مَا كَانُوا) و (لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ كُفْرُهُمْ) .

قوله تعالى (أَنْ يَخِطُّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) أن والفعل في تقدير مصدر مرفوع خبر ابتداء محذوف : أى هو يخط الله ؛ وقيل في موضع نصب بدلاً من « ما » أى بشر شيئاً يخط الله عليهم ؛ وقيل هو في موضع جر بلام محذوفة : أى لأن يخط .

قوله تعالى (عَذَابُهُ) تمييز ، والعامل فيه أشد ، و (لِلَّذِينَ آمَنُوا) متعلق بالمصدر أو نعت له (الْيَهُودَ) المفعول الثانى لتجد (ذَلِكَ) مبتدأ ، و (بأن منهم) الخبر : أى ذلك كائن بهذه الصفة .

قوله تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا) الواو هاهنا عطفت إذا على خبر أن ، وهو قوله « لا يستكبرون » فصار الكلام دخلاً في صلة أن وإذا في موضع نصب (بترى) وإذا

وجوابها في موضع رفع عطفا على خبر أن الثانية ، ويجوز أن يكون مستأنفا في اللفظ . وإن كان له تعلق بما قبله في المعنى ، (تنقيص) في موضع نصب على الحال ، لأن تردي من رؤية العين ، و (من التمتع) فيه وجوه : أحدها أن من الابتداء الغاية : أن قبضها من كثرة التمتع . والثاني أن يكون حالا . والثالث : تنقيص مملوءة من التمتع ، وأما (إنما سرفوا) فمن الابتداء الغاية ومعناها : من أجل الذي عرفوه . و (من الحق) حال من العائد المحذوف (يقولون) حال من ضمير الفاعل في سرفوا .

قوله تعالى (وما لنا) ما في موضع رفع بالابتداء . وما الخبر . و (لأننا) من (حال من الضمير في الجبر . والمعامل فيه الجبر : أي ما لنا غير مؤمنين ، كما نقول : ذلك فلان) يجوز أن يكون في موضع جر . أي وما جاءنا (من الحق) حال من ضمير الفاعل ، ويجوز أن تكون لابتداء الغاية : أي ولما جعلنا من عبد الله ، ويجوز أن يكون مبتدأ ومن الحق خبر . والجملة في موضع الحال (و أنقطع) يجوز أن يكون معطوفا على مؤمن : أي وما أنقطع . ويجوز أن يكون التقدير : ونحن قطع ، فتكون الجملة حالا من ضمير الفاعل في مؤمن ، (أن يلدحينا) أي في أن يلدنا . وهو في موضع نصب أو جر على الخلاف بين الخليل وسيبويه .

قوله تعالى (حلالا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مفعول كملوا . فمضى حلالا يكون مما في موضع الحال لأنه مفعول للشكوة قدمت عليها . ويجوز أن تكون من ابتداء غاية الأكل . فتكون متعلقة بكملوا فنقول : أكلت من الخبر عينا إن لم تره الصفة . والوجه الثاني أن يكون حالا من « ما » لأنها بمعنى التي . ويجوز أن يكون حالا من العائد المحذوف فيكون العامل في « ما » الثالث أن يكون صفة لصدر محذوف . أي أكلنا حلالا . ولا يجوز أن ينصب حلالا يبرق على أنه مفعوله . لأن ذلك يمنع من أن يعود إل « ما » ضمير .

قوله تعالى (بالذين هم في آياتكم) فيه ثلاثة أوجه . أحدها أن تكون متعلقة بنفس الآخر لأنك تقول : لغا في بينه . وهذا مصدر بالثالث واللام يعمل والحسن معني يخوف الجبر . والثاني أن تكون حالا من الفاعل : أي بالذين كانوا أروا في آياتكم . والثالث أن يتعلق في يروا بآياتكم (عطفكم) بشرأ بتخفيف القاف . هو الأصل . وعقد اليمين هو قصد الاقترام بها . وبشرأ بتشديد هاء وذلك لتوكيد اليمين

كقولها : « والله الذي لا إله إلا هو » ونحوه . وقيل التشديد ينشأ على تأكيد التحذير
بالإلزام بها . وقيل إنما شدد لكثره الخائفين وكثرة الأيمان . وقيل التشديد نحو
من الألف في عاقله . ولا يجوز أن يكون التشديد لتكرير اليقين لأن الكفاية تحب
وإن لم تكرر . ويقرأ « عاقلتم » بالألف . وهي بمعنى عقدتم كقولك : قاطعت
وقطعت من المجزأ (فكذلك أنت) إزاء فمجر المضاف . وقد تقدم الفعل الدال
عليه . وقيل تعود على اليقين بالمعنى لأن الخائف واليقين بمعنى واحد . و (إلهام)
مصدر مضاف إلى المفعول به . والجميل أنه يتقدم بفعل قد سمى فاعله . لأن ما قبله
وما بعده خطاب . (فمشرقة) على حال في موضع نصب (من) أو (منطلق) صفة
للمفعول مضاف لفعله : إن تعلموا عشرة مساكين طعاماً أو قوتاً من أوسط : أي
متوسطاً (ما تعلقوا به) أي الذين تعلمون منه أو تعلمونه (أو كسبوا منهم)
معطوف على إلهام . ويقرأ « ما تعلقوا به » بالكاف في موضع رفع : أن
أو مثل أسوة أهلكم في الكسوة (أو) تخشرون معطوف على إلهام وهو مصدر مضاف
إلى المفعول أيضاً (إذا حملتمهم) العامل في إذا كفاية إيمانكم . لأن المعنى ذلك
يتخير إيمانكم وقت حاكمكم (كذلك) الكاف صفة مصدر مضاف إلى يبين لكم
آياته فبيننا مثل ذلك .

قوله تعالى (رجس) إذا أفرد لأن التقدير إنما عمل هذه الأشياء رجس . وهو
أن يكون خيراً من الخمر ويجوز المعلومات مضافات الثلاث خير الأول عليها .
(من) عمل صفة أو رجس أو خير ذلك . والماء في (اجتنابوه) رجع إلى الفعل
أو إلى الرجس والتقدير رجس من جنس عمل الشيطان .

قوله تعالى (في الخمر والميسر) في متعلقه يوقع . وهي بمعنى السبب : أن
بسبب شرب الخمر وفعل الميسر . ويجوز أن يتعلق في بالعداوة . أو بالعضاء : أي أن
تعدوا . وأن تباغضوا بسبب الشرب . وهو على هذا مصدر بالألف . المأم . معلى .
والضمة في العضاء التأنيت . ليس مؤنث أفعل . إذ ليس مذكر اللفظ . أمضى وهو
مثل البأساء والضراء (كقولكم أنتم مستهترون) لفظ استهزام . ومعناه الأمر :
أي اتقوا . لكن الاستهزام عقيب ذكر هذه المعايير أبلغ من الأمر .

قوله تعالى (إذا ما اتقوا) العاء في إذا معنى : ليس على الذين آمنوا وعملوا
الصالحات جناح : أي لا يأتون إذا ما اتقوا .

قوله تعالى (من الصب) في موضع جر صفة شيء . ومن الذين أطاعوا .

وقيل للتبعيض إذ لا يحرم إلا الصيد في حال الإحرام ، وفي الحرم وفي البر والصيد في الأصل مصدر ، وهو هاهنا بمعنى المصيد ، وسعى مصيدا وصيدا لما له إلى ذلك وتوفر السواعى إلى صيده ، فكأنه لما أعد للصيد صار كأنه مصيد (تناله) صفة لشيء ، ويجوز أن يكون حالا من شيء لأنه قد وصف ، وأن يكون حالا من الصيد (لِيَعْلَمَ) اللام متعلقة بليبلونكم (بالغيب) يجوز أن يكون في موضع الحال من « من » أو من ضمير الفاعل في يخافه : أى يخافه غائبا عن الخلق ، ويجوز أن يكون بمعنى في : أى في الموضع الغائب عن الخلق ، والغيب مصدر في موضع فاعل .

قوله تعالى (وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في تقتلوا : و (مُتَعَمِّدًا) حال من ضمير الفاعل في قتله (فَجَزَأَ) مبتدأ والخبر محذوف ، وقيل التقدير . فالواجب جزاء : ويقرأ بالتثنية . فعلى هذا يكون (مِثْلُ) صفة له أو بدلا . ومثل هنا بمعنى مائل ، ولا يجوز على هذه القراءة أن يعلق من النعم بجزاء . لأنه مصدر وما يتعلق به من صلمته ، والفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز ، لأن الموصول لم يتم فلا يوصف ولا يبدل منه ، ويقرأ شاذ : جزاء . بالتثنية . ومثل بالنصب ، وانتصابه بجزاء . ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه جزاء : أى يخرج أو يؤدي مثل ، وهذا أولى فإن الجزاء يتعدى بحرف الجر ، ويقرأ في المشهور بإضافة جزاء إلى المثل ، وإعراب الجزاء على ما تقدم ، ومثل في هذه القراءة في حكم الزائدة . وهو كقولهم : مثلى لا يقول ذلك : أى أنا لا أقول . وإنما دعا إلى هذا التقدير أن الذى يجب به الجزاء المقتول لا مثله . وأما (مِنَ النَّعَمِ) ففيه وجه : أحدها أن تجعله حالا من الضمير في قتل لأن المقتول يكون من النعم ؛ والثاني أن يكون صفة لجزاء إذا نوتته : أى جزاء كأن من النعم ، والثالث أن تعلقها بنفس الجزاء إذا أضيفته . لأن المضاف إليه داخل في المضاف فلا يعد فصلا بين الصلة والموصول . وكذلك إن نوت الجزاء ونصبت مثلا لأنه عامل فيهما فهما من دونه . كما تقول : يعجبني ضربك زيدا بالسوط (يَحْكُمُ بِهِ) في موضع رفع صفة لجزاء إذا نوتته . وأما على الإضافة فهو في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الاستقرار المقدر في الخبر المحذوف (ذَوَا عَدْلٍ) الألف للثنائية ، ويقرأ شاذ : ذو « على الأفراد . والمراد به الجنس ، كما تكون « من » محمولة على المعنى . فتقديره : على هذا فريق ذو عدل أو حاكم ذو عدل . و (مِنْكُمْ) صفة لدوا ، ولا يجوز أن يكون دونه العدل لأن عدلا هنا مصدر غير وصف (هَذَا) حال من الحياء في به وهو بمعنى

مهدى ، وقيل هو مصدر : أى يهديه هدداً ، وقيل على التمييز : و (بالفتح) الكتبتى
صفة طدى ، والنون مقلد : أى بالغة الكمية (أو كقصار كة) معطوف على جزاء :
أنى أو عليه كسوة إذا لم يجد المثل ، و (طعام) بدل من كفارة أو خير مبتدأ محذوف
أنى هى طعام ، ويقرأ بالإنشافة ، والإنشافة هنا التبيين المضاف ، و (صياماً) تمييزاً
(ليلته) اللام متعلقة بالاستفراء : أى عليه الجزاء ليدوق ، ويجوز أن تهمل
صياماً وبضم (أو تنقسم) حذاب الشرط ، وحسن ذلك لما كان فعل الشرط
مافياً فى اللفظ .

قوله تعالى (واطعموه) الماء ضمير البحر ، وقيل ضمير الصيد ، والتقدير
وإطعام الصيد أنفسكم ، والمعنى أنه أراح فم صيد البحر وأكل صيده بخلاف صيده
البر (متاعاً) مفعول من أكله ، وقيل مصدر : أى متعم بذلك تخميصاً (ما دُمتم)
يقراً بضم الدال وهو الأصل ، يمكنه ما هو فى لغة ، يقال دمت ندام (حراماً) جمع
حرام ككتاب وكعب ، وقيل فى الشاذ حراماً بفتح الحاء والراء : أى شوى حرام ،
أى لإحرام ، وقيل جعلهم بمنزلة السكان المشروع منه .

قوله تعالى (جعل الله) أى بمعنى حصر فيكون (قديماً) مفعولاً ثانياً ، وجر
هى بمعنى خلق فيكون قولاً جازماً ، (البيت) بدل من الكعبة ، ويقرأ : قديماً ،
بالألف ، أى سبب إقامتهم فيها ومعاشهم ، ويقرأ : قديماً ، بغير ألف ، وهو محذوف
من قوام تخميص صيام (ذلك) فى موضع وقع خبر مبتدأ محذوف ، أى الحكم الذى
ذكرناه ذلك ، أى لا يهرده ، ويجوز أن يكون المحذوف هو الخبر ، ويجوز أن يكون
فى موضع نصب ، أى فعلنا ذلك أم لم نفعله ، واللام فى (استمكسوا) متعلقة بالمحذوف .

قوله تعالى (حشر الأشياء) الأصل فيها حشد الخيل وصيويده شيئاً بهجرتين بينهما
ألف وهى فاعله من أقطعت ، وجزءها الثانية الثابتة . وهى مفعلة فى اللفظ
ومعناها الحصر ، مثل قصها ، ولفظه ، ولا يجل حرفة الثابت لم تنصرف ، ثم إن الحرفة
الأولى التى هى لام الكسامة قد سبب جعلت قبل الشئ كراهية المحذوفين بينهما ألف
حصولها بعد إبقاء قصار ورمها لعماء ، وهذا قول صحيح لا يرد عليه إشكال ، وقال
الأخفش والفراء : أصل الكلمة شئ ، مثل عين على فعل ، ثم حذف ياءه كما حذفت
ياء عين فقول شئ ، كما قيل عين ، ثم جمع على أفعاله وكان الأصل أشياء ، كما قالوا
عين وأهواء ، ثم حذفت الحرفة الأولى قصار ورمها أفعاله فلامها محذوفة ، وقال آخرون
الأصل فى شئ شئى مثل حديق ، ثم جمع على أفعاله كما صدقته وآبائه ، ثم حذفت

الهمزة الأولى ؛ وقيل هو جمع شيء من غير تغيير كبيت وأبيات وهو غلط ، لأن مثل هذا الجمع ينصرف ، وعلى الأقوال الأول يمتنع صرفه لأجل همزة التانيث ، ولو كان أفعالا لانصرف ، ولم يسمع أشياء منصرفة اليثة ، وفي هذه المسألة كلام طويل فوضعه التصريف (إنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) الشرط وجوابه في موضع جر صفة لأشياء (عفا الله عنها) قيل هو مستأنف ؛ وقيل هو في موضع جر أيضا ، والنية به التقديم ؛ أى عن أشياء قد عفا الله لكم عنها .

قوله تعالى (مِنْ قَبْلِكُمْ) هو متعلق بسألها ، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم ولا حالا ، لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجنة ولا حالا منها ولا خبرا عنها .

قوله تعالى (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ) « من » زائدة . وجعل هاهنا بمعنى سمي فعلى هذا يكون بحيرة أحد المفعولين والآخر محذوف : أى ما سمي الله حيوانا بحيرة ، ويجوز أن تكون جعل متعدية إلى مفعول واحد بمعنى ما شرع ، ولا وضع ، وبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة . والسائبة فاعلة من ساب يسبب إذا جرى ، وهو مطاوع سبيه فساب ، وقيل هى فاعلة بمعنى مفعولة : أى مسيبة . والوصيلة بمعنى الواصلة ، والحامى فاعل من حمى ظهره يحميه .

قوله تعالى (حَسْبُنَا) هو مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، و (مَا وَجَدْنَا) هو الخبر « وما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والتقدير : كافينا الذى وجدناه ، ووجدنا هنا يجوز أن تكون بمعنى علمنا ؛ فيكون (عَلَيْهِ) المفعول الثانى ، ويجوز أن تكون بمعنى صادفنا فتعدى إلى مفعول واحد بنفسها . وفى عليه على هذا وجهان : أحدهما هى متعلقة بالفعل معدية له كما تتعدى ضربت زيدا بالسوط . والثانى أن تكون حالا من الآباء ، وجواب (أَوْ لَوْ كَانَ) محذوف ، تقديره : أو لو كانوا يتبعونهم .

قوله تعالى (عَلَيْهِكُمْ أَنْفُسُكُمْ) عليكم هو اسم للفعل هاهنا ؛ وبه انتصب أنفسكم ، والتقدير : احفظوا أنفسكم ، والكاف والميم فى عليكم فى موضع جر لأن اسم الفعل هو الجار والخبر ، وعلى وحدها لم تستعمل اسما للفعل ؛ بخلاف رويدكم فإن الكاف والميم هناك للخطاب فقط ولا موضع لهما لأن رويدا قد استعملت اسما للأمر للمواجه من غير كاف الخطاب ، وهكذا قوله : « مكانكم أنتم وشركاؤكم » ، الكاف والميم فى موضع جر أيضا ، ويذكر فى موضعه إن شاء الله تعالى (لَا يَضُرُّكُمْ) يقرأ بالتشديد والضم على أنه مستأنف . وقيل حقه الجزم على جواب الأمر ولكه حرك بالضم إتباعا لضمه الضاد ؛ ويقرأ بفتح الراء على أن حقه الجزم وحرك بالفتح

ويقرأ بتخفيف الراء وسكونها وكسر الضاد وهو من ضاره بضيره ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بضم الضاد وهو من ضاره يضره ؛ وكل ذلك لغات فيه ، و (إذا) ظرف لبصر ، ويبعد أن يكون ظرفاً لفضل لأن المعنى لا يصبح معه .

قوله تعالى (شَهَادَةُ بَيْنَيْكُمْ) يقرأ برفع الشهادة وإضافتها إلى بينكم ، والرفع على الابتداء ، والإضافة هنا إلى بين على أن تجعل بين مفعولاً به على السعة ، والخبر اثنان ؛ ولتقدير : شهادة اثنين ، وقيل التقدير : ذوا شهادة بينكم ثنان ؛ فحذف المضاف الأول ، فعلى هذا يكون (إذا حضر) ظرفاً للشهادة ، وأما (حين الوصية) ففيه على هذا ثلاثة أوجه : أحدها هو ظرف للموت . والثاني ظرف لحضر ، وجاز ذلك إذا كان المعنى حضر أسباب الموت . والثالث أن يكون بدلاً من إذا ؛ وقيل شهادة بينكم مبتدأ وخبره إذا حضر ، وحين على الوجه الثلاثة في الإعراب ؛ وقيل خبر الشهادة حين ، وإذا ظرف للشهادة ؛ ولا يجوز أن يكون إذا خبراً للشهادة وحين ظرفاً لها ، إذ في ذلك الفصل بين المصدر وصلته بخبره ، ولا يجوز أن تعمم الوصية في إذا لأن المصدر لا يعمل فيما قبله . ولا المضاف إليه في الإعراب يعمل فيما قبله . وإذا جعلت الظرف خبراً عن الشهادة فإثنان خبر مبتدأ محذوف : أى الشاهدان اثنان ، وقيل الشهادة مبتدأ ، وإذا وحين غير خبرين ، بل هما على ما ذكرنا من الظرفية ، وإثنان فاعل شهادة ، وأغنى التفاعل عن خبر المبتدأ ، و (ذَوَا عَدْلٍ) صفة لاثنين ، وكذلك (مِيثَقُكُمْ أَوْ آخِرَانِ) معطوف على ثنان ، و (مِينَ غَيْرِكُمْ) صفة لآخران ، و (إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) معترض بين آخران وبين صفته ، وهو (تَحْبِسُونَهُمَا) أى أو آخران من غيركم محبوسان ، و (مِينَ بَعْدِ) متعلق بتحبسون ، وأنتم مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف لأنه واقع بعد إن الشرطية فلا يرتفع بالابتداء ، والتقدير : إن ضربتم ، فلما حذف الفعل وجب أن يفصل الضمير فيضير أنتم ليقوم بنفسه ، وضربتم تفسير للفعل المحذوف لا موضع له (فَيُقْسِمَانِ) جملة معطوفة على تحبسونهما ، و (إِنْ ارْتَبْتُمْ) معترض بين يقسمان وجوابه ، وهو (لَا تَنْشْتَرِي) وجواب الشرط محذوف في الموضعين أغنى عنه معنى الكلام ؛ والتقدير : إن ارتبتم فاحبسوهما أو فحلفوهما ، وإن ضربتم في الأرض فأشهدوا اثنين ، ولا تشتري جواب يقسمان لأنه يقوم مقام اثنين ، والهاء في (به) تعود إلى الله تعالى أو على القسم أو اليمين أو الحلف أو على تحريف الشهادة أو على الشهادة لأنها قول ، و (كَتَمْنَا) مفعول نشترى ، ولا حذف فيه لأن

الْمَنْ يَشْتَرِي كَمَا يَشْتَرِي بِهِ ، وَقِيلَ التَّقْدِيرُ : ذَا ثَمَنٍ (وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) أَيْ
وَلَوْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ لَمْ يَشْتَرِ (وَلَا نَشْكُكُمْ) مَعْطُوفٌ عَلَى لَا يَشْتَرِي . وَأَضَافَ الشَّهَادَةَ
إِلَى اللَّهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِهَا فَصَارَتْ لَهُ ، وَيَقْرَأُ شَهَادَةَ الْتَنَوِينِ ، وَاللَّهُ يَقْطَعُ الْهَمْزَةَ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ
وَبِكْسَرِ الْهَاءِ عَلَى أَنَّهُ جَرَهُ بِحَرْفِ الْقَسَمِ مَحْذُوفًا ، وَقَطَعَ الْهَمْزَةَ تَنْبِيْهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَقِيلَ
قَطَعَهَا عَوْضَ مَنْ حَرَفِ الْقَسَمِ ؛ وَيَقْرَأُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُوَصِّلُ الْهَمْزَةَ وَالْجُرَّ عَلَى الْقَسَمِ
مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ وَلَا تَنْبِيْهِ ؛ وَيَقْرَأُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَقْطَعُ الْهَمْزَةَ وَمَدَّهَا ، وَالْهَمْزَةُ عَلَى
هَذَا عَوْضَ مَنْ حَرَفِ الْقَسَمِ ؛ وَيَقْرَأُ بِتَنَوِينِ الشَّهَادَةَ وَوَصَلَ الْهَمْزَةَ وَنَصَبَ اسْمَ اللَّهِ
مِنْ غَيْرِ مَدٍّ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ الْقَسَمِ مَحْذُوفًا .

قوله تعالى (فَإِنْ عَثَرَ) مصدره العثور . ومعناه اطلع . فأما مصدر عثر
في مشابه ومنطقه ورأيه فالعثار ، و (عَلَى أَتْنَهُمَا) في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل
(فَأَخْرَجَ) خبر مبتدأ محذوف : أَيْ فَالشَّاهِدَانِ آخِرَانِ ؛ وَقِيلَ فاعِل فعل محذوف :
أَيْ فَلْيَشْهَدْ آخِرَانِ ؛ وَقِيلَ هُوَ مَبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ (يَقُومَانِ) وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ هُنَا بِالنَّكْرَةِ
لِحَصُولِ الْفَائِذَةِ بِهِ ؛ وَقِيلَ الْخَبَرُ الْأَوَّلِيَّانِ ؛ وَقِيلَ الْمَبْتَدَأُ الْأَوَّلِيَّانِ ، وَأَخْرَجَ خَبَرَ
مَقْدَمٍ ، وَيَقُومَانِ صِفَةً لآخِرَانِ إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ خَبَرًا ، و (مَقَامَهُمَا) مصدر ، و (مِنْ
الَّذِينَ) صِفَةٌ أُخْرَى لآخِرَانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي يَقُومَانِ
(اسْتَحَقَّ) يَقْرَأُ بِفَتْحِ التَّاءِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ ، وَالْفَاعِلُ الْأَوَّلِيَّانِ . وَالْمَفْعُولُ
مَحْذُوفٌ : أَيْ وَصَيْتُهُمَا ؛ وَيَقْرَأُ بِضَمِّهَا عَلَى مَا لَمْ يَسْمِ فاعله . وَفِي الْفَاعِلِ وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْإِثْمِ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ فِي قَوْلِهِ «اسْتَحَقَّا إِثْمًا» أَيْ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ .
وَالثَّانِي الْأَوَّلِيَّانِ : أَيْ إِثْمُ الْأَوَّلَيْنِ ، وَفِي (عَلَيْهِمَا) ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا هِيَ عَلَى
بَابِهَا كَقَوْلِكَ : وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِثْمُ . وَالثَّانِي هِيَ بِمَعْنَى فِي : أَيْ اسْتَحَقَّ فِيهِمُ الْوَصِيَّةُ
وَنَحْوَهَا . وَالثَّلَاثُ هِيَ بِمَعْنَى مَنْ : أَيْ اسْتَحَقَّ مِنْهُمْ الْأَوَّلِيَّانِ ، وَمِثْلُهُ «اِكْتَالُوا عَلَى
النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ» : أَيْ مِنَ النَّاسِ (الْأَوَّلِيَّانِ) يَقْرَأُ بِالْأَلْفِ عَلَى تَنْوِينِ أَوَّلِيٍّ . وَفِي رَفْعِهِ
خَمْسَةُ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا هُوَ خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ : أَيْ هُمَا الْأَوَّلِيَّانِ ، وَالثَّانِي هُوَ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ
آخِرَانِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ، وَالثَّلَاثُ هُوَ فاعِلُ اسْتَحَقَّ وَقَدْ ذَكَرَ أَيْضًا ، وَالرَّابِعُ هُوَ بَدَلُ مَنْ
الضَّمِيرِ فِي يَقُومَانِ ؛ وَالْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لآخِرَانِ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فَقَدْ وَصَفَ
وَالْأَوَّلِيَّانِ لَمْ يَقْصِدْ بِهِمَا قَصْدًا ثَنِيْنًا بِأَعْيَانِهِمَا وَهَذَا مُحْكِي عَنْ الْأَخْفَشِ . وَيَقْرَأُ الْأَوَّلَيْنِ .
وَهُوَ جَمْعُ أَوَّلٍ ، وَهُوَ صِفَةٌ لِلَّذِينَ اسْتَحَقَّ أَوْ بَدَلُ مَنْ الضَّمِيرِ فِي عَلَيْهِمْ . وَيَقْرَأُ الْأَوَّلَيْنِ
وَهُوَ جَمْعُ أَوَّلٍ ؛ وَإِعْرَابُهُ كَلِمَاتِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ وَيَقْرَأُ الْأَوَّلَانِ تَنْوِينِ الْأَوَّلِ . وَإِعْرَابُهُ

كإعراب الأوليان (فَيُقْسِمَانِ) عطف على يقومان (لَشِمَّادَتُنَا أَحَقُّ) مبتدأ وخبر ، وهو جواب يقسمان .

قوله تعالى (ذَلِكَ أَدْمَتْنِي أَنْ يَأْتُوا) : أى من أن يأتوا أو إلى أن يأتوا ، وقد ذكر نظائره ، و (عَلَى وَجْهَيْهَا) في موضع الحال من الشهادة : أى محققة أو صحيحة (أَوْ يَخَافُوا) معطوف على يأتوا ، و (بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ) ظرف لترد أو صفة للأيمان .

قوله تعالى (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ) العامل في يوم يهبط : أى لا يهبطهم في ذلك اليوم إلى حجة أو إلى طريق الجنة ، وقيل هو مفعول به ، والتقدير : واسمعوا خبر « يوم يجمع الله » فحذف المضاف (مَاذَا) في موضع نصب ؛ (أُجِبْتُمْ) وحرف الجر محذوف : أى بماذا أجبتكم ، وما ذا هنا بمنزلة اسم واحد ، ويضعف أن يجعل ذا بمعنى الذى ها هنا لأنه لا عائد هنا ، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) و « إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » مثل « إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ » وقد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (إِذْ قَالَ اللَّهُ) يجوز أن يكون بدلا من يوم ، والتقدير : إذ يقول ، ووقعت هنا إذ هي للماضي على حكاية الحال ، ويجوز أن يكون التقدير : اذكر إذ يقول (يَا عِيسَى ابْنَ) يجوز أن يكون على الألف من عيسى فتحة ؛ لأنه قد وصف بابن وهو بين علمين ، وأن يكون عليها ضمة ، وهى مثل قولك : يا زيد بن عمرو بفتح الدال وضمها ، فإذا قدرت الضم جاز أن تجعل ابن مريم صفة وبيانا وبدلا (إِذْ أَيْدَتْكَ) العامل في إذ « نعمتى » ، ويجوز أن يكون حالا من نعمتى ، وأن يكون مفعولا به على السعة ، وأيدتك وأيدتك قد قرئ بهما ؛ وقد ذكر في البقرة (تُكَلِّمُ النَّاسَ) في موضع الحال من الكاف في أيدتك ، و (فِي الْمَشْهَدِ) ظرف لتكلم أو حل من ضمير الفاعل في تكلم (وَكَهَنَاءَ) حال منه أيضا ، ويجوز أن يكون من الكاف في أيدتك ، وهى حال مقدرة . « وَإِذْ عَلِمْتُكَ ، وَإِذْ تَخَلَّقْتُ ، وَإِذْ تَخْرُجُ » معطوفات على إذ أيدتك (مِّنَ الطَّيِّينِ) يجوز أن يتعلق بتخلق فتكون من لا ابتداء غاية الخلق وأن يكون حالا (مِّنْ هَيْئَةِ الطَّيْرِ) على قول من أجاز تقديم حال الجورور عليه ، والكاف مفعول تخلق ؛ وقد تكلمنا على قوله « هَيْئَةُ الطَّيْرِ » في آل عمران (فَتَكُونُ طَيْرًا) يقرأ بياء ساكنة من غير ألف . وفيه وجهان : أحدهما أنه مصدر في معنى الفاعل . والثانى أن يكون أصله طيرا مثل سيد ، ثم خفف إلا أن ذلك يقل فيما عينه

ياء وهو جائز ، ويقرأ طائراً وهي صفة غالبية ؛ وقيل هو اسم للجمع مثل الحامل والباقر ، و (تُبْرِئُ) معطوف على تخلق (إِذْ جِئْتَهُمْ) ظرف لكففت (سَحَرُ مُبِينٌ) يقرأ بغير ألف على أنه مصدر ، ويشار به إلى ما جاء به من الآيات ، ويقرأ ساحر بالألف والإشارة به إلى عيسى ؛ وقيل هو فاعل في معنى المصدر كما قالوا عائداً بالله منك : أى عوداً أو عياداً .

قوله تعالى (وَإِذْ أَوْحَيْتُ) معطوف على (إِذْ أَيْدُتْكَ) (أَنْ آمِنُوا) يجوز أن تكون أن مصدرية فتكون في موضع نصب بأوحيت ، وأن تكون بمعنى أى ، وقد ذكرت نظائره .

قوله تعالى (إِذْ قَالَ الْخَوَارِثُونَ) أى اذكر إذ قال ، ويجوز أن يكون ظرفاً لمسلمون (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، والمعنى : هل يقدر ربك أو يفعل ؛ وقيل التقدير : هل يطيع ربك ، وهما بمعنى واحد مثل استجاب وأجاب واستجب وأجب ، ويقرأ بالياء ، وربك نصب ، والتقدير : هل يستطيع سؤال ربك فحذف المضاف ، فأما قوله (أَنْ يُنْزَلَ) فعلى القراءة الأولى هو مفعول يستطيع ، والتقدير : على أن ينزل ، أو في أن ينزل ، ويجوز أن لا يحتاج إلى حرف جر على أن يكون يستطيع بمعنى يطيق ؛ وعلى القراءة الأخرى يكون مفعولاً لسؤال المحذوف .

قوله تعالى (أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا) أن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وقد عوض منه ، وقيل أن مصدرية وقد لا تمنع من ذلك (نَسْكُونُ) صفة لمائدة ، و (لَنَا) يجوز أن يكون خبر كان ، ويكون (عِيداً) حالاً من الضمير في الظرف أو حالاً من الضمير في كان على قول من ينصب عنها الحال ، ويجوز أن يكون عيداً الخبر ، وفي لنا على هذا وجهان : أحدهما أن يكون حالاً من الضمير في تكون . والثاني أن تكون حالاً من عيد لأنه صفة له قدمت عليه ، فأما (لَأَوَّلِينَ وَآخِرِينَ) فإذا جعلت لنا خبراً أو حالاً من فاعل نكون فهو صفة لعيد ، وإن جعلت لنا صفة لعيد كان لأولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور بإعادة الجار ؛ ويقرأ لأولنا وأخرانا على تأنيث الطائفة أو الفرقة . وأما من السماء فيجوز أن يكون صفة لمائدة ، وأن يتعلق بيزول (وَآيَةً) عطفت على عيد ، و (مِنْكُمْ) صفة لها .

قوله تعالى (مِنْكُمْ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في يكفر (عَذَاباً) اسم للمصدر الذي هو التعذيب فيقع موقعه ، ويجوز أن يجعل مفعولاً به على السعة ،

وأما قوله (لَا أُعَذِّبُهُ) يجوز أن تكون الهاء للعذاب . وفيه على هذا وجهان : أحدهما أن يكون حذف حرف الجر : أى لا أعذب به أحدا : والثانى أن يكون مفعولا به عى السعة ؛ ويجوز أن يكون ضمير المصدر المؤكد كقولك ظننته زيدا منطلقا ، ولا تكون هذه الهاء عائدة على العذاب الأول .

فإن قلت : لا أعذبه صفة لعذاب ، فعلى هذا التقدير لا يعود من الصفة إلى الموصوف . ثنى . قيل إن الثانى لما كان واقعا موقع المصدر والمصدر جنس وعذابا نكرة كان الأول داخلا فى الثانى ، والثانى مشتمل على الأول ، وهو مثل : زيد نعم الرجل ، ويجوز أن تكون الهاء ضمير من ، وفى الكلام حذف : أى لا أعذب الكافر : أى مثل الكافر : أى مثل عذاب الكافر .

قوله تعالى (اتَّخِذُونِى) هذه تتعدى إلى مفعولين لأنهما بمعنى صيرونى . و (مِنْ دُونِ اللَّهِ) فى موضع صفة لطین ، ويجوز أن تكون متعلقة باتخذوا (أَنْ أَقُولَ) فى موضع رفع فاعل يكون ، ولى الخبر ، و (مَا لَيْسَ) بمعنى الذى أو نكرة موصوفة وهو مفعول أقول ، لأن التقدير : أن أدعى أو أذكر ، واسم ليس مضمرة فيها ، وخبرها (لِى) و (يَحَقُّ) فى موضع الحال من الضمير فى الجار ، والعامل فيه الجار ، ويجوز أن يكون بحق مفعولا به تقديره : ما ليس يثبت لى بسبب حق ، فالباء تتعلق بالفعل المحذوف لا بنفس الجار ، لأن المعانى لا تعمل فى المفعول به ؛ ويجوز أن يجعل بحق خبر ليس ، ولى تبيين كما فى قولهم : سقيا له ورعيا ؛ ويجوز أن يكون بحق خبر ليس ، ولى صفة بحق قدم عليه فصار حالا ، وهذا يخرج على قوا من أجاز تقديم حال المجرور عليه (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ) كنت لفظها ماض ، والمراد المستقبل ، والتقدير : إن يصح دعواى لى ، وإنما دعا هذا لأن إن الشرطية لا معنى لها إلا فى المستقبل ، فآل حاصل المعنى إلى ما ذكرناه .

قوله تعالى (مَا قُلْتُ كَلِمًا إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) «ما» فى موضع نصب بقلت أى ذكرت أو أدبت الذى أمرتنى به فيكون مفعولا به ، ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة . وهو مفعول به أيضا (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) يجوز أن تكون أن مصدرية والأمر صلة لها . وفى الموضع ثلاثة أوجه : الجر على البدل من الهاء ، والرفع على إضمار هو . والنصب على إضمار أعنى أو بدلا من موضع به ، ولا يجوز أن تكون بمعنى أن المفسرة ، لأن القول قد صرح به ، وأى لا تكون مع التصريح بالقول (رَبِّى) صفة لله أو بدل منه ، و (عَلَيْنِهِمْ) يتعلق به (شَهِيدًا) . (مَا دُمْتُ) «ما» هنا مصدرية ، والزمان معها محذوف : أى مدة ما دمت ، ودمت هنا يجوز أن تكون

الناقصة ، و (فِيهِمْ) خبرها ؛ ويجوز أن تكون التامة : أى ما أقت فيهم ، فيكون فيهم ظرفا للفعل ، و (الرَّقِيبَ) خبر كان (وَأَنْتَ) فصل أو توكيد للفاعل وقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبرا فى موضع نصب .

قوله تعالى (إِنَّ تَعَدَّيْتَهُمْ فَلَاَنَّهُمْ عِبَادُكَ) الفاء جواب الشرط ، وهو محمول على المعنى : أى إن تعدبهم تعلل وإن تغفر لهم تتفضل .

قوله تعالى (هَذَا يَوْمٌ) هذا مبتدأ ويوم خبره ، وهو معرب لأنه مضاف إلى معرب فبقى على حقه من الإعراب ، ويقرأ «يوم» بالفتح وهو منصوب على الظرف . وهذا فيه وجهان : أحدهما هو مفعول قال : أى قال الله هذا القول فى يوم . والثانى أن هذا مبتدأ ويوم ظرف للخبر المحذوف : أى هذا يقع أو يكون يوم ينفع . وقال الكوفيون : يوم فى موضع رفع خبر هذا : ولكنه بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وعندهم يجوز بناؤه ، وإن أضيف إلى معرب ، وذلك عندنا لايجوز إلا إذا أضيف إلى مبنى ، و (صِدَقْتُهُمْ) فاعل ينفع ، وقد قرئ شاذاً صدقهم بالنصب على أن يكون الفاعل ضمير اسم الله ، وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولا له : أى لصدقهم . والثانى أن يكون حذف حرف الجر : أى بصدقهم . والثالث أن يكون مصدرا مؤكدا : أى الذين يصدقون صدقهم . كما تقول : تصدق الصدق . والرابع أن يكون مفعولا به ، والفاعل مضمرة فى الصادقين : أى يصدقون الصدق كقوله : صدقته القتال ، والمعنى : يحققون الصدق .

سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (يَرْبِّيهِمْ) الباء تتعلق بـ (يَتَعَدَّيْنِ) أى الذين كفروا يعدلون بربههم غيره ، والذين كفروا مبتدأ ، يعدلون الخبر ، والمفعول محذوف . ويجوز على هذا أن تكون الباء بمعنى عن ، فلا يكون فى الكلام مفعول محذوف ، بل يكون يعدلون لازما : أى يعدلون عنه إلى غيره ، ويجوز أن تتعلق الباء بكفروا فيكون المعنى : الذين جحدوا ربهم مائلون عن الهدى .

قوله تعالى (خَلَقْنَاكُمْ مِنْ طِينٍ) فى الكلام حذف مضاف : أى خلق أصلكم ومن طين متعلق بخلق ، ومن هنا لاابتداء الغاية ، ويجوز أن تكون حالا : أى خلق أصلكم كائننا من طين (وَأَجَلٌ مُّسَمًّى) مبتدأ موصوف ، و (عِنْدَهُ) الخبر .

قوله تعالى (وَهُوَ اللَّهُ) وهو مبتدأ والله الخبر . و(فِي السَّمَوَاتِ) فيه وجهان : أحدهما يتعلق بـ(يَعْلَمُ) أى يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض ، فهما ظرفان للعلم فيعلم على هذا خبر ثان ، ويجوز أن يكون الله بدلا من هو ويعلم الخبر . والثاني أن يتعلق « في » باسم الله لأنه بمعنى المعبود : أى وهو المعبود في السموات والأرض . ويعلم على هذا خبر ثان أو حال من الضمير في المعبود أو مستأنف : وقال أبو علي : لا يجوز أن يتعلق « في » باسم الله لأنه صار بدخول الألف واللام والتغيير الذى دخله كالعلم ولهذا قال تعالى « هل تعلم له سميّا » وقيل قد تمّ الكلام على قوله « في السموات وفي الأرض » يتعلق بـيعلم ، وهذا ضعيف لأنه سبحانه معبود في السموات وفي الأرض ويعلم ما في السماء والأرض فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين ، و(سِرَّكُمْ وَجَهْرُكُمْ) مصدران بمعنى المفعولين : أى سرركم ومجهركم ، ودل على ذلك قوله « يعلم ما تسرون وما تعلنون » أى الذى ، ويجوز أن يكونا على بابهما :

قوله تعالى (مِنْ آيَةٍ) موضعه رفع بتأني ، ومن زائدة ، و (مِنْ آيَاتِ) في موضع جر صفة لآية ، ويجوز أن تكون في موضع رفع على موضع آية . قوله تعالى (لَمَّا جَاءَهُمْ) لما ظارف لكذبوا ، وهذا قد عمل فيها وهو قبلها ، ومثله إذا ، و (بِهِ) متعلق بـ(يَسْتَهْزِئُونَ) .

قوله تعالى (كَمْ أَهْلَكْنَا) كم استفهام بمعنى التعظيم . فلذلك لا يعمل فيها يروا وهي في موضع نصب بأهلكنا ، فيجوز أن تكون كم مفعولا به ، ويكون (مِنْ قَرْنٍ) تبينا لكم ، ويجوز أن يكون ظرفا ، ومن قرن مفعول أهلكنا ، ومن زائدة أى كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قرونا ، ويجوز أن يكون كم مصدرا : أى كم مرة وكم إهلاكا وهذا يتكرر في القرآن كثيرا (مَسَكْنَاهُمْ) في موضع جر صفة القرن ، وجمع على المعنى (مَا لَمْ نَمَسْكَنْ لَكُمْ) رجع من الغيبة في قوله « ألم يروا » إلى الخطاب في لكم ، ولو قال لهم لكان جائزا و « ما » نكرة موصوفة ، والعائد محذوف : أى شيئا لم نمكنه لكم ، ويجوز أن تكون « ما » مصدرية والزمان محذوف أى مدة ما لم نمكن لكم : أى مدة تمكنهم أطول من مدتكم ، ويجوز أن تكون « ما » مفعول نمكن على المعنى ، لأن المعنى أعطيناهم ما لم نعظكم : و (مِيدْرَارًا) حال من السماء ، و (تَجَرَّى) المفعول الثانى بلعلنا أو حال من الأنهار إذا جعلت جعل متعدية إلى واحد ، و (مِنْ تَحْتِهِمْ) يتعلق بتجرى ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في تجرى : أى وهي من تحتهم ، ويجوز أن يكون من تحتهم مفعولا ثانيا لجعل أو حالا

من الأنهار : وتجري في موضع الحال من الضمير في الجار : أى وجعلنا الأنهار من تحتهم جارية : أى استقرت جارية ، و (مِنْ بَعْدِهِمْ) يتعلق بأنشأنا ، ولا يجوز أن يكون حالا من قرن لأنه ظرف زمان .

قوله تعالى (في قرطاس) نعت لكتاب ، ويجوز أن يتعلق بكتاب على أنه ظرف له ، والكتاب هنا المكتوب في الصحيفة لأنفس الصحيفة ، والقرطاس بكسر القاف وفتحها لغتان وقد قرئ بهما . وإلغاء في (لمسه) يجوز أن ترجع على قرطاس ، وأن ترجع على كتاب .

قوله تعالى (مَا يَلْبِيسُونَ) « ما » بمعنى الذى وهى مفعول « لبسنا » .
قوله تعالى (وَكَتَبْنَا لَهُ) يقرأ بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين : وبضمها على أنه أتبع حركتها حركة التاء لضعف الحاجز بينهما ، و (مَا) بمعنى الذى ، وهو فاعل حاق ، و (بِهِ) يتعلق بـ (يَسْتَهْزِءُونَ) ومنهم الضمير للرسول فيكون منهم متعلقا بسخروا لقوله « فيسخرون منهم » ويجوز في الكلام سخرت به ، ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى المستهزين فيكون منهم حالا من ضمير الفاعل في سخروا .

قوله تعالى (كَيْفَ كَانَ) كيف خبر كان ، و (عَاقِبَةُ) اسمها ، ولم يؤنث الفعل لأن العاقبة بمعنى المعاد فهو في معنى المذكور ، ولأن التأنيث غير حقيقى .

قوله تعالى (لَمَنْ) من استفهام ، و (مَا) بمعنى الذى في موضع مبتدأ ، ولمن خبره (قُلْ لِلَّهِ) أى قل هو الله (كَيْفَ جُمِعْتَكُمْ) قيل موضعه نصب بدلا من للرحمة وقيل لاموضع له بل هو مستأنف واللام فيه جواب قسم محذوف وقع كتب موقعه (لَارْتَبَ فِيهِ) قد ذكر في آل عمران والنساء (الَّذِينَ خَسِرُوا) مبتدأ (فَهُمْ) مبتدأ ثان ، و (لَا يُؤْمِنُونَ) خبره ، والثانى وخبره خبر الأول ، ودخلت الفاء لما في الذين من معنى الشرط . وقال الأخفش : للذين خسروا : بدل من المنصوب في ليجمعنكم ، وهو بعيد لأن ضمير المتكلم مخاطب لا يبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح ، وغيرهما دونهما في ذلك .

قوله تعالى (أَغْيَرَ اللَّهَ) مفعول أول (اتَّخَذُ) و (وَآيَاتِ) الثانى ، ويجوز أن يكون اتَّخَذَ متعديا إلى واحد وهو ولى ، وغير الله صفة له قدمت عليه فصارت حالا ولا يجوز أن تكون غير هنا استثناء (فَاطِرِ السَّمَوَاتِ) يقرأ بالجر وهو المشهور ، وجره على البدل من اسم الله ؛ وقرئ شاذا بالنصب وهو يدل من ولى ، والمعنى

على هذا : أجعل فاطر السموات والأرض غير الله ؛ ويجوز أن يكون صفة لولى ،
والثبوت مراد ، وهو على الحكاية : أى فاطر السموات (وَهُوَ يُطْعِمُ) بضم الياء
وكسر العين (وَلَا يُطْعِمُ) بضم الياء وفتح العين وهو المشهور ؛ ويقرأ « ولا يطعم »
بفتح الياء والعين ؛ والمعنى على القراءتين يرجع على الله ؛ وقرئ فى الشاذ « وهو يطعم »
بفتح الياء والعين ، ولا يطعم بضم الياء وكسر العين ، وهذا يرجع إلى الولي الذى هو
غير الله (مَنْ أَسْمَى) أى أول فريق أسلم (وَلَا تَكُونَنَّ) أى وقيل لى لا تكونن ،
ولو كان معطوفا على ما قبله لقال وأن لا أكون .

قوله تعالى (مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ) بقرأ بضم الياء وفتح الراء على ما لم يسم فاعله ،
وفى القامم مقام الفاعل وجهان : أحدهما (يَوْمَئِذٍ) أى من يصرف عنه عذاب
يومئذ فحذف المضاف ، ويومئذ مبنى على الفتح . والثانى أن يكون مضمرا فى يصرف
يرجع إلى العذاب فيكون يومئذ ظرفا ليصرف أو للعذاب أو حالا من الضمير ؛
ويقرأ بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل : أى من يصرف الله عنه العذاب ،
فمن على هذا مبتدأ ، والعائد عليه الهاء فى عنه ، وفى (رَحْمَةً) والمفعول محذوف
وهو العذاب ؛ ويجوز أن يكون المفعول يومئذ : أى عذاب يومئذ ، ويجوز أن تجعل
« من » فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره : من يكرم يصرف الله عنه العذاب ،
فجعلت يصرف تفسيرا للمحذوف ، ومثله « فإياى فارهبون » ويجوز أن ينصب من
يصرف ، وتعمل الهاء فى عنه للعذاب : أى أى إنسان يصرف الله عنه العذاب فقد
رحمه ، فأما « من » على القراءة الأولى فليس فيها إلا الرفع على الابتداء ، والهاء فى عنه
يجوز أن ترجع على « من » وأن ترجع على العذاب .

قوله تعالى (فَلَا كَاشِفَ لَهُ) له خبر كاشف (إِلَّا هُوَ) بدل من موضع
لا كاشف ، أو من الضمير فى الظرف ، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بكاشف ، ولا بدلا
من الضمير فيه لأنك فى الحالين تعمل اسم « لا » ومتى أعملته ظاهرا نونته .
قوله تعالى (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) هو مبتدأ ، والقاهر خبره ، وفى فوق
وجهان : أحدهما هو أنه فى موضع نصب على الحال من الضمير فى القاهر : أى وهو
القاهر مستعليا أو غالبا . والثانى هو فى موضع رفع على أنه بدل من القاهر أو خبر ثان .
قوله تعالى (أَيُّ شَيْءٍ) مبتدأ و (أكبر) خبره ، (شهادة) تمييز ، وأى بعض
ماتضاف إليه ، فإذا كانت استنفها ما اقتضى الظاهر أن يكون جوابها مسمى باسم
ما أضيف إليه : أى وهذا يوجب أن يسمى الله شيئا ، فعلى هذا يكون قوله (قُلِ اللَّهُ)

جواباً والله مبتدأ والخبر محذوف : أى أكبر شهادة ، وقوله (شَهِيدٌ) خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون الله مبتدأ وشهيد خبره ، ودلت هذه الجملة على جواب أى من طريق المعنى ، و (بَيِّنْتَكُمْ) تكرير للتأكيد ، والأصل شهيد بيننا ، ولك أن تجعل بين ظرفاً يعمل فيه شهيد ، وأن تجعله صفة لشهيد فيتعاق بمحذوف (وَمَنْ بَلَغَ) فى موضع نصب عطفاً على المفعول فى أنذركم وهو بمعنى الذى ، والعائد محذوف ، والفاعل ضمير القرآن : أى وأنذر من بلغه القرآن (قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ) فى ما وجهان : أحدهما هى كافة لأن العمل فعلى هذا هو مبتدأ وإله خبره ، وواحد صفة مبينة . وقد ذكر مشروحا فى البقرة . والثانى أنها بمعنى الذى فى موضع نصب بأن وهو مبتدأ وإله خبره ، والجملة صلة الذى ، وواحد خبر إن وهذا أليق بما قبله .

قوله تعالى (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ) فى موضع رفع بالابتداء ، و (يَعْرِفُونَهُ) الخبر والخاء ضمير الكتاب ، وقيل ضمير النبي صلى الله عليه وسلم (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) مثل الأولى .

قوله تعالى (وَيَوْمَ نَخْشِرُهُمْ) هو مفعول به ، والتقدير : واذكر يوم نخشروهم (جميعاً) حال من ضمير المفعول ومفعولاً (تَزْعُمُونَ) محذوفان : أى تزعمونهم شركاءكم ، ودل على المحذوف ما تقدم .

قوله تعالى (ثُمَّ لَمْ يَكُنْ) يقرأ بالتاء ، ورفع الفتنة على أنها اسم كان ، و (أَنْ قَالُوا) الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالياء لأن تأنيث الفتنة غير حقيقى ، ولأن الفتنة هنا بمعنى القول : ويقرأ بالياء ، ونصب الفتنة على أن اسم كان أن قالوا وفتنتهم الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالتاء على معنى أن قالوا ، لأن أن قالوا بمعنى القول والمقالة والفتنة (رَبَّنَا) يقرأ بالجر صفة لاسم الله . وبالنصب على النداء أو على إضمار أعنى وهو معترض بين القسم والمقسم عليه ، والجواب (مَا كُنَّا) .

قوله تعالى (مَنْ يَسْتَمِعْ) وحده الضمير فى الفعل حملاً على لفظ « من » وما جاء منه على لفظ الجمع ، فعلى معنى « من » نحو : « من يستمعون » و « من يفوضون له » (أَنْ يَفْقَهُوهُ) مفعول من أجله : أى كراهة أن يفقهوه ، و (وَقَرَأَ) معطوف على أكلة . ولا يعد الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فصلاً لأن الظرف أحد المفاعيل ، فيجوز تقديمه وتأخيرها ، ووحده الوقف هنا لأنه مصدر ، وقد استوفى القول فيه فى أول البقرة (حتى إذا) إذا فى موضع نصب بجوابها ، وهو يقول :

وليس لحنى هنا عمل وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، و (يُجَادِ لُونُكَ) حال من ضمير الفاعل في جاءوك . والأساطير جمع . واختلف في واحده ؛ ف قيل هو أسطورة ، وقيل واحدها إسطار ، والأسطار جمع سطر بتحريك الطاء ، فيكون أساطير جمع الجمع ، فأما سطر بسكون الطاء فجمعه سطور وأسطر .

قوله تعالى (وَبَيَّنَّا وَنَ) يقرأ بسكون النون لتحقيق الهمزة وبإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها فيصير اللفظ بها ينون بفتح النون وواو ساكنة بعدها ، و (أَنفُسُهُمْ) مفعول بهلكون .

قوله تعالى (وَآتَوْا تَرَى) جواب « لو » محذوف تقديره : لشاهدت أمرا عظيما ووقف متعدي ، وأوقف لغة ضعيفة ، والقرآن جاء بحذف الألف ، ومنه وقفوا فبنأوه لما لم يسم فاعله ، ومنه وقفوهم (وَلَا تُكْذِبْ ، وَتَكُونُ) يقرآن بالرفع . وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على نرد ، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنين أيضا كالرد ؛ والثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي ونحن لانكذب ؛ وفي المعنى وجهان : أحدهما أنه متمنى أيضا ، فيكون في موضع نصب على الحال من الضمير في نرد . والثاني أن يكون المعنى أنهم ضمنوا أن لا يكذبوا بعد الرد . فلا يكون للجمة موضع . ويقرآن بالنصب على أنه جواب التمتي ، فلا يكون داخلا في التمتي . والو في هذا كالفاء . ومن القراء من رفع الأول ونصب الثاني ، ومنهم من عكس ؛ ووجه كل واحدة منهما على ما تقدم .

قوله تعالى (إِنَّهُ هِيَ إِلَّا) هي كناية عن الحياة ، ويجوز أن يكون ضمير القصة . قوله تعالى (وَفَقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ) أي على سؤال ربهم ، أو على ملك ربهم . قوله تعالى (بَغْثَةً) مصدر في موضع الحال : أي باغثة ؛ وقيل هو مصدر لفعل محذوف ؛ أي تبغثهم بغثة وقيل هو مصدر بجاءتهم من غير لفظه (بِاحْسَرَاتِنَا) نداء الحسرة والويل على الحجاز ، والتقدير : يا حسرة احضري فهذا أوانك ، والمعنى تنبيه أنفسهم لتذكر أسباب الحسرة ، و (عَلَى) متعلقة بالحسرة ، والضمير في (فِيهَا) يعود على الساعة . والتقدير : في عمل الساعة ؛ وقيل يعود على الأعمال ، ولم يجر لها صريح ذكر ، واسكن في الكلام دليل عليها (أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُّونَ) ساء بمعنى بأس ، وقد تقدم إعرابه في مواضع . ويجوز أن تكون ساء على بابها ويكون المفعول محذوفا ، وما مصدرية أو بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ، وهي في كل ذلك فاعل ساء ، والتقدير : ألا ساءهم وزرهم .

قوله تعالى (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ) يقرأ بالألف واللام ، ورفع الآخرة على الصفة والخبر (خَيْرٌ) ويقرأ « وَلَدَارِ الْآخِرَةِ » على الإضافة : أى دار الساعة الآخرة ، وليست لدار مضافة إلى صفتها لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، والشئ لا يضاف إلى نفسه ، وقد أجازوه الكوفيون .

قوله تعالى (قَدْ نَعْلَمُ) أى قد علمنا ، فالمستقبل بمعنى الماضى (لَا يَكْتَسِبُونَكَ) يقرأ بالتشديد على معنى لا ينسبونك إلى الكذب ، أى قبل دعواك النبوة . بل كانوا يعرفونه بالأمانة والصدق ، ويقرأ بالتخفيف وفيه وجهان : أحدهما هو فى معنى المشدد . يقال أكذبت وكذبت إذا نسبته إلى الكذب . والثانى لا يحدونك كذبا يقال : أكذبت إذا أصبت ، كذلك كقولك : أحمدته إذا أصبته محمودا (بآيات الله) الداء تتعلق بـ (يَجْحَدُونَ) وقيل تتعلق بالظالمين كقوله تعالى « وَآتَيْنَا مُوسَى الْنُّاقَةَ مَبْصُورَةً فَنَلَمُوا بِهَا » .

قوله تعالى (مِّنْ قَبْلِكَ) لا يجوز أن يكون صفة لرسول لأنه زمان ، والجئته لا توصف بالزمان وإنما هى متعلقة بكذبت (وَأُودُوا) يجوز أن يكون معطوفا على كذبوا ، فتكون (حتى) متعلقة بصبروا ، ويجوز أن يكون الوقف تم على كذبوا ، ثم استأنف فقال : وأودوا ، فتعلق حتى به ، والأولى أقوى (وَلَقَدْ جَاءَكَ) فاعل جاءك مضمر فيه ، قيل المضمر المحبى ، وقيل المضمر النبأ ، ودل عليه ذكر الرسل لأن من ضرورة الرسول الرسالة وهى نبأ ، وعلى كلا الوجهين يكون (مِّنْ نَّبِإِ الْمُرْسَلِينَ) حالا من ضمير الفاعل ، والتقدير : من جنس نبأ المرسلين ، وأجاز الأخفش أن تكون من زائدة والفاعل نبأ المرسلين وسيبويه لا يجوز زيادتها فى الواجب ولا يجوز عند الجميع أن تكون من صفة لمحذوف لأن الفاعل لا يحذف . وحرف الجر إذا لم يكن زائدا لم يصح أن يكون فاعلا لأن حرف الجر يعدى . وكل فعل يعمل فى الفاعل بغير معد ، ونبأ المرسلين بمعنى إنبائهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى « نقص عليك من أنباء الرسل » .

قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ كَبِيرَ عَلَيْكَ) جواب إن هذه (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ) فالشرط الثانى جواب الأول . وجواب الشرط الثانى محذوف تقديره : فافعل ، وحذف لظهور معناه وطول الكلام (فى الأرض) صفة لنفق ، ويجوز أن يتعلق بتبغى ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى وأنت فى الأرض ، ومثله (فى السماء) .

قوله تعالى (وَالْمَوْتَغَى يَبْعَثُهُمْ اللَّهُ) في الموتى وجهان : أحدهما هو في موضع نصب بفعل محذوف : أي ويبعث الله الموتى . وهذا أقوى لأنه اسم قد عطف على اسم عمل فيه الفعل . والثاني أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر . ويستجيب معنى بيبعث . قوله تعالى (مِنْ رُسُلٍ) يجوز أن يكون صفة لآية . وأن يتعلق بربك .

قوله تعالى (في الأنفس) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للآية . وفي موضع رفع صفة لما أيضا على الموضع . لأن من رائدة (و لا طائير) محذوف على المفعول به وقرئ بالرفع على الموضع (يحتاجونه) يجوز أن يتعلق البناء بغيره . وأن تكون حالا وهو توكيد . وفيه رفع مجاز . لأن غير الطائر قد يقال فيه طائر إذا أسرع (مِنْ شَيْءٍ) « من » رائدة : وهي « هذا واقع موقع المصدر : أي تقرطا . وعلى هذا التأويل لا يبي في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا . ونظير ذلك لا يضركم كيدهم شيئا : أي نسروا . وقد ذكرنا أنه نظائر . ولا يجوز أن يكون شيئا مفعولا به . لأن هو حقا لا تعدي بنفسها بل يعرف الخبر . وقد عرفت بغيره إلى الكتاب فلا تعدي يعرف آخر . ولا يسع أن يكون المعنى ما ذكرنا في الكتاب من شيء . لأن المعنى على خلافه . فيان أن التأويل ما ذكرنا .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا) مبتدأ . و (هُمْ بِكُمْ) الخبر مثل خبر حذوف . والواو لانتم ذلك . ويجوز أن يكون ضم خبر مبتدأ : محذوف تقديره : هم . بعضهم بكم (في الظلمات) يجوز أن يكون خبرا ثاب . وأن يكون حالا من الضمير المنقول في الخبر . والتقدير : ضالون في الظلمات . ويجوز أن يكون في الظلمات خبر مبتدأ محذوف : أن هم في الظلمات . ويجوز أن يكون صفة لكم : أي كانوا في الظلمات . ويجوز أن يكون ظرفا لهم أو بكم أو لما يتوب عنها من الفعل (مِنْ يَشَاءُ اللَّهُ) من في موضع مبتدأ . والجواب الخبر . ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف . لأن التقدير : من يشاء الله إضلاله أو عذابه . فالنصب بيشأ من سبب « من » فيكون التقدير : من يعذب أو من يضلل . ومثله ما بعده .

قوله تعالى (فَلْيَأْزَأْزِكُمْ) يقرأ بالغاء حركة الغنة على الألف منتفخ اللام وتختلف الغنة . وهو قياس مطرد في القرآن وغيره . والغرض منه التخصيف . ويشأ بالتخصيف وهو الأصل . وأما الغنة التي بعد الواو متحققة على الأصل : وتلي التخصيف وتحوذف . وطريق ذلك أن تثبت الواو تسكن ثم تحذف الألف الساكنة

قرب ذلك فيها حذفها في مستقبل هذا الفعل ، فأما التاء فضمير الفاعل فإذا اتصلت بها الكاف التي للخطاب كانت بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، وتختلف هذه المعاني على الكاف فتقول في الواحد أرايتك ؛ ومنه قوله تعالى « أرايتك هذا الذي كرمت على » وفي التثنية أرايتكما ، وفي الجمع المذكر أرايتكم ، وفي المؤنث أرايتكن والتاء في جميع ذلك مفتوحة ، والكاف حرف للخطاب وليست اسما ، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة وهو باطل إذ لا جارة هنا ، أو مرفوعة ؛ وهو باطل أيضا لأمرين : أحدهما أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع . والثاني أنه لا رافع لها ، إذ ليست فاعلا لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان . وإما أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه : أحدها أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك ، أرايت زيدا مافعل ، فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا ، والثاني أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك إذ ليس الغرض أرايت نفسك بل أرايت غيرك ، ولذلك قلت أرايتك زيدا ، وزيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه ؛ والثالث أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء ، فكنت تقول : أرايتكما وأرايتموكم وأرايتكن . وقد ذهب الفراء إلى أن الكاف اسم مضر منصوب في معنى المرفوع ، وفيما ذكرناه إبطال لمذهبه . فأما مفعول أرايتكم في هذه الآية ، فقال قوم هو محذوف دل الكلام عليه تقديره : أرايتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة ، ودل عليه قوله « أغير الله تدعون » وقال آخرون : لا يحتاج هذا إلى مفعول لأن الشرط وجوابه قد حصل معنى المفعول ، وأما جواب الشرط الذي هو قوله (إن أتاكم عند آية الله) فادل عليه الاستفهام في قوله (أغير الله) تقديره : إن أتتكم الساعة دعوهم الله ، وغير منصوب بـ (تدعون) .

قوله تعالى (بل يأتاه) هو مفعول (تدعون) الذي بعده (إليه) يجوز أن يتعلق بتدعون ، وأن يتعلق بيكشف : أي يرفعه إليه ، و « ما » بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة ، وليست مصدرية إلا أن تجعلها مصدرا بمعنى المفعول . قوله تعالى (بالبأساء والضراء) فعلاء فيهما مؤنث لم يستعمل منه مذكر لم يقولوا بأس وبأساء وضر وضراء كما قالوا أحر وأحمر وحراء .

قوله تعالى (فليؤا إذ) « إذ » في موضع نصب ظرف لـ (تنصرون) أي فلو لا تنصرون إذ (ولكين) استدراك على المعنى : أي ما تنصرونوا ولكن .

قوله تعالى (بَغْثَةً) مصدرية في موضع الحال من الفاعل : أى مباغتين أو من المفعولين : أو مبغوتين ، ويجوز أن يكون مصدرا على المعنى لأن أخذناهم بمعنى بغتناهم (فَإِذَا هُمْ) إذا هنا للمفاجأة ، وهى ظرف مكان وهم مبتدأ ، و (مُبْلِسُونَ) خبره ، وهو العامل في إذا .

قوله تعالى (إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ) قد ذكرنا الوجه في إفراد السمع مع جمع الأبصار والقلوب في أول البقرة (مَنْ) استفهام في موضع رفع بالابتداء ، و (إِلَهُ) خبره و (غَيْرُ اللَّهِ) صفة الخبر ، و (يَأْتِيَكُمْ) في موضع الصفة أيضا ، والاستفهام هنا بمعنى الإنكار ، والهاء في (بِهِ) تعود على السمع لأنه المذكور أولا ، وقيل تعود على معنى المأخوذ والمحتوم عليه ، فلذلك أفرد (كَيْفَ) حال ، والعامل فيها (نُصِرَفُ) .

قوله تعالى (هَلْ يُهْلِكُ) الاستفهام هنا بمعنى التقرير ، فلذلك ناب عن جواب الشرط : أى إن أتاكم هلككم .

قوله تعالى (مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) حالان من المرسلين (فَمَنْ آمَنَ) يجوز أن يكون شرطا وأن يكون بمعنى الذى وهى مبتدأ في الحالين ، وقد سبق القول على نظائره ، قوله تعالى (بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) ما مصدرية : أى بفستهم ، وقد ذكر في أوائل البقرة ، ويقرأ بضم السين وكسرها وهما لغتان :

قوله تعالى (بِالْغَدَاةِ) أصلها غدوة ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهى نكرة . ويقرأ « بالغدوة » بضم الغين وسكون الدال وواو بعدها ، وقد عرفها بالألف واللام وأكثر ما تستعمل معرفة علما ، وقد عرفها هنا بالألف واللام . وأما (العشي) فقبل هو مفرد ، وقيل هو جمع عشية و (يُسْرِدُونَ) حال (مِنْ شَيْءٍ) « من » زائدة وموضعها رفع بالابتداء ، وعليك الخبر . ومن حسابهم صفة لشيء قدم عليه فصار حالا ، وكذلك الذى بعده إلا أنه قدم من حسابك على عليهم ، ويجوز أن يكون الخبر من حسابهم ، وعليك صفة لشيء مقدمة عليه (فَتَطْرُدَهُمْ) جواب لما النافية فلذلك نصب (فَتَسْكُونُ) جواب النهى وهو « لا تطرد » .

قوله تعالى (لِيَسْأَلُوا) اللام متعلقة بفننا : أى اختبرناهم ليقولوا فنعاقبهم بقولهم ، ويجوز أن تكون لام العاقبة ، و (هَؤُلَاءِ) مبتدأ ، و (مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) الخبر ، والجملة في موضع نصب بالقول ، ويجوز أن يكون هؤلاء في موضع نصب بفعل محذوف فسرره مابعده تقديره : أخص هؤلاء أو فضل ، و (مِنْ) متعلقة بمن :

أى ميزهم علينا ، ويجوز أن تكون حالا : أى من عليهم منفردين ، (بالشاكيرين) يتعلق بأعلم لأنه ظرف ، والظرف يعمل فيه معنى الفعل بخلاف المفعول ، فإن أفعّل لا يعمل فيه .

قوله تعالى (وَإِذَا جَاءَهُ) العامل في إذا معنى الجواب : أى إذا جاءك سلم عليهم ، و (سَلَامٌ) مبتدأ ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من معنى الفعل (كَتَبَ رَبُّكُمْ) الجملة محكية بعد القول أيضا (أَنَّهُ مَن عَمِلَ) يقرأ بكسر إن وفتحها . ففي الكسر وجهان : أحدهما هي مستأنفة والكلام تام قبلها . والثاني أنه حمل « كتب » على قال فكسرت إن بعده ، وأما الفتح ففيه وجهان : أحدهما هو بدل من الرحمة : أى كتب أنه من عمل . والثاني أنه مبتدأ وخبره محذوف : أى عليه أنه من عمل ، ودل على ذلك ما قبله ، والهاء ضمير الشأن ، ومن بمعنى الذى أو شرط ، وموضعها مبتدأ ، و (مِنْكُمْ) في موضع الحال من ضمير الفاعل و (بِحَمَّالَةٍ) حال أيضا : أى جاهلا ، ويجوز أن يكون مفعولا به : أى بسبب الجهل ؛ والهاء في (بعده) تعود على العمل أو على السوء (فَاتَهُ) يقرأ بالكسر وهو معطوف على أن الأولى ، أو تكرير للأولى عند قوم ، وعلى هذا خبر من محذوف دل عليه الكلام ، ويجوز أن يكون العائد محذوفا : أى فإنه غفور له ، وإذا جعلت « من » شرطا فالأمر كذلك : ويقرأ بالفتح وهو تكرير للأولى على قراءة من فتح الأولى أو بدل منها عند قوم . وكلاهما ضعيف لوجهين : أحدهما أن البديل لا يصحبه حرف معنى إلا أن تجعل الفاء زائدة وهو ضعيف . والثاني أن ذلك يؤدي إلى أن لا يبقى لمن خبر ولا جواب إن جعلتها شرطا . والوجه أن تكون أن خبر مبتدأ محذوف : أى فشأنه أنه غفور له . أو يكون المحذوف ظرفا : أى فعليه أنه فتكون أن إما مبتدأ وإما فاعلا .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) الكاف وصف لمصدر محذوف : أى تفصل الآيات تفصيلا مثل ذلك (وَلِيَسْتَسْتَيْبِينَ) يقرأ بالياء ، و (سَبِيلٌ) فاعل : أى يتبين ، وذكر السبيل وهو لغة فيه : ومنه قوله تعالى « وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَىِّ يَتَخَذُوهُ سَبِيلًا » ويجوز أن تكون القراءة بالياء على أن تأنيث السبيل غير حقيقى : ويقرأ بالياء والسبيل فاعل مؤنث وهو لغة فيه ، ومنه « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي » ويقرأ بنصب السبيل ، والفاعل المخاطب ، واللام تتعلق بمحذوف : أى لتستبين فصلنا .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ يَتَّبِعُونَ) يجوز أن يكون مستأنفا وأن يكون حالا ، وقد معه مزادة ، والهاء في (بِهِ) يعود على ربى ، ويجوز أن تعود على معنى البيت لأنها في معنى

البرهان والدليل (بعضه مني) يقرأ بالفناء من القضاء . وبالصاد من القضاء .
والأول أشبه بخاتمة الآية .

قوله تعالى (منها يصح) هو جمع منفتح . والمفتح الخزانة . فلما ما يفتح به فهو مفتاح
وجمعه مفاتيح . وقد قيل منفتح أيضا (لا يعللها) حاله من مفاتيح . والعامل فيها انفتاح
به الظرف . أو نفس الظرف إن رفعت به مفاتيح . و (من) و (و) فاعل (و لا حية) .
معظم على لفظ ورقته . ولو وقع على الموضع جاز (و لا رقيب و لا يابس) .
مثله . وقد قرئ بالرفع على ما فتح (الآن في كتاب) أي إلا هو في كتاب . ولا يجوز
أن يكون استثناء يعمل فيه . بل هو « لا رقيب يابس » . وانسقط من ورقة إلا يعلمها
إلا في كتاب فيكتب معناه (١) إلى الإنشاء . أي لا يعلمها في كتاب . وما لم يكن إلا في كتاب
وجب أن يعلمها في الكتاب . وهذا يكون الاستثناء الثاني . فلا من الأول . أي
وما تسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يعلمها .

قوله تعالى (بالتيسر) التيسر يعني في . وجاز ذلك لأن الياء الإصاف . والملاحة
المان . المكان حاصل فيه (اليسر أكل) على ما لم يسم فاعله . ويقرأ على نصبه
الفاعل . وأجلا نصب .

قوله تعالى (يؤرسل غلبتك) . يحصل أثره في وجه الجهد أن يكون مستأثرا
والذي أن يكون معلوما على قوله إن فاعله . وهو مصدر الأفعال المصروفة . الثالث أن
يكون مضطرا على الظاهر . لأن اسم الفاعل في معنى يعمل . وهو الظاهر قوله الظاهر
فونصب زيد التيسر . والرفع أن يكون المصدر . وهو يرسل . والكون الحاصل حالا
لما من الضمير في الظاهر . أي من الضمير في الظرف . وعلمه وجهان أحدهما
معلق يرسل . والثاني أن يكون في باب التأني . وبه وجهان أحدهما أن يعرف
نفس (حذفت) والقول مخلوق : أي يرسل من يهمل غلبكم أعمالكم . والثاني
أن يكون حصة خفظة قدمت فصدر حالا (تو قشمة) يقرأ باسم على تأنيط الملامح .
وبالفتح حالة على إرادة الجمع . ويقرأ أيضا « تو قشمة » على الاستعجال (يقرأ المطبوع)
بالتشديد . أي يتقدم مما أمروا . ويقرأ أيضا بالتخفيف . أي يريدون على ما أمروا .
قوله تعالى (تجمل) أي الجموع . على جمع الزمان وكسرة الدال الأولى عطوفة
إصلاح الإرسال . ويقرأ بكسر الزمان على نقل كسرة الدال الأولى إلى الزمان (وتو لا هم)
الكنى (حذفت) . فقرأ الخبر بالنصب على أنه حصة مصدر مخلوق : أي الرد الخبر
أو على إضمار أعني .

(١) (قوله تعالى منها يصح) . أي في جميع النسخ التي رأيتها . ولا ينظر ما فيه . فليعلم له .

قوله تعالى (يُنْجِيكُمْ) يقرأ بالتشديد والتخفيف، والماضي أنجا ونجي، والهمزة والتشديد للتعدية (تَدْعُونَهُ) في موضع الحال من ضمير المفعول في ينجيكم (تَضَرَّعًا) مصدر، والعامل فيه تدعون من غير لفظه بل معناه؛ ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، وكذلك (خُفِيَّةً) ويقرأ بضم الخاء وكسرها وهما لغتان، وقرئ «وخيفة» من الخوف وهو مثل قوله تعالى «واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية» (كَلِمًا أَنْجَيْنَا) على الخطاب: أي يقولون لئن أنجيتنا ويقرأ لئن أنجانا على الغيبة وهو موافق لقوله يدعونه (مِنْ هَذِهِ) أي من هذه الظلمة والسكرية.

قوله تعالى (مِنْ قَوْلِكُمْ) يجوز أن يكون وصفا للعذاب وأن يتعلق ببيعث وكذلك (مِنْ تَحْتِ)، (أَوْ يُلْبِسَكُمْ) الجمهور على فتح الياء: أي يلبس عليكم أموركم. فحذف حرف الجر والمفعول. والجيد أن يكون التقدير: يلبس أموركم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ويقرأ بضم الياء: أي يعمم بالاختلاف. و (شَيْعًا) جمع شيعه وهو حال. وقيل هو مصدر والعامل فيه يلبسكم من غير لفظه؛ ويجوز على هذا أن يكون حالا أيضا: أي مختلفين.

قوله تعالى (كُنْتُ عَلَيْكُمْ) على متعلق؛ (وَكَيْلٍ) ويجوز على هذا أن يكون حالا من وكيل على قول من أجاز تقديم الحال على حرف الجر. قوله تعالى (مُسْتَقَرًّا) مبتدأ والخبر الظرف قبله أو فاعل، والعامل فيه الظرف وهو مصدر بمعنى الاستقرار؛ ويجوز أن يكون بمعنى المكان.

قوله تعالى (غَيْرِهِ) إنما ذكر الهاء لأنه أعادها على معنى الآيات لأنها حديث وقرآن (يُنْسِيَنَّكَ) يقرأ بالتخفيف والتشديد وماضيه نسي وأنسى والهمزة والتشديد لتعدية الفعل إلى المفعول الثاني وهو محذوف: أي ينسينك الذكر أو الحق.

قوله تعالى (مِنْ شَيْءٍ) من زائدة، ومن حسابهم حال، والتقدير: شيء من حسابهم (وَلَسَكُنْ ذِكْرِي) أي ولسكن نذكرهم ذكرى فيكون في موضع نصب. ويجوز أن يكون في موضع رفع: أي هذا ذكرى، أو عليهم ذكرى.

قوله تعالى (أَنْ تُبْسَلَ) مفعول له: أي مخافة أن تبسل (أَلَيْسَ كَلِمًا) يجوز أن تكون الجملة في موضع رفع صفة لنفس، وأن تكون في موضع حال من الضمير في كسبت، وأن تكون مستأنفة (مِنْ دُونِ اللَّهِ) في موضع الحال: أي ليس لها ولي من دون الله؛ ويجوز أن يكون من دون الله خبر ليس ولها تبين. وقد ذكرنا

مثاله (كُلَّ عَدَلٍ) انتصاب كل على المصدر، لأنها في حكم ما تضاف إليه (أُولَئِكَ الَّذِينَ) جمع على المعنى ، وأولئك مبتدأ . وفي الخبر وجهان : أحدهما الذين أفسأوا ، فعلى هذا يكون قوله (لَسُمَّ شَرَّابٌ) فيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير في أفسأوا ؛ والثاني هو مستأنف . والوجه الآخر أن يكون الخبر لهم شراب ، والذين أفسأوا بدل من أولئك أو نعت ، أو يكون خبرا أيضا ، ولم شراب خبرا ثانيا .

قوله تعالى (أَنذَرُوهُ) الاستفهام بمعنى التوبيخ «وما» بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ، و (مِنْ دُونِ اللَّهِ) متعلق بندعو ، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في (يَنفَعُنَا) ولا مفعولا لينفعنا لتقدمه على «ما» والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف (وَوَرَدُ) معطوف على ندعو ، ويجوز أن يكون جملة في موضع الحال : أي ونحن نرد، و (عَلَى أَعْقَابِنَا) حال من الضمير في رد : أي رد منقلين أو متأخرين (كالتذي) في الكاف وجهان : أحدهما هي حال من الضمير في رد ، أو بدل من على أعقابنا : أي مشبهين للذي (اسْتَهْوَتْهُ) والثاني أن تكون صفة لمصدر مخذوف : أي ردا مثل رد الذي استهوته ، يقرأ استهوته واستهواه مثل توفته وتوفاه وقد ذكر ؛ والذي يجوز أن يكون هنا مفردا : أي كالرجل الذي أو كالفرق الذي ، ويجوز أن يكون جنسا ، والمراد الذين (فِي الْأَرْضِ) يجوز أن يكون متعلقا باستهوته ، وأن يكون حالا من (حَيْرَانَ) أي حيران كائنا في الأرض ويجوز أن يكون حالا من الضمير في حيران ، وأن يكون حالا من الماء في استهوته وحيران حال من الماء أو من الضمير في الظرف ؛ ولم ينصرف لأن مؤنثه حيرى (لَهُ أَصْحَابٌ) يجوز أن تكون الجملة مستأنفة ، وأن تكون حالا من الضمير في حيران ، أو من الضمير في الظرف ، أو بدلا من الحال التي قبلها (ائْتِنَا) أي يقولون ائتنا (لِنُسَلِّمَ) أي أمرنا بذلك لنسلم ، وقيل اللام بمعنى الباء ، وقيل هي زائدة : أي أن نسلم .

قوله تعالى (وَأَن أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) أن مصدرية ، وهي معطوفة على لنسلم ، وقيل هو معطوف على قوله «إِن اهْدَى هدى الله» والتقدير : وقل أن أقيموا ؛ وقيل هو محمول على المعنى : أي قيل لنا أسلموا ، وأن أقيموا .

قوله تعالى (وَيَوْمَ يَقُولُ) فيه جملة أوجه : أحدها هو معطوف على الماء في اتقوه : أي واتقوا عذاب يوم يقول . والثاني هو معطوف على السموات : أي خلق يوم يقول . والثالث هو خبر (قَوْلُهُ خَلَقَ) أي وقوله الحق يوم يقول ، والواو

داخلة على الجملة المقدم فيها الخبر ، والحق صفة لقوله : والرابع هو ظرف لمعنى الجملة التى هى قوله الحق : أى يحق قوله فى يوم يقول كن . والخامس هو منصوب على تقدير واذكر . وأما فاعل « فيكون » ففيه أوجه : أحدها هو جميع ما يخلقه الله فى يوم القيامة . والثانى هو ضمير المنفوخ فيه من الصور دل عليه قوله « يوم ينفخ فى الصور » والثالث هو ضمير اليوم : والرابع هو قوله الحق : أى فيوجد قوله الحق ، وعلى هذا يكون قوله بمعنى مقوله : أى فيوجد ما قال له كن ، فخرج مما ذكرنا أن قوله يجوز أن يكون فاعلا ، والحق صفة أو مبتدأ ، واليوم خبره والحق صفة ، وأن يكون مبتدأ ، والحق صفة ، ويوم ينفخ خبره أو مبتدأ ، والحق خبره .

قوله تعالى (يَوْمَ يَنْفُخُ) يجوز أن يكون خبر قوله على ما ذكرنا ، وأن يكون ظرفا للملك أو حالا منه ، والعامل له أو ظرفا لتحشرون أو ليقول ، أو لقوله الحق أو لقوله عالم الغيب (عالم الغيب) الجمهور على الرفع ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأن يكون فاعل يقول كن ، وأن يكون صفة للذى ، وقرئ بالجر بدلا من رب العالمين ، أو من الهاء فى له .

قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) إذ فى موضع نصب على فعل محذوف : أى واذكروا وهو معطوف على أقيموا ، و (آزَرَ) يقرأ بالمد ووزنه أفعَلَ ، ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الأزَرَ أو الوزر : ومن اشتقه من واحد منهما قال هو عربى ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل : ويقرأ بفتح الراء على أنه بدل من أبيه ، وبالضم على النداء . وقرئ فى الشاذ بهمزيين مفتوحتين وتثوين الراء وسكون الزاى ، والأزر الخلق مثل الأسر ، ويقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية ، وفيه وجهان : أحدهما أن الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلا ، ومعناها النقل ؛ والثانى هى بدل من الواو ، وأصلها وزر كما قالوا وعاء وإعاء ووسادة وإسادة والهمزة الأولى على هاتين القراءتين للاستفهام بمعنى الإنكار ، ولا همزة فى تتخذ . وفى انتصابه على هذا وجهان : أحدهما هو مفعول من أجله : أى لتحريك واعوجاج دينك تتخذ . والثانى هو صفة لأصنام قدمت عليها وعلى العامل فيها فصارَت حالا : أى أنتخذ أصناما ملعونة أو معوجة ، و (أصنامًا) مفعول أول ، و (آلهة) ثان ، وجاز أن يجعل المفعول الأول نكرة لحصول الفائدة من الجملة ، وذلك يسهل فى المفاعيل مالا يسهل من المبتدأ .

قوله تعالى (وكذلك) فى موضعه وجهان : أحدهما هو نصب على إضمار وأرىناه .

تقديره : وكما رأى أباه وقومه في ضلال مبين أريناه ذلك : أى ما رآه صواباً بطلاعنا
إياه عليه ، ويجوز أن يكون منصوباً به (شَرَى) التى بعده على أنه صفة المصدر
محذوف تقديره : نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرويته ضلال أبيه ؛ وقيل
الكاف بمعنى اللام : أى ولذلك نريه . والوجه الثانى أن تكون الكاف في موضع رفع
خبر مبتدأ محذوف : أى والأمر كذلك : أى كما رآه من ضلالهم .
قوله تعالى (وَلَيَكُونَنَّ) أى وليكون (مِنَ الْمُؤَقِنِينَ) أريناه . وقيل للتقدير :
ليستل وليكون .

قوله تعالى (رَأَى كَوْنًا) يقرأ بفتح الراء والهمزة والتفخيم على الأصل ،
وبالإمالة لأن الألف متقلبة عن ياء كقولك : رأيت رؤية ؛ ويقرأ بجعل الهمزتين بين
ين ، وهو نوع من الإمالة ؛ ويقرأ بجعل الراء كذلك إتباعاً للهمزة ؛ ويقرأ بكسرهما
وفيه وجهان : أحدهما أنه كسر الهمزة للإمالة ثم أتبعها الراء . والثانى أن أصل
الهمزة الكسر بدليل قولك في المستقبل يرى : أى يرأى ، وإنما فتحت من أجل
حرف الحلق كما تقول وسع يسع ، ثم كسرت الحرف الأول في الماضى إتباعاً للكسرة
فهمزة ؛ فإن لقي الألف ساكن مثل رأى الشمس فقد قرئ بفتحهما على الأصل
وبكسرهما على ما تقدم ، وبكسر الراء وفتح الهمزة ، لأن الألف سقطت من اللفظ
لأجل الساكن بعده . والمحذوف هنا في تقدير الثابت ، وكان كسر الراء تنبيهاً
على أن الأصل كسر الهمزة . وأن فتحها دليل على الألف المحذوفة (هَكَذَا رَأَى) مبتدأ
وخبر ، تقديره : أهدى ربي : وقبل هو على الخبر : أى هو غير استفهام .
قوله تعالى (بِزُغَةٍ) هو حال من الشمس ، وإنما قل للشمس هذا على التذكير ،
لأنه أراد هذا الكوكب أو الطالع أو الشخص أو الضوء أو الشيء أو لأن التأنيث
غير حقيقى .

قوله تعالى (لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ) أو لعبادته أو لرضاه .
قوله تعالى (أَمْ حَاجُّونِي) يقرأ بتشديد النون على إدغام نون الرفع في نون الوقاية
والأصل تحاجوني ، ويقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين . وفي المحذوفة وجهان :
أحدهما هي نون الوقاية لأنها الزائدة التى حصل بها الاستفقال ، وقد جاء ذلك في الشعر .
والثانى المحذوفة نون الرفع ، لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ونون
الرفع لا تكسر . وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً قال الشاعر :
كُلُّ لَهْ نَبِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِيهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا

أى تقلوننا ، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هى من الضمير ، وحذف بعض الضمير لايحوز وهو ضعيف أيضا ، لأن علامة الرفع لا تحذف إلا بعامل (ما تُشْرِكُونَ بِهِ) « ما » بمعنى الذى : أى ولا أخاف الصنم الذى تشركونه به : أى بالله ، فالهاء فى به ضمير اسم الله تعالى ؛ ويجوز أن تكون الهاء عائدة على ما : أى ولا أخاف الذى تشركون بسببه ولا تعود على الله ؛ ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، وأن تكون مصدرية (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ) يجوز أن يكون استثناء من جنس الأول تقديره : إلا فى حال مشيئة ربى : أى لا أخافها فى كل حال إلا فى هذه الحال ؛ ويجوز أن يكون من غير الأول : أى لكن أخاف أن يشاء ربى خوفا ما أشركتم ، و (شَيْئًا) نائب عن المصدر : أى مشيئة ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به : أى إلا أن يشاء ربى أمرا غير ما قلت ، و (عِلْمًا) تمييز . وكل شىء مفعول وسع : أى علم كل شىء ؛ ويجوز أن يكون علما على هذا التقدير مصدرا المعنى وسع ، لأن ما يسع الشىء فقد أحاط به ، والعالم بالشىء محيط بعلمه :

قوله تعالى (وَكَيْفَ أَخَافُ) كيف حال ، والعامل فيها أخاف وقد ذكر ، و (ما أَشْرَكْتُمْ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ، وأن تكون مصدرية (مَا لَمْ) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة . وهى فى موضع نصب بأشركتم ، و (عَلَيْكُمْ) متعلق ينزل ؛ ويجوز أن يكون حالا من (سُلْطَانٌ) أى مالم ينزل به حجة عليكم ، والسلطان مثل الرضوان والكفران . وقد قرئ بضم اللام وهى لغة أتبع فيها الضم .

قوله تعالى (الَّذِينَ آمَنُوا) فيه وجهان : أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف : أى هم الذين . والثانى هو مبتدأ ، و (أُولَئِكَ) بدل منه أو مبتدأ ثان ، (لَهُمْ الْأَمْنُ) مبتدأ وخبر والجملة خبر لما قبلها ؛ ويجوز أن يكون الأمن مرفوعا بالجار لأنه معتمد على ما قبله ..

قوله تعالى (وَأُولَئِكَ) هو مبتدأ ، وفى (حُجَّتُنَا) وجهان : أحدهما هو بدل من تلك ؛ وفى (آتَيْنَاهَا) وجهان : أحدهما هو خبر عن المبتدأ ، و (عَلَى قَوْمِهِ) متعلق بمحذوف : أى آتيناها لإبراهيم حجة على قومه أو دليلا . والثانى أن تكون حجتنا خبر تلك ، وآتيناها فى موضع الحال من الحجة ، والعامل معنى الإشارة ؛ ولا يجوز أن يتعلق على بحجتنا لأنها مصدر وآتيناها خبر أو حال ، وكلاهما لا يفصل به بين الموصول والصلة (نَرْفَعُ) يجوز أن يكون فى موضع الحال من آتيناها ،

ويجوز أن يكون مستأنفا ، ويقرأ بالتون والياء ، وكذلك في نشاء والمعي طاهر .
(دَرَجَات) يقرأ بالإضافة وهو مفعول ترفع ، ورفع درجة الإنسان رفع له ،
ويقرأ بالتونين . و (مَن) على هذا مفعول ترفع ، ودرجات طرف أو حرف الجر
محذوف منها : أى إلى درجات .

قوله تعالى (كَلَّا هَذَا بَشَرًا) كلام منصوب بهدينا ، والتقدير : كلاً منها (ونوحاً
هَذَا بَشَرًا) أى وهدينا نوحاً ، والياء في (ذُرِّيَّتِهِ) تعود على نوح والمذكورون بعده
من الأنبياء ذرية نوح ، والتقدير : وهدينا من ذريته هؤلاء ، وقيل تعود على إبراهيم
وهذا ضعيف لأن من جملتهم لوط وإس من ذرية إبراهيم (وكذلك تَجُوزُ)
الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف : أى ويجزى اثنين جزاء مثل ذلك .
وأما (عِيسَى) فتقيل هو أعجى لا يعرف له اشتقاق ، وقيل هو مشتق من العيش
وهو الياقوت ، وقيل من العيس وهو ماء الضحل ، وقيل هو من عاس يعوس إذا
صلح ، فعل هذا تكون الياء منقلبة عن واو . وأما (التِّيْسَع) فيقرأ بلام ساكنة
خفيفة وياء مفتوحة . وفيه وجهان : أحدهما هو اسم أعجى سلم ، والألف واللام فيه
زائدة كما زيدت في النسر وهو النسم لأنه صم بعينه . وكذلك قالوا في عمر والعمر .
وكذلك اللات والعزى . والثاني أنه غريب ، وهو فعل مضارع منى به ولا ضمير فيه ،
وأعرب ثم نكر ثم عرف بالألف واللام ، وقيل اللام على هذا زائدة أيضاً . ويسع
أصله يسع بكسر السين ثم حذف الواو لوقوعها بين واو وكسرة ثم فتحت السين من
أجل حذف الحلق ولم ترد الواو لأن الفتحة غارضة ، ومثله يقطع ويقع ويدع (وكَلَّا)
منصوب بفضائنا .

قوله تعالى (وَمِنَ آبَائِهِمْ) هو محذوف على وكلا : أى وفضلنا كلاً من آبائهم .
أو وهدينا كلاً من آبائهم :

قوله تعالى (ذَلِكَ) مبتدأ ، و (هَدَى اللَّهَ) خبره ، و (يَهْدِي بِهِ) حال
من الهدى . والعامل فيه الإشادة ، ويجوز أن يكون حالاً من اسم الله تعالى . ويجوز
أن يكون هدى الله بدلاً من ذلك . ويهدى به الخير ، و (مَنِ عِبَادِهِ) حال من
« مَن » أو من العائد محذوف . والياء في (لَهَا) الأخيرة تعلق بـ (كَافِرِينَ) والياء
في بكافرين زائدة : أى ليسوا بكافرين بها .

قوله تعالى (اقْتَدِرْ) يقرأ بسكون الغاء وإلوانها في الوقف دون الوصل ، وهي
على هذا هاء السكت . ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً لشبهها بهاء الإضمار ، ومنهم

من يكسرها ، وفيه وجهان : أحدهما هي هاء السكت أيضا شبهت بهاء الضمير وليس بشئ ؛ والثاني هي هاء الضمير والمضمير المصدر : أى اقتد الاقتداء ، ومثله : هَذَا سُرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عندَ الرَّشَاءِ إِن يُلْفَتَهَا ذَيْبُ فالحاء ضمير الدرس لا مفعول ، لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن ، وقيل من سكن الهاء جعلها هاء الضمير وأجرى الوصل مجرى الوقف ، والهاء في (عَلَيْه) ضمير القرآن والتبليغ :

قوله تعالى (حَقَّ قَدْرُهُ) حق منصوب نصب المصدر وهو في الأصل وصف : أى قدره الحق ، ووصف المصدر إذا أضيف إليه ينصب نصب المصدر ، ويقرأ « قدره » يسكون الدال وفتحها ، و (إِذْ) ظرف لقدروا ، و (مِنْ شَيْءٍ) مفعول أنزل ، ومن زائدة (نُورًا) حال من الهاء في به أو من السكتاب ، وبه يجوز أن تكون مفعولا به ، وأن تكون حالا ، و (تَجْمَعُلُونَهُ) مستأنف لا موضع له ، قَرَأَ طَيْسَ) أى في قراطيس ، وقيل ذا قراطيس . وقيل ليس فيه تقدير محذوف والمعنى : أنزاهه منزلة القراطيس التي لا شيء فيها في ترك العمل به ، و (تَبْدُوْنَهَا) وصف للقراطيس (وَتُخَفُّوْنَ) كذلك ؛ والتقدير : وتحققون كثيرا منها ؛ ويقرأ في المواضع الثلاثة بالياء على الغيبة حملا على ما قبلها في أول الآية ، وبإثاء على الخطاب وهو مناسب لقوله (وَعُلِّمْتُمْ) أى وقد علمتم . والجملة في موضع الحال من ضمير الفاعل في تجعلونه على قراءة التاء ، وعلى قراءة الياء يجوز أن يكون وعلمتم مستأنفا ، وأن يكون رجع من الغيبة إلى الخطاب ، و (قُلِ اللَّهُ) جواب « قل من أنزل الكتاب وارتفاعة بفعل محذوف : أى أنزله الله . ويجوز أن يكون التقدير : هو الله ، أو المنزل الله ، أو الله أنزله (فِي خَوَاصِهِمْ) يجوز أن يتعلق بذرهم على أنه ظرف له ، وأن يكون حالا من ضمير المفعول : أى ذرهم خائضين ، وأن يكون متعلقا (يَلْعَبُونَ) ويلعبون في موضع الحال ، وصاحب الحال ضمير المفعول في ذرهم إذا لم يجعل في خوضهم حالا منه ، وإن جعلته حالا منه كان الحال الثانية من ضمير الاستمرار في الحال الأولى : ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحرور في حوضهم ، ويكون العامل المصدر ، والمحرور فاعل في المعنى .

قوله تعالى (أَنْزَلْنَاهُ) في موضع رفع صفة لكتاب ، و (مُبَارَكٌ) صفة أخرى ، وقد قدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد ، ويجوز النصب في غير القرآن على الحال من ضمير المفعول أو على الحال من النكرة الموصوفة ، و (مُصَدِّقُ الَّذِي) التنوين

في تقدير الثبوت لأن الإضافة غير حصة (ولتقدير) بالناء على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم . وبالإيهاء على أن المتاعل الكتاب . وفي الكلام حذف تقديره : أي بعدا ولتقدير أو نحو ذلك . أو لتقدير (أم القرى) أرضها (ومس) في موضع نصب عطفا على أم . والتقدير ولتقدير أهل أم (والذين يؤمنون) مبتدأ . و (يؤمنون) به (الذين) ويجوز أن يكون الذين في موضع نصب عطفا على أم القرى . ويجوز يؤمنون به حالا . و (على) متعلقة بـ (يحافظون) :

قوله تعالى (ومن أظنكم ممن افترى على الله كذبا) ويجوز أن يكون كذا مفعول افتري . وأن يكون مصدر على المعنى : أي افتراءه . وأن يكون مفعول لا من أجله . وأن يكون مصدرا في موضع الحال (أو قال) عطفا على افتري . و (إن) في موضع رفع على أنه قام مقام المتاعل . ويجوز أن يكون في موضع نصب . والتقدير أوحى الوحي أو الإيهاء (ولم يوح اليه شيء) في موضع الحال من ضمير المتاعل . و قال له الياء في إلى (ومن قال) في موضع جر عطفا على من افتري : أي ومن قال . و (مثل) يجوز أن يكون مفعول سأل . و «ما» عني الذي أو إشارة موصوفة . ويجوز أن يكون صفة لمصدر حذف . وتكون «ما» متسدية و (إن) ظرف آخرى والمفعول محذوف : أي ولو ترى الكفار أو نحو ذلك و (الظالمون) مبتدأ . والظرف بعده خبر عنه (والظالمون) مبتدأ وما بعده الخبر . والجملة حال من الضمير في الخبر قبله . و (بأسطوا أيديهم) في تقدير النوى . أي بأسطوا أيديهم (أخرجوا) أي يضلون أخرجوا . والمحذوف حال من الضمير في بأسطوا . و (اليوم) ظرف لأخرجوا فيه الوقت عليه . ويجوز أن يكون ظرفا (تجروا) فيتم الموقف على أنفسكم (غير الخلق) مفعول تفعلون . ويجوز أن يكون وصفا لمصدر محذوف : أي قولاً غير الحق (وتكلمكم) يجوز أن يكون مطلقا على تكلم الأولى : أي وبما كنتم ، وأن يكون متأنفا .

قوله تعالى (فأردى) هو جمع فرد . والألف للتأنيث مثل كسائي . وقرئ في الشاذ بالتثنية على أنه اسم صحيح . ويقال في الرفع قواد مثل نوام ورجال وهو جمع قليل . ومنهم من لا يصرفه تبعه معدولا مثل ثلاث ورباع : وهو حال من ضمير المتاعل (كما خلقناكم) الكاف في موضع الحال . وهو بدل من فوادي . وقبل على صفة مصدر محذوف : أي عينا كجيتكم يوم خلقناكم . ويجوز أن يكون حالا من الضمير في فوادي : أي مشبهين ابتداء خلقكم . و (أول) ظرف خلقناكم .

والمرة في الأصل مصدر مرمر ، ثم استعمل ظرفاً اتساعاً ، وهذا يدل على قوة شبه الزمان بالفعل (وترَكْتُمْ) يجوز أن يكون حالا ، أى وقد تركتم ، وأن يكون مستأنفاً (وما نَرَى) لفظه لفظ المستقبل ، وهى حكاية حال ، و (مَعَكُمْ) معمول نرى ، وهى من رؤية العين ؛ ولا يجوز أن يكون حالا من الشفعاء إذ المعنى يصير أن شفعاءهم معهم ولا نراهم : وإن جعلتها بمعنى نعلم المتعدية إلى اثنين جاز أن يكون معكم مفعولاً ثانياً ، وهو ضعيف فى المعنى (بَيَّنَّسَكُمْ) يقرأ بالنصب وفيه ثلاثة أوجه : أحدها هو ظرف لتقطع والفاعل مضمرة : أى تقطع الوصل بينكم ، ودل عليه شركاء ؛ والثانى هو وصف محذوف : أى لقد تقطع شىء بينكم أو وصل ؛ والثالث أن هذا المنصوب فى موضع رفع وهو معرب ، وبجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف ، وهو قول الأخفش ، ومثله : منا الصالحون ومنا دون ذلك ، ويقرأ بالرفع على أنه فاعل ، والبين هنا : الوصل وهو من الأضداد .

قوله تعالى (فاليقُ الحب) يجوز أن يكون معرفة لأنه ماض ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال ؛ وقرئ فى الشاذ « فلق » و (الإصباح) مصدر أصبح ، ويقرأ بفتح الهمزة على أنه جمع صبح كقفل وأقفال (وجاعيلُ الليل) مثل فلق الإصباح فى الوجهين ، و (سَكَنَّا) مفعول جاعل إذا لم تعرفه ، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف : أى جعله سكناً ، والسكن ماسكتت إليه من أهل ونحوهم ، فجعل الليل بمنزلة الأهل ، وقبل التقدير : مسكوناً فيه ، أو ذا سكن ، و (التمشس) منصوب بفعل محذوف أو بجاعل إذا لم تعرفه ؛ وقرئ فى الشاذ بالجر عطفاً على الإصباح أو على الليل ، و (حُسْبَانَا) فيه وجهان : أحدهما هو جمع حسبانة ؛ والثانى هو مصدر مثل الحسب والحساب ، وانتصابه كانتصاب سكتنا .

قوله تعالى (فُتُتَقَرَّر) يقرأ بفتح القاف . وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر ورفعه بالابتداء : أى فلكم استقرار . والثانى أنه اسم مفعول ويراد به المكان : أى فلكم مكان تستقرون فيه إما فى البطون ، وإما فى القبور ، ويقرأ بكسر القاف فيكون مكاناً يستقر لكم ؛ وقيل تقديره ، فنتكم مستقر ، وأما (مُسْتَوْدَعٌ) فبفتح الدال لا غير ؛ ويجوز أن يكون مكاناً يودعون فيه ، وهو إما الصلب أو القبر ؛ ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الاستيداع .

قوله تعالى (فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا) أى بسبيه ، والخضر بمعنى الأخضر ؛ ويجوز أن تكون الماء فى منه راجعة على النبات وهو الأشبه ، وعلى الأول يكون

فأخرجنا بدلا من أخرجنا الأولى ('نُخْرِجُ ') في موضع نصب صفة للخضرا ، ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ والهاء في (مِنْهُ) تعود على الخضرا ، و (قِنْوَانٌ) بكسر القاف وضمهم . وهما لغتان ، وقد قرئ بهما والواحد قنوم مثل صنو وصنوان . وفي رفعه وجهان : أحدهما هو مبتدأ . وفي خبره وجهان : أحدهما هو ، ومن النخل ومن طلوعها بدل بإعادة الخافض . والثاني أن الخبر من طلوعها ، وفي من النخل ضمير تقديره : ونبت من النخل شيء أو ثمر فيكون من طلوعها بدلا منه ؛ والوجه الآخر أن يرتفع قنوان على أنه فاعل من طلوعها ، فيكون في من النخل ضمير تفسيره قنوان ، وإن رفعت قنوان بقوله « ومن النخل » على قول من أحمل أول الفعلين جاز ، وكان في من طلوعها ضمير مرفوع ، وقرئ في الشاذ « قنوان » بفتح القاف ، وليس يجمع قنوا لأن فعلانا لا يكون جمعا ، وإنما هو اسم للجمع كالباقر (وَجَنَاتٌ) بالنصب عطفا على قوله « نبات كل شيء » : أى وأخرجنا به جنات ، ومثله (وَالزَّيْتُونُ وَالرَّمَّانُ) ويقرأ بضم التاء على أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : من الكرم جنات ؛ ولا يجوز أن يكون معطوفا على قنوان لأن العنب لا يخرج من النخل . ومن أعتاب صفة لجنات و (مُشْتَبِهًا) حال من الرمان ، أو من الجميع ، و (إِذَا) ظرف لانظروا ، و (ثَمَرِهِ) يقرأ بفتح التاء والميم جمع ثمرة مثل ثمرة وتمر ، وهو جنس التحقيق لاجمع ، ويقرأ بضم التاء والميم وهو جمع ثمرة مثل خشبة وخشب ؛ وقيل هو جمع ثمار مثل كتاب وكتب فهو جمع جمع ، فأما الثمار فواحدتها ثمرة مثل خيمة وخيام ؛ وقيل هو جمع ثمر ؛ ويقرأ بضم التاء وسكون الميم وهو مخفف من المضموم (وَيَنْعِيهِ) يقرأ بفتح الياء وضمها وهما لغتان ، وكلاهما مصدر ينعت الثمرة ؛ وقيل هو اسم للمصدر والفعل أينعت إيناعا ؛ ويقرأ في الشاذ « يانعه » على أنه سم فاعل .

قوله تعالى (وَجَعَلُوا) هي بمعنى صبروا ومفعولها الأول (الْجِنَّةَ) والثاني شركاء . والله يتعلق بشركاء ، ويجوز أن يكون نعتا لشركاء قدم عليه فصار حالا ؛ ويجوز أن يكون المفعول الأول شركاء ، والجن بدلا منه ، والله المفعول الثاني (وَخَلَقَهُمْ) أى وقد خلقهم ، فتكون الجملة حالا ، وقيل هو مستأنف ، وقرئ في الشاذ « وخلقهم » بإسكان اللام وفتح القاف ، والتقدير : وجعلوا لله وخلقهم شركاء (وَخَسِرُوا) بالتخفيف والتشديد للتكثير (بغير علم) في موضع الحال من الفاعل في خسروا ؛ ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف : أى خسرنا بغير علم .

قوله تعالى (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ) في دفعه ثلاثة أوجه : أحدها هو فاعل تعالى ، والثاني هو خبر مبتدأ محذوف : أى هو بديع ، والثالث هو مبتدأ وخبره (أَنَّى يَكُونُ لَهُ) وما يتصل به ، وأنى بمعنى كيف أو من أين ، وموضعه حال ، وصاحب الحال (وَلَهُ) والعامل يكون ، ويجوز أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة (وَلَمْ تَكُنْ) يقرأ بالتاء على تأنيث الصاحبة ؛ ويقرأ بالياء وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه للصاحبة ولكن جاز التذكير لما فصل بينهما . والثاني أن اسم كان ضمير اسم الله ، والجملة خبر عنه : أى ولم يكن الله له صاحبة . والثالث أن اسم كان ضمير الشأن والجملة مفسرة له .

قوله تعالى (ذَلِكُمْ) مبتدأ ، وفي الخبر أوجه : أحدها هو (الله) و (رَبُّكُمْ) خبر ثان ، و (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ثالث ، و (خَالِقُ كُلِّ) رابع . والثاني أن الخبر الله ، وما بعده إبدال منه . والثالث أن الله بدل من ذلكم ، والخبر ما بعده . قوله تعالى (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ) لم يلحق الفعل تاء التأنيث للفصل بين المفعول ، ولأن تأنيث الفاعل غير حقيقى ، و (مَنْ) متعلقة بجاء . ويجوز أن تكون صفة للبصائر فتتعلق بمحذوف (فَمَنْ أَبْصَرَ) من مبتدأ فيجوز أن تكون شرطاً ، فيكون الخبر أبصر والجواب من كلاهما ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذى ، وما بعد الفاء الخبر ، والمبتدأ فيه محذوف تقديره : فأبصاره لنفسه ، وكذلك قوله (وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا) .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى (نُصِرَافُ الْآيَاتِ) تصريفاً مثل ما تلوناها عليك (وَلْيَسْأَلُوا) أى وليقولوا درست صرفنا ، واللام لام العاقبة : أى أن أمرهم يصير إلى هذا ؛ وقيل إنه قصد بالتصريف أن يقولوا درست عقوبة لهم (دَارَسْتَ) يقرأ بالألف وفتح التاء : أى دارست أهل الكتاب ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف : أى درست الكتب المتقدمة ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بالتشديد ، والمعنى كاللغنى الأول ؛ ويقرأ بضم الدال مشدداً على ما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ « دورست » بالتخفيف والواو على ما لم يسم فاعله ، والواو مبدلة من الألف في دارست ؛ ويقرأ بفتح الدال والراء والسين وسكون التاء : أى انقطعت الآيات وانمحت ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه على ما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ درس من غير تاء ، والفاعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقيل الكتاب لقوله (وَلْيُنَبِّئَهُ) .

قوله تعالى (مِنْ رَبِّكَ) يجوز أن تكون متعلقة بأوحى ، وأن تكون حالا من الضمير المفعول المرفوع في أوحى ، وأن تكون حالا من ما (لا إلهَ إلاَّ هوَ) يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون حالا من ربك : أى من ربك منفرداً ، وهى حال مؤكدة .

قوله تعالى (وَكُلُواْ شَاءَ اللّهُ) المفعول محذوف : أى ولو شاء الله إيمانهم ، و (جَعَلْنَاهُ) متعدية إلى مفعولين ، و (حَتْفِيظًا) الثانى . وعليهم يتعلق بحفيظا ، ومفعوله محذوف : أى وما صير ناك تحفظ عليهم أعمالهم ، وهذا يؤيد قول سيدييه فى إعمال فعيل .

قوله تعالى (مِنْ دُونِ اللّهِ) حال من « ما » أو من العائد عليها (فَيَسُبُّواْ) منصوب على جواب النهى ، وقيل هو مجزوم على العطف كقولهم لا تعددها فتثقفها . و (عَدُوًّا) بفتح العين وتخفيف الدال ، وهو مصدر . وفى انتصابه ثلاثة أوجه : أحدها هو مفعول له . والثانى مصدر من غير لفظ الفعل لأن السب عدوان فى المعنى . والثالث هو مصدر فى موضع الحال ، وهى حال مؤكدة ؛ ويقرأ بضم العين والدال وتشديد الواو وهو مصدر على فعول كالحلوس والفعود ؛ ويقرأ بفتح العين والتشديد وهو واحد فى معنى الجمع : أى أعداء ، وهو حال (بغير علم) حال أيضا مؤكدة (كَذَلِكَ) فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى كما (زَيْنَا لِكُلِّ أَمَةٍ عَمَلُهُمْ) زينا هؤلاء عملهم .

قوله تعالى (جَاهِدْ أَيْمَانَهُمْ) قد ذكر فى المائدة (وَمَا يُشْعِرْكُمْ) « ما » استفهام فى موضع رفع بالابتداء ، ويشعركم الخبر ، وهو يتعدى إلى مفعولين (أَنَّهُمَا) يقرأ بالكسر على الاستئناف ، والمفعول الثانى محذوف تقديره : وما يشعركم إيمانهم ويقرأ بالفتح . وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أن « أن » بمعنى لعل ، حكاية التحليل عن العرب ، وعلى هذا يكون المفعول الثانى أيضا محذوفاً ، والثانى أن « لا » زائدة ، فتكون « أن » وما عملت فيه فى موضع المفعول الثانى ؛ والثالث أن « أن » على بابها ولا غير زائدة ، والمعنى : وما يدريكهم عدم إيمانهم ، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبداً ويؤس من إيمانهم ، والتقدير : لا يؤمنون بها فحذف المفعول .

قوله تعالى (كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا) « ما » مصدرية والكاف نعت لمصدر محذوف أى قلبيا ككفرهم : أى عقوبة مساوية لمعصيتهم ، و (أَوَّلَ مَرَّةٍ) ظرف زمان ؛ (١٧ - إله - أول)

وقد ذكر (وَتَذَرُهُمْ) يقرأ بالنون وضم الراء وبالياء كذلك ، والمعنى مفهوم ، ويقرأ بسكون الراء . وفيه وجهان : أحدهما أنه سكن لثقل توالي الحركات ؛ والثاني أنه مجزوم عطفا على يؤمنوا ، والمعنى : جزاء على كفرهم وأنه لم يذرهم في طغيانهم يعمهون بل بين لهم .

قوله تعالى (قَبْلًا) يقرأ بضم القاف والياء وفيه وجهان : أحدهما هو جمع قبيل مثل قليب وقلب ، والثاني أنه مفرد كقبيل الإنسان ودبره ، وعلى كلا الوجهين هو حال من كل ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من العلوم ؛ ويقرأ بالضم وسكون الياء على تخفيف الضمة ، ويقرأ بكسر القاف وفتح الياء . وفيه وجهان أيضا : أحدهما هو ظرف كقولك : لي قبله حق ؛ والثاني مصدر في موضع الحال : أي عيانا أو معاينة (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ؛ وقيل هو متصل ؛ والمعنى : ما كانوا يؤمنوا في كل حال إلا في حال مشيئة الله تعالى .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) هو نعت لمصدر محذوف كما ذكرنا في غير موضع . و (جَعَلْنَاهُ) متعدي إلى مفعولين . وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما هو عدوا والثاني (لِكُلِّ نَبِيٍّ) ، و (شَيَاطِينِ) بدل من عدو . والثاني المفعول الأول شياطين . وعدوا المفعول الثاني مقدم ، ولكل نبي صفة لعدو قدمت فصارت حالا (يُوْحَى) يجوز أن يكون حالا من شياطين وأن يكون صلة لعدو ، وعدو في موضع أعداء (غُرُورًا) مفعول له ، وقيل مصدر في موضع الحال ، والهاء في (فَتَعْلَوْهُ) يجوز أن تكون ضمير الإيحاء ، وقد دل عليه يوحى ، وأن تكون ضمير الزخرف أو القول أو الغرور (وَمَا يَنْفَتَرُونَ) « ما » بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، وهى في موضع نصب عطفا على المفعول قبلها ، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع .

قوله تعالى (وَلَيَنْصَغِي) الجمهور على كسر اللام وهو معطوف على غرور : أى ليغروا ولنصغى ؛ وقيل هى لام التسم كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون ؛ وقرأ بإسكان اللام وهى مخففة لتوالى الحركات ، وليست لام الأمر لأنه لم يحزم الفعل ، وكذلك القول في (وَلَيَسْرُضُوهُ وَلَيَقْتَرِفُوا) ، و « ما » بمعنى الذى ، والعائد محذوف : أى وليقتترفوا الذى هم مقترفوه ، وأثبت النون لما حذف الهاء .

قوله تعالى (أَفَغَيَّرَ اللَّهُ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول أبتغى ، و (حَكَمًا)

حال منه : والثاني أن حكما مفعول أبتغى ، وغير حال من حكما مقدم عليه ، وقيل حكما تمييز ، و (مَفْصَلًا) حال من الكتاب ، و (بِالْحَقِّ) حال من الضمير المرفوع في منزل .

قوله تعالى (صِدْقًا وَعَدْلًا) منصوبان على التمييز ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجله ، وأن يكون مصدرًا في موضع الحال (لَا مُبَدَّلَ) مستأنف ، ولا يجوز أن يكون حالا من ربك لثلا يفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو قوله « صدقا وعدلا » إلا أن يجعل صدقا وعدلا حالين من ربك لامن الكلمات .

قوله تعالى (أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ) في « من » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي . أو نسكرة موصوفة بمعنى فريق . فعلى هذا يكون في موضع نصب بفعل دل عليه أعلم لا بنفس أعلم ، لأن أفعلا لا يعمل في الاسم الظاهر النصب ، والتقدير : يعلم من يضل ، ولا يجوز أن يكون « من » في موضع جر بالإضافة على قراءة من فتح الباء لثلا بصير التقدير : هو أعلم الضالين ، فيلزم أن يكون سبحانه ضالا ، تعالى عن ذلك ؛ ومن قرأ بضم الباء فن في موضع نصب أيضا على ما بينا : أى يعلم المضلين . ويجوز أن يكون في موضع جر ، إما على معنى هو أعلم المضايين : أى من يجد الضلال وهو من أضلته أى وجدته ضالا مثل أحابته وجدته محمودا ، أو بمعنى أنه يضل عن الهدى . والوجه الثاني أن « من » استفهام في موضع مبتدأ ، ويضل الخبر ، وموضع الجملة نصب يعلم المقدرة . ومثله « لنعلم أى الحزبين أحصى » .

قوله تعالى (وَمَا لَكُمْ) « ما » استفهام في موضع رفع بالابتداء ، والسم الخبر ، و (أَنْ لَا تَأْكُلُوا) فيه وجهان : أحدهما حرف الجر مراد معه . أى في أن لا تأكلوا ولما حذف حرف الجر كان في موضع نصب ، أو في موضع جر على اختلافهم في ذلك ، وقد ذكر في غير موضع . والثاني أنه في موضع الحال : أى وأى شيء لكم تاركين الأكل . وهو ضعيف لأن « أن » تمحض الفعل للاستقبال وتجعله مصدرًا فيمنع الحال ، إلا أن تقدر حذف مضاف تقديره : وما لكم ذوى أن لا تأكلوا ، والمفعول محذوف : أى شيئا ما ذكر اسم الله عليه (وَقَدْ فَصَّلَ) الجملة حال : ويقرأ بالضم على ما لم يسم فاعله . وبالفتح على تسمية الفاعل ، وبتشديد انصاف وتحقيقها . وكل ذلك ظاهر (إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ) « ما » في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى . لأنه وإنهم يترك الأكل مما سمى عليه ، وذلك يتضمن

لإباحة الأكل مطلقا ، وقوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » أى فى حال الاختيار ، وذلك حلال فى حال الاضطرار .

قوله تعالى (إِنَّكُمْ لَتَشْرِكُونَ) حذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضى ، وهو هنا كذلك وهو قوله « وإن أطعتموهم » .

قوله تعالى (أَوْ مَن كَانَ) « من » بمعنى الذى فى موضع رفع بالابتداء ، و (يَمْشِي بِهِ) فى موضع نصب صفة لنور ، و (كَمَن) خبر الابتداء ، و (مَثَلُهُ) مبتدأ ، و (فى الظلمات) خبره ، و (لَيْسَ بِخَارِجٍ) فى موضع الحال من الضمير الجار ، ولا يجوز أن يكون حالا من الهاء فى مثله للفصل بينه وبين الحال بالخبر (كَذَلِكَ زُيِّنَ - وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا) قد سبق إعرابهما ؛ وجعلنا بمعنى صيرنا ، و (أَكْبَرُ) المفعول الأول ، وفى كل قرية الثانى ، و (تُجْرِمُهَا) بدل من أَكْبَرُ ؛ ويجوز أن يكون أَكْبَرُ مضافا إلى مجرمها ، وفى كل المفعول الثانى ، والمعنى على هذا ممكنا ونحو ذلك (لَيْسَ شُكْرُكُمْ) اللام لام كي أو لام الصيرورة .

قوله تعالى (حَيْثُ يَجْتَمِعُونَ) حيث هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفا لأنه يصير التقدير يعلم فى هذا المكان كذا وكذا ، وليس المعنى عليه ، وقد روى « حيث » بفتح الثاء ، وهو بناء عند الأكثرين ، وقبله هى فتحة إعراب (عِنْدَ اللَّهِ) ظرف ليصيب أو صفة لصغار .

قوله تعالى (قَمَرٌ يَرِدُ اللَّهُ) هو مثل « من يشأ الله يضلله » . وقد ذكر (ضَيِّقًا) مفعول ثان ليجعل ، فمن شدد الياء جعله وصفا ، ومن خففها جاز أن يكون وصفا كميث وميت ، وأن يكون مصدرا : أى إذا ضيق (حَسْرَتًا) بكسر الراء صفة لضيق ، أو مفعول ثالث كما جاز فى المبتدأ أن تخبر عنه بعده أخبارا ، ويكون الجميع فى موضع خبر واحد : كحلوا حامض ، وعلى كل تقدير هو مؤكد للمعنى ؛ ويقرأ بفتح الراء على أنه مصدر : أى إذا حرج ؛ وقيل هو جمع حرجة مثل قصبه وقصب ، والهاء فيه للمبالغة (كَأَنَّمَا) فى موضع نصب خبر آخر ، أو حال من الضمير فى حرج أو ضيق (يَصْعَدُ) ويصاعد بتشديد الصاد فيهما أى يتصعد ؛ ويقرأ « يصعد » بالتخفيف .

قوله تعالى (مُسْتَقِيمًا) حال من صراط ربك ، والعامل فيها التنبيه أو الإشارة .

قوله تعالى (لَكُمْ دَارُ السَّلَامِ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون فى موضع

جر صفة لقوم ، وأن يكون نصبا على الحال من الضمير في يذكرون ، (عِنْدَ رَبِّهِمْ) حال من دار السلام ، أو ظرف للاستقرار في لهم .

قوله تعالى (وَيَوْمَ نَخْشِرُ هُمْ) أى واذكر يوم ، أو ونقول يوم نخشركم (بِمَخْشَرِ الْجَنَّةِ) ، و (من الإنس) حال من (أَوْ لِيَاؤُهُمْ) وقرئ (آجَالَنَا) على الجمع (الَّذِي) على التذكير والإفراد . وقال أبو علي : هو جنس أوقع الذي موقع التي (خَالِدِينَ فِيهَا) حال ، وفي العامل فيها وجهان : أحدهما المثوى على أنه مصدر بمعنى الثواء ، والتقدير : النار ذات ثوائسكم . والثاني العامل فيه معنى الإضافة ومثواكم مكان والمكان لا يعص (إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) هو استثناء من غير الجنس ؛ ويجوز أن يكون من الجنس على وجهين : أحدهما أن يكون استثناء من الزمان ، والمعنى يدل عليه لأن نخلود يدل على الأبد ، فكأنه قال : خالدين فيها في كل زمان إلا ما شاء الله إلا زمن مشيئة الله . والثاني أن تكون « من » بمعنى « ما » (١) .

قوله تعالى (يَقْصُصُونَ) في موضع رفع صفة لرسل ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في منكم .

قوله تعالى (ذَلِكَ) هو خبر مبتدأ محذوف : أى الأمر ذلك (أَنْ تَلْمِ) أن مصدرية أو مخففة من الثقيلة ، واللام محذوفة : أى لأن لم (يَكُنْ رَبُّكَ) وموضعه نصب أو جر على الخلاف (يُظْلِمُ) في موضع الحال أو مفعول به يتعلق بمهلك .

قوله تعالى (وَلِكُلِّ) أى ولكل أحد (مِمَّا) في موضع رفع صفة لدرجات . قوله تعالى (كَمَا أَنْشَأَكُمْ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى استخلافاكم ، و (من ذُرِّيَّةٍ) لابتداء الغاية ، وقيل هى بمعنى البدل : أى كما أنشأكم بدلا من ذرية (قَوْمِ) .

قوله تعالى (لِمَا تُوْعِدُونَ) ما بمعنى الذى ، و (لَأْتِ) خبر إن ولا يجوز أن تكون « ما » هاهنا كافة ، لأن قوله لَأْتِ يمنع ذلك .

قوله تعالى (مَنْ تَكُونُ) يجوز أن تكون « من » بمعنى الذى ، وأن تكون استفهاما مثل قوله : أعلم من يضل .

قوله تعالى (مِمَّا ذَرَأَ) يجوز أن يتعلق بجعل ، وأن يكون حالا من نصيب ، و (من الحرث) يجوز أن يكون متعلقا بذرا ، وأن يكون حالا من « ما » أو من العائد المحذوف .

(١) قوله « أن تكون من معنى ما » كذا بالنسخ التى بأيدنا ، وصوابه : أن يقول « أن تكون ما معنى من » كما لا يخفى أن يكون استثناء من الجنس تأمل اه .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ) يقرأ بفتح الزاي ، والياء على تسمية الفاعل ، وهو (شُرَكَاءُ هُمْ) والمفعول قتل ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ؛ ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله ، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل : وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل ، شركائهم بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بجر أولادهم على الإضافة وشركائهم بالجر أيضا على البدل من الأولاد ، لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشتهم وغيرهما ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء . وفيه وجهان : أحدهما أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال : من زينه ؟ فقال شركاؤهم : أى زينه شركاؤهم ، والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول . والثاني أن يرتفع شركاؤهم بالقتل ، لأن الشركاء تثير بينهم القتل قبله ، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة (وَكَلَيْتُسُوا) بكسر الباء من لبست الأمر بفتح الباء في الماضي إذا شبهته ؛ ويقرأ في الشاذ بفتح الباء ، قبل إنها لغة ، وقيل جعل الدين لهم كاللباس عليهم .

قوله تعالى (لَا يَطْعَمَهَا) في موضع رفع كالذى قبله ، والجمهور على كسر الخاء في « حجر » وسكون الجيم ويقرأ بضمهما ، وضم الخاء وسكون الجيم ، ومعناه محرم ، والقراءات لغات فيها ، ويقرأ « حرج » بكسر الخاء وتقديم الراء على الجيم وأصله حرج بفتح الخاء وكسر الراء ولكنه خفف ونقل مثل فخذ وفخذ ؛ وقيل هو من المقلوب مثل عميق ومعيق (يَزَعْمِيهِمْ) متعلق بقالوا ، ويجوز فتح الزاي وكسرها وضمها وهى لغات (افترأء) منصوب على المصدر ، لأن قولهم المحكى بمعنى افترأء ؛ وقيل هو مفعول من أجله ، فإن نصبته على المصدر كان قوله (عَلَيْهِ) متعلقا بقالوا لا بنفس المصدر ، وإن جعلته مفعولا من أجله علقت به بنفس المصدر ؛ ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة لاقتراء .

قوله تعالى (مَا بَطُونٌ) « ما » بمعنى الذى في موضع رفع بالابتداء . و (خالصة) خبره وأنت على المعنى لأن ما بطنون أنعام ؛ وقيل التأنيث على المبالغة كعلامة ونسابة ، و (لَذُكُورِنَا) متعلق بخالصة أو بمحذوف على أن يكون صفة لخالصة (وَنُحَرِّمُ) جاء على التذكير حملا على لفظ « ما » ويقرأ « خالص » بغير تاء على الأصل ؛ ويقرأ « خالصة » بالتأنيث والنصب على الحال ، والعامل فيها ما بطنونها من معنى الاستقرار ، والخير لذكورتنا ، ولا يعمل في الحال لأنه لا يتصرف ، وأجازه الأخصش ؛ ويقرأ « خالصة » بالرفع والإضافة إلى هاء الضمير وهو مبتدأ ،

وللذكر خبره ، والجملة خبر « ما » (تَكُنْ مَيْتَةً) يقرأ بالتاء ونصب ميتة : أى إن تكن الأنعام ميتة ، ويقرأ بالياء حملا على لفظ « ما » ويقرأ بالتاء ورفع ميتة على أن كان هي التامة (فَفُهِمَ فِيهِ) ذكر الضمير حملا على « ما » .

قوله تعالى (قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ) يقرأ بالتخفيف والتشديد على التكثير . و (سَقَمَهَا) مفعول له أو على المصدر لفعل محذوف دل عليه الكلام (يَغْتَبِرَ عَلَيْهِمْ) في موضع الحال ، و (افْتَرَاءً) مثل الأول :

قوله تعالى (مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ) مختلفا حال مقدرة ، لأن النخل والزروع وقت خروجه لا أكل فيه حتى يكون مختلفا أو متفقا ، وهو مثل قولهم : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، ويجوز أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره : ثمر النخل وحب الزرع فعلى هذا تكون الحال مقارنة ، و (مُتَشَابِهًا) حال أيضا ، و (حَصَادَهُ) يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان :

قوله تعالى (حَمُولَةً وَفَرْشًا) هو معطوف على جنات : أى وأنشأ من الأنعام حمولة .

قوله تعالى (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) في نصبه خمسة أوجه : أحدها هو معطوف على جنات : أى وأنشأ ثمانية أزواج ، وحذف الفعل وحرف العطف وهو ضعيف . والثاني أن تقديره : كلوا ثمانية أزواج . والثالث هو منصوب بكلوا تقديره : كلوا مما رزقكم ثمانية أزواج ، ولا تسرفوا معترض بينهما والرابع هو بدل من حمولة وفرشا . والخامس أنه حال تقديره : مختلفة أو متعددة (مِنَ الضَّأْنِ) يقرأ بسكون الهمزة وفتحها وهما لغتان ، و (اثْنَيْنِ) بدل من ثمانية ، وقد عطف عليه بقية الثمانية ، و (الْمُعْزَى) بفتح العين وسكونها لغتان قد قرئ بهما (أَلَذَّ كَرَيْنِ) هو منصوب : (حَرَّمَ) وكذلك (أَلُنْثِيَيْنِ) أى أم حرم الأنثيين (أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ) أى أم حرم ما اشتملت .

قوله تعالى (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ) أم منقطعة : أى بل أكنتم ، و (إِذْ) معمول شهداء : قوله تعالى (يَطْعَمُهُ) في موضع جر صفة لطاعم ، ويقرأ « يطعمه » بالتشديد وكسر العين ، والأصل يطعمه ، فأبدلت التاء طاء وأدغمت فيها الأولى (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) استثناء من الجنس وموضعه نصب : أى لا أجد محرما إلا الميتة ، ويقرأ يكون بالياء و (مَيْتَةً) بالنصب : أى إلا أن يكون المأكول ميتة أو ذلك ، ويقرأ

بإثاء إلا أن تكون المأكولة ميتة ؛ ويقرأ برفع الميتة على أن تكون تامة ، إلا أنه ضعيف لأن المعطوف منصوب (أو فيسقا) عطف على لحم الخنزير ، وقيل هو معطوف على موضع إلا أن يكون ، وقد فصل بينهما بقوله « فإنه رجس » .

قوله تعالى (كُلْ ذِي ظُفُرٍ) الجمهور على ضم الظاء والفاء ؛ ويقرأ بإسكان الفاء ؛ ويقرأ بكسر الظاء والإسكان (وَمِنَ الْبَقَرِ) معطوف على كل ، وجعل (حَرَّمَ مَنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا) تبييناً للمحرم من البقر ، ويجوز أن يكون من البقر ، متعلقاً بحرمنا الثانية (إِلَّا مَا أَحَمَّاتٌ) في موضع نصب استثناء من الشحوم (أو الحَوَايَا) في موضع نصب عطفاً على « ما » وقيل هو معطوف على الشحوم فتكون محرمة أيضاً ، وواحدة الحوايا حوية أو حاوية أو حاويا ، وأوهنا بمعنى الواو أو لفصيل مذاهمم لاختلاف أماكنها ؛ وقد ذكرناه في قوله « كونوا هودا أو نصارى » (ذَلِكَ) في موضع نصب ؛ (جَزَيْنَاهُمْ) وقيل مبتدأ ، والتقدير : جزيناهموه ؛ وقيل هو خبر المحذوف : أي الأمر ذلك .

قوله تعالى (فَلْيَن كَذَّبُوكَ) شرط وجوابه (فَتَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ) والتقدير : فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة .
قوله تعالى (وَلَا آبَاؤُنَا) عطف على الضمير في أشركنا ، وأغنت زيادة « لا » عن تأكيد الضمير ، وقيل ذلك لا يغني لأن المؤكد يجب أن يكون قبل حرف العطف ولا بعد حرف العطف (مِنْ شَيْءٍ) من زائدة .

قوله تعالى (قُلْ هَلْ كُمْ) للعرب فيها لغتان : إحداهما تكون بلاغظ واحد في الواحد والثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، فعلى هذا هي اسم للفعل ، وبنيت لوقوعها موقع الأمر المبني ، ومعناها أحضروا شهداءكم . واللغة الثانية تختلف فتقول : هلموا وهلموا وهلمى وهلممن ؛ فعلى هذا هي فعل . واختلفوا في أصلها فقال البصريون : أصلها ها ألم ؛ أي أقصد ، فأدغمت الميم في الميم وتحركت اللام فاستغنى عن همزة الوصل فبقى لم ثم حذفت ألف ها التي هي للتنبيه لأن اللام في لم في تقدير الساكنة إذ كانت حركتها عارضة ، ولحق حرف التنبيه مثال الأمر كما يلحق غيره من المثل . فأما فتحة الميم ففيها وجهان : أحدهما أنها حركت بها لالتقاء الساكنين ولم يحز الضم ولا الكسر كما جاز في رد ورد لطول الكلمة بوصل « ها » بها ، وأنها لا تستعمل إلا معها ؛ والثاني أنها فتحت من أجل التركيب كما فتحت خمسة عشر وبابها . وقال الفراء : أصلها هل أم ، فألقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت ، وهذا بعيد لأن لفظه أمر ،

وهل إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر ، وإن كانت بمعنى قد فلا تدخل على الأمر ؛ وإن كانت هل اسما للزجر فتلك مبنية على الفتح ، ثم لا معنى لها هاهنا . قوله تعالى (ما حَرَّمَ) في « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي والعائد محذوف : أي حرمه ؛ والثاني هي مصدرية (أنْ لا تُشْرِكُوا) في أن وجهان : أحدهما هي بمعنى أي ، فتكون لا على هذا نهيا ؛ والثاني هي مصدرية وفي موضعها وجهان : أحدهما هي بدل (١) من الهاء المحذوفة أو من « ما » ولا زائدة : أي حرم ربكم أن تشركوا ؛ والثاني أنها منصوبة على الإغراء ، والعامل فيها عليكم ، والوقف على ما قبل على : أي الزموا ترك الشرك . والوجه الثاني أنها مرفوعة . والتقدير المثلو : أن لا تشركوا أو المحرم أن تشركوا ، ولا زائدة على هذا التقدير ؛ و (شَيْئًا) مفعول تشركوا ، وقد ذكرناه في موضع آخر . ويجوز أن يكون شيئا في موضع المصدر : أي إشراك و (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) قد ذكر في البقرة (مِنْ إِسْلَاقٍ) أي من أجل الفقر (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ) بدلان من الفواحش ، بدل الاشتمال ، ومنها في موضع الحال من ضمير الفاعل ، و (بِالْحَقِّ) في موضع الحال (ذَلِكُمْ) مبتدأ ، و (وَصَّامُكُمْ بِهِ) الخبر ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير : الزمكم ذلكم ، ووصامكم تفسير له .

قوله تعالى (إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) أي إلا بالخصلة ، و (بِالْقِسْطِ) في موضع الحال : أي مقسطين ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول : أي أوفوا الكيل تاما . ولكيل هاهنا مصدر في معنى المكيل والمبزان كذلك ، ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف تقديره : مكيل الكيل وموزون الميزان (لا نُكَلِّفُ) مستأنف (وَآلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) أي ولو كان المقول له أوفيه .

قوله تعالى (وَأَنْ هَذَا) يقرأ بفتح الهمزة والتشديد ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها تقديره : ولأن هذا ؛ واللام متعلقة بقوله (فَاتَّبِعُوهُ) أي ولأجل استقامته اتبعوه ، وقد ذكرنا نحو هذا في قوله « كما أرسلنا » والثاني أنه معطوف على ما حرم : أي وأتله غايكم أن هذا صراطي . والثالث هو معطوف على الهاء في وصامكم به ، وهذا فاسد لوجهين : أحدهما أنه عطف على الضمير من غير إعادة الجار ؛ والثاني أنه يصير المعنى وصامكم باستقامة الصراط ، وهو فاسد ؛ ويقرأ بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي كالمشددة ؛ ويقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف ومستقيا حال ، والعامل فيه هذا

(١) قوله أحدهما هي بدل الخ كذا بالنسخ ، وكان المناسب أن يقول أحدهما أنها منصوبة وفي وجهان : أحدهما . الخ لتستقيم بقية الأقسام بعدها .

(فَتَفَرَّقَ) جواب النهي ، والأصل فتتفرق ، و (بِكُمْ) في موضع المفعول : أى فتتفرقكم ، ويجوز أن يكون حالا . أى فتتفرق وأنتم معها .

قوله تعالى (تَمَامًا) مفعول له أو مصدر : أى أتممناه إتماماً ، ويجوز أن يكون في موضع الحال من الكتاب (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) يقرأ بفتح النون على أنه فعل ماض ، وفي فاعله وجهان : أحدهما ضمير اسم الله والهاء محذوفة : أى على الذى أحسنه الله : أى أحسن إليه وهو موسى ، والثانى هو ضمير موسى لأنه أحسن فى فعله ويقرأ بضم النون على أنه اسم ، والمبتدأ محذوف ، وهو العائد على الذى . أى على الذى هو أحسن ، وهو ضعيف . وقال قوم : أحسن بفتح النون فى موضع جر صفة للذى ، وليس بشئ لأن الموصول لا بد له من صلة ؛ وقيل تقديره : على الذين أحسنوا .

قوله تعالى (وَهَذَا) مبتدأ ، و (كِتَابٌ) خبره ، و (أَنْزَلْنَاهُ) صفة أو خبر ثان . و (مُبَارَكٌ) صفة ثانية أو خبر ثالث ، ولو كان قرئ مباركاً بالنصب على الحال جاز .

قوله تعالى (أَنْ تَقُولُوا) أى أنزلناه كراهة أن تقولوا (أَوْ تَقُولُوا) معطوف عليه ، وإن كنا إن مخففة من الثقيلة ، واللام فى لغافلين عوض أو فارقة بين إن وما .

قوله تعالى (مَنْ كَذَبَ) الجمهور على التشديد ، وقرئ بالتخفيف وهو فى معنى المشدد ، فيكون (بآيات الله) مفعولاً ، ويجوز أن يكون حالا ؛ أى كذب ومعه آيات الله (يَصْدِقُونَ) يقرأ بالصاد انخالصة على الأصل ، وبإشمام الصاد زايًا وبإخلاصها زايًا لتقرب من الدال ، وسوغ ذلك فيها سكونها .

قوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِي) الجمهور على النصب ، والعامل فى الظرف (لَا يَنْفَعُ) وقرئ بالرفع ، والخبر لا ينفع ، والعائد محذوف : أى لا ينفع (نَفْسًا إِيْمَانُهَا) فيه والجمهور على الياء فى ينفع ؛ وقرئ بالتاء وفيه وجهان : أحدهما أنه أنث المصدر على المعنى ، لأن الإيمان والعقيدة بمعنى ، فهو مثل قولهم : جاءته كتابي فاحتقرها : أى صيقتي أو رسالتي ، والثانى أنه حسن التأنيث لأجل الإضافة إلى المؤنث (كَمْ تَسْكُنُ) فيه وجهان : أحدهما هى مستأنفة ؛ والثانى هى فى موضع الحال من الضمير المجرور ، أو على الصفة لنفس وهو ضعيف .

قوله تعالى (قَرَأُوا دِيْنَهُمْ) يقرأ بالتشديد من غير ألف ، وبالتخفيف وهو في معنى المشدد ؛ ويجوز أن يكون المعنى : فصلوه عن الدين الحق ؛ ويقرأ فارقوا أى تركوا (كَسْتُمْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) أى لست في شيء كائن منه .

قوله تعالى (عَشْرُ أَمْثَالِهَا) يقرأ بالإضافة : أى فله عشر حسنات أمثالها ؛ فاكتفى بالصفة ؛ ويقرأ بالرفع والتنوين على تقدير : فله حسنات عشر أمثالها ، وحذف التاء من عشر لأن الأمثال في المعنى مؤنثة ، لأن مثل الحسنة حسنة ؛ وقيل أنت لأنه أضافه إلى المؤنث .

قوله تعالى (دِينًا) في نصبه ثلاثة أوجه : هو بدل من الصراط على الموضع ، لأن معنى هداني وعرفني واحد ؛ وقيل منصوب بفعل مضمر : أى عرفني ديني ؛ والثالث أنه مفعول هداني ، وهدي يتعدى إلى مفعولين ، و (قَيِّمًا) بالتشديد صفة للدين ، ويقرأ بالتخفيف ، وقد ذكر في النساء والمائدة ، و (مِلَّةً) بدل من دين ، أو على إضمار أعني ، و (حَنِيْفًا) حال ، أو على إضمار أعني .

قوله تعالى (وَنَحْيَا) الجمهور على فتح الياء ، وأصلها الفتح لأنها حرف مضمر فهي كالكاف في رأيتك والتاء في قت وقرئ بإسكانها كما تسكن في أنى ونحوه ، وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكن لأن المدة تفصل بينهما ، وقد قرئ في الشاذ بكسر الياء على أنه اسم مضمر كسر لالتقاء الساكنين (إِلَهٍ) أى ذلك كله لله .

قوله تعالى (قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ) هو مثل قوله « ومن يبتغ غير الإسلام » وقد ذكر : قوله تعالى (دَرَجَاتٍ) قد ذكر في قوله تعالى « رُفِعَ درجات من نشاء » .

سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

(المص ٣) قد ذكرنا في أول البقرة ما يصلح أن يكون هاهنا ويجوز أن تكون هذه الحروف في موضع مبتدأ ؛ و (كِتَابٌ) خبره ، وأن تكون خبر مبتدأ محذوف : أى المدعو به المص . وكتاب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا أو هو ، و (أُنْزِلَ) صفة له (فَلَا يَسْكُنُ) النهى في اللفظ للخرج ، وفي المعنى للمخاطب : أى لا تخرج به ، و (مِنْهُ) نعت للخرج ، وهى لا ابتداء للغاية ، أى لا تخرج من أجله و (لِيَسْأَلُوا) يجوز أن يتعلق اللام بأنزل ، وأن يتعلق بقوله « فلا يكن » أى لا تخرج به لتتمكن من

الإزالة ، فالهاء في منه للكتاب أو للإزالة ، والهاء في (بِهِ) للكتاب (وَذَكَرَى)
فيه ثلاثة أوجه : أحدها منصوب ، وفيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير في أنزل
وما بينهما معترض ، والثاني أن يكون معطوفا على موضع لتندر : أى لتندر وتذكر :
أى ولذكرى . والثاني أن يكون في موضع رفع ، وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف
على كتاب ، والثاني خبر ابتداء محذوف : أى وهو ذكرى . والوجه الثالث أن يكون
في موضع جر عطفا على موضع تندر . وأجاز قوم أن يعطف على الهاء به ، وهذا
ضعيف لأن الجار لم يعد .

قوله تعالى (مِّنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يتعلق بأنزل ، ويكون لابتداء الغاية ، وأن
يتعلق بمحذوف ، ويكون حالا : أى أنزل إليكم كائننا من ربكم ، و (مِّنْ دُونِهِ)
حال من أولياء ، و (قَائِلًا مَا تَذَكَّرُونَ) مثل « قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ » وقد ذكر
في البقرة ، وتذكرون بالتحفيف على حذف إحدى التامين ، وبالتشديد على الإدغام .

قوله تعالى (وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ) في كم وجهان : أحدهما هي مبتدأ ، ومن قرية
تبيين ، ومن زائدة ، والخبر (أَهْلَكْنَاهَا) وجاز تأنيث الضمير العائد على « كم » لأن
كم في المعنى قرى ، وذكر بعضهم أن أهلكناها صفة لقرية ، والخبر (فَجَاءَهَا بِأَسْنًا)
وهو سهو ، لأن إفاء تمنع ذلك ، والثاني أن « كم » في موضع نصب بفعل محذوف دل
عليه أهلكناها ، والتقدير : كثيرا من القرى أهلكنا ، ولا يجوز تقديم الفعل على
« كم » وإن كانت خبرا ، لأن لها صدر الكلام إذ أشبهت رب ، والمعنى : وكَمْ من قرية
أردنا إهلاكها ، كقوله « فإذا قرأت القرآن » أى أردت قراءته ؛ وقال قوم : هو على
القلب : أى وكَمْ من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، والقلب هنا لا حاجة إليه فيبقى محض
ضرورة ، والتقدير : أهلكنا أهلها فجاء أهلها (بَيِّنَاتٍ) البينات اسم للمصدر وهو
في موضع الحال ، ويجوز أن يكون مفعولا له ويجوز أن يكون في حكم الظرف (أَوْ هُمْ
قَائِلُونَ) الجملة حال ، وأو لتفصيل الجمل : أى جاء بعضهم بأسنا ليلا وبعضهم
نهارا ، والواو هنا واو أو ، وليست حرف العطف سكنت تخفيفا : وقد ذكرنا ذلك
في قوله « أو كلما عاهدوا عهدا » .

قوله تعالى (دَعَوْاَهُمْ) يجوز أن يكون اسم كان ، و (إِلَّا أَنْ قَالُوا) الخبر ،
ويجوز العكس .

قوله تعالى (يَعْلَمُ) هو في موضع الحال : أى عالين .

قوله تعالى (وَالْوِزْنَ) فيه وجهان: أحدهما هو مبتدأ ، و (يَوْمَئِذٍ) خبره ، ولعامل في الظرف محذوف : أى والوزن كائن يومئذ ، و (الْحَقُّ) صفة للوزن أو خبر مبتدأ محذوف ؛ والثانى أن يكون الوزن خبر مبتدأ محذوف : أى هذا الوزن ، ويومئذ ظرف ، ولا يجوز على هذا أن يكون الحق صفة لثلاث يفصل بين الموصول وصلته (١) .

قوله تعالى (يَمَّا كَانُوا) وما «مصدرية : أى بظلمهم ، والباء متعلقة بخسرو . قوله تعالى (مَعَايِشَ) الصحيح أن الباء لا تهمز هنا لأنها أصلية ، وحركت لأنها في الأصل محركة ، ووزنها معيشة كمجسدة ؛ وأجاز قوم أن يكون أصلها الفتح ، وأعلت بالتسكين في الواحد كما أعلت في يعيش ، وهزها قوم وهو بعيد جدا . ووجهه أنه شبه الأصلية بالزائدة نحو سفينة وسفائن (فَكَيْلًا مَا تَشْكُرُونَ) مثل الذى تقدم .

قوله تعالى (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ) أى إياكم ، وقيل الكاف للجنس المخاطب ، وهنا مواضع كثيرة قد تقدمت (لَمْ يَكُنْ) في موضع الحال .

قوله تعالى (أَنْ لَا) في موضع الحال ، و (إِذْ) ظرف لتسجد . قوله تعالى (خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ) الجار في موضع الحال : أى خلقتنى كائنا من نار ، ويجوز أن يكون لا ابتداء الغاية فيتعلق بخلقتنى ، ولا زائدة . أى وما منعك أن تسجد .

قوله تعالى (فِيهَا) يجوز أن يكون حالا ، ويجوز أن يكون ظرفا . قوله تعالى (فَبِمَا) الباء تتعلق بـ (لَا تَعْبُدَنَّ) وقيل الباء بمعنى اللام (صِرَاطُكَ) ظرف ، وقيل التقدير : على صراطك .

قوله تعالى (وَعَنْ شِمَائِلِهِمْ) هو جمع شمال ، ولو جمع أشملة وشملاء جاز . قوله تعالى (مَذْمُومًا) يقرأ بالهمز ، وهو من ذأمته إذاعبته ، ويقرأ «مذموما» بالواو من غير همز فيه وجهان : أحدهما أنه ألقى حركة الهمزة على الذال وحذفها ؛ والثانى أن يكون أصله مذمى لأن الفعل منه ذامه يذممه ذمما ، فأبدلت الباء واوا كما قالوا في مكيل مكول وفي مشيب مشوب ، وهو وما بعده حالان . ويجوز أن يكون (مَذْمُورًا) حالا من الضمير في مذموما (كَلِمَةٍ) في موضع رفع بالابتداء ، وسد القسم المقدر وجوابه مسد الخبر ، وهو قوله (لَأَمْلَأَنَّ) ، و (مِنْكُمْ) خطاب

(١) قوله (إثلا يفصل بين الموصول وصلته) قال السقايسى : قلت : ولا أدري أين العلة والموصول هنا ، لعله بين الصفة والموصوف وصحفه الناسخ ، وهو على هذا غير مستقيم .

لجماعة ، ولم يتقدم إلا خطاب واحد ، ولكن نزل منزلة الجماعة لأنه رئيسهم ، أو لأنه رجع من الغيبة إلى الخطاب ، والمعنى واحد .

قوله تعالى (هَذِهِ الشَّجَرَةُ) يقرأ هذى بغير هاء ، والأصل في « ذا » أذني لقولهم في التصغير « ذيا » فحذفت الياء الثانية تخفيفا وقلبت الياء الأولى ألفا لثلاثي مثل كي ، فإذا خاطبت المؤنث رددت الياء وكسرت الذال لثلاثي مجتمع عليه التأنيث والتغيير ، وأما الهاء فجعلت عوضا من المحذوف حين رد إلى الأصل ، ووصلت ياء لأنها مثل هاء الضمير في اللفظ .

قوله تعالى (مَنْ سَرَّ آتِيَهُمَا) الجمهور على تحقيق الهمزة ؛ ويقرأ بواو مفتوحة وحذف الهمزة ، ووجهه أنه ألقى حركة الهمزة على الواو ؛ ويقرأ بتشديد الواو من غير همز ، وذلك على إبدال الهمزة واوا ؛ ويقرأ « سرائيها » على التوحيد وهو جنس (إِلَّا أَنْ تَكُونَا) أى إلا مخافة أن تكونا فهو مفعول من أجله (مَلَائِكِينَ) بفتح اللام وكسرها ، والمعنى مفهوم .

قوله تعالى (لَسَكُمَا لَيْسَ النَّاصِحِينَ) هو مثل قوله « وإنه في الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر في البقرة (فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ) الألف بدل من ياء مبدلة من لام ، والأصل دللها من الدلالة لا من الدلال ، وجاز إبدال اللام لما صار في الكلمة ثلاث لامات . بغرور يجوز أن تتعلق الياء بهذا الفعل ، ويجوز أن تكون في موضع الحال من الضمير المنصوب : أى وهما مغترين .

قوله تعالى (وَطَفِقَا) في حكم كاد ، ومعناها الأخذ في الفعل ، و (يَخْصِفَانِ) ماضيه خصف ، وهو متعد إلى مفعول واحد ، والتقدير : شيئا (مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ) وقرئ بضم الياء وكسر الصاد مخففا ، وماضيه أخصف ، وبالهمزة يتعدى إلى اثنين . والتقدير : يَخْصِفَانِ أَنْفُسَهُمَا . ويقرأ بفتح الياء وتشديد الصاد وكسرها مع فتح الحاء . وكسرها مع فتح الياء وكسرها ، وقد ذكر تعليل ذلك في قوله « يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ » (عَنْ تِلْكَ الْأَشْجَارِ) وقد ذكرنا أصل تلك : والإشارة إلى الشجرة ، وهى واحدة والمخاطب اثنان ، فلذلك ثنى حرف الخطاب .

قوله تعالى (وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ) الواو في الأصل تعطف هذه الأفعال بعضها على بعض ، ولكن فصل بينهما بالظرف لأنه عطف جملة على جملة ، وتخرجون بضم التاء وفتحها ، والمعنى فيها مفهوم .

قوله تعالى (وَرِيْشًا) هو جمع ريشة ؛ ويقرأ « ريشا » وفيه وجهان : أحدهما هو جمع واحده ريش مثل ريح ورياح ؛ والثاني أنه اسم للجمع مثل اللباس (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) يقرأ بالنصب عطفًا على ريشا ؛ فإن قيل : كيف ينزل اللباس والريش ؟ قيل : لما كان الريش واللباس يفتان بالمطر والمطر ينزل ، جعل ما هو المسبب بمنزلة السبب ، ويقرأ بالرفع على الابتداء ، و (ذَلِكَ) مبتدأ ، و (خَيْرٌ) خبره ، والجملة خبر لباس ؛ ويجوز أن يكون ذلك نعتا للباس : أى المذكور والمشار إليه ، وأن يكون بدلا منه أو عطف بيان ، وخير الخبر ؛ وقيل لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف تقديره : وسائر عوراتكم لباس التقوى ، أو على العكس : أى ولباس التقوى سائر عوراتكم ، وفي الكلام حذف مضاف : أى ولباس أهل التقوى ؛ وقيل المعنى : ولباس الاتقاء الذى يتقن به النظر ، فلا حذف إذا .

قوله تعالى (لَا يَتَّقُونَكُمْ) النهى فى اللفظ للشيطان ، والمعنى : لا تتبعوا الشيطان فيفتنكم (كَمَا أَخْرَجَ) أى فتنة كفنته أبويكم بالإخراج (يَنْزِعُ عَنْهُمَا) الجملة فى موضع الحال إن شئت من ضمير الفاعل فى أخرج ، وإن شئت من الأبوين لأن فيه ضميرين لهما ، وينزع حكاية أمر قد وقع ، لأن نزع اللباس عنهما كان قبل الإخراج . فإن قيل الشيطان لم ينزع عنهما اللباس . قيل : لكنه تسبب فنسب الإخراج والنزع إليه (هُوَ وَتَبِيلُهُ) هو توكيد لضمير الفاعل ليحسن العطف عليه :

قوله تعالى (وَأَقِيمُوا) فى تقدير الكلام وجهان : أحدهما هو معطوف على موضع القسط على المعنى : أى أمر ربى فقال اقسطوا وأقيموا ؛ والثانى فى الكلام حذف تقديره : فأقبلوا وأقيموا ، و (الَّذِينَ) منصوب بمخلصين ، ولا يجوز هنا فتح اللام فى مخلصين لأن ذكر المفعول يمنع من أن لا يسمى الفاعل (كَمَا) الكاف نعت لمصدر محذوف : أى (تَعُودُونَ) عودا كبذosكم (فَرِيقًا هَدَى) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى (وَفَرِيقًا) الثانى منصوب بفعل محذوف تقديره : وأضل فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير فى تعودون ، وقد مع الفعل مرادة تقديره : تعودون قد هدى فريقا وأضل فريقا . والوجه الثانى أن فريقا فى الموضعين حال وهدى وصف للأول ، و (حَقَّ عَلَيْهِمُ) وصف للثانى ، والتقدير : تعودون فريقين ؛ وقرأ به أنى ، ولم تلحق تاء التأنيث لحق لفصل ، أولأن التأنيث غير حقيقى .

قوله تعالى (عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ظرف لخذوا . وليس بحال للزينة لأن أحدها يكون قبل ذلك ، وفي الكلام حذف تقديره : عند قصد كل مسجد .

قوله تعالى (قُلْ هِيَ) هي مبتدأ ، وفي الخبر ستة أوجه : أحدها (خالصة) على قراءة من رفع ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصة : أى هي خالصة لمن آمن في الدنيا ، و (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف لخالصة ، ولم يمتنع تعلق الظرفين بها لأن اللام للتبيين ، والثاني ظرف محض ، وفي متعلقة بآمنوا ؛ والثاني أن يكون الخبر للذين ، وخالصة خبر ثان ، وفي متعلقة بآمنوا ؛ والثالث أن يكون الخبر للذين ، وفي الحياة الدنيا معمول الظرف الذى هو اللام : أى يستقر للذين آمنوا في الحياة الدنيا وخالصة خبر ثان ؛ والرابع أن يكون الخبر في الحياة الدنيا ، وللذين متعلقة بخالصة ؛ والخامس أن تكون اللام حالا من الظرف الذى بعدها على قول الأخفش : والسادس أن تكون خالصة نصبا على الحال على قراءة من نصب ، والعامل فيها للذين ، أو في الحياة الدنيا إذا جعلته خبرا ، أو حالا ، والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها له يوم القيامة : أى إن الزينة يشاركون فيها في الدنيا وتخلص لهم في الآخرة ، ولا يجوز أن تعمل في خالصة زينة الله لأنه قد وصفها بقوله التي ، والمصدر إذا وصف لا يعمل ، ولا قوله أخرج لأجل الفصل الذى بينهما وهو قوله قل ، وأجاز أبو على أن يعمل فيها حرم وهو بعيد لأجل الفصل أيضا (كَذَلِكَ تَفْصِلُ) قد ذكرنا إعراب نظيره في البقرة والأنعام .

قوله تعالى (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) بدلان من الفواحش و (بِغَيْرِ الْحَقِّ) متعلق بالبغي ، وقيل هو من الضمير الذى في المصدر إذ التقدير : وإن تبغوا بغير الحق ، وعند هؤلاء يكون في المصدر ضمير .

قوله تعالى (جاءَ أَجَلُهُمْ) هو مفرد في موضع الجمع ؛ وقرأ ابن سيرين آجالهم على الأصل لأن لكل واحد منهم أجلا .

قوله تعالى (يَقْضُونَ حَتَايَكُمُ) يجوز أن يكون في موضع رفع صفة لرسل ، وأن يكون حالا من رسل أو من الضمير في الظرف .

قوله تعالى (مِنَ الْكِتَابِ) حال من نصيبهم .

قوله تعالى (مَنْ قَبْلِكَمْ) يجوز أن يكون ظرفا لخلت ، وأن يكون صفة لأهم ؛ و (مِنَ الْجِنَّةِ) حال من الضمير في خلعت ، أو صفة أخرى لأهم (في النار) متعلق بادخلوا ، ويجوز أن يكون صفة لأهم أو ظرفا لخلت (ادَّارَكُوا) يقرأ بتشديد

الدال وألف بعدها ، وأصلها تداركوا فأبدلت التاء دالا وأسكنت ليصح إدغامها .
ثم أجلبت لها همزة الوصل ليصح النطق بالساكن ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف
بعد الدال ، ووزنه على هذا افتعلوا ، فالتاء هنا بعد الدال مثل اقتتلوا ؛ وقرئ
في الشاذ « تداركوا » على الأصل : أى أدرك بعضهم بعضا ؛ وقرئ « إذا إدركوا »
بقطع الهمزة عما قبلها وكسرها على نية الوقف على ما قبلها والابتداء بها ؛ وقرئ « إذا
داركوا » بألف واحدة ساكنة والدال بعدها مشددة ، وهو جمع بين ساكنين ، وجاز
ذلك لما كان الثاني مدغما كما قالوا دابة وشابة ، وجاز فى المنفصل كما جاز فى المتصل .
وقد قال بعضهم اننا عشر بإثبات الألف وسكون العين ، ومسترى فى موضعه إن شاء الله
تعالى ، و (جميعا) حال (ضعفا) صفة لعذاب ، وهو بمعنى مضعف أو مضاعف ؛
و (من النار) صفة أخرى ، ويجوز أن يكون حالا .

قوله تعالى (لكل ضعف) أى لكل عذاب ضعف من النار ، فحذف لدلالة
الأول عليه (وكنن) لاتعلمون بالتاء على الخطاب ، وبالياء على الغيبة .

قوله تعالى (لانتفتح) يقرأ بالتاء ؛ ويجوز فى التاء الثانية التخفيف والتشديد
التكثير ؛ ويقرأ بالياء لأن تأنيث الأبواب غير حقيقى ، وللفضل أيضا (الجمّل)
يقرأ بفتح الجيم وهو أجمل المعروف ، ويقرأ فى الشاذ بسكون الميم ، والأحسن أن
يكون لغة لأن تخفيف المفتوح ضعيف ، ويقرأ بضم الجيم وفتح الميم وتشديدها ،
وهو الحبل الغليظ ، وهو جمع مثل صوتهم وقوتهم ، ويقرأ بضم الجيم والميم مع التخفيف
وهو جمع مثل أسد وأسد ؛ ويقرأ كذلك إلا أن الميم ساكنة وذلك على تخفيف المضموم
(سم الحياطين) بفتح السين وضمها لغتان (وكذلك) فى موضع نصب (نجزي)
على أنه وصف لمصدر محذوف .

قوله تعالى (غواشي) هو جمع غاشية ، وفى التنوين هنا ثلاثة أوجه : أحدها
أنه تنوين الصرف ، وذلك أنهم حذفوا الياء من غواشى فنقص بناؤها عن بناء مساجد
وصارت مثل سلام ، فلذلك صرفت . والثانى أنه عوض من الياء المحذوفة . والثالث
أنه عوض من حركة الياء المسحقة ، ولما حذفت الحركة وعوض عنها التنوين حذفت
الياء لاتقاء الساكنين . وفى هذه المسألة كلام طويل يضيق هذا الكتاب عنه .

قوله تعالى (والذين آمنوا) مبتدأ ، وفى الخبر وجهان : أحدهما (لانكثف
نفسا إلا وسعها) والتقدير : منهم ، فحذف العائد كما حذف فى قوله « ولمن صبر

وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ، والثاني أن الخبر (أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) ولا مكلف معترض بينهما .

قوله تعالى (مِنْ غِيلٍ) هو حال من « ما » (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ) الجملة في موضع الحال من الضمير المجرور بالإضافة ، والعامل فيها معنى الإضافة .

قوله تعالى (هَذَا آتَا هَذَا) قد ذكرناه في الفاتحة (وَمَا كُنَّا) الواو للحال ، ويجوز أن تكون مستأنفة ؛ ويقرأ بحذف الواو على الاستئناف ، و (لِنَهْتَدِي) قد ذكرنا إعراب مثله في قوله تعالى « مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ » (أَنْ هَذَا آتَا) هما في تأويل المصدر ، وموضعه رفع بالابتداء لأن الاسم الواقع بعد « لولا » هذه كذلك وجواب « لولا » محذوف دل عليه ما قبله تقديره : لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي . وبهذا حسنت القراءة بحذف الواو (أَنْ تِلْكَ) إلى أن وجهان : أحدهما هي بمعنى أى ولا موضع لها ، وهى تفسير للنداء ، والثانى أنها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها : أى ونودوا أنه تلکم الجنة ، والهاء ضمير الشأن ، وموضع الكلام كله نصب بنودوا ، وجر على تقديره بأنه (أَوْرِثْتُمُوهَا) يقرأ بالإظهار على الأصل ، وبالإدغام لمشاركة التاء في الهمس وقربها منها في المخرج وموضع الجملة نصب على الحال من الجنة . والعامل فيها ما في تلك من معنى الإشارة ؛ ولا يجوز أن يكون حالا من تلك لوجهين : أحدهما أنه فصل بينهما بالخبر . والثانى أن تلك مبتدأ والابتداء لا يعمل في الحال ؛ ويجوز أن تكون الجنة نعتا لتلكم أو بدلا ، وأورثتموها الخبر ؛ ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الكاف والميم ، لأن الكاف حرف للخطاب ، وصاحب الحال لا يكون حرفا ، ولأن الحال تكون بعد تمام الكلام ، والكلام لا يتم بتلكم .

قوله تعالى (أَنْ قَدْ وَجَدْنَا) أن يجوز أن تكون بمعنى أى ، وأن تكون مخففة (حَقًّا) يجوز أن تكون حالا ، وأن تكون مفعولا ثانيا ، ويكون وجدنا بمعنى علمنا (مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ) حذف المفعول من وعد الثانية ، فيجوز أن يكون التقدير : وعدكم ، وحذفه لدلالة الأول عليه ، ويجوز أن يكون التقدير : ما وعد الفريقين ، يعنى نعيمنا وعذابكم ؛ ويجوز أن يكون التقدير : ما وعدنا ، ويقوى ذلك أن ما عليه أصحاب النار شر ، والمستعمل فيه أوعد ، ووعد يستعمل في الخير أكثر (نَعَمْ) حرف يجاب به عن الاستفهام في إثبات المستفهم عنه ، ونونها وعينها مفتوحتان ؛ ويقرأ بكسر العين وهى لغة ، ويجوز كسرها جميعا على الإتيان (يَسْتَهْمُ) يجوز

أن يكون ظرفاً لأذن ، وأن يكون صفة لمؤذن (أنْ لَعْنَةُ اللَّهِ) يقرأ بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي مخففة : أى بأنه لعنة الله ؛ ويجوز أن تكون بمعنى أى ، لأن الأذان قول ؛ ويقرأ بتشديد النون ونصب اللعنة وهو ظاهر ؛ وقرئ في الشاذ بكسر الهمزة : أى فقال أن لعنة الله .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَصُدُّونَ) يجوز أن يكون جراً ونصباً ورفعاً .

قوله تعالى (وَتَادُوا) الضمير يعود على رجال (أنْ سَلَامٌ) أى أنه سلام ، ويجوز أن تكون بمعنى أى (لَمْ يَدْخُلُوهَا) أى لم يدخل أصحاب الجنة الجنة بعد (وَهُمْ يَطْمَعُونَ) في دخولها : أى نادوهم في هذه الحال ، ولا موضع لقوله : وهم يطمعون على هذا ، وقيل المعنى : إنهم نادوهم بعد أن دخلوا ، ولكنهم دخلوها وهم لا يطمعون فيها ، فنسكون الجملة على هذا حالاً .

قوله تعالى (تِلْكَآءَ) هو في الأصل مصدر ، وليس في المصادر تفعال بكسر التاء إلا تلقاء وتبيان ، وإنما يجيء ذلك في الأسماء نحو التمثال والتمساح والتقصار ، وانتصاب تلقاء هاهنا على الظرف : أى ناحية أصحاب النار .

قوله تعالى (مَا أَغْنَى) ويجوز أن تكون « ما » نافية ، وأن تكون استفهاماً .

قوله تعالى (لَا يَنَالُهُمْ) تقديره : أقسمت عليهم بأن لا ينالهم ؛ فلا ينالهم هو المحلوف عليه (ادْخُلُوا) تقديره : فالتفتوا إلى أصحاب الجنة فقالوا ادخلوا ؛ ويقرأ في الشاذ « وادخلوا » على الاستثنا ، وذلك يقال بعد دخولهم (لَاخَوْفٌ عَلَيْكُمْ) إذا قرئ « ادخلوا » على الأمر كانت الجملة حالاً : أى ادخلوا آمنين ، وإذا قرئ على الخبر كان رجوعاً من الغيبة إلى الخطاب .

قوله تعالى (أنْ أَفِيضُوا) يجوز أن تكون أن مصدرية وتفسيرية ، و (مِّنَ الْمَاءِ) تقديره شيئاً من الماء (أَوْ مِمَّا) قيل أو بمعنى الواو ، واحتج لذلك بقوله (حَرَّمَهُمَا) وقيل هي على بابها ؛ وحرهما على المعنى فيكون فيه حذف : أى كلا منهما أو كليهما .

قوله تعالى (الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ) يجوز أن يكون جراً ونصباً ، ورفعاً ، و (لَهَوْاً) مفعول ثان ، والتفسير ملهوا به وملعوباً به ، ويجوز أن يكون صبروا عادتهم ، لأن الدين قد جاء بمعنى العادة .

قوله تعالى (عَلَى عَائِمٍ) يجوز أن يكون فصلناه مشتملاً على علم . فيكون حالاً

من الهاء ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أى فصلناه عالمين : أى على علم منا (هُدًى وَرَحْمَةً) حالان : أى ذا هدى وذارحة ، وقرئ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

قوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِي) هو ظرف لـ (يَقُولُ) : (فَيَسْتَفْعُوا لَنَا) هو منصوب على جواب الاستفهام (أَوْ نُرَدُّ) المشهور الرفع ، وهو معطوف على موضع من شفعاء تقديره : أو هل نرد (فَتَعْمَلْ) على جواب الاستفهام أيضا ؛ ويقرأ برفعهما : أى فهل نعمل ، وهو داخل فى الاستفهام ؛ ويقرأ بالنصب على جواب الاستفهام .

قوله تعالى (يَغْشَى اللَّيْلَ) فى موضعه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير فى خلق ، وخبر إن على هذا « الله الذى خلق » . والثانى أنه مستأنف ويغشى بالتخفيف وضم الياء . وهو من أغشى ويتعدى إلى مفعولين : أى يغشى الله الليل النهار ، ويقرأ « يغشى » بالتشديد ، والمعنى واحد ، ويقرأ « يغشى » بفتح الياء والتخفيف ، والليل فاعله (يَطْلُبُهُ) حال من الليل أو من النهار ، و (حَثِيثًا) حال من الليل لأنه الفاعل ، ويجوز أن يكون من النهار فيكون التقدير : يطلب الليل النهار عثوثا . وأن يكون صفة لمصدر محذوف : أى طلبا حثيثا (وَالشَّمْسُ) يقرأ بالنصب ، والتقدير وخلق الشمس ، ومن رفع استأنف .

قوله تعالى (وَخُفْيَةً) يقرأ بضم الحاء وكسر ها وهما لغتان ، والمصدران حالان ؛ ويجوز أن يكون مفعولا له ، ومثله خوفا وطمعا .

قوله تعالى (قَرِيبٌ) إنما لم تؤنث لأنه أراد المطر ، وقبل إن الرحمة والرحم بمعنى ؛ وقيل هو على النسب : أى ذات قرب كما يقال امرأة طالق ؛ وقيل هو فاعل بمعنى مفعول كما قالوا لحية دمين وكف خضيب ؛ وقيل أرادوا المكان : أى أن مكان رحمة الله قريب ؛ وقبل فرق بالحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غير .

قوله تعالى (نُشْرًا) يقرأ بالنون والشين مضمومتين وهو جمع . وفى واحده وجهان : أحدهما نشور مثل صبور وصبر ، فعلى هذا يجوز أن يكون فعول بمعنى فاعل : أى ينشر الأرض ، ويجوز أن يكون بمعنى مفعول كركوب بمعنى مركوب أى منشورة بعد الطي ، أو منشرة : أى حياة من قولك : أنشر الله الميت فهو منشور ويجوز أن يكون جمع ناشر مثل نازل ونزل ، ويقرأ بضم النون وإسكان الشين على

تخفيف المضموم ، ويقرأ « نشرأ » بفتح النون وإسكان الشين ، وهو مصدر نشر بعد الطي ، أو من قولك : أنشر الله الميت فنشر . أى عاش ، ونصبه على الحال : أى ناشرة أو ذات نشر ، كما تقول جاء ركضاً : أى راكضاً ، ويقرأ « بُشراً » بالباء وضمتين وهو جمع بشير مثل قلب وقلب ، ويقرأ كذلك إلا أنه بسكون الشين على التخفيف ، ومثله في المعنى « أرسل الرياح مبشرات » ، ويقرأ « بشرى » مثل حبلى أى ذات بشارة ، ويقرأ « بشراً » بفتح الباء وسكون الشين وهو مصدر بشرته إذا بشرته (تَحَابَا) جمع تحابة ، وكذلك وصفها بالجمع (لِيَسْكُنَ) أى لإحياء بلد (بِهِ الْمَاءَ) الهاء ضمير الباء أو ضمير لسحاب أو ضمير الريح ، وكذلك الهاء في (بِهِ) الثانية .

قوله تعالى (يَخْرِجُ نَبَاتَهُ) يقرأ بفتح الياء وضم الراء ورفع النبات ، ويقرأ كذلك إلا أنه يضم الياء على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بضم الياء وكسر الراء ونصب النبات : أى فيخرج الله أو الماء (بِإِذْنِ رَبِّهِ) متعلق بـيخرج (إِلَّا نَكِيدَ) بفتح النون وكسر الكاف وهو حال ، ويقرأ بفتحهما على أنه مصدر : أى ذا نكد ، ويقرأ بفتح النون وسكون الكاف : وهو مصدر أيضاً وهو لغة ، ويقرأ « يَخْرِجُ » بضم الياء وكسر الراء ، ونكدا مفعوله .

قوله تعالى (مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ) من زائدة ، وإله مبتدأ ، ولكم الخبر ، وقيل الخبر محذوف : أى ما لكم من إله في الوجود ، ولكم تخصيص ، وتبيين . وغيره بالرفع فيه وجهان : أحدهما هو صفة « لإله » على الموضع ، والثاني هو بدل من الموضع مثل : لا إله إلا الله ، ويقرأ بالنصب على الاستثناء ، وبالجر صفة على اللفظ (عَدَّابٌ يَتَوَمَّ عَظِيمٌ) وصف اليوم بالعظم ، والمراد عظم ما فيه .

قوله تعالى (مِنْ قَوْمِهِ) حال من الملا ، و (تَرَاكَ) من رؤية العين ، فيكون (في ضلال) حالاً ، ويجوز أن تكون من رؤية القلب فيكون مفعولاً ثانياً .

قوله تعالى (أُوْبَلِّغُكُمْ) يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون صفة لرسول على المعنى ، لأن الرسول هو الضمير في « لكنى » ولو كان يبلغكم لجاز لأنه يعود على لفظ رسول ، ويجوز أن يكون حالاً ، والعامل فيه الجار من قوله من رب (وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ) بمعنى أعرف ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وهو « ما » وهى بمعنى الذى أو نكرة موصوفة . ومن الله فيه وجهان : أحدهما هو متعلق بأعلم : أى ابتداء علمى من عند الله . والثاني أن يكون حالاً من « ما » أو من العائد المحذوف .

قوله تعالى (من رَبِّكُمْ*) يجوز أن يكون صفة لذكر ، وأن تتعلق بجماعكم (على رَجُلٍ) يجوز أن يكون حالا من : أى نازلا على رجل ، وأن يكون متعلقا بجماعكم على المعنى لأنه فى معنى نزل إليكم ، وفى الكلام حذف مضاف : أى على قلب رجل أو لسان رجل .

قوله تعالى (فى القُلُوبِ) هو حال من «من» أو من الضمير المرفوع فى معه ، والأصل فى (تَحْمِينٍ) عَمِينَ فسكنت الأولى وحذفت :

قوله تعالى (هُودًا) بدل من أخاهم ، وأخاهم منصوب بفعل محذوف : أى وأرسلنا إلى عاد ، وكذلك أوائل القصص التى بعدها .

قوله تعالى (ناصِیحٌ آمینٌ) هو فعيل بمعنى مفعول .

قوله تعالى (فى الخَلْقِ) يجوز أن يكون حالا من (بَسْطَةٍ) وأن يكون متعلقا بزيادةكم . والآلاء جمع ، وفى واحدها ثلاث لغات : إلى بكسر الهزة وألف واحد بعد اللام ، وبفتح الهزة كذلك ، وبكسر الهزة وسكون اللام وياء بعدها .

قوله تعالى (وَاحِدَةً) هو مصدر محذوف الزوائد . وفى موضعه وجهان : أحدهما هو مصدر فى موضع الحال من الله : أى لتعبد الله مفردا وموحدا ؛ وقال بعضهم : هو حال من الفاعلين : أى موحدين له . والثانى أنه ظرف : أى لتعبد الله على حياله قاله بونس ، وأصل هذا المصدر الإيجاد من قولك أوحده ، فحذفت الهزة والألف وهما الزائدان .

قوله تعالى (مِنْ رَبِّكُمْ*) يجوز أن يكون حالا من (رِجْسٌ) وأن يتعلق بوقع (فى أَسْمَاءٍ) أى ذوى أسماء أو مسميات .

قوله تعالى (آيَةً) حال من الناقة ، والعامل فيها معنى مافى هذه من التنبيه والإشارة ؛ ويجوز أن يعمل فى آية لكم ؛ ويجوز أن يكون لكم حالا من آية ؛ ويجوز أن يكون ناقة الله بدلا من هذه أو عطف بيان ولكم الخبر ؛ وجاز أن يكون آية حالا لأنها بمعنى علامة ودليلا (تَأْكُلُ*) جواب الأمر (فَيَأْخُذْكُمْ) جواب النهى ، وقرئ بالرفع وموضعه حال :

قوله تعالى (مِنْ سَهْوٍ لَهَا) يجوز أن يكون حالا من (قُصُورًا) ومفعولا ثانيا لتتخذون ، وأن تتعلق بتتخذون لا على أن تتخذون يتعدى إلى مفعولين بل إلى واحد ، ومن «لا ابتداء غاية الانخاذ (وَتَنْحَسِبُونَ الْجِبَالَ) فيه وجهان : أحدهما أنه بمعنى

تتخذون فيكون (يُسَوِّتَا) مفعولا ثانيا . والثاني أن يكون التقدير من الجبال على ما جاء في الآية الأخرى ، فيكون بيوتنا المفعول ، ومن الجبال على ما ذكرنا في قوله من سهوا .

قوله تعالى (يَمُنَّ آمَنَ) هو بدل من قوله «الذين استضعفوا» بإعادة الجار كقولك : مورت يزيد بأخيك .

قوله تعالى (فَامْتَحِنُوا) يجوز أن تكون التامة ، ويكون (جَانِحِينَ) حالا . وأن تكون الناقصة ، وجَانِحِينَ الخبر ، وفي دارهم متعلق بجَانِحِينَ .

قوله تعالى (وَأَرْسَلْنَا نُوحًا) أي وأرسلنا نوحا ، أو وأذكر نوحا . و(إِذْ) على التقدير الأول ظرف . وعلى الثاني يكون ظرفا محذوف تقديره : وأذكر رسالة نوح إذ (مَسَبَّحِكُمْ) في موضع الحال من الفاعلة أو من الفاعل في أتاتون تقديره مبتدئين (أَتَيْتَكُمْ) يقرأ بهزتين على الاستفهام ، ويجوز تخفيف الثانية وتليينها ، وهو جعلها بين الباء والألف ، ويقرأ بهجرة واحدة على الخبر (شَهُوةً) مفعول من أبطه . أو مصدر في موضع الحال (مِنْ دُونَ النِّسَاءِ) صفة لرجال : أي منفردين عن النساء (بَلْ أَنْتُمْ) بل هنا للخروج من قصة إلى قصة : وقيل هو لإضراب عن محذوف تقديره : ما عدلتم بل أنتم مسرفون .

قوله تعالى (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ) يقرأ بالنصب والرفع . وقد ذكر في آل عمران وفي الأنعام .

قوله تعالى (مَطْلَرًا) هو مفعول أمطرنا ، والمطر هنا الحجارة كما جاء في الآية الأخرى «وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً» .

قوله تعالى (وَلَا تَبْتَخَثُوا) هو متعد إلى مفعولين وهما (النَّاسُ) و(أَشْيَاءُهُمْ) ونقول : بختت زيدا حقه : أي أنقصته إياه .

قوله تعالى (تَوَعَّدُونَ) حال من الضمير في تفعلوا (مَنْ آمَنَ) مفعول تصعدون لا مفعول توعدون . إذ لو كان مفعول الأول لكان تصعدونهم (وَتَبْتَخَثُونَهَا) حالا . وقد ذكرناها في قوله تعالى «يا أهل الكتاب لم تصعدون عن سبيل الله» في آل عمران .

قوله تعالى (أَوْ كُنَّا كَارِهِينَ) أي ولو كرهنا تعيدوننا «ولو» هنا بمعنى إن لأنه المستحيل ، ويجوز أن تكون على أصلها : ويكون المعنى إن كنا كارهين في هذه الحال .

قوله تعالى (قَدْ افْتَرَيْنَا) هو بمعنى المستقبل لأنه لم يقع ، وإنما سُدَّ مسد جواب
« إِنْ عُدْنَا » وساغ دخول قد هاهنا لأنهم قد نزلوا الافتراء عند العود منزلة الواقع
فقرنوه بقد ، وكأنَّ المعنى قد افترينا الآن إن هممنا بالعود (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ) المصدر
في موضع نصب على الاستثناء ، والتقدير : إلا وقت أن يشاء الله ، وقيل هو استثناء
منقطع ، وقيل إلا في حال مشيئة الله ، و (عَلِمَا) قد ذكر في الأنعام .

قوله تعالى (إِذَا الْخَاسِرُونَ) إذا هنا متوسطة بين اسم إن وخبرها ، وهي حرف
معناه الجواب ، ويعمل في الفعل بشروط مخصوصة وليس « ذا » موضعها .

قوله تعالى (الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا) لك فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مبتدأ .
وفي الخبر وجهان : أحدهما (كَأَنَّ كَمْ يَغْنَوُا فِيهَا) وما بعده جملة أخرى ، أو بدل
من الضمير في يغنوا ، أو نصب بإضمار أعنى . والثاني أن الخبر (الَّذِينَ كَذَبُوا
شُعَيْبًا كَانُوا) و « كَأَنَّ لَمْ يَغْنَوُا » على هذا حال من الضمير في كذبوا ، والوجه الثاني
أن يكون صفة لقوله « الَّذِينَ كَفَرُوا من قومه » ، والثالث أن يكون بدلا منه ، وعلى
الوجهين يكون كأن لم حالا .

قوله تعالى (حَتَّى عَفَوْا) أى إلى أن عفوا : أى كثروا (فَأَخَذْنَا هُمْ)
هو معطوف على عفوا .

قوله تعالى (أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى) يقرأ بفتح الواو على أنها واو العطف دخلت
عليه همزة الاستفهام . ويقرأ بسكونها وهي لأحد الشيتين ، والمعنى : أأمنوا إيتان
العذاب ضحى ، أو أمنوا أن يأتيهم ليلا ؟ وبيانا الحال من بأسنا : أى مستخفيا
باغتياهم ليلا .

قوله تعالى (فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ) الفاء هنا للتنبيه على تعقيب العذاب
أمن مكر الله .

قوله تعالى (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ) يقرأ بالياء ، وفاعله (أَنْ لَمْ يَشَاءَ) وأن
مخففة من الثقيلة : أى أو لم يبين لهم علمهم بمشيتنا ؛ ويقرأ بالنون وأن لو نشاء مفعوله
وقيل فاعل يهدى ضمير اسم الله تعالى (فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) الفاء لتعقيب عدم
السمع بعد الطبع على القلب من غير فصل .

قوله تعالى (نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا) هو مثل قوله « ذلك من أنباء الغيب
نوحيه » وقد ذكر في آل عمران ، ومثل قوله تعالى « تلك آيات الله نتلوها » وقد
ذكر في البقرة .

قوله تعالى (لَا كُفْرَ بِهِمْ) هو حال من (عَهْد) ومن زائدة : أى ما وجدنا عهداً لأكثرهم (وَلَا إِنْ وَجَدْنَا) مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف : أى وإنا وجدنا واللام فى (لَتَمَاسِقِينَ) لازمة لها لتفصل بين أن المخففة وبين إن بمعنى « ما » وقال الكوفيون : من الثقيلة « إن » بمعنى « ما » وقد ذكر فى البقرة عند قوله « وإن كانت لكبيرة » .

قوله تعالى (كَيْفَ كَانَ) كيف فى موضع نصب خبر كان ، (عَاقِبَةً) اسمها ، والجملة فى موضع نصب بفانظر .

قوله تعالى (حَقِيقٌ) هو مبتدأ ، وخبره (أَنْ لَا أَقُولَ) على قراءة من شدد الياء ، فى على ، وعلى متعلق بحقيق ، والجيد أن يكون « أن لا » فاعل حقيق لأنه ناب عن بحق على ، ويقرأ على ألا ، والمعنى واجب بأن لا أقول ، وحقيق هاهنا على الصحيح صفة لرسول ، أو خبر ثان ، كما تقول : أنا حقيق بكذا : أى أحمق ، وقيل المعنى على قراءة من شدد الياء أن يكون حقيق صفة لرسول ، وما بعده مبتدأ وخبر : أى على قول الحق .

قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ) « إذا » للمفاجأة ، وهى مكان ، وما بعدها مبتدأ . و (تُعْبَهُنَّ) خبره ، وقيل هى ظرف زمان ، وقد أشبعنا القول فيها فيما تقدم .

قوله تعالى (فَإِذَا تَأَمَّرُونَ) هو مثل قوله « ماذا يتفقون » وقد ذكر فى البقرة : وفى المعنى وجهان : أحدهما أنه من تمام الحكاية عن قول الملا . والثانى أنه مستأنف من قول فرعون . تقديره : فقال ماذا تأمرون ، ويدل عليه ما بعده ، وهو قوله (قَالُوا أَرْجَاهُ وَأَخَاهُ) وأرجئه يقرأ بالهمزة وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد ، وبالإشباع وهو ضعيف لأن الهاء خفية ، فكأن الواو التى بعدها تتلو الهمزة ، وهو قريب من الجمع بين ساكنين ، ومن هنا ضعف قولهم عليه مال بالإشباع ، ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف ، لأن الهمز حرف صحيح ساكن ، فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر . ووجهه أنه أتبع الهاء كسرة الجيم ، والحاجز غير حصين ، ويقرأ من غير همز من أرجيت بالياء ، ثم منهم من يكسر الهاء ويشبعها ، ومنهم من لا يشبعها ، ومنهم من يسكنها ، وقد بينا ذلك فى « يؤده إليك » .

قواه تعالى (بِكُلِّ سَاحِرٍ) يقرأ بالالف بعد السين وألف بعد الحاء مع التشديد وهو الكثير .

قوله تعالى (أَيْنَ لَنَا) يقرأ بهمزيين على الاستفهام والتحقيق والتلين على ما تقدم وبهمزة واحدة على الخبر .

قوله تعالى (إِمَّا أَنْ تُلْقَى) في موضع أن والفعل وجهان : أحدهما رفع : أى أمرنا إما الإلقاء ، والثاني نصب : أى إما أن تفعل الإلقاء .

قوله تعالى (وَاسْتَرْهَبُوهُمْ) أى طلبوا لإرهابهم ، وقيل هو بمعنى أرهبهم مثل قروا واستقر .

قوله تعالى (أَنْ أَلْقَى) يجوز أن تكون أن المصدرية ، وأن تكون بمعنى : أى [﴿] فإذا آتى تلقف ﴾ يقرأ بفتح اللام وتشديد القاف مع تخفيف الناء مثل تكلم ، ويقرأ « أتلقف » بتشديد الناء أيضا ، والأصل تتلقف فأدغمت الأولى في الثانية ووصلت بما قبلها فأغنى عن همزة الوصل ، ويقرأ بسكون اللام وفتح القاف ، وما ضبه لقف مثل علم .

قوله تعالى (قَالُوا آمَنَّا) يجوز أن يكون حالا : أى فأنقلبوا صاغرين قد قالوا ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا (رَبِّ مُؤْمِنِي) بدل مما قبله .

قوله تعالى (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ) يقرأ بهمزيين على الاستفهام ، ومنهم من يحقق الثانية ، ومنهم من يخففها ، والفصل بينهما بألف بعيد لأنه يصير في التقدير كأربع ألفات ، ويقرأ بهمزة واحدة على لفظ الخبر ، فيجوز أن يكون خبرا في المعنى وأن يكون حذف همزة الاستفهام ، وقرئ « فرعون وآمنتم » بجعل الهمزة الأولى واوا لانضمام ما قبلها .

قوله تعالى (وَمَا تَنْقِمُ) يقرأ بكسر القاف وفتحها ، وقد ذكر في المائدة .

قوله تعالى (وَيَذَرَكْ) الجمهور على فتح الراء عطفا على ليفسدوا ، وسكنها بعضهم على التخفيف ، وضمها بعضهم : أى وهو يذرك ؛ ويقرأ (وَآلِهَتِكَ) مثل العبادة والزيادة ، وهى العبادة .

قوله تعالى (يُورِثُهَا) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من الله .

قوله تعالى (بِالسِّنِينَ) الأصل فى سنة سنة ، فلامها هاء لقولهم : عاملته مسانحة وقيل لامها واو لقولهم سنوات ، وأكثر العرب تجعلها كالزيدون ، ومنهم من يجعل للنون حرف الإعراب ، وكسرت سنيها إيذانا بأنها جمعت على غير القياس (مِنْ لَشَرَّاتِ) متعلق بنقص ، والمعنى وبنقص الثمرات .

قوله تعالى (يَطْيَرُوا) أى ينطيروا ، وقرئ شاذاً « تطيروا » على لفظ الماضي (طَائِرُهُمْ) على لفظ الواحد ، ويقرأ طيرهم ، وقد ذكر مثله فى آل عمران .

قوله تعالى (مَتَّعَهُمَا) فيها ثلاثة أقوال : أحدها أن « مه » بمعنى اكفف ، و « ما » اسم للشرط كقوله « ما يفتح الله للناس من رحمة » والثانى أن أصل « مه » ما الشرطية زيدت عليها ما كما زيدت فى قوله « إما يأتينكم » ثم أبدلت الألف الأولى هاء لئلا تتوالى كلمتان بلفظ واحد . والثالث أنها بأسرها كلمة واحدة غير مركبة ، وموضع الاسم على الأقوال كلها نصب ؛ (تَأْتِينَا) والهاء فى (بِهِ) تعود على ذلك الاسم ، قوله تعالى (الطُّوفَانُ) قيل هو مصدر ، وقيل هو جمع طوفانة ، وهو الماء المغرق الكثير (وَأَجْرَادَ) جمع جرادة الذكر والأنثى . سوء (وَالْقُسْلَ) يقرأ بالتشديد والتخفيف مع فتح القاف وسكون الميم ، قيل هما لغتان ، وقيل هما القمل المعروف فى الثياب ونحوها ، والمشدد يكون فى الطعام (آيَاتٍ) حال من الأشياء المذكورة .

قوله تعالى (يَمَّا عَاهِدَ عَلَيْكَ) يجوز أن تتعلق الباء بادع : أى بالشئ الذى علمك الله الدعاء به . ويجوز أن تكون الباء للقسم (إِذَا هُمْ يَنْشُكُّونَ) هم مبتدأ وينشكثون الخبر ، وإذا للمفاجأة وقد تقدم ذكرها .

قوله تعالى (وَأَوْرَثْنَا) يتعدى إلى مفعولين ، فالأول (الْقَوْمَ) . و (الَّذِينَ كَانُوا) نعت . وفى المفعول الثانى ثلاثة أوجه : أحدها (مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا) والمراد أرض الشام أو مصر ، و (التي باركنا) على هذا فيه وجهان : أحدهما هو صفة المشارق والمغارب . والثانى صفة الأرض ، وفيه ضعف لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة . والقول الثانى أن المفعول الثانى لأورثنا التى باركنا : أى الأرض التى باركنا ، فعلى هذا فى المشارق والمغارب وجهان : أحدهما هو ظرف ليستضعفون . والثانى أن تقديره : يستضعفون فى مشارق الأرض ومغاربها ، فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه فنصب ، والقول الثالث أن التى باركنا صفة على ما تقدم ، والمفعول الثانى محذوف تقديره : الأرض أو الملك (مَا كَانَ يَصْنَعُ) « ما » بمعنى الذى . وفى اسم كان وجهان : أحدهما هو ضمير « ما » وخبرها يصنع فرعون ، والعائد محذوف ، أى يصنعه . والثانى أن اسم كان فرعون . وفى يصنع ضمير فاعل ، وهذا ضعيف لأن يصنع يصلح أن يعمل فى فرعون فلا يقدر تأخيرها كما لا يقدر تأخير الفعل فى قولك : قام زيد ، وقيل « ما » مصدرية وكان زائدة ، وقيل ليست

زائدة . ولكن كان الناقصة لا تفصل بين : « ما » وبين مساتها . وقد ذكرنا ذلك في قوله
« بما كانوا يكذبون » . على هذا القول يحتاج كاز إلى اسم . ويضعف أن يكون اسمها
ضمير الشأن لأن الجملة التي بعدها صلة « ما » فلا تصلح للتفسير فلا يحصل بها الإيضاح .
ونعم الاسم لأن المفسر يجب أن يكون متقدما فتدعو الحاجة إلى أن نجعل فروع اسم
كان وفي يصنع ضمير يعود عليه . « (يعترضون) » يضم الراء وكسرها لغتان .
وكذلك يعكفون . وقد قرئ بهما قهرا .

قوله تعالى : « اجزنا بني إسرائيل البحر وجوزنا »
أي اجزنا بني إسرائيل البحر وجوزنا .

قوله تعالى : « كما لم آتكم » في « ما » ثلاثة أوجه : أحدها هي مصدرية .
والجملة بعدها صلة لها . وحسن ذلك أن الظرف مقدر بالفعل . « الثاني أن « ما »
يعني الذين ، والهاء محذوف . « آتاكم بدل منه تقديره : « كآتاكم هو لم » . والكاف
« ما » عملت فيه صفة لإله . أي إله ثلاثة ظلال لم . والثوجه الثالث أن تكون « ما »
كافة للكاف . إذ من حكم الكافة أن تشمل على المفرد . فلما قرأ فخذوا ما سأل
الجملة كفت بما .

قوله تعالى : « ما هم » في « يعجزون أن يكونوا » مرفوعة متع . لأنه قد
بوقوعه خبرا . « وأن تكون « ما » مبتدأ ومتبر غير مقدم .

قوله تعالى : « أعجز الله » فيه وجهان : أحدهما هو مفعول أعجزكم . « والتقدير :
أعجز اللهكم فحذف الاسم . « (إلخ) تقديره . « الثاني أن إلخ مفعول أعجزكم غير الله
صفة له قدمت عليه فحذفت إلخا . « آتاكم ففصلتكم » يجوز أن يكون حالا . « أن
يكون مستأنفا .

قوله تعالى : « ثلاثين ليلة » هو مفعول قالوا لعلنا . وفيه حذف مصدري
تقديره : « ثلاثين ظلال أو ثلثين . « (أو أربعين ليلة) حال تقديرها . ثم
« ثلاثين » كمالا . « قبل هو مفعول تم . لأن معناه بلغ . فهو كقولهم : بلغت أرضك
جربيت . « (هارون) بدل له عطف بال . « ولو قرئ بالرفع لكان الله أو خبر
مبتدأ محذوف .

قوله تعالى : « جعلة » أي جعلا . « فمن قرأ » فكأن
جعل مصدرا بمعنى المذكر . « قبل تقديره : « ذلك » ومن قرأ بالمد جعله مثل أوصى
ذكاه أو ناقة ذكاه . وهي التي لا مقام لها . « (صديقا) حال مقارنته .

قوله تعالى (مَا أَرْبَبَكُمْ) قرئ في الشاذ يواو بعد المعجزة ، وهي ناشئة عن الإشباع ، فيها بعد .

قوله تعالى (سَبِيلَ الرُّشْدِ) يقرأ بصم الراء وسكون الهمزة وينفتحهما : وسبيل الرشاد بالألف والمعنى واحد .

قوله تعالى (وَكَانَ مِنْكُمْ نَجَارٌ) مبتدأ وحده (حَبِطَتْ) ويجوز أن يكون الخبر (هَلْ يَجْزُوتُ) وجبَّت حال من ضمير الفاعل في كذبوا . وقد مر أن

قوله تعالى (مِنْ حَبِطِهِمْ) يقرأ بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء وهو واحد . ويقرأ بصم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء وهو جمع أصله حطوى ، فحذبت له أو ياء وأدغمت في الياء الأخيرة ثم كسرت اللام لإعجالها ويقرأ بكسر الحاء واللام والتشديد على أن يكون أنعم الكسر الكسر (حَبِطَتْ) معقول التحذف (حَبِطَتْ) نعت لم بدل أو بيان من حطيم . ويجوز أن يكون محضة لجعل قادم فصار حالا . وأن يكون متعلقا بآخذ ، والمفعول الثاني محذوف أى إلها .

قوله تعالى (مَسِيحًا فِي أَيْدِيهِمْ) الجار والمفعول قائم مقام الفاعل . والتقدير : سقط الندم في أيديهم .

قوله تعالى (غَضَبَانِ) حال من موسى . و (أَسِيفًا) حال آخر يدل من التي قبلها ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في غضبان .

قوله تعالى (يَجْزُوتُ الرِّجْلَ) يجوز أن يكون حالا من موسى . وأن يكون حالا من الرأس ، وبخفف أن يكون حالا من أخيه (قَالَ ابْنُ أُمٍّ) يقرأ بكسر الميم . والكسرة تدل على الياء المحذوفة . وبضمها . وفيه وجهان : أحدهما أن الألف محذوفة . وأصل الألف الياء . وفتحت الميم قبلها فانتقلت الياء وبقيت الفتحة على عليها . كما قالوا : يا بنت عمى . والمرجح الثاني أن يكون جعل ابن والكم بزيادة حصة نشر ، وبناهما على النسخ (قَالَا نَسْتَبِيتُ) المجهول على ضم التاء وكسر الميم . و (الْأَعْدَاءُ) مفعوله ، وقرئ بفتح التاء والميم . والأعداء فاعله . والهمزة في اللفظ للأعداء . وفي المعنى لغبرهم وهو موسى . كما تقول : لا أرى لك هنا : وقوى بفتح التاء والميم ونصب الأعداء والتقدير : لا نسيت أنت في نسيت في الأعداء . فحذفت الفعل .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ آمَنُوا السَّابِقَاتِ) مبتدأ ، الخبر (إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) والعاء محذوف : أى غفور لهم أو رحيم بهم .

قوله تعالى (وَفِي نُحُوتَيْهَا) الجملة حال من الألواح (لِرَبِّهِمْ رَبُّهُنَّ) في اللام ثلاثة أوجه : أحدها هي بمعنى من أجل ربهم ؛ ففعل يرهبون على هذا محذوف : أي يرهبون عقابه ؛ والثاني هي متعلقة بفعل محذوف تقديره : والذين هم (١) يخشعون لربهم ؛ والثالث هي زائدة ، وحسن ذلك لما تأخر الفعل .

قوله تعالى (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) اختار يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف الجر وقد حذف هاهنا ، والتقدير : من قومه ، ولا يجوز أن يكون (سَبْعِينَ) بدلا عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نية الطرح ، والاختيار لا بد له من مختار ومختار منه ، والمبدل يسقط المختار منه ، وأرى أن البدل جائز على ضعف ، ويكون التقدير سبعين رجلا منهم (أُنْهَلِكُنَا) قيل هو استفهام : أي أتعنا بالإهلاك ؛ وقيل معناه النبي : أي ما نهلك من لم يذنب ، و (مِنَّا) حال من السفهاء (تُضِلُّ بِهَا) يجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف في فتنك إذ ليس هنا ما تصلح أن يعمل في الحال .

قوله تعالى (هَذَا) المشهور ضم الماء ، وهو من هاد يهود إذا تاب ؛ وقرئ بكسرها ، وهو من هاد يهيد إذا تحرك أو حرك : أي حركنا إليك نفوسنا (مَنْ أَشَاءُ) المشهور في القراءة الشين ، وقرئ بالسين والفتح ، وهو فعل ماض : أي أعاقب المسيء .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ) في الذين ثلاثة أوجه : أحدها هو جر على أنه صفة للذين يتقون أو بدل منه . والثاني نصب على إضمار أعنى . والثالث رفع : أي هم الذين يتبعون ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر «يأمرهم» وأولئك هم المفلحون (الْأُمِّيَّ) المشهور ضم الهمزة ، وهو منسوب إلى الأم ، وقد ذكر في البقرة ؛ وقرئ بفتحها . وفيه وجهان : أحدهما أنه من تغيير النسبة كما قالوا أموى . والثاني هو منسوب إلى الأم وهو القصد : أي الذي هو على القصد والسداد (يَجِدُونَهُ) أي يجدون اسمه و (مَكْتُوبًا) حال و (عِنْدَهُمْ) ظرف لمكتوب أو ليجدون (بِأَمْرِهِمْ) يجوز أن يكون خبرا للذين . وقد ذكر ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ، أو أن يكون حالا من النبي أو من الضمير في مكتوب (إِصْرَهُمْ) الجمهور على الأفراد وهو جنس ؛ ويقرأ

(١) (قوله تقديره والذين هم) كذا بالنسخ التي بأيدينا ، والمناسب أن يقول للذين هم ليوافق نظم التلاوة كما لا يخفى اهـ .

آصارهم على الجمع لاختلاف أنواع الثقل الذى كان عليهم ، ولذلك جمع الأغلال .
(وَعَزَّزُوهُ) بالتشديد والتخفيف وقد ذكر في المائدة .

قوله تعالى (الَّذِى لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ) موضع نصب بإضمار أعنى ،
أى فى موضع رفع على إضمار هو ، ويبعد أن يكون صفة لله أو بدلا منه لما فيه من الفصل
بينهما بإليكم وحاله وهو متعلق برسول .

قوله تعالى (وَقَطَعْنَا هُمُ اثْنَتَى) فيه وجهان : أحدهما أن قطعنا بمعنى صبرنا
فيكون اثنتى عشرة مفعولا ثانيا . والثانى أن يكون حالا : أى فرقناهم فرقا ، و (عَشْرَةَ)
يسكون الشين وكسرها وفتحها لغات قد قرئ بها ، و (أَسْبَاطًا) بدل من اثنتى عشرة
لا تمييز لأنه جمع ، و (أُمَمًا) نعت لأسباط ، أو بدل بعد بدل ، وأنت اثنتى عشرة ،
لأن التقدير : اثنتى عشرة أمة (أَنْ اضْرِبْ) يجوز أن تكون مصدرية ؛ وأن تكون
بمعنى أى :

قوله تعالى (حِطَّةً) هو مثل الذى فى البقرة ، و (تَغْفِيرًا لَكُمْ) قد ذكر
فى البقرة ما يدل على ما هاهنا .

قوله تعالى (عَنِ الْقَرْيَةِ) أى عن خبر القرية ، وهذا المحذوف هو الناصب
للظرف الذى هو قوله (إِذْ يَعْدُونَ) وقيل هو ظرف لحاضرة ، وجوز ذلك أنها
كانت موجودة فى ذلك الوقت ثم خربت ، ويعدون ؛ خفيف ؛ ويقرأ بالتشديد والفتح
والأصل يعتدون ، وقد ذكر نظيره فى يخطف (إِذْ تَأْتِيهِمْ) ظرف ليصعدون
و (حِينًا لَهُمْ) جمع حوت أبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، (شُرْعًا)
حال من الحيتان (وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ) ظرف لقوله (لَا تَأْتِيهِمْ) .

قوله تعالى (مَعْدِرَةً) يقرأ بالرفع : أى موعظتنا معذرة ، وبالنصب على
المفعول له : أى وعظنا للمعذرة ، وقيل هو مصدر : أى نعتلر معذرة :

قوله تعالى (يَعَذَابُ بَشِيسٍ) يقرأ بفتح الباء وكسر الهمزة وياء ساكنة بعدها .
وفيه وجهان : أحدهما هو نعت للعذاب مثل شديد . والثانى هو مصدر مثل النذير ،
والتقدير : بعذاب ذى بأس : أى ذى شدة ، ويقرأ كذلك إلا أنه بتخفيف الهمزة
وتقريبها من الياء ؛ ويقرأ بفتح الباء وهمزة مكسورة لاياء بعدها . وفيه وجهان : أحدهما
هو صفة مثل قلن وحق . والثانى هو منقول من ينس الموضوع للذم إلى الوصف ؛
ويقرأ كذلك إلا أنه بكسر الباء إتباعا ؛ ويقرأ بكسر الباء ومكون الهمزة ، وأصلها

فتح الباء وكسر الهمزة ، فنكسر الباء إتباعاً ، وسكن الهمزة تخفيفاً ، ويقرأ كذلك إلا أن مكان الهمزة ياء ساكنة ، وذلك تخفيف كما تقول في ذنب ذيب ، ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وأصلها همزة مكسورة أبدلت ياء ؛ ويقرأ بياءين على فيعال ، ويقرأ « بيس » بفتح الباء والياء من غير همز وأصله باء ساكنة وهمزة مفتوحة ؛ إلا أن حركة الهمزة ألقيت على الياء ولم تقلب الياء ألفاً لأن حركتها عارضة ، ويقرأ « بيأس » مثل ضيغم ، ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وتشديدها مثل سيد وميت وهو ضعيف ، إذ ليس في الكلام مثله من الهمز ، ويقرأ « بأيس » بفتح الباء وسكون الهمزة وفتح الياء ، وهو بعيد إذ ليس في الكلام فعيل ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بكسر الباء مثل عثير وحديم .

قوله تعالى (تَأْذَنَ) هو بمعنى أذن : أى أعلم (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) يتعلق بتأذن أو يبيعث وهو الأوجه ؛ ولا يتعلق ؛ (يَسْؤُمُهُمْ) لأن الصلة أو الصفة لاتعمل فيما قبلها .

قوله تعالى (وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا) مفعول ثان أو حال (مِنْهُمْ) الصَّالِحُونَ) صفة لأمم أو بدل منه ، و (دُونَ ذَلِكَ) ظرف أو خبر على ما ذكرنا في قوله « لقد تقطع بينكم » .

قوله تعالى (وَارْتَوْا الْكِتَابَ) نعت لخلف (يَا خُذُونَ) حال من الضمير في ورتوا (وَدَرَسُوا) معطوف على ورتوا ، وقوله « ألم يؤخذ » معترض بينهما ؛ ويقرأ ادارسوا وهو مثل اداركوا فيها وقد ذكر :

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ) مبتدأ ، والخبر (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) والتقدير منهم ، وإن شئت قلت إنه وضع الظاهر موضع المضمرة : أى لا نضيع أجرهم ، وإن شئت قلت لما كان الصالحون جنساً والمبتدأ واحداً منه استغنى عن ضمير ، ويمسكون بالتشديد والماضى منه مسك ؛ ويقرأ بالتخفيف من أمسك ؛ ومعنى القراءتين تمسك بالكتاب : أى عمل به ، والكتاب جنس .

قوله تعالى (وَإِذْ نَتَقْنَا) أى اذكر إذ ، و (قَوَّ قَهُمْ) ظرف لتتقنا أو حال من الجبل غير مؤكدة ، لأن رفع الجبل فوقهم تخصيص له ببعض جهات العلو (كَأَنَّهُ) الجملة حال من الجبل أيضاً (وَظَنُّوا) مستأنف ، ويجوز أن يكون معطوفاً على نتقنا فيكون موضعه جراً ، ويجوز أن يكون حالاً ، وقد معه مرادة (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (وَإِذْ أَخَذَ) أى واذكر (مِنْ ظُهُورِهِمْ) بدل من بنى آدم :
أى من ظهور بنى آدم ، وأعاد حرف الجر مع البدل وهو بدل الاشتغال (أَنْ تَقُولُوا)
بالياء والتاء وهو مفعول له : أى مخافة أن تقولوا ، وكذلك (أَوْ تَقُولُوا) .

قوله تعالى (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتَرُكْهُ يَلْهَثْ) الكلام كله
حال من الكلب تقديره يشبه الكلب لاهثا فى كل حال :

قوله تعالى (سَاءَ) هو بمعنى بئس ، وفاعله مضمّر : أى ساء المثل ، و (مَثَلًا)
مفسر (الْقَوْمُ) أى مثل القوم ، لا بد من هذا التقدير لأن المخصوص بالذم من جنس
فاعل بئس ، والفاعل المثل ، والقوم ليس من جنس المثل : فلزم أن يكون التقدير
مثل القوم فحذفه وأقام القوم مقامه .

قوله تعالى (لِجَهَنَّمَ) يجوز أن يتعلق بذوانا ، وأن يتعلق بمحذوف على أن يكون
جالا من (كثيراً) أى كثيرا لجهنم ، و (مِنَ الْجِنَّةِ) نعت لكثير (لَهُمْ قُلُوبٌ)
نعت لكثير أيضا :

قوله تعالى (الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) الحسنى صفة مفردة لموصوف مجموع ؛ وأنت
لثانيث الجمع (يُلْحِدُونَ) بقرأ بضم الياء وكسر الحاء ، وماضيه ألحد ، وبفتح
الياء والحاء وماضيه لحد ، وهما لغتان .

قوله تعالى (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا) نكرة موصوفة أو بمعنى الذى :

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا) مبتدأ ، و (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ) الخبر ،
ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف فسرهُ المذكور : أى
سنستدرج الذين :

قوله تعالى (وَأُمْلِي) خبر مبتدأ محذوف : أى وأنا أملى ، ويجوز أن يكون
معطوفا على نستدرج وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى (مَا بِصَاحِبِهِمْ) فى « ما » وجهان : أحدهما نافية ، وفى الكلام
حذف تقديره : أو لم يتفكروا فى قولهم به جنة . والثانى أنها استفهام : أى أو لم يتفكروا
أى شئ بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله ؛ وقيل هى بمعنى الذى ، وعلى
هذا يكون الكلام خرج عن زعمهم :

قوله تعالى (وَأَنْ عَسَى) يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة ، وأن تكون مصدرية
وعلى كلا الوجهين هى فى موضع جر عطفا على ملكوت ، و (أَنْ يَسْكُونُوا) فاعل عسى

وأما اسم يكون فضمير فيها وهو ضمير الشأن ، و (قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) في موضع نصب خبر كان ، والهاء في (بَعْدَهُ) ضمير القرآن .

قوله تعالى (فَلَا هَادِيَ) في موضع جزم على جواب الشرط (وَيَذَرُهُمْ) بالرفع على الاستئناف ، وبالجزم عطفاً على موضع « فلا هادي » وقيل سكنت لتوالي الحركات .

قوله تعالى (أَيَّانَ) اسم مبنى لتضمنه حرف الاستفهام بمعنى متى ، وهو خبر له (مُرْسَاهَا) والجملة في موضع جر بدلا من الساعة تقديره : يسألك عن زمان حلول الساعة ، ومرساها مفعل من أرسى ، وهو مصدر مثل المدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج : أي متى أرساها (إِنَّمَا عَلِمُهَا) المصدر مضاف إلى المفعول وهو مبتدأ ، و (عِنْدَ) الخبر (ثَقُلْتُ فِي السَّمَوَاتِ) أي ثقلت على أهل السموات والأرض : أي ثقلت عند وجودها ، وقيل التقدير : ثقل علمها على أهل السموات (حَتَّى عَشَا) فيه وجهان ، أحدهما تقديره : يسألك عنها كأنك حتى أي معنى بطلها فقدم وأخر . والثاني أن عن بمعنى الباء : أي حتى بها ، وكأنك حال من المفعول ، وحتى بمعنى محفو ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل .

قوله تعالى (لِيَنْفُسِي) يتعلق بأملك ، أوحال من نفع (إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) استثناء من الجنس (لِيَقْوُمَ) يتعلق ببشير عند البصريين ، وبندير عند الكوفيين .
قوله تعالى (فَفَرَّتْ بِهِ) يقرأ بتشديد الراء من المرور ، ومارت بالألف وتخفيف الراء من المور ، وهو الذهاب والنجى .

قوله تعالى (جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ) يقرأ بالمد على الجمع ، وشركا بكسر الشين وسكون الراء والنون ، وفيه وجهان : أحدهما تقديره : جعلوا لغيره شركا أي نصيبا . والثاني جعلاً له ذا شرك ، فحذف في الموضعين المضاف .

قوله تعالى (أَدْعُوهُمْ) قد ذكر في قوله « سواء عليهم أأنذرتهم » ، و (أَمْ أَنُحْمَ صَامِتُونَ) جملة اسمية في موضع الفعلية ، والتقدير : أَدْعُوهُمْ أَمْ صَمْتُمْ .

قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ) الجمهور على تشديد النون ، و (عِبَادٌ) خبر إن ، و (أَمْثَالُكُمْ) نعت له والعائد محذوف : أي تدعو بهم ، ويقرأ عبادا ، وهو حال من العائد المحذوف ، وأمثالكم الخبر ، ويقرأ إن بالتخفيف وهي بمعنى « ما »

وعبادا خبرها ، وأمثالكم يقرأ بالنصب نعتا لعبادا ، وقد قرئ أيضا « أمثالكم » بالرفع على أن يكون عبادا حالا من العائد المحذوف ، وأمثالكم الخبر ، وإن بمعنى « ما » لا تعمل عند سيويه وتعمل عند المبرد .

قوله تعالى (قُلْ ادْعُوا) يقرأ بضم اللام وكسرها ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « فن اضطر » .

قوله تعالى (إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ) الجمهور على تشديد الياء الأولى وفتح الثانية وهو الأصل ، ويقرأ بحذف الثانية في اللفظ لسكونها وسكون ما بعدها ، ويقرأ بفتح الياء الأولى ولا ياء بعدها ، وحذف الثانية من اللفظ تخفيفا .

قوله تعالى (طَيْفٌ) يقرأ بتخفيف الياء . وفيه وجهان : أحدهما أصله طيف مثل ميت فخفف . والثاني أنه مصدر طاف يطيف إذا أحاط بالشئ ؛ وقبل هو مصدر يطوف قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة كما قلبت في أيد وهو بعيد ؛ ويقرأ طائف على فاعل .

قوله تعالى (يَمْدُ وَهُمْ) بفتح الياء وضم الميم من مديمد مثل قوله « ويمدهم في طغيانهم » ويقرأ بضم الياء وكسر الميم من أمده إمدادا (في الغنى) يجوز أن يتعلق بالفعل المذكور ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير المفعول أو من ضمير الفاعل : قوله تعالى (فَاسْتَمِعُوا لَهُ) يجوز أن تكون اللام بمعنى لله ؛ أى لأجله ، ويجوز أن تكون زائدة : أى فاستمعوه ، ويجوز أن تكون بمعنى إلى .

قوله تعالى (تَنْصَرُّعًا وَخَفِيَّةً) مصدران في موضع الحال ، وقيل هو مصدر لفعل من غير المذكور بل من معناه (وَدُونَ الْجَهْرِ) معطوف على تنصرع ، والتقدير : مقتصدین (بِالْغُدُوِّ) متعلق بادعوا (وَالْأَصَالِ) جمع الجمع ، لأن الواحد أصيل ، وفعل لا يجمع على أفعال بل على فعل ثم فعل على أفعال ، والأصل أصيل وأصل ثم آصال ؛ ويقرأ شاذا ، والإيصال بكسر الهزة وياء بعدها ، وهو مصدر أصلنا إذا دخلنا في الأصل .

ثم الجزء الأول ، ويليهِ الجزء الثاني
وأوله : سورة الأنفال وبتمامه يتم الكتاب

فهرس

الجزء الأول

صفحة	
٢	خطبة الكتاب .
٤	إعراب الاستعاذة .
٤	إعراب البسملة .
٥	سورة الفاتحة .
٨	فصل فيما يتعلق بآمين
٩	فصل في هاء الضمير نحو عليهم وعليه وفيه وفيهم .
١٠	سورة البقرة .
١٢٢	سورة آل عمران .
١٦٥	سورة النساء .
٢٠٥	سورة المائدة .
٢٣٤	سورة الأنعام .
٢٦٧	سورة الأعراف .
